الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة الحاج لخضر – باتنة

كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية و العلوم الإسلامية

قسم العلوم الإنسانية

تطور الاتجاه الثوري و الوحدوي في الحركة الوطنية الجزائرية 1940-1954

بحث مقدم لنيل شهادة دكتوراه العلوم

في التاريخ الحديث و المعاصر

إعداد الطالب

قريري سليمان

تحت إشراف

الأستاذ الدكتور مناصرية يوسف

السنة الجامعية 2010-2011

بسم الله الرحمن الرحيم

الإهـــــداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى أسرتي، زوجتي و أولادي و عموم العائلة الكبيرة.

كما أهدي هذا الجهد إلى روح والديّ رحمهما الله و طيب ثراهما.

شكر و تقدير

أتقدم بكامل الشكر و الامتنان لكل من ساعدني على إنجاز هذا العمل و أخص بالذكر كل العاملين بجامعة التكوين المتواصل باتنة دون استثناء، كما أخص بالذكر إطارات و مسيري كلية العلوم الإنسانية، الإجتماعية و العلوم الإسلامية و إلى مسؤولي جامعة الحاج لخضر بباتنة و إلى عموم الأساتذة الكرام.

كما أتقدم بالشكر إلى السادة الأساتذة الأفاضل الذين قبلوا مناقشة هذا العمل دون أن أنسى الدكتور يوسف مناصرية الذي شرفني بمتابعة هذا العمل، فله مني جزيل الشكر و الإحترام.

فهرس الموضوعات

الصفحة

مقدمــة :

إن الفترة الممتدة بين هزيمة فرنسا أمام الألمان سنة 1940 و قيام الثورة الجزائرية سنة 1954 تمثل جزءا أساسيا من حركة التحرر الوطني، فقد تشكلت من خلالها مفاهيم جديدة عبرت عن نفسها من خلال محطات بارزة أعطت للعمل الوطني بعده الثوري و للمجتمع الجزائري صورته الحقيقية.

فبالإضافة إلى ما أحدثته الحرب من ظروف استثنائية و إجراءات أمنية أدت إلى توقف الأحزاب عن نشاطها العادي، شهدت سنة 1940 وفاة عبد الحميد بن باديس و انتصاب نظام فيشي في فرنسا و ما صاحب ذلك من اضطراب للأوضاع في الجزائر حتى بين الفرنسيين أنفسهم.

و مع هذه الظروف كثرت الجوسسة و المؤامرات للتنتهي بنـزول الحلفاء بالجزائر سنة 1942 و ما خلف ذلك من آثار على مستوى الفعل الوطني في الجزائر بصفة عامة.

و تأتي هذه الدراسة بغرض المساهمة في تحليل الأوضاع بشكل موضوعي و رسم الخطوط العريضة للمسار التحرري بغرض الوصول إلى خلاصة تجعلنا ندرك المعنى الإجمالي لهذه الفترة إدراكا جيدا علما أن لهذه المرحلة تأثيرا مباشرا على اندلاع الكفاح المسلح.

و كان التركيز على الجانب السياسي في تطور الحركة الوطنية و هذا بغرض تبيان أهمية العوامل الثابتة في حياة المجتمع و قيمه الفاعلة و مقدرته على التكيف و المقاومة أمام تحديات التاريخ.

و من خلال المتغيرات التي حدثت بفعل الحرب العالمية الثانية بدأ الفعل الوطني يأخذ أبعادا أخرى شكلت عنصرا مهما في مسار الحركة الوطنية سواء من الناحية السياسية أو الفكرية أو التوجهات الوحدوية التي أصبحت أمرا ضروريا للتعامل مع الواقع بكل أبعاده.

إن النجاح الذي تحقق من خلال التيار الوطني الثوري لم يأت إلا لارتباطه بالمد الثوري الشامل المستمد من الحركة الشاملة ذات التعبير السياسي والتنظيمي الممتد في ذلك

المجتمع العربي الإسلامي الذي شهد في وقت من الأوقات عملية تحطيم و طمس لأسسه الحضارية و الثقافية و الروحية.

و من منطلق التحولات الإقليمية و العالمية التي ظهرت في العالم كان مكان الحركة الوطنية الجزائرية ظاهرا بكل الأبعاد الوطنية و الروحية التي تحملها الكلمة و هذا ضد منظومة فكرية و حضارية معادية أرادت للجزائر أن تفقد مقوماتا بكل الوسائل و المخططات.

و يبدوا للوهلة الأولى بأن موضوع الحركة الوطنية الجزائرية قد نال قسطا من الدراسات و الأبحاث بالنظر إلى حجم المطبوعات التي تناولت تاريخ الجزائر خاصة الفرنسية منها و لكن تبقى الحاجة كبيرة إلى تدعيم ذلك بدراسات جادة و موضوعية تخرج بالموضوع من نطاق التقليد الأعمى لما كتبه المؤرخون الفرنسيون الذين كانوا في حقيقة الأمر يؤرخون للاستعمار الفرنسي في الجزائر من حيث تطوره و أخطائه أكثر مما يتكلمون عن حركة المجتمع الجزائري و مقوماته و حسب المعطيات و الحقائق فإن موضوع الدراسات المتعلقة بالحركة الوطنية ثري و لا يمكن بأي حال من الأحوال أن نستوفيه حقه على المدى القصير على الأقل، خاصة و أن جل الوثائق المتوفرة الآن هي عبارة عن نصوص تتعلق بالاستعمار نفسه، من حيث تنظيماته و إجراءاته و قوانينه بالإضافة إلى التركيز على جوانبه الحضارية التي أريد لها أن تكون مبررا مقنعا لتلك الحركة الاستعمارية الشرسة و الهمجية.

أما وثائق الحركة الوطنية الجزائرية فأغلبها بعيدة عن أيدي الباحثين سواء بسبب عدم جمعها و الاهتمام با أو إخفائها نظرا للحساسيات الشخصية التي لا يزال مفعولها يؤثر بشكل أو بآخر على سير الحقائق.

و من خلال الإطلاع على ما كتب في تاريخ الجزائر بصفة عامة و الحركة الوطنية بصفة خاصة يمكن تصنيف ذلك إلى ما يلي :

- أولا: كتابات فرنسية و أعني بذلك أنها قدمت من قبل باحثين فرنسيين غالبا ما طغت عليهم عاطفة الانتماء و لذلك كانت أغلبية شروحاتهم و تحليلاتهم متماشية مع مصلحة الاستعمار، لذلك كان من الواجب تصحيح كثير من المفاهيم السائدة خاصة و أنه و لوقت قريب كان تاريخ الجزائر حكرا على المؤرخين الفرنسيين.

- ثانيا: كتابات جزائرية بعضها لكتاب غير متخصصين غالبا ما تجعل منها العاطفة مجرد حكايات عن بطولات يكون فيها التزيد هو الأساس و بالتالي تبتعد عن المنهج الأكاديمي الواجب توفره في الدراسات الجادة. لهذا نجدها في حاجة إلى إعادة تقويم.

كما أن هناك دراسات لمؤرخين متخصصين بذلوا مجهودات صادقة لإعطاء التاريخ صبغته الحقيقية و لكنهم كثيرا ما يصدمون بواقع شح الوثائق خاصة المهمة منها و لذلك بقي المجال مفتوحا للمزيد من هكذا نوع من الدراسات و ذلك من أجل استكمال الحلقات بما يضمن لهذه الجهود بأن تعطي ثمارها.

- ثالثا: دراسات علمية لباحثين جزائريين متواجدين على الأغلب أو تواجدوا في الجامعات الفرنسية، و كانت سيرتهم مرتبطة بمشرفين من المدرسة الفرنسية و كذلك بكتابات و وثائق فرنسية و لذلك ظهرت البصمات في ثنايا هذه الكتابات بشكل واضح، و لم يستطع هؤلاء التخلص من ذلك الإرث الذي رسم من خلال تلك الأحكام المسبقة و تلك الصورة التي حددها الآخرون عن تاريخ الجزائر تارة بالاستناد إلى العلم كما يقول عبد الله العروي و تارة بالاعتماد على الخيال للوصول إلى الأهداف المرسومة.

صحيح أن مجهودات علمية و فكرية مهمة بذلت للرد على الادعاءات الاستعمارية من أجل إعادة الاعتبار للتاريخ الوطني، و تخليصه من الأحكام التي طبعت هويته و مست مكونات شخصيته، بيد أن القيمة المنهجية و العلمية لهذه

الكتابات ضاعت وسط احتكارات الفرنسيين للمعلومة من خلال التضليل و التشكيك و التزوير و لذلك بقي التفكير مقتصرا على الأسس التي حكمت السوسيولوجيا الاستعمارية و حددت أبعادها و شكلت منطلقات إستراتيجيتها. و من هذا المعنى كانت المواجهة ضرورية و النقد التاريخي ضروري لتخليص هذه الكتابات من كثير من الشوائب و الأخطاء.

-رابعا: كتابات لأشخاص عاشوا في خضم الأحداث و هي عبارة عن شهادات لأشخاص صنعوا الأحداث أو عايشوها سواء من قريب أو من بعيد، و لكنها اتسمت في غالبيتها بالسمة الشخصية و عبرت عن توجهاتم السياسية و إنتماءاتم الحزبية و لذلك وجب دراستها بحس نقدي و دراسات تاريخية مقارنة بما يمكن الاستفادة منها بشكل صحيح.

و على أي حال فإن هذا الجهد المتواضع تطلب الاطلاع على كل ما يـخدم الموضوع و كان بإمكان الحصول عليه، خاصة الوثائق المتعلقة بالحركة الوطنية الجزائرية، و قد كانت الأعمال المتنوعة للكتابات على اختلاف مشاربا تشكل ببليوغرافيا تعكس ذلك التنوع في الآراء و الإشكاليات و مناهج التفكير و التحليل خاصة و أن المرحلة شهدت انطلاقة فعلية للعمل الوطني متأثرا بأحداث الحرب العالمية الثانية من جهة و التطورات التي شهدها العالم من جهة أخرى و زيادة على ما نشر فقد اعتمدت كذلك على ما كتب في الصحافة خلال تلك الفترة و ما نشر من البيانات و الآراء ساعدت بشكل كبير على إتباع أسلوب المقارنة والتقصي للوصول إلى بعض الحقائق.

كما أن أرشيف ولايتي الجزائر و قسنطينة يحتوي على كثير من الوثائق التي تخدم الموضوع بصفة مباشرة أو غير مباشرة مثل تلك المتعلقة بتقارير الشرطة الفرنسية أو الحكام العامين الفرنسيين أو عن نشاطات الأحزاب السياسية الجزائرية و برامجها و كذا الجمعيات الدينية و الاجتماعية كما أن أرشيف ولاية قسنطينة به أعداد كبيرة من الصحف القومية التي أمكن استخلاص كثير مما ورد فيها لخدمة الموضوع، و هذا بالإضافة إلى المراجع

العامة و المتخصصة و كثير من الوثائق التي أفادتني في البحث من خلال الاستفادة بالجوانب التي لم تستغل منها.

أما عن الأرشيف الخاص بتاريخ الجزائر و المتواجد بفرنسا فإن له أهمية كبيرة نظرا لثرائه بالوثائق الخاصة بالجزائر لكن الملاحظة أن ما يتعلق بالفكر الوطني الجزائري قليل جدا إذا ما قورن بالوثائق الخاصة بالاستعمار فالموجود أغلبيته يخدم فرنسا وحدها و يعطي للاستعمار تلك الصبغة الشرعية التي طالما تغنى بما الكتاب ممن وظفوا للدفاع عن الخيارات الفرنسية أما بالنسبة للمصادر الأولية التي تناولت الموضوع، فرغم تعددها إلا أن استخلاص ما يصلح منها و يتماشى مع شروط البحث يتطلب فحصا دقيقا و مقارنة متأنية بينها و بين ما توفر من وثائق، و هذا لأن أغلب من عاشوا هذه الفترة و كتبوا عنها إن لم نقل كلهم كانت لهم إنتماءات حزبية، و لذلك كانوا في الغالب يدافعون عن وجهة نظرهم الخاصة، و لكن في جميع الحالات فهم شهود عيان أسهموا بشكل واضح بكتاباتم و جهودهم في تشكل أحداث تلك الفترة التاريخية.

و في جميع الحالات فإن كل المساهمات يمكن أن تكون سندا في إنتاج كتابات لها دلالات ايجابية على مستوى تاريخ الجزائر بصفة خاصة و المنطقة بصفة عامة، لأن الاستعمار بصفته قوة مبادرة و حركة تتعمد الإجهاز على الآخر، كان يجند صنائعه من خلال فلسفة معينة مبنية على نقاط قوته و مشاريعه المرسومة، فكانت الهوية بكل ما تحمل من معنى و الشخصية بكل مقوماتا حقل تنظير للسسيولوجيا الاستعمارية و بذا كان التركيز على التشكيك في الأصول من ناحية و نفي الفاعلية الحضارية التي تتحكم في الفعل التاريخي لأي أمة من ناحية أخرى من أساليب المستعمر الذي يريد إضعاف خصومه.

و بالنظر إلى عنوان الموضوع الذي يركز بالأساس على تطور الحركة الوطنية الجزائرية و توجهاتا الثورية و الوحدوية فقد كانت لنا وقفة مع أهم الأحداث التي

شكلت المفاهيم الرئيسة و المنطلقات الأساسية للعمل السياسي في الجزائر من خلال وقفات شكلت فصول هذا البحث و التي جاءت في الشكل التالي :

الفصل التمهيدي : و قد تم التعرض فيه لعملية الغزو والأسباب التي شجعت الفرنسيين على الإقدام على هذا الفعل و السياسة التي اتبعوها و رد الفعل الجزائري على ذلك، متعرضا لأهم الأفكار التي سايرت الرفض الشعبي لتواجد الفرنسيين و كذلك التركيز على المفاهيم التي بدأت تظهر و تطورت فيما بعد لتصبح مرتكزا لعملية المقاومة الشعبية التي صبغت بالجوانب الثورية التي هي موضوع بحثنا هذا.

الفصل الأول : و قد ارتأيت أن أتناول فيه البعد الثوري في حركة المقاومة السياسية و ذلك بالتعرض لأصول الفكر القومي في الجزائر و كذا الجوانب الوحدوية التي طبعت الفعل السياسي في الجزائر في بداياته، و من خلال ذلك تم التطرق للحركات السياسة، الثورية و الاجتماعية و الدينية التي ظهرت مع بداية القرن العشرين و كذا الحركات المسلحة خلال هذه الفترة و هذا للتدليل على أن الشعب الجزائري لم يستكن أبدا، على عكس الإدعاءات التي تعتبر بداية القرن العشرين بمثابة اعتراف بالأمر الواقع من جانب الجزائريين.

الفصل الثاني : و فيه تم التعرض لمجمل الأفكار الثورية و الوحدوية التي طبعت نشاطات الجمعيات السياسية و الاجتماعية من خلال برامجها التي وردت على شكل بيانات أو أعمال تصب جميعها في قالب العمل الوطني الهادف إلى مواجهة الاستعمار، و قد أبرز هذا الجانب بوضوح أهمية العوامل غير المتغيرة في حياة الشعوب و المجتمعات بعيدا عن العوامل الاقتصادية و الاجتماعية التي تتغير حسب الظروف و الأحوال. فالجوانب السياسية و الإيديولوجية و الروحية حسب تقديرنا تمثل القيم الفاعلة التي تجعل من المجتمع قادرا على التكيف و المقاومة أمام التحديات التي تواجهه.

كما تم التوقف عند محطة من أهم محطات التاريخ الجزائري و تأثره بالمحيط العالمي، و يتعلق الأمر بمرحلة الحرب العالمية الثانية و ما رافقها من أحداث سواء على المستوى المحلي أو العالمي و من ذلك نزول الحلفاء بشمال إفريقيا و كذا ردود الأفعال الجزائرية ابتداء من سنة 1940 و حتى أحداث 8 ماي 1945 مع التعرض بإسهاب لتلك الأفكار الوحدوية التي صنعت العمل الوطني بكامل اتجاهاته و انتهاء بالعمل الثوري المتوج لتلك الفترة.

الفصل الثالث : و فيه نتـتبع أهم المتغيرات التي توجت أحداث 8 ماي 1945 بما حملت من معاني جديدة فرضها الواقع الذي نتج عن مخالفة فرنسا لكل تعهداتا و ضربا عرض الحائط بكل الالتزامات الدولية خلال الحرب العالمية الثانية، و في هذا الإطار كانت هناك رؤى جديدة تشكلت بفعل الصدمة العنيفة التي خلفتها حوادث 8 ماي 1945، و هذا الواقع هو الذي أعطى للفعل الوطني ديناميكية جديدة أنتجت فكرا ثوريا و دعوات وحدوية بدا معها التحضير من جديد لعمل آخر أكثر جدية و أكثر واقعية في التعامل مع منطق الاستعمار.

الفصل الرابع : و قد خصص هذا الفصل للمنظمة السرية شبه العسكرية التي ظهرت سنة 1947 و التي تمثل الجانب الآخر من التفكير الجزائري، و المتمثل في ضرورة إيجاد بديل للمقاومة السياسية، و ترجع أهمية هذه النقطة لكون أعضاء هذه المنظمة و رغم اكتشافها سنة 1950، كانوا هم الذين قادوا ثورة نوفمبر 1954، لذلك يـمكن اعتبارها النواة الأولى لتكوين جيش و جبهة التحرير الوطني.

الفصل الخامس : و بالموازاة مع هذا التحضير العسكري كانت هناك محاولات من جانب بعض التشكيلات السياسية الجزائرية لإيجاد صيغة معينة من التفاهم، تمكن من إجراء إصلاحات في الجزائر. لكن السلطات الفرنسية لم تعط أكثر من قانون 1947 و هو إجراء مشبوه لم يحقق أي شيء للجزائريين، خاصة و أن فرنسا قد دعمت مسيرتا بالتدخل في

الانتخابات التي كانت تزعم بأنها حرة، و هذا ما جعل تقارب التشكيلات السياسية أمرا لا مفر منه، و قد حدث ذلك سنة 1951 حيث شهد الفعل السياسي نوعا من التوحد و لكن اختلاف المناهج و التصورات حال دون القيام بعمل نوعي خلال هذه السنة.

الفصل السادس : و فيه تم التعرض للفكر الثوري و الوحدوي لحركة الإنتصار للحريات الديمقراطية من خلال توطئة متعلقة ببداية صراع الأجنحة داخل حركة الإنتصار للحريات الديمقراطية و ما نتج عن ذلك من توجهات جديدة أفرزتها تجربة العمل السياسي في المراحل السابقة.

كما توج هذا الفصل بالتعرض لظروف قيام الثورة الجزائرية من حيث التأسيس لمفاهيم الثورة و الوحدة و كذلك التأسيس لعمل وطني شامل ابتعد بالسياسيين عن المفاهيم التي اعتقدوا لزمن طويل أنها من الممكن أن تحقق لهم حلم الحرية و الإستقلال، و لكنهم في الأخير عادوا إلى حقيقة الإستعمار و اقتنعوا نهائيا بأن ما أخذ بالقوة لا يمكن أن يسترد إلا بالقوة.

و في ثنايا هذا الفصل هناك إبراز لفلسفة الثورة و منطلقاتها التي شكلت الرافد الأساسي للإنتصار و لكن بعد معاناة كبيرة تحولت معها الأفكار إلى مبادئ و الأحلام إلى حقائق، و معها كان النصر سنة 1962.

و في الأخير أشكر أستاذي المشرف الدكتور يوسف مناصرية على الروح العلمية التي أظهرها من خلال إشرافه على هذا البحث مع تمنياتي له بالتوفيق في أعماله و إنجازاته.

قائمة المختصرات

- A.H.W.A : Archives Historiques de la Wilaya d'Alger
- A.H.W.C : Archives Historiques de la Wilaya de Constantine
- A.M.L : Les Amis du Manifeste Algérien
- B.N.A : Bibliothèque Nationale d'Algérie
- C.N.E.H : Centre National des Etudes Historiques
- C.N.R.S : Centre National des Recherches Scientifiques
- E.N.A.L : Entreprise Nationale du Livre
- F.E.A : Fédération des Elus Algériens
- M.T.L.D : Le Mouvement du Triomphe des Libertés Démocratiques
- O.P.U : Office des Publications Universitaires
- O.S : Organisation Spéciale (Secrète)
- P.C.A : Parti Communiste Algérien
- P.N.M.S : Parti National Musulman Socialiste
- P.P.A : Parti du Peuple Algérien
- P.U.F. : Presse Universitaire de France
- S.D.N. : Société Des Nations
- S.N.E.D. : Société Nationale d'Edition et de Diffusion
- T : Tome
- U.D.M.A : Union Démocratique du Manifeste Algérien

تمهـــــــيد

- دواعي الاستعمار الفرنسي للجزائر.
- الحملة الفرنسية على الجزائر و تطور السياسة الفرنسية بها حتى 1871.
- المقاومة الجزائرية للاستعمار الفرنسي خلال القرن التاسع عشر.
- المقاومة المسلحة بقيادة الأمير عبد القادر.
- المرحلة الثانية من مقاومة الأمير عبد القادر.
- المقاومة المسلحة بعد الأمير عبد القادر.

دواعي الاستعمار الفرنسي للجزائر

لقد تباينت الآراء بين الكتاب و المؤرخين للاستعمار الفرنسي في الجزائر خاصة بين الفرنسيين و الجزائريين منهم حول الأسباب الحقيقية التي أدت إلى عملية الغزو، و للوصول إلى الرأي الصائب لا بد من تحديد هوية الذين استأثروا بكتابة تاريخ الجزائر و أغلبيتهم من الفرنسيين الذين كان هدفهم بالتحديد إيجاد مبررات يرتكز عليها الفرنسيون لترسيم بقائهم في الجزائر.

و قد رد عليهم كثير من الكتاب والمؤرخين الجزائريين في دراسات و إن جاءت متأخرة إلا أنها تعتبر في مجملها تفنيد لادعاءات الاستعمار ومؤرخيه. و من هؤلاء فرحات عباس[1] الذي يقول في كتابه **ليل الاستعمار** : **"لقد صور بعض المؤرخين الاستعماريين أن رئيس الحكومة الجزائرية الجاهل الأحمق، قد أضاع استقلال بلاده بثورة غضب طائشة".**[2]

و تعتبر الإدعاءات الفرنسية بمثابة تقرير لواقع مزيف كان الهدف منه أساسا التركيز على حادث المروحة[3] على أنه السبب الأساسي الذي أدى لدخول الفرنسيين الجزائر واعتبار ذلك دفاعا عن كرامة فرنسا التي أهدرت بفعل هذه الحادثة.

و قد تعددت الأسباب والمبررات التي ساقتها فرنسا عند دخولها الجزائر، وتراوحت بين سرد قضية التطاول الجزائري على السيادة الفرنسية والدفاع الشرعي عن كيان الأمم الأوروبية التي كانت تتعرض سفنها للعمليات في حوض البحر الأبيض المتوسط. كما كانت هناك بعض الآراء التي صاغت أسبابا لا ترتكز على أي منطق مقنع، و من ذلك ما ذكره شارل العاشر ملك فرنسا الذي قام بتنفيذ الحملة حيث رأى بأنه لم **يراع** في **العملية**

---

[1] فرحات عباس، من رواد الحركة الوطنية الجزائرية في القرن العشرين و كان أول من رأس الحكومة الجزائرية المؤقتة التي أنشئت بالقاهرة سنة 1958.

[2] فرحات عباس، حرب الجزائر و ثورتها (ليل الاستعمار) ترجمة : أبو بكر رحال، مطبعة فضالة-المغرب. بدون تاريخ، ص 9.

[3] كوليت و فرانسيس جونسون، ترجمة : محمد علوي الشريف، و آخرين، دار الهلال 1957، ص.ص. 9، 10.

سوى اعتبارات الكراهية الفرنسية[1]، و هذا الرأي يخفي وراءه مجموعة من المعطيات تتعلق بالجانب الديني الذي لعب دورا أساسيا في تأييد أوربا للعملية.

و وسط التصريحات الفرنسية المتناقضة التي صاحبت الحملة على الجزائر، راحت وسائل الإعلام والدعاية الفرنسية تربط بين عملية الاحتلال والقضاء على حركة الجهاد البحري الذي كانت تتزعمها الجزائر في البحر الأبيض المتوسط[2]، و الغرض من هذا محاولة كسب التأييد من قبل الدول الأوروبية التي كانت سفنها تتعرض لمثل هذه العمليات، بالإضافة إلى تشجيع انجلترا لهذا الغزو لمساندة الملكية الفرنسية وتدعيم بقائها في حكم فرنسا.

و الطريقة نفسها سار عليها الرؤساء الفرنسيون بعد شارل العاشر، حيث أكدوا كلهم على أن التخلي عن الجزائر سيغضب المسيحيين في كل مكان لأنهم هللوا لهذا الفتح! و باركوه منذ البداية، بل أنهم اعتبروا ذلك، أي الحكام الفرنسيين، تضحية منهم بغرض نشر الحضارة بين القبائل الجزائرية حتى لا يقعوا تحت سلطة استعمار أخر كالاستعمار التركي.[3]

و بعيدا عن المبررات الفرنسية ومحاولة المؤرخين الاستعماريين التركيز على أمور غير منطقية ووضعها في موقع الأساس، نرى بأن فرنسا كانت تخطط لاستعمار الجزائر منذ وقت طويل، و في هذا المعنى يقول فرحات عباس :"**لو أتيح** لي **أن أكتب تاريخ الاستعمار الفرنسي للجزائر لعدت به إلى تاريخ هزيمة نابليون** في **فاترلو.**"[4] ويريد بذلك أن يقول بأن حادثة المروحة لم تكن إلا سببا مباشرا لتنفيذ خطة احتلال الجزائر التي كانت موضوعة منذ فترة بعيدة. و قد كتب للمخطط أن ينفذ في عهد شارل العاشر الذي أراد

[1] فرحات عباس، المصدر السابق، ص. 10.

[2] كان الأسطول الجزائري في البحر المتوسط خلال القرن الثامن عشر و بداية القرن التاسع عشر يملك قوة كبيرة جعلت جميع الدول الأوروبية تدفع أتاوات المرور، و قاد عمليات الدفاع عن المسلمين في المنطقة ضد الهجمات الأوروبية و هذا ما أطلق عليه المسيحيون "عمليات القرصنة البحرية".

[3] كوليت و فرانسيس جونسون، المرجع السابق، ص 9.

[4] فاترلو، قرية في بلجيكا هزمت فيها قوات نابليون أمام أنجلترا سنة 1815، أنظر : فرحات عباس، المصدر السابق، ص 54.

به توجيه أنظار الرأي العام الفرنسي خارج البلاد نظرا للمشكلات العديدة التي كانت تعصف بحكمه[1]، و هذا الرأي له ما يبرره إذا وضعنا في الاعتبار مكانة الجزائر الجغرافية والاقتصادية والعسكرية في ذلك الوقت، فقد كانت قوة الجزائر الضاربة في البحر المتوسط محط قلق للدول الأوروبية مجتمعة، مما جعلها تفكر في القيام بعمل مسلح ضدها، إلا أنها بقيت مترددة حتى أتيح لفرنسا التي كانت عازمة على ذلك أن تقوم بالمهمة خاصة وأن تطلعاتها للجزائر كانت مرتبطة بأسباب نذكر منها : فقدان فرنسا لإمبراطوريتها أثناء حروب الثورة، وتنازلها لانجلترا عن بعض هذه المستعمرات نهائيا سنة 1815. لذلك فإن احتلال الجزائر له مدلوله العميق في إعادة إنشاء إمبراطورية جديدة[2]، ففي سنة 1830 لم يبق في حوزة فرنسا سوى جزر "سان بيير – SAINT PIERRE" و ميلكون MILCON في أمريكا الشمالية، و لامارتنيك – LA MARTINIQUE – في أمريكا الوسطى، وبعض المستودعات في السنغال و مدغشقر وجزيرة بوربون والمستودعات الهندية الخمسة في آسيا.[3]

و هكذا لم تطق الرأسمالية الفرنسية أن تبقى مخزونة في نطاق ضيق ولذلك تزعمت حركة البحث عن بديل للأراضي الضائعة ليس فقط لاستعمالها كسوق وإنما لتكون مناطق مفتوحة للجنس الفرنسي و اللغة الفرنسية. و قد اختيرت الجزائر وبقية دول المغرب العربي لتكون نقطة ارتكاز للتوغل في القارة الإفريقية.[4]

---

1 AGERON, CH, ROBERT, HISTOIRE DE L'ALGERIE CONTEMPORAINE (1830-1976), P.U.F, P.P. 5,6.

2 كانت ولاية الجزائر في العهد العثماني تسمى نيابة أو أيالة و هي ممثلية السلطان العثماني أنظر : نبيل بلاسي : جبهة التحرير الوطني الجزائري و دورها في حرب الاستقلال (رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة القاهرة) ص 2.

3 منذ القرون الوسطى كان هناك صراع في البحار بين 4 دول هي : فرنسا، أنجلترا، اسبانيا، البرتغال، و قد استطاعت الدول الثلاث الأخيرة تأسيس امبراطوريات عمرتها براعاياها و نشرت فيها لغاتها بينما بقيت فرنسا تصارع نتيجة للهزائم التي تلقتها، أنظر : فرحات عباس، المصدر السابق. ص 54، 55.

4 صلاح العقاد، المغرب العربي (الجزائر، تونس، المغرب الأقصى) دراسة في تاريخه الحديث و أحواله المعاصرة، الطبعة الثانية، القاهرة، 1966، ص 68.

كما أن الصراع الأوروبي-الجزائري في البحر المتوسط والذي اتخذ طابعا دينيا قد جعل فرنسا تنظر إلى احتلال الجزائر على أنه نصر للمسيحية. و قد نفذ بواسطة فرنسا التي تعتبر نفسها زعيمة للكاثوليكية في أوربا.[1]

و حتى تتمكن فرنسا من تحقيق أغراضها الحقيقية عمدت إلى تغليف مطالبها الإقليمية في الجزائر بمجموعة من المطالب الثانوية التي اعتبرتا هي الأسباب الأساسية للأزمة القائمة بينها و بين الجزائر و هذا ما تؤكده المذكرة المؤرخة في 7 كانون الأول (ديسمبر) 1826، و التي أعلنت فيها فرنسا ضرب الحصار على الجزائر، و ذلك قبل حادثة المروحة بخمسة شهور.[2]

و قد أبرزت فرنسا كما ورد في وثيقة 7 كانون الثاني 1826 مأخذين أساسيين على الجزائر : الأول قضية البحارة الجزائريين واعتداءاهم على السفن التجارية الفرنسية والمأخذ الثاني كون الداي حسين قد تعهد بعدم المساس بالسفن التي تحميها فرنسا وهو ما لم يحدث.[3]

و قد أعقب ذلك رسالة بعث با وزير الخارجية الفرنسية في 28 فبرابر 1827 إلى الداي حسين ومما جاء فيها من مطالب :[4]

1- الاعتراف باعتداءات البحارة الجزائريين و رد المبالغ التي استولوا عليها.

2- إعطاء تعهد قطعي بعدم تجدد الاعتداءات.

3- تعويض السفن البابوية المتضررة من غارات البحارة الجزائريين.

4- على الداي عدم سماع الوشايات عن القنصل دوفال – DUVALE[1].

[1] جمال قنان، عنصر في الأزمة الجزائرية الفرنسية 1826، مجلة التاريخ عدد 17-1984، ص 9.

[2] نفسه، ص 9. كذلك أنظر DJAMAL KHARCHI. COLONISATION ET POLITIQUE D'ASSIMLATION EN ALGERIE 1830-1962. PP. 24, 25.

[3] جمال قنان، المرجع السابق، ص ص 9، 10.

[4] PLANTET, EUGENE, CORRESPONDANCES DES DEYS D'ALGER AVEC LA COUR DE FRANCE, (1579-1833), T. 2, BOUSALAMA, TUNIS, 1981, P.P. 554-555

و تعتبر هذه المطالب من جانب السلطات الفرنسية بمثابة دعاية مسبقة للعمل الذي كان قد خطط له في الأصل، وبقي البحث فقط عن الأسباب والمبررات وانتظار الظروف المناسبة.

و بالإضافة إلى هذه العوامل الخارجية التي ركز عليها هؤلاء المؤرخون هناك عوامل داخلية أساسية متعلقة بنظام الحكم الذي كان سائدا في الجزائر و الذي وصل إلى درجة لم يعد يربطه بأهل البلاد فيها سوى المصالح المادية.[2] و كان على رأس الحكم عشية الاحتلال حسين باشا المولود في الأناضول بالإضافة إلى حاكمي التيتري و وهران الغريبين أيضا عن الشعب و عاداته و تقاليده، و لم يكن هناك سوى باي قسنطينة الذي تربطه علاقات جزائرية و لكنه كذلك كان بعيدا عن هموم السكان و تطلعاتهم.[3]

و باختصار فإن النظام الجزائري العثماني عشية الاحتلال كان لا يراعي إلا مصالحه الخاصة و كان الشعب في حالة تغييب تام و مقصود، و هو ما سهل المهمة للفرنسيين.

و نتيجة لمشاركة الجزائر في حرب المورة سنة 1827 إلى جانب قوات الدولة العثمانية و خسارة هذه الحرب، فقد ضعفت وسائل الدفاع عن الجزائر، و قامت الدول الأوروبية بتدعيم فرنسا انطلاقا من مقولة أن الجزائر دولة إسلامية متعصبة ضد المسيحيين.[4]

و إلى جانب ذلك كانت هناك قضية الديون الجزائرية على فرنسا، حيث امتنعت هذه الأخيرة عن سدادها أو الاعتراف بها. واستمرت مطالبة الداي بها حتى حدثت قضية

---

[1] يعتبر هذا انتهاكا للعرف الدبلوماسي حيث أن لكل رئيس دولة ذات سيادة الحق في قبول أو رفض ممثل أي دولة أخرى.

[2] أبو القاسم سعد الله. خلاصة تاريخ الجزائر. المقاومة و التحرير 1830-1962. دار الغرب الإسلامي. ط 1 بيروت 2007. ص 5.

[3] نفسه ص 6. أنظر كذلك :
HORNE, ALISTAIR, HISTOIRES DE LA GUERRE D'ALGERIE, TRADUIT DE L'ANGLAIS PAR YVES DU GUERNY, 4EME EDITION, EDITIONS DAHLAB, ALGER 2007. P. 30.

[4] جلال يحي، السياسة الفرنسية في الجزائر (1830-1960)، الطبعة الأولى، دار المعرفة، القاهرة 1959، ص 58.

المروحة المشهورة، والتي جرت بمقر الحكومة الجزائرية حيث لطم الداي القنصل دوفال بمنشة كانت في يده عندما تفوه بألفاظ تمس كرامة الجزائر.[1]

و هكذا تجمعت كل دواعي الاستعمار وبدأ الحصار الفعلي للجزائر سنة 1827 واستمر حتى سنة 1830 حيث تمت عملية الغزو الفعلية.

و مما ساعد على نجاح الحملة الضعف الذي ظهر جليا على القوات الجزائرية نتيجة لضعف الدولة العثمانية كلها.

إن المطلع على أحداث الحصار و الاحتلال يلاحظ ذلك الشرخ بين الحكام العثمانيين و الشعب على عكس الأحداث السابقة التي كانت تشهد تجاوبا واسعا بين الطرفين و ذلك باسم الجهاد[2]، و للتدليل على ذلك هو ملاحظة عدم تجاوب السكان مع نداءات حسين باشا حيث تركوه يواجه مصيره بنفسه، بينما لبوا نداء القادة الجدد المنبثقين من صفوفهم و الذين قادوا المقاومة بعد ذلك و الذين كانوا خارج السلطة.

---

[1] نفسه، ص 58-59.

[2] أبو القاسم سعد الله، خلاصة تاريخ الجزائر. ص 9.

الحملة الفرنسية على الجزائر وتطور السياسة الفرنسية بها حتى سنة 1871

نتيجة للظروف و الأسباب التي ذكرت سابقا، واتمام الاستعدادات الفرنسية لتنفيذ الحملة، قامت البحرية الفرنسية بعملية إنزال للجنود الفرنسيين يوم 14 يونيو سنة 1830 في الخليج الغربي لشبه جزيرة سيدي فرج بالقرب من الجزائر العاصمة ورغم المقاومة المستميتة للقوات الجزائرية إلا أن الجيش الفرنسي استطاع التقدم بسرعة نظرا لفارق التسليح والإمكانيات وهو ما اضطر الداي حسين إلى التوقيع على معاهدة الاستسلام في 5 يوليو 1830، والتي تم بمقتضاها تسليم مدينة الجزائر إلى القوات الغازية[1]. و من بين ما جاء في وثيقة الاستسلام :

1. **تسليم حصن القصبة[2] و جميع حصون الجزائر.**
2. **تعهد من القائد العام الفرنسي بضمان حرية الداي والحفاظ على ممتلكاته الشخصية.**
3. **حرية إقامة الشعائر الدينية والمحافظة على العادات والتقاليد وصيانة الحرمات.**

و رغم نجاح الحملة إلا أن القوات الفرنسية لاقت مقاومة عنيفة وتكبدت خسائر فادحة سواء في الأرواح أو المعدات، كما قتل إبن قائد الحملة دوبرمون DEBORMONT[3]، كما أن نجاح الحملة لم يشفع للملك شارل العاشر أمام الشعب الفرنسي حيث سقط عرشه قبل أن ينتهي شهر يونيو[4].

---

[1] أبو القاسم سعد الله، خلاصة تاريخ الجزائر. ص ص 69، 71.

[2] يحتوي حصن القصبة على قصر الداي و هو مقر الحكومة طوال العهد العثماني و تعتبر المنطقة الآن من المناطق الأثرية نظرا لمعالمها التاريخية و احتضانها أروع الانتصارات التي حققها المجاهدون أثناء حرب التحرير الجزائرية (1954-1962).

[3] AGERON, CH. ROBERT, OP, CIT. P.14. أنظر كذلك DJAMAL KHARCHI. OP. CIT. P.25

[4] جوان جليسبي، ثورة الجزائر. ترجمة : عبد الرحمان صدقي أبو طالب، الدار المصرية للتأليف و الترجمة، القاهرة 1966، ص 31.

و بنجاح الحملة ومرور فترة التردد من قبل الحكام الفرنسيين بعد شارل العاشر، أجمعت الآراء على ضرورة الاحتفاظ بالمكسب لأن الجزائر في نظرهم مركز تجاري وحربي يفتح آفاقا جديدة للفرنسيين لاستعمار مناطق أخرى في إفريقيا.[1]

و قد كانت كل التصريحات الفرنسية سواء من السياسيين أو مؤرخي الاستعمار وكتابه تبين النظرة الحقيقية للجزائر، و من ذلك ما نقله فرحات عباس عن برينوس برادول- B. BRADOLE أحد المؤرخين الفرنسيين للاستعمار الفرنسي في الجزائر حيث قال في كتابه فرنسا الجديدة – LA FRANCE NOUVELLE [2]: **"لنا حظ لا مزيد عنه من حظ و هذا الحظ هو الجزائر هذه الأرض الخصبة والمتلائمة مع الشعب الفرنسي الذي يحب الفلاحة.... ولا يفصل بينها وبين القطرين المتاخمين لهما شرقا وغربا أي حاجز."**[3]

و من الملاحظ هنا أن الجانب الحضاري في العملية الذي كانت تدعيه فرنسا قد أغفل كلية و لم تظهر سوى المصالح العاجلة التي أدت إلى القمع و التنكيل في مقابل تشجيع الهجرة الأوروبية إلى البلاد الجزائرية[4]، وذلك بغرض احتواء العنصر المحلي و السيطرة عليه، واتبعت في ذلك سياسة التخويف وإضرام نار الفتنة و النـزاعات و الفوضى بين القبائل.[5]

و في هذا المعنى نقل جونسون في كتابه "الجزائر خارج القانون L'ALGERIE HORS LA LOI" عن فاران[6] قوله : **"يجب علينا أن نستولي على مراتعهم و مراعيهم**

---

1 فرحات عباس، المصدر السابق، ص 72.

2 نفسه، ص 73.

3 هذا يبين بأن نظرة الفرنسيين لم تكن بقصد الاكتفاء بالجزائر بل أعدتها إلى منطقة المغرب العربي كلها، حيث تمت السيطرة على تونس سنة 1881، و مراكش 1912.

4 يحي بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري و الحركة الوطنية (1830-1954)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1985، ص 5.

5 فرحات عباس، المصدر السابق، ص 73.

6 فاران هو أحد الكتاب الفرنسيين الذين نظروا لعمليات الاستعمار الفرنسية له كتاب "هل تصبح الجزائر فرنسية"، أنظر : فرحات عباس. المصدر السابق، ص 73.

ونثقل كواهلهم بضرائب مرهقة حتى تتعذر عليهم الحياة، عند ذلك إما أن يثوروا أو ينخرطوا في جيش فرنسا للدفاع عنها."[1]

و بالنظر إلى هذا الرأي نستنتج زيف المغالطات التي وردت على لسان بعض مؤرخي الاستعمار و قادته السياسيين و العسكريين والتي حاولت أن تعطي للعملية بعدا إنسانيا وحضاريا بل إن الأعمال الوحشية التي صاحبت الغزو كانت أبعد ما تكون عن شعب هدفه تبليغ رسالة حضارية.

و على النقيض من القواعد والسلوكيات الحضارية راح الحكام الفرنسيون يتصرفون كل حسب هواه، حيث كانوا يطبقون ما بدا لهم من إجراءات دون مراعاة لما يمكن أن تسنه الحكومة المركزية في باريس، و قد ظهرت قمة الوحشية الفرنسية في العمل الذي قام به دوروفيجو DE ROUVIGAU (1830-1833) الحاكم العسكري في الجزائر حينما قام بإبادة قبيلة جزائرية كاملة أتم أحد أفرادها بقتل أحد أعوان النظام الفرنسي.[2]

و لكن رغم هذه الأعمال الوحشية ومحاولة السيطرة على الموقف عن طريق الترهيب إلا أن الحملة لم تستطع تحقيق كل الأهداف المرجوة منها و هذا ما جعل رئيس الوزراء الفرنسي سولت - SAULT يشكل لجنة سميت اللجنة الإفريقية LE COMITE AFRICAIN [3] وذلك بهدف وضع تقرير عن الخطوات التي تمت في عملية الاحتلال، والبحث عن طريقة لتحقيق نتائج مرضية تحقق الأهداف المرجوة.

و قد جاء تقرير اللجنة كصحيفة اتهام خطيرة للاستعمار حيث ذكرت فيه كثير من تجاوزات المحتلين خاصة انتهاك الحرمات والمقدسات بخلاف ما نصت عليه وثيقة الاحتلال في 5 يوليو 1830.[4]

---

[1] و في كلتا الحالتين يؤدي هذا الإجراء إلى محاولة إيجاد مشروعية لتقتيل الجزائريين من أجل ضمان طغيان العنصر الفرنسي.

[2] كوليت و فرانسيس جونسون، المرجع السابق، ص 21.

[3] TEGUIA, MOHAMED, L'ALGERIE EN GUERRE, O.P.U. ALGER, P, 20.

[4] كوليت و فرانسيس جونسون، المرجع السابق، ص 21.

و استصدرت اللجنة في يوليو 1834 قرارا بتعيين حاكم عام للبلاد تصير له شؤون السياسة و الإدارة العليا ويتبعه مجلس من الرؤساء المدنيين والعسكريين.[1]

و أول من تولى هذا المنصب هو الجنرال ديرولون DEROLON وجاء في صحيفة تعيينه **بأنه جلس يحكم الممتلكات الفرنسية** في ش**مال افريقيا** [2] ، وهنا كانت نقطة التحول في السياسة الفرنسية تجاه الجزائر، حيث دعى إلى الاحتلال الكلي ومحاولة إدماج الجزائريين في نطاق الدولة الفرنسية.[3] و هكذا تحولت السياسة الفرنسية من محاولة تأديب الداي إلى البحث عن كيفية المحافظة على المناطق المحتلة و منها إلى عملية التوسع الشاملة التي كانت الهدف الأول والأخير للاستعمار الفرنسي.

و من أجل ضمان وجودها فقد ربطت الحكومة الفرنسية منذ بداية الغزو بين عملية الاحتلال و توطين الأوروبيين في الجزائر وهو ما أدى إلى إصدار قرارات متتابعة لتمكين المهاجرين الأوروبيين من الأراضي الزراعية واستغلالها. ففي 8 أيلول (سبتمبر) أمرت الحكومة الفرنسية بالاستيلاء على أملاك الدولة العثمانية و الأسر التركية والأوقاف الإسلامية وفتحت باب الهجرة للأوروبيين بقصد توطينهم[4]. ولكن عملية المقاومة المسلحة التي ووجهت با فرنسا جعلت عملية الاستيطان الحر تتوقف مما حذا بفرنسا إلى تبني ما يسمى "**بالاستعمار الرسمي**" حيث بدأت تشرف على تجير الأوروبيين وتدعمهم بالأموال وتسلمهم الأراضي المنـزوعة من الوطنيين.[5]

و قد نشطت عملية الاستيطان أكثر مع تولي كلوزيل CLAUZEL السلطة كحاكم عام للجزائر (1835-1836) حيث لم تقتصر الهجرة على الفرنسيين وحدهم بل

---

[1] جلال يحي، المغرب العربي الحديث و المعاصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الإسكندرية، 1982، ص 38.

[2] محمد حسنين، الاستعمار الفرنسي، دراسة قانونية، الجزائر، 1985، ص 37

[3] نفسه، ص 37.

[4] JULIEN, CHARLES ANDRE, HISTOIRE DE L'ALGERIE CONTEMPORAINE, CONQUETE ET LES DEBUTS DE LA COLONISATION, (1827-1871), EDITION 2, P.U.F. PARIS 1979, P. 76.

[5] OP, LOC, P. 76.

شملت كثيرا من الدول الأخرى مثل : اسبانيا، ايطاليا، سويسرا... الخ.[1] و هذا بدف دخول رؤوس أموال تمكن من استغلال المنطقة استغلالا تاما.

و بمجيئ بيجو BUGEAUD سنة 1836 مكان كلوزيل صمم على استعمار الجزائر بالقوة العسكرية فأخذ يحول الجنود والضباط إلى فلاحين على أساس أن العسكري أكثر تصميما وتحملا من غيره، وقام بإنشاء قرى نموذجية للاستيطان على شكل مزارع جماعية، وأصدر سنة 1841 قرارا بالاستيلاء على أراضي الأهالي الثائرين ليستفيد منها المستوطنون الاوروبيون.[2]

و في سنة 1845 صدر قرار بالاستيلاء على أراضي القبائل التي تؤيد الأمير عبد القادر الذي قاد المقاومة المسلحة ضد الفرنسيين، وهو ما مكن السلطات الاستعمارية من الاستيلاء على حوالي نصف مليون هكتار من الأراضي الزراعية في جهات مختلفة من البلاد، و في سنة 1846 صدر قرار بضم أراضي القبائل المشاعة وتحويل ملاكها إلى أجراء خاصة إذا لم يظهروا عقود ملكية تعود إلى ما قبل 7 يوليو 1830، وزيادة على هذا ألغت السلطات الاستعمارية ملكية الحبوس وذلك بمصادرة أراضي الأوقاف الإسلامية واعتبارها قابلة للبيع.[3]

و إلى جانب الاستيطان كان هناك بموازاتا تجارب على المستوى الإداري و من بين ما اخترعه الفرنسيون في هذا الال ما أطلقوا عليه **"السياسة العربية"** – LA POLITIQUE ARABE وأنشأوا لذلك وظيفة **"آغا العرب"**، وهو شخصية

---

1 يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص 9.

2 مغنية الأزرق، نشوء الطبقات في الجزائر. ترجمة : سمير كرم، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، 1980، ص 35.

3 كانت معظم أراضي العرش في الفترة السابقة للاستعمار مشاعة و جماعية و عقود الملكية بينهم نادرة لأن عملية البيع و الشراء تتم عن طريق العرف، و هذا ما أدى إلى الاستيلاء على أراض كبيرة بحكم هذا الإجراء المذكور أعلاه، أنظر : مغنية الأزرق، المرجع السابق، ص 53

وضعها الفرنسيون في محاولة لتطبيق سياستهم عن طريق شخصيات محلية، كما أنشأوا المكاتب العربية ومديريات الشؤون العربية[1]، وكل هذا لتمكين قبضتهم على المواطنين.

و عند إنشاء المكاتب العربية سنة 1844 طالب الضباط الفرنسيون بضرورة العمل على تفتيت و تشتيت القيادات والزعامات الأهلية ذات السلطة والنفوذ حتى لا تتحول في المستقبل إلى خطر على السيادة الفرنسية.

و في سنة 1845 صدر قرار يؤكد إلحاق الجزائر بفرنسا ويقسمها من الناحية الإدارية إلى 3 مناطق :

1. **منطقة مدنية :** تخضع للسلطات المدنية وتشمل المدن والقرى الساحلية التي يكثر بها العنصر الأوروبي.
2. **منطقة مزدوجة :** يقل فيها العنصر الأوروبي، و فيها يخضع الأوروبيون للحكم المدني، بينما يخضع الأهالي[2] - LES INDIGENES للحكم العسكري.
3. **منطقة عسكرية :** وهي التي لا يوجد بها العنصر الأوروبي و تشمل منطقة الهضاب العليا والصحراء.[3]

و مع قيام ثورة 1848 في فرنسا والتي أطاحت بملكية لويس فيليب وقيام الجمهورية الثانية (1848-1853) صدر القرار الخاص باعتبار الجزائر جزء من فرنسا، كما استطاع المستوطنون الأوروبيون أن يأخذوا حق انتخاب مجلس استشاري على مستوى البلديات مهمته مناقشة الأمور ذات الطابع السياسي والمالي المتعلقة بالجزائر[4]، و في مقابل ذلك قامت الإدارة الاستعمارية سنة 1850 بإلغاء حق الأهالي في انتخاب نواب لهم في المجالس

---

[1] حاول الفرنسيون بهذا تقليد الإدارة العثمانية في الجزائر و ذلك بتعيين وسطاء من الأهالي في معاملاتهم مع السكان، أنظر : يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص 9.

[2] كلمة استعملها الفرنسيون للتقليل من قيمة الجزائريين باعتبارهم من الدرجة الثانية.

[3] يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص 9.

[4] AGERON, CH, ROBERT, OP, CIT, P. 46.

البلدية بدعوى عدم أهليتهم لذلك، و هذا استجابة لدعوة المعمرين بإيجاد قوانين استثنائية خاصة بالأهالي.[1]

و في وقت مبكر من عملية الاستعمار حاولت السلطات الفرنسية أن تضع فاصلا بين السكان الأهالي أنفسهم، فضربت على وتر البربرية باعتبار أن البربر ينحدرون من أصول أوروبية[2]، ولذلك نلاحظ أن عملية التنصير بالمسيحية قد ركزت على منطقة القبائل في محاولة لإحداث انشقاق ديني داخل المجتمع.

و في عهد الجمهورية الثانية بزعامة نابليون الثالث (1852) عاد نفوذ العسكريين بقوة إلى الجزائر وذلك بقيادة راندون - RANDON الذي انتهج أسلوب بيجو في مصادرة الأراضي، كما ظهر اتجاه جديد في سياسة الاستيطان وهو توظيف الشركات الأوروبية الكبرى في عمليات الاستثمار داخل الجزائر.[3] كما حاول نابليون تطبيق سياسة إدماج جديدة بإنشاء ما عرف **"بوزارة الجزائر والمستعمرات"**[4] والتي تولت كل مصالح الجزائر الإدارية ما عدا التعليم العام والدين،كما ألغى منصب الحاكم العام وعين مكانه وزير مقيم في باريس، ولكن منصب الحاكم العام أعيد بعد زيارة نابليون للجزائر سنة 1865 رغم معارضة المستوطنين، وأثناء زيارته الثانية 1863 طرح فكرة المملكة العربية – LE ROYAUME ARABE و من بين ما جاء في قراره هذا : **"إن الجزائر مملكة عربية وأنا إمبراطور العرب مثلما أنا إمبراطور الفرنسيين"**[5]

---

[1] يحيى بوعزيز، المرجع السابق، ص 14.

[2] AGERON, CH, ROBERT, L'ALGERIE ALGERIENNE DE NAPOLEON III A CHARLES DE GAULE, BIBLIOTHEQUE ARABE, SINDBAD, PARIS 1980, P. 35.

[3] من بين الشركات التي أعطيت لها أراضي في الجزائر: شركة جنيفورا السويسرية و الشركة العامة للهجرة، و الشركة العامة الجزائرية، و شركة جمعية الغابات، أنظر:
AGERON, CH, ROBERT, POLITIQUE COLONIALE AU MAGHREB, P.U.F, PARIS, 1972, P.P. 66-76.

[4] AGERON, CH, ROBERT, POLITIQUE COLONIALE AU MAGHREB, P.U.F, PARIS, 1972, P.P. 66-76.
أنظر كذلك : BENJAMIN STORA. ALGERIE, HISTOIRE CONTEMPORAINE 1830-1988. CASBAH, EDITIONS ALGER 2004 P.P. 22-23.

[5] عبد الحميد زوزو، نصوص و وثائق في تاريخ الجزائر المعاصر، (1830-1900) المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984 ص 135.

و على إثر ذلك صدر في 22 أبريل 1863 قرار يقضي بتمليك الجزائريين الأراضي التي تحت أيديهم سواء كانت ملكا لهم أو مشاعة بين الأعراش.[1]

و لكن هذه السياسة لم يكتب لها النجاح بسبب ثورة المستوطنين عليها خاصة ما يتعلق بفكرة المملكة العربية، حيث كان رأيهم أن الجزائريين ليسوا أهلا لهذه الإصلاحات.

و فيما بين سنتي 1865 و 1868 كثرت الأمراض و الأوبئة والجفاف مما أدى إلى حدوث مجاعة كبرى سنتي 1867 -1868 والتي مات خلالها أكثر من نصف مليون من الأهالي[2]. و لم تقم السلطات الاستعمارية بأي مجهود يذكر لإنقاذ السكان من هذه الكوارث، بل بالعكس فإن الأزمة كانت بالنسبة لفرنسا شيئا مهما يجعل من الوطنيين غير قادرين على التحرك في وجه الإجراءات الفرنسية.

و خلال سنة 1870 وافق المجلس التشريعي الفرنسي على مشروع إقامة نظام مدني لصالح المستوطنين، كما نص على إلغاء النظام العسكري والمكاتب العربية.[3] و ظهرت سيطرة المستوطنين كلية مع قيام الجمهورية الثالثة (1871) و هذا ما ولد رد فعل عنيف لدى الجزائريين اتجاه السياسات الإستيطانية.

المقاومـة الجزائريـة للاستعمـار الفرنسي
خلال القرن التاسع عشر

رغم أن الفرنسيين تمكنوا من احتلال كثير من المواقع الساحلية مع بداية الغزو (الجزائر –وهران – مستغانم - عنابة) إلا أنهم لاقوا صعوبات كبيرة أثناء توغلهم في

[1] الأعراش: مفرده عرش و هو مصطلح محلي يعني مجموعة من السكان تربط بينهم رابطة الدم و يمتلكون قطعا من الأراضي غالبا ما تستغل بصورة جماعية، أنظر: يحيى بوعزيز، المرجع السابق، ص 22.
[2] صالح العنتري، مجاعات قسنطينة، تحقيق رابح بونار، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، الجزائر، 1984، ص 54.
[3] يحيى بوعزيز، المرجع السابق، ص 27.

الداخل بسبب المقاومة العنيفة التي ظهرت بعد استلام حكومة الداي المركزية ووضوح أهداف فرنسا الحقيقية.

و نتيجة للمقاومة الشديدة حاول الفرنسيون أن يجدوا نظاما من الحكم يمكنهم من فرض سيطرتم على البلاد و من الأساليب التي استعملوها :

1. استمالة بعض الحكام العرب وإعطائهم مناصب قيادية مثل ما فعل كلوزيل أحد القادة الفرنسيين الذي عين شقيق باي تونس بايا على قسنطينة، كما عين قريبا له بايا على مدينة وهران[1].
2. جمع وجذب القبائل الموالية لفرنسا في محاولة لنشر النفوذ الفرنسي[2].

و لكن هذه الأساليب لم تمنع استمرار المقاومة المسلحة التي قامت في الجزائر ضد الوجود الفرنسي وتنقسم إلى نمطين :

1. **النمط السياسي :** و قد مثلته جبهة معادية للاستعمار نظرا لعدم احترامه للحياة السياسية و الاجتماعية واستخفافه بحياة وتقاليد التمع، وتتكون الجبهة أساسا من طبقات التجار والعلماء وأعيان المدن، و من بين هؤلاء أحمد بوضربة وعثمان بن حمدان خوجة[3]، ولكن لم يكن لهذه الجبهة مفعول في تغيير الأوضاع بالجزائر، رغم مطالبهم المستمرة الخاصة بإعطائهم نفس الحقوق التي يتمتع با الفرنسيين[4]. و من خلال تحركات ومطالب هؤلاء فإننا لا نكاد نلمس لديهم أي فكرة عن طرد الاستعمار، بل أنم حالوا فقط الحفاظ على مركز المواطن الجزائري إلى جانب الأوروبي، و هذا ما أطلق عليه المقاومة السلبية.

---

[1] عبد المجيد التميمي، مغامرة الحماية التونسية على وهران عام 1830، المجلة التاريخية المغربية، عدد (5) يناير 1971، ص 5-19.

[2] ABDELHAMID ZOUZOU. L'AURES AU TEMPS DE LA FRANCE COLONIALE. EVOLUTION POLITIQUE - ECO - SOC, TOME 2. 2ème EDITION. ALGER 2002. PP. 636.637.638

[3] نبيل بلاسي – المرجع السابق، ص 25.

[4] أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الحديث، بداية الاحتلال، الطبعة الثالثة، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، الجزائر 1983، ص 43.

و بالنظر إلى الظروف التي رافقت ظهور هذا النوع من المقاومة التي يطلق عليها المقاومة السياسية نجد أن غلق أبواب الحكم من قبل العثمانيين في وجه الطبقة السياسية الجزائرية هو الذي جعل عناصرها يرون في الحملة الفرنسية وسيلة للخلاص من الحكم العثماني المنغلق على نفسه، و قد صدقوا ما جاء في البيان الذي وزعه الفرنسيون على السكان و الذي ادعى بأن الهدف هو معاقبة الأتراك، و بالتالي فإن سلطة البلاد ستؤول إليهم بالضرورة[1]. ولكن الفرنسيين أبدوا فيما بعد عكس ما ادعوه في البداية فقاموا بإعطاء الامتيازات لليهود و فسحوا المجال أمام الأوروبيين من المغامرين و إهانة كل ما هو جزائري خاصة المساجد و المقابر و هذا ما مهد لظهور قيادة سياسية بزعامة عثمان بن حمدان خوجة و أحمد بوضربة حيث قامت باتصالات مع الفرنسيين و لكنها جوبـهت بقوة و اتهمت بالتآمر و هذا ما جعل عثمان بن حمدان خوجة يصدر كتاب المرآة و كذلك عرائض تدين الاستعمار الفرنسي[2].

2. **المقاومة المسلحة :** و قد بدأت منذ اليوم الأول لدخول الفرنسيين الجزائر، وحمل لواءها على الأغلب زعماء دينيون تبنوا فكرة الدفاع عن الأرض والدين والشرف وبرز منهم رجال الطرق الصوفية الذين وجدوا فراغا كبيرا بعد سقوط الحكومة المركزية، وحاولوا أن يبنوا لأنفسهم كيانات مستقلة تعتمد على مساندة أفراد القبيلة أو العشيرة وكذا الجهة مثلما فعل الأمير عبد القادر[3]، و قد اعتاد المؤرخون تقسيم المقاومة المسلحة إلى نوعين حسب التنظيم :

أ- **المقاومة المنظمة :** ويمثلها الأمير عبد القادر في الغرب الجزائري وأحمد باي في قسنطينة عاصمة الإقليم الشرقي، وينظر إليها على أنها تمثل التحدي المنظم

---

[1] أبو القاسم سعد الله، خلاصة تاريخ الجزائر، ص 24.

[2] نفسه، ص ص 24-25.

[3] أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص 43.

للاستعمار الفرنسي، وميزتا كونا اعتمدت على جيش منظم وتميزت بنظرة شملت القطر الجزائري كله.

ب- **المقاومة الشعبية غير المنظمة :** وتطلق على تلك الانتفاضات الشعبية التي واجهها الاستعمار محليا، دفاعا عن القبيلة وأرضها، وغالبا ما كانت نظرة قوادها محدودة إلى درجة انعدم معها التنسيق كلية فيما بينها و هذا ما كان سببا في القضاء عليها، و هذا ما سيتبين عند التعرض لبعضها في اللاحق.

المقاومة المسلحة بقيادة الأمير عبد القادر :

لقد كان إقليم وهران من أكثر المناطق إحراجا بالنسبة للفرنسيين، و قد عزى الفرنسيون شدة المقاومة في المنطقة لتأييد مراكش للثوار بحكم الدين والجنس والجوار[1]. و هذا الرأي صحيح إلى حد ما إذا عرفنا مدى التواصل الذي كان بين القبائل في منطقة الحدود بين البلدين لكن الأهم من كل ذلك هو اعتماد المقاومة على الوسائل الذاتية بالدرجة الأولى.

و قد تطلع السكان إلى زعمائهم الدينيين ومشائخ الطرق الصوفية لما كان لهم من نفوذ، وذلك من أجل قيادتم ضد الكفار[2]، والكلمة الأخيرة كانت تمثل الخطر الذي لا يمكن أبدا مهادنته، و هذا ما جعل المقاومة تتخذ طابعا دينيا في حالات كثيرة، بل أنا اعتبرت استمرارا لمقاومة الهجمات الصليبية المسلحة على مدن الشمال الإفريقي.

و بتمكن الفرنسيين من دخول الجزائر وانيار رموز الحكم التركي فيها لم تبق سوى الزاوية كمعقل من معاقل المقاومة و رافدا للانتفاضات الشعبية المتتالية رغم ما لحق با من

---

[1] يحي بوعزيز، ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر و العشرين، ط 1، دار البعث، الجزائر 1980، ص 16. أنظر كذلك : مذكرات الأمير عبد القادر، سيرة ذاتية : تحقيق محمد الصغير بناني و آخرون، شركة دار الأمة. الجزائر 2008. ص ص 175، 176، 177.

[2] يحي بوعزيز، ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر و العشرين، ص 16.

تضييق و ما لاقاه زعماؤها من تنكيل على غرار المؤسسات الجزائرية كلها بفعل إستراتيجية منظمة أشرف على تنفيذها كبار القادة السياسيين و العسكريين الفرنسيين[1].

و من الزعماء الدينيين الذين برزوا في هذه الفترة الشيخ محي الدين مصطفى[2]، في مدينة معسكر بالغرب الجزائري حيث قاد من قبل انتفاضات شعبية ضد الأتراك و كان يتمتع بتأييد كبير في المنطقة.

و لكن نتيجة لكبر سنه وعدم قدرته على مواصلة الكفاح فقد بايع أهله ابنه عبد القادر و كان عمره 24 سنة وكذلك في عام 1832[3].

و نظرا لطبيعة الحياة الاجتماعية التي كانت تسود المنطقة فقد واجه الأمير صعوبات كبيرة في توحيد القبائل في المنطقة، نظرا لوجود زعامات دينية كثيرة في المنطقة كل منها ينشد السيطرة. لكن حنكة الأمير و قدرات جيشه العسكرية مكنته من السيطرة على مدينة تلمسان وضرب حصار على مدينة مستغانم وكذلك وهران وأرزيو وهي مناطق استطاع الفرنسيون السيطرة عليها مع بدايات الغزو.[4]

و نتيجة لقوة الأمير عبد القادر وتحقيقه انتصارات باهرة على الجيش الفرنسي، فقد اضطر ديميشيل DEMISHELS قائد القوات الفرنسية إلى الدخول في مفاوضات مع الأمير عبد القادر. انتهت بتوقيع معاهدة بين الطرفين عرفت بمعاهدة ديميشيل، و كان ذلك سنة 1834[5]. و قد قضت هذه المعاهدة بوقف العمليات الحربية بين الجانبين واحترام

---

[1] محمد العربي ولد خليفة: مقال بعنوان: مؤسسة الزاوية خزان المقاومة و حصن العقيدة و التراث، أعمال الملتقى الأول و الثاني حول دور الزوايا إبان المقاومة و الثورة التحريرية. الجزائر 2007. ص ص 54.53.52.

[2] كان محي الدين والد عبد القادر ينتمي إلى الطريقة القادرية نسبة إلى عبد القادر الجيلاني و التي سرعان ما انتشرت في المغرب العربي بعد أن نشأت وترعرت في العراق، أنظر: يحيى بوعزيز، نفس المرجع ص 16.

[3] ESQUER GABRIEL. HISTOIRE DE L'ALGERIE, LA PRISE D'ALGER, PARIS 1929. P.13
أنظر كذلك : الأمير عبد القادر، المصدر السابق، 190-200.

[4] يحيى بوعزيز، ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين، ص17.

[5] ZOUZOU. ABDELHAMID. TEXTES ET DOCUMENTS SUR L'HISTOIRE DE L'ALGERIE CONTEMPORAINE (1830-1900), ALGER 1984, P.74.

الدين و الشعائر الإسلامية وكذلك حرية الأسواق وغيرها من البنود الأخرى التي تنظم العلاقة بين الطرفين.[1]

و قد حاولت فرنسا أن تثني الأمير عبد القادر عن المقاومة بجملة من المغريات المادية، إلا أنه رفض كل العروض التي قدمت له، ولذلك يرى الكثير ممن تناولوا الأمير وتاريخه في دراستهم بأن توقيعه على المعاهدة سالفة الذكر جاء بغرض استرجاع الأنفاس حيث استغل فترة وقف القتال مع الفرنسيين ليقوي نفوذه بين القبائل العربية في المنطقة و هذا ما جعل الفرنسيين ينتبهون لخطره على وجودهم في المستقبل فراحوا يبحثون عن سبب لنقض المعاهدة، و قد استهلوا اتجاههم هذا بإقالة ديمشيل من منصبه وعين مكانه الجنرال تريزل TRIZEL سنة 1835، والذي كان من أنصار مواصلة الحرب، لذلك عمل على استمالة قبائل الزمالة[2] التي كانت تعارض الأمير عبد القادر و استطاع أن يسيطر عليهم في خلال هذه الفترة، و قد اعتبر الأمير عبد القادر هذا السلوك من الفرنسيين نقضا للمعاهدة لأن أحد بنودها ينص على إعادة الفارين من القبائل إلى الأمير عبد القادر، و دشنت المرحلة الجديدية من الحرب في يونيو 1835 بمعركة السيق[3]، التي تكبد فيها الفرنسيون خسائر كبيرة، وتبعتها معركة "وادي المقطع" التي تمكن فيها الأمير عبد القادر من تحقيق نصر كبير، حيث كاد أن يقضي على القوات الفرنسية المتواجدة في المنطقة.[4]

و نتيجة للصدمة التي تلقاها الفرنسيون في المعركة الأخيرة فانهم قاموا بتعيين حاكم جديد وهو الجنرال كلوزيل، الذي سبق له المشاركة في حملة سنة 1830، وهو من دعاة الاستعمار الشامل، و قد ابتدأ عهده بحملة كبيرة على مدينة معسكر، لكن الأمير انسحب منها كإجراء تكتيكي قبل الحملة التي عاثت فسادا في المدينة و أتلفت كثيرا من معالمها.[5]

---

[1] كوليت وفرانسيس جونسون، المرجع السابق، ص 25.

[2] قبائل استخدمها الأتراك لتحصيل الضرائب والأتاوات في مقابل أن يبقوا بعيدا عن الدفع، وقد نهج الفرنسيون نفس الطريقة في كثير من مراحل حكمهم. أنظر: يحيى بوعزيز، ثورات الجزائر، ص170.

[3] مدينة في الغرب الجزائري قريبة من مدينة معسكر عاصمة الأمير عبد القادر.

[4] LA REVUE D'HISTOIRE (MAJALAT ETTARIKH) C.N.E.H. NUMERO 2, 1982, P.P. 25-52

[5] عبد العظيم رمضان، الغزوة الاستعمارية للعالم العربي، دار المعارف، القاهرة 1985، ص 101، 102.

و في سنة 1836 تمكن كلوزيل من السيطرة على مدينة تلمسان وهي منطقة إستراتيجية بالنسبة للمقاومة، فقد كانت تمثل نقطة الإمدادات بالأسلحة التي كانت تصل إلى الجنرال من مراكش.[1]

و على الرغم من تجنيد قوات كبيرة في مواجهة الأمير عبد القادر، إلا أنه استطاع ضرب حصار كبير على مدينة تلمسان، كما ألحق خسائر كبيرة بالقوات الفرنسية في وادي التافنة، مما جعل فرنسا تجهز حملة كبيرة بقيادة الجنرال بيجو BUGEAUD في مايو 1836، واستطاعت أن تحقق إنتصارا على قوات الأمير في معركة "وادي السكاك"[2]، كما استطاعت أن تفك الحصار على مدينة تلمسان.[3]

و قد تواصلت الصدمات بين الطرفين حتى مالا إلى محاولة عقد صلح جديد بينهما، و كان قصد الأمير من ورائه توسيع دائرة نفوذ سيطرته في أراضي القبائل المجاورة.

و توصل الطرفان إلى عقد معاهدة في 30 مايو 1837 أطلق عليها معاهدة التافنة TRAITE TAFNA[4] و من بين مانصت عليه المعاهدة :

1- اعتراف الأمير لفرنسا بسيادتا على الجزائر العاصمة ووهران والمناطق المجاورة للمدينتين.

2- اعتراف فرنسا بإمارة عبد القادر على اقليم وهران فيما عدا عاصمته وكذلك إقليم التيتري.

3- يدفع الأمير لفرنسا كمية من الحبوب وأعدادا من الأبقار.

4- تعيين كل منهما لممثليين في مدن الطرف الثاني لرعاية مصالح الأفراد التابعين لهما.

---

[1] نفسه، ص 101، 102.

[2] AGERON, CH, ROBERT, POLITIQUES COLONIALES AU MAGHREB PP. 19-20.

[3] OP, LOC, P. 20.

[4] نسبة إلى وادي التافنة الذي عقدت به المعاهدة ويقع في الناحية الغربية من الجزائر.

و هناك بنود أخرى في المعاهدة كلها تتعلق بطبيعة العلاقة بين الطرفين أما الملاحظة الأهم في المعاهدة، فهي وجود فروق بين النصين العربي والفرنسي للمعاهدة والتي نذكر منها :

أ. الوثيقة الفرنسية[1] موقعة في 30 يوليو 1837، أما تاريخ الوثيقة العربية ففي يونيو 1838.

ب. الإعتراف بالسيادة الفرنسية غير وارد في النص العربي.

ج. ورد في النص الفرنسي أن مناطق شرقي الجزائر تابعة للسيادة الفرنسية، و هذا غير وارد في النص العربي.[2]

و قد كانت هذه المعاهدة الأخيرة من بين الأسباب المباشرة لإلغاء الإتفاقية فيما بعد من قبل فرنسا التي أفصحت الاحداث عن نيتها الحقيقية.

و عند تقييم المعاهدة وفائدتا للطرفين يلاحظ بأنا أتاحت للأمير عبد القادر فرصة لإعادة تنظيم جيشه وتقوية دولته، إلا أنا على النقيض من ذلك أعطت الفرصة لفرنسا كي تركز جهودها في قسنطينة التي كانت تحت سلطة أحمد باي آخر الولاة العثمانيين[3] الذي استمر في حكم المدينة رغم سقوط حكومة الداي حسين المركزية سنة 1830.

و استطاع أحمد باي سنة 1836 أن يلحق هزيمة كبيرة بالفرنسيين في الحملة التي نظمت على قسنطينة. و هذه الهزيمة كانت من بين الأسباب التي أدت بالفرنسيين إلى مهادنة الأمير عبد القادر. و في حملتهم الثانية جندوا كل قوتم وصمموا على القضاء على المقاومة في الشرق الجزائري، و قد كان لهم ذلك حيث استطاعوا دخول قسنطينة بعد

---

1 الأمير محمد، تحفة الطائر في مآثر الأمير عبد القادر وأخبار الجزائر، الجزء الأول الإسكندرية 1903، ص170- 179، أنظر كذلك : RAITE TAFNA DANS AGERON CH. ROBERT, POLITIQUES COLONIALES AU MAGHREB, P. 32.

2 أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص 137.

3 كان أحمد باي من الكراغلة KOLOGLU وهي لفظة تركية تطلق على من أباه تركيا وأمه جزائرية، وقد جرت العادة أن لا يتقلد هؤلاء مناصب البايات، مما يدل على مكانة أحمد باي الكبيرة والجهد الكبير الذي بدله لتحقيق ذلك، أنظر :
AGERON, CH, ROBERT, POLITIQUES COLONIALES AU MAGHREB P 34.

معارك دامية امتدت للشوارع الداخلية، وانسحب أحمد باي إلى الجنوب في محاولة لجمع شتات قواته، لكنه لم يستطع ذلك بعد أن انضمت الأسر الإقطاعية في المدينة إلى السياسة الفرنسية التي كانت تخضع رأسا للحاكم الفرنسي في العاصمة، أما أحمد باي فقد استسلم بعد أن فقد كل قوته.[1]

و يرى كثير من الباحثين بأن تمكن فرنسا من القضاء على المقاومة في الشرق الجزائري جاء نتيجة لتوقيع معاهدة التافنة مع الأمير عبد القادر، وحاول البعض أن يعلل ذلك بقصر نظرة الأمير للواحق الأمور، وعدم فهمه للمخططات العسكرية الفرنسية، أو بعبارة أخرى لم تكتمل لديه النظرة الوطنية الشاملة بدليل أنه لم يحرك ساكنا عندما كانت تدك أسوار قسنطينة.

و المتمعن في الأحداث التي صاحبت توقيع معاهدة التافنة والهجوم على قسنطينة يطرح مجموعة من التساؤلات، حول تفكير الأمير عبد القادر في هذه الفترة، والتي ترجمه سلوكه في مهادنة الفرنسيين والتساؤلات تدور حول وطنية الأمير من ناحية وكذا علاقته بأحمد باي من ناحية أخرى. فهل أن قسنطينة التي كانت عاصمة لأحمد باي لم تكن تعني الأمير عبد القادر؟ كذلك هل أن التنافس على الزعامة هو الذي جعل الأمير ينتظر سقوط أحمد باي لتقوية مركزه بين الأهالي في المنطقة ؟ أم أن قوة الأمير قد تضعضعت إلى درجة لم يكن معها أي شيئ ممكن سوى الاعتراف بالأمر الواقع.

و مهما يكن الدافع وراء الهدنة بين الطرفين والنتائج السلبية التي تحققت على إثرها بالنسبة للمقاومة في الشرق الجزائري، فإن الأمير عبد القادر كان مشغولا طوال فترة الصلح في حروب مع القبائل الخارجة عن سلطته.[2] ويبدو أن إرادة تزعم الجزائر قد لعبت دورا أساسيا في عدم تحالف أحمد باي والأمير عبد القادر و هذا ما نستشفه من مذكرات أحمد باي حيث يقول : "**وقبل احتلال فرنسا لقسنطينة بوقت قصير، كان الحاج عبد**

---

[1] عبد العظيم رمضان، المرجع السابق، ص112.

[2] أحمد باي، مذكرات، ترجمة : العربي الزبيري، الجزائر 1973، ص80.

القادر قد كتب للعرب يخبرهم بأنه أبرم صلحا مع الفرنسيين الذين اعترفوا بكامل سيادته على البلاد، فهو يطلب منهم أن يتخلصوا من سلطاني ويدخلوا تحت طاعته."[1]

و قد حاول الأمير عبد القادر أن يعطي لإمارته قوة حقيقية بتدريب الجيش، وتسليحه، وزيادة عدد أفراده، وإنشاء مصانع للسلاح، زيادة على اهتمامه بالزراعة وتربية المواشي والتعليم. و قد مكنه ذلك في فترة قصيرة جدا أن يضع أسس دولة فتية في ظروف صعبة للغاية.[2] و اعتناء الأمير عبد القادر بذه الجوانب كان يدل على انه كان ينتظر في مواصلة الحرب مع الفرنسيين في أي لحظة وهو ما جرى بالفعل بعد فترة قصيرة.

المرحلة الثانية من مقاومة الأمير عبد القادر :

لقد أغفلت معاهدة التافنة إقليم الشرق الجزائري و لم تحدد السلطة التي تديره، و هذا ما جعل كل طرف يفكر في الاستيلاء على المنطقة، و من هذا المنطلق مد الأمير عبد القادر نفوذه إلى المنطقة الشرقية من بلاد القبائل حتى مدينة سطيف، وكذلك منطقة الواحات من الأغواط حتى مدينة بسكرة.[3] وهنا وجه إليه الفرنسيون تحذيرا باعتبار هذا العمل خرقا لمعاهدة التافنة. وحاول الأمير عبد القادر حل هذه الإشكالية عن طريق سلمي، لكن سياسة الفرنسيين المرسومة ونيتهم المبيتة لم تترك المجال لذلك، فقد تقدم فالي VALEE الحاكم العام للجزائر بمشروع معاهدة جديدة تحمل امتيازات كبيرة للفرنسيين ومنها ضم كل إقليم قسنطينة للحكم الفرنسي وإباحة المرور للقوات الفرنسية داخل أراضي الأمير. وفرض رقابة على استيراد الأسلحة، و لم تستجب الحكومة الفرنسية لدعاوي الأمير السلمية، مما جعله يدعو لانعقاد مجلس استشاري لأعوانه سنة 1839 وذلك

---

[1] يحيى بوعزيز، ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين، ص24، كذلك: صلاح العقاد، المرجع السابق، ص117- 118.
[2] الأمير محمد، المصدر السابق، ص175- 188.
[3] الأمير محمد، المصدر السابق، ص ص175- 188.

لتقرير الوضع المستقبلي، وأقر المجلس إعلان الحرب من جديد بعد أن خرقت فرنسا المعاهدة في كثير من الحالات.[1]

و مع مواصلة الحرب حققت قوات الأمير عبد القادر انتصارات باهرة في سهل متيجة بقيادة ابن سالم أحد معاوني الأمير عبد القادر.[2] و قد أحدث ذلك رد فعل عنيف لدى السلطات الفرنسية حيث ظهر اتجاه فرنسي يدعو إلى الانسحاب من الجزائر كلية أو الاكتفاء بالاحتلال المحدود، ولكن أصحاب القرار أصروا على مواصلة الحرب إلى النهاية.[3]

و مع تسلم سولت رئاسة الوزارة في فرنسا سنة 1840 عين الجنرال بيجو حاكما عاما على الجزائر، و قد تركزت خطته على عدم المواجهة المباشرة والاكتفاء بشن هجمات سريعة على القبائل الموالية للأمير. و قد استطاع بالفعل عن طريق خطته هذه احتلال كثير من المناطق منها تاقدمت عاصمة الأمير الجديدة بعد مدنية معسكر.[4]

و قد استطاعت قوات فرنسا سنة 1842 أن تربط بين مدينتي الجزائر و وهران بطريق بري لأول مرة و في سنة 1843 قاد ابن ملك فرنسا الدوق دومال DUC DUMALE معركة كبيرة ضد الأمير عبد القادر قرب مدينة بوغار لحقت بالأمير فيها هزيمة كبيرة. وبعد معارك متواصلة اضطر الأمير دخول مراكش بعد فشله في عقد صلح مع الفرنسيين.[5]

و دخلت قوات فرنسية إلى الحدود المغربية ومارست ضغوطا على المغرب مما اضطر الأمير إلى الدخول إلى الجزائر مرة أخرى سنة 1845، وعقد حلف مع أحد الثوار وهو بو

---

1 ESQUIER, GABRIEL, OP, CIT. P.28-29.

2 الأمير محمد، المصدر السابق، ص233.

3 ESQUIER, GABRIEL, OP, CIT. P.35.

4 يحيى بوعزيز، ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين، ص27.

5 الأمير محمد، المصدر السابق، ص277، 278

معزة[1]. و قد تمكن الأمير من تحقيق كثير من الانتصارات على الفرنسيين لكن عدم التكافؤ في القوة بينه وبين الجيوش الفرنسية اضطره للعودة مرة أخرى إلى مراكش التي لم يرحب به سلطانه هذه المرة نظرا للضغوط الفرنسية ووقعت مصادمات بين قوات الأمير والجيش المراكشي كان أهمها في أيول سنة 1847، والتي أدت إلى فقدان الأمير عبد القادر لأي أمل في التعاون مع المراكشيين، فقرر العودة مرة أخرى ليجد أمامه قوة فرنسية بقيادة لاموريسيير (LA MORISSIERE) والتي لم يستطع الأمير محاربتها فاستلم بعد إستشارة أهله وأعيان جيشه ،[2] و كان من شروط الاستلام :

1. للأمير عبد القادر أن يهاجر إلى الاسكندرية في مصر أو عكا في سوريا هو وأتعابه.
2. ضمان ذلك من قبل شخصية فرنسية رسمية.
3. إعطاء عهد الأمان لأهله وجنده.[3]

و هكذا استلم الأمير في 27 ديسمبر 1847، ولكن عوض أن ينقله الفرنسيون إلى عكا كما أراد هو فقد أخذوه إلى مدينة (بو) في مقاطعة أورليان ORLEANS بفرنسا حيث سجن لمدة 5 سنوات و أطلق سراحه بعدها نابليون الثالث سنة 1856 ليتجه إلى دمشق حيث استقر بها حتى وفاته سنة 1883.[4]

المقاومة المسلحة بعد الأمير عبد القادر :

يطلق المؤرخون على الإنتفاضات المسلحة التي جاءت بعد استلام الأمير عبد القادر المقاومة غير المنظمة من منطق أنها ثورات محلية آنية، و لم يحدث بينها أي تنسيق كان من

---

[1] من رجال الطرق الصوفية حيث قاد ثورة سنة 1845 ضد الفرنسيين، وقد ادعى بأنه صاحب الساعة والمهدي المخلص ونظرا لسذاجته فإنه لم يصدق تحالفه مع الأمير عبد القادر بسبب الصراع العقائدي بينهما، قضى على حركته سنة 1847، أنظر : يحيى بوعزيز، ثورات الجزائر، ص277، 278.

[2] يحيى بوعزيز، نفس المرجع، ص278.

[3] ESQUIER, GABRIEL, OP, CIT, P.P, 40-41.

[4] الأمير محمد، المصدر السابق، ص 277، 278.

الممكن أن يزيدها قوة وصلابة، والحقيقة أن الجزائر لم تدأ لحظة واحدة بل أن السلطات الإستعمارية واجهت مقاومة شديدة في كل المناطق التي توسعت فيها إبتداء من منطقة القبائل حتى حدود الصحراء.

و منذ قيام الجمهورية الثانية حاولت فرنسا استغلال المناطق التي احتلتها من الناحية الإقتصادية، لكن أطماعها اصطدمت بمصالح المواطنين الذين كافحوا من أجل هويتهم وممتلكاتهم، و قد سجلت بطولات خارقة و منها تلك التي شهدتها واحة الزعاطشة[1] سنة 1849 بقيادة بوزيان أحد مشايخ الطرق الصوفية في المنطقة، و قد تحدى الفرنسيين وامتنع عن دفع ضريبة النخيل الذي يمثل نقطة الأساس في زراعة المنطقة. و قد بعثت فرنسا بقوات كبيرة إلى هناك بقيادة دوهيربون DE HERIBON حيث حوصرت الواحة لمدة 4 شهور دمرت بعدها تدميرا شبه كامل[2] بعد ملحمة بطولية بينت مدى العمق الثوري في المجتمع الريفي.

و من الثورات التي أرهقت الفرنسيين تلك التي احتضنتها جبال جرجرة بقيادة لالا فاطمة نسومر وذلك سنة 1857، والتي كلفت الإستعمار أعدادا ضخمة من القتلى خاصة في صفوف الضباط.[3]

وتوالت الانتفاضات إلى أن قامت ثورة كبرى سنة 1871 و كان من بين الأسباب التي أدت إلى قيامها هزيمة فرنسا أمام المانيا سنة 1870، وكذلك الإضطرابات التي شهدتها باريس بعد سقوط الامبراطورية الثانية وكذلك تمرد الجنود الصبايحية.[4]

وبتظافر هذه الأسباب، زيادة على التذمر الداخلي بدأ التحضير للثورة بقيادة الحاج المقراني، وصاحب ذلك دعاية هامة قام بها الشيخ الحداد[1] الذي يعتبر المنظر لهذه الثورة، وساعده على تحقيق ذلك مكانته بين السكان والتي اكتسبها بعلمه وشخصيته.[2]

---

[1] وهي واحة قريبة من مدينة بسكرة على حدود الصحراء، تمتاز بزراعة النخيل. أنظر: يحي بوعزيز، ثورات الجزائر، ص 280.

[2] يحي بوعزيز، وثائق الملتقى الدولي الخاص بالثورة الجزائرية وصداها في العالم (24-28 نوفمبر) 1984)، ص85، 86.

[3] صلاح العقاد، المرجع السابق، ص38.

[4] فرق عسكرية استعملها الفرنسيون وتتكون من الجزائريين وذلك لتحقيق الأمن.

و قد بدأت الثورة في إقليم قسنطينة ثم انتشرت بعد ذلك شمالا وجنوبا حتى تمكن الثوار من السيطرة على ثلث الجزائر تقريبا، ولكن ذلك لم يدم طويلا بعد أن جهزت السلطات الفرنسية أعدادا ضخمة من الجنود خاصة بعد أن أطلق بسمارك[3] سراح كثير من الأسرى الفرنسيين وخفف ضرباته عن فرنسا زيادة على استشهاد قائد الثورة العسكري الشيخ المقراني في 1871/5/2 وهو ما يعتبر بداية النهاية لهذه الثورة الكبرى.[4]

وبعد فشل هذه الثورة استمرت الاضطرابات في كامل أرجاء الجزائر، ففي سنة 1872 كانت هناك إنتفاضات في الجنوب القسنطيني (بسكرة- توقورت- ورقلة) و في سنة 1881 قامت ثورة في الجنوب الوهراني بالغرب الجزائري وتبعتها ثورة أخرى في وادي مزاب (غرداية) سنة 1882.[5]

وبالنظر إلى الإنتفاضات الشعبية التي واجهها الإستعمار نجد أنه لم يهنأ أبدا، و هذا ما تؤكده الإحصائية الرسمية التي نشرت سنة 1895 والتي جاء فيها أنه تم تسجيل 8389 عملية وبلغ متوسط العمليات خلال هذه الفترة 5675 عملية في السنة.[6]

و مع بداية القرن العشرين و الذي يعتبره المتتبعون يمثل فترة الهدوء، قامت آنذاك ثورة الهقار (1902-1903) و في سنة 1908 قامت اضطرابات في منطقة الحضنة، و في سنة 1910 قامت حركة واسعة ضد التجنيد الإجباري الذي طبقته السلطات الفرنسية و هذا سنتعرض له بالتفصيل في الفصل اللاحق.

---

1 TEGUIA, MOHAMED, OP, CIT, P.P, 22-23

2 حاولت السلطات الفرنسية وكذا المؤرخون الفرنسيون أن يعزوا سبب الثورة إلى قانون كريميو سنة 1870 والذي أعطى الجنسية الفرنسية لليهود الجزائريين ورغم عدم نفينا لتأثير ذلك إلا أنه لم يكن أبدا سببا رئيسيا لقيام الثورة، أنظر:
AGERON, CH, ROBERT, HISTOIRE DE L'ALGERIE. P. 16.

3 مستشار ألمانيا في تلك الفترة ومحقق وحدتها، وقد شهدت هذه الفترة الحرب الألمانية الفرنسية سنة 1870 بسبب المناطق الحدودية المتنازع عليها.

4 أبو القاسم سعد، المرجع السابق، ص65.

5 TEGUIA, MOHAMED, OP, CIT, P.23.

6 AGERON, CH-ROBERT, LES MUSULMANTS ALGERIENS ET LA FRANCE. T.I, PARIS 1976, P.223.

وبتتبع مراحل الإستعمار خلال القرن التاسع عشر نلاحظ بأنه منذ البداية كان الهدف هو الإحتلال الإستيطاني وليس لأسباب أخرى، كما ادعت الحكومة الفرنسية و هذا ما يفسره تحمل الفرنسيين لضربات المقاومة المسلحة والإصرار التام على تحويل الجزائر إلى أرض فرنسية دون مراعاة للفروقات الإجتماعية والدينية والثقافية والجنسية. و هذا من بين الأسباب التي أدت إلى فشل سياسة الإدماج كلية نظرا للإختلاف الجوهري بين الدولتين والشعبين.[1] و هذا ما لم تنتبه له السلطات الفرنسية أو حاولت تجاوزه بإصرار.

كما يلاحظ أن سياسة الفرنسيين في الجزائر قد اتخذت منعرجات مختلفة ولكنها خضعت في مجملها لأهواء الحكام وميولهم دون التفكير في هوية السكان وتقاليدهم وطبيعة حياتم ولذلك كانت مصادرة الأراضي من بين الأسباب الرئيسية التي أدت إلى قيام ثورات متتالية برهنت على التعلق الراسخ للسكان بأرضهم باعتبارها من المقدسات التي يجب الذود عنها، ونفس الشيء بالنسبة للزوايا الثقافية والدينية فقد كانت تمثل المدرسة التقليدية للسكان الجزائريين وساعدت بشكل كبير على رفض الثقافة الدخيلة والتمسك بالشخصية العربية الإسلامية.

و من جهة المقاومة يلاحظ بأنا لم تتخذ شكلا شموليا في مناطق الجزائر المختلفة، و هذا سبب من أسباب فشلها، كما كانت نتيجة من نتائج تردي الأوضاع الإجتماعية خاصة على مستوى العلاقات خلال العهد الأخير من الحكم العثماني، وزادها سياسة التفرقة التي انتهجتها فرنسا منذ البداية. كما أن رجال الطرق الصوفية على تعدد اتجاهاتم وأصول دعوتم حاولوا تحقيق زعامات في وقت كانت فيه البلاد كلها تعاني من فراغ سياسي مكن الفرنسيين من تحقيق أهدافهم التي لم يكن باستطاعتهم تحقيقا لو كان هناك توجه وطني موحد.

---

[1] الإدماج (ASSIMILATION) : في معناه اللغوي والسياسي يعني التماثل بين المستعمرة ودولة الأصل في نظام الحكم والتسوية بينهما. لكن الفرنسيين حاولوا تطبيق ذلك مع الحفاظ على مصالح الأوروبيين باعتبارهم مواطنين من الدرجة الأولى، وهذا ما أدى بهم إلى الفشل. أنظر : محمد حسنين : المرجع السابق، ص35.

وهناك نقطة مهمة تجب الإشارة إليها وهي أن الإضطرابات كانت قليلة بالمدن إذا ما قورنت بالأرياف و هذا راجع لأسباب نفسية أساسها ارتباط الفلاح بأرضه أكثر من غيره.

وباختصار فإن عزم فرنسا على جعل الجزائر وطنا للفرنسيين وقلب بلد عربي إلى وطن أوروبي على رأي فرحات عباس قد أدى إلى نتائج سلبية عانى من جرائها المجتمع الجزائري الكثير و منها :[1]

1. تقويض الدولة الجزائرية وتفكيك إطارات المجتمع العربي الإسلامي.
2. نتيجة لإصدارها قوانين تهدف على استبدال الفلاحين الجزائريين بآخرين أوروبيين أصبح هناك نظام إجتماعي مسيخ فتح المجال لعنصرية مزمنة وذلك نتيجة للقوانين الإستثنائية الصادرة عن السلطة الفرنسية، كما أعطى الأوروبي حرية تامة في مقابل تكبيل الجزائري بجملة قوانين باعتباره مواطنا من الدرجة الثالثة.

---

[1] فرحات عباس، المصدر السابق، ص 19.

الفصـل الأول

البعد الثوري في حركة المقاومة السياسية الجزائرية

من 1900 إلى 1939

- مظاهر النهضة في الجزائر مع بدايات القرن العشرين.
  - الصحافـة.
  - الجمعـيـات.
  - الـنـوادي.
- انبعاث التيار الوطني في الجزائر و منطلقاته.
  - الجامعة الإسلامية.
- التجنيد الاجباري سنة 1912، و رد الفعل الوطني.
- الاضطرابات الثورية في الاوراس سنة 1916.
- ظهور الأحزاب السياسية في الجزائر و اتجاهاتها.
  - المنتخبون المسلمون الجزائريون.
  - جمعية العلماء المسلمين الجزائريين.
  - الحزب الشيوعي الجزائري.
  - حزب نجم شمال افريقيا و حزب الشعب الجزائري.

مظاهر النهضة في الجزائر مع بدايات القرن العشرين :

مع بدايات القرن العشرين عرفت الجزائر حركية من جراء الفعالية التي أحدثتها الصحافة الجزائرية سواء كانت عربية أو فرنسية. و كذلك من خلال توجه بعض الجزائريين إلى محاولة إحياء التراث الثقافي الجزائري من خلال عمليات التأليف و الترجمة و إعادة طبع التراث، و محاولة ربط أواصر العلاقات بين المشرق العربي و مغربه، و في الوقت نفسه توجهت فئة أخرى إلى الغرب في محاولة للإستفادة من الحضارة الغربية و كذا العمل على ردم الهوة التي أصبحت تفصل بين العالمين الغربي و الإسلامي في مجال التطور العلمي و التكنلوجي.[1]

و تعد هذه المرحلة من تاريخ الجزائر من الأهمية بما كان، حيث أنها تمثل الجسر التاريخي الذي يربط أصول الحركة الوطنية الجزائرية و بين انطلاقتها بشكل رسمي حاملا معه سمات سياسية.

و بدل تجربة المقاومة العسكرية التي واجهت الإستعمار في القرن التاسع عشر، اعتمدت النهضة عند بدايتها على الضغط السياسي و الإبداع الثقافي، و إذا كانت القوة العسكرية الفرنسية من القوة بحيث استطاعت هزم المقاومة العسكرية فإن الجزائريين مع بدايات القرن العشرين أيقنوا أن هناك عملا آخر يجب القيام به و هو مقاومة الإستعمار عن طريق التعبئة الشعبية و العمل القاعدي من أجل النهوض بالمجتمع مرة أخرى.

و إدراكا لكل المعطيات الجديدة فإن الطبقة المثقفة الجزائرية وجدت من الأسباب مايدفعها إلى تطوير نفسها و معها أساليب النضال التي استفادت من تجارب الماضي. و هكذا شكلت مقومات الأمة منطلقا لمرحلة جديدة هدفها إبراز المعالم المميزة للمجتمع الجزائري، و هذا يمثل ردا على أولئك الذين ربطوا حركة المقاومة في جميع مراحلها

[1] خيثر عبد النور، سعيدي مزيان، بوقجاني أحمد، منطلقات و أسس الحركة الوطبية الجزائرية، سلسلة المشاريع الوطنية للبحث، المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية، ص 85.

و مظاهرها بالسياسة الإستعمارية المتبعة و الأخطاء التي أرتكبت و ما نتج عن ذلك من أزمات إجتماعية، متناسين فكرة الدفاع عن الوطن و هذا إنطلاقا من رأي المؤرخ الفرنسي روبير آرون ROBERT ARON الذي يعتقد بأن الجزائر لم تكن مستقلة سنة 1830.[1]

و من منطلقات الشعور الموحد لأفراد المجتمع الجزائري الذي لم يظهر إلا مع ظهور الإعتداء الذي مس المصير المشترك للأمة الجزائرية، ظهر الشعور الوطني الذي حاول الفرنسيون أن يقضوا على مقوماته التي تعتمد على اللغة و الدين و العادات و التقاليد ... و لكن ذلك كان عاملا حاسما في ظهور الحركة الوطنية الجزائرية "**لا لكونه قد خلقها و لكن لأنه أيقضها**" كما يقول ذلك الدكتور أبو القاسم سعد الله[2].

و إذا حاولنا أن نحدد ماهية العمل الوطني يمكننا أن نحصره في فئة النخبة الجزائرية التي قادت العملية السياسية و تصدت للإستعمار بطرق جديدة حملت معالم نهضة ثقافية و اجتماعية جديدة، و نشير إلى أن هناك خطأ شائع في الكتابات الإستعمارية الفرنسية عندما حصر مفهوم النخبة في تلك الفئة القليلة التي ربطتها علاقة مميزة بالمستعمر سواء بسبب نفوذها المالي أو بسبب تعاملها الإيجابي مع التواجد الإستعماري و التي ساعدته على تثبيت أقدامه على أرض الجزائر، بالإضافة إلى تلك الفئة التي غلبت عليها الثقافة الفرنسية و جعلتها عدوا أساسيا للثقافة العربية الإسلامية بما تحمل من مقومات و ركائز. و بهذا المعنى أصبح مفهوم النخبة في كل الكتابات حتى الجزائرية منها يحمل في جوهره فكرة التيار الإندماجي في الحركة الوطنية الجزائرية و التي تزعمته العناصر المفرنسة ثقافيا و اجتماعيا.[3]

---

[1] ARON, ROBERT, LES ORIGINES DE LA GUERRE D'ALGERIE, PARIS. 1962. P. 31

[2] أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، الجزء الثاني، الطبعة الثانية، معهد الدراسات و البحوث العربية، القاهرة، 1977. ص 70.

[3] أحمد طالب الإبراهيمي : من تصفية الإستعمار إلى الثورة الثقافية، 1962-1972. الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، الجزائر، ص 18. أنظر كذلك : عبد القادر حلوش، سياسة فرنسا التعليمية في الجزائر، ط 1. دار الأمة، الجزائر، 1999. ص 252.

و قد كانت الصحافة و الدوائر السياسية الإستعمارية في الجزائر وراء ظهور تسمية "**النخبة**" في مطلع القرن العشرين، و على الرغم من ذلك تستمر كتاباتنا التاريخية في مجاراة تلك التسمية التي تمثل منتوجا صرفا للـ عة العربية في صورتا الفرنسية لأنا تشترط اللغة و الثقافة الفرنسيتين للدخول في النخبة و هذا تمييز استعماري بين الفئات المختلفة للنخب الجزائرية[1].

و كجزء من النخبة الجزائرية بصفة عامة كان بإمكاننا أن نتكلم عن النخبة الاندماجية في الجزائر باعتبارها فئة فقط من فئات النخبة في الجزائر المستعمرة[2]. و يذكر محفوظ سماتي في كتابه "**النخب الجزائرية** في **ظل الاستعمار**" أن هناك ثلاث نخب تقليدية في الجزائر[3] و هي :

1. النخبة الحضرية "**الأثرياء المتمدنون**".
2. النخبة الريفية "**قبائل المخزن**".
3. النخبة الدينية "**المرابطون، رجال الزوايا، .....إلخ**".
4. النخبة التي تمثل فئة المثقفين ثقافة فرنسية و هي ذات أصول مرتبطة بالعائلات الكبيرة.

و إذا كانت هذه الفئة الأخيرة لم تقدم في غالبيتها خاصة في السنوات الأولى مطالب مرتبطة بالمحيط الاجتماعي و الثقافي في الجزائر و ظلت لمدة طويلة رهينة الخط السياسي المرتبط بالمصلحة الاستعمارية و بذلك ابتعدت عن أي عمل سياسي أو ثقافي مستقل عن الوصاية الكولونيالية.

و مع التطورات التي حدثت عبر المراحل التاريخية حدث هناك انتقال نوعي على مستوى توجهات هذه الفئة خاصة بعد أربعينيات القرن الماضي حيث خرجت بأفكار

---

[1] عبد النور خيثر، تطور الهيئات القيادية للثورة الجزائرية، 1954-1962، رسالة دكتوراه غير منشورة، 2006. ص 19.

[2] نفس المرجع، ص 19.

[3] MAHFOUD SMATI : LES ELITES ALGERIENNES SOUS LA COLONISATION, EDITION DAHLAB, ALGER, 1998. P 4.

جديدة بديلة عن مطالب الإندماج و االإنسلاخ التي كان يتم الترويج لها بقوة في العشرينيات و الثلاثينيات من القرن العشرين[1].

و بالمقابل كانت هناك مجهودات تبذل على مستوى مجموعة من العمال المهاجرين في فرنسا مما مكن من ظهور تيار سياسي استقلالي في منتصف العشرينيات، كذلك تجسدت أفكار مجموعة من العلماء بتأسيس حركة إصلاحية مطلع الثلاثينات.[2] و قد كان لهاذين التوجهين صداهما الواسع لدى الجزائريين بحيث تم استقطاب أعداد كبيرة شكلت فيما بعد الأساس في الحركة الوطنية على مدى العقود اللاحقة. و سنتعرض بالتفصيل لذلك في اللاحق.

أما عن سبل العمل السياسي الذي ظهر مع بداية القرن العشرين فنلاحظ أن هناك ثلاث قنوات رئيسية شكلت المنطلقات الرئيسية لذلك و هي : الصحافة، الجمعيات و أخيرا النوادي.

الصحافة :

أثر الوضع الجديد الذي أحدثه الإحتلال على التعليم و على الصحافة في الجزائر بشكل كبير و هذا نتيجة للحروب المتواصلة، و الهجرة الجماعية للعلماء و الأعيان و استيلاء الفرنسيين على موارد الحياة العلمية كالمكتبات و الوثائق، و أدى ذلك إلى جمود الحياة العلمية و الإعلامية خلال القرن التاسع عشر.

و مع بداية القرن العشرين بدأت بوادر لصحف جزائرية تظهر و كسرت بذلك احتكار الكولون لمال الإعلام و الصحافة التي كانت من أهم أدوات التأثير في الرأي العام و توجيهه. و على قلة الأوروبيين في الجزائر مقارنة بالجزائريين فقد كانوا يمتلكون ترسانة من الصحف تخدم مصالحهم الإستعمارية إلى جانب مجموعة من الصحف العربية و لكنها

[1] MAHFOUD SMATI, OP,CIT, P 4.

[2] عبد النور خيثر، تطورات الهيئات القيادية للثورة الجزائرية، ص 21.

كانت في خدمتهم و نذكر منها على وجه الخصوص : الأخبار (1839) و المبشر (1848) و فرنسا الإسلامية (1913) وغير ذلك من الجرائد المسخرة لخدمة سياسة الحكومة العامة في الجزائر.

و قد كانت البدايات الأولى للصحافة الجزائرية صعبة للغاية بحيث لم تتمكن كثير منها من البقاء طويلا كجريدة "**الحق**" عنابة 1893 و هذا ما أدى ببعضها إلى مهادنة الإستعمار كجريدة الصباح التي كانت تدعو إلى التعايش بين المجموعتين الجزائرية و الأوروبية. و من بين الصحف المهمة التي ظهرت "صحيفة الجزائر" (1908) لعمر راسم، و قد عرفت بلهجتها الحادة عندما يتعلق الأمر بالقضايا الوطنية، كما كانت مهتمة بالقضايا الدولية و تطورات الأوضاع في العالم الإسلامي.

و من أبرز الصحف التي ظهرت قبل الحرب العالمية الأولى صحيفة المغرب و هي باللغتين العربية و الفرنسية، و قد كان هناك تباين واضح حول مضمونها و محتوى خطابها الإعلامي، فمن جهة يذكر محمد ناصر[1] بأنها كانت جريدة منحازة للإدارة الفرنسية على الرغم من تظاهرها بالدفاع عن حقوق و مطالب الجزائريين، و من جهة أخرى يرى أبو القاسم سعد الله أن توجهها كان إصلاحيا بحكم وجود مجموعة من كتابها كانوا ضمن الحركة الإصلاحية من أمثال الشيخ عبد القادر المجاوي و ابن الموهوب و محمد بن أبي شنب وغيرهم[2].

و إلى جانب ما ذكر من صحف هناك غيرها كثير، و قد لعبت جميعها دورا أساسيا في تثقيف الجزائريين و في إنهاء عزلتهم التي كانوا يعانون منها و شكلت مقالاتها فيما بعد مرجعيات للبرامج السياسية للأحزاب الوطنية.

الجمعيات :

[1] محمد ناصر: الصحف العربية الجزائرية ما بين (1847، 1939)، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، الجزائر 1980، ص 22.

[2] خيثر عبد النور، منطلقات و أسس الحركة الوطنية، ص 235.

بفعل التضييق الذي كان يمارس على الصحافة الوطنية فإن كثيرا من كتابا و متعهديها لجأوا إلى إنشاء الجمعيات الثقافية لتكون متنفسا لهم من أجل إيصال كلمتهم إلى أكبر عدد ممكن من المواطنين الجزائريين، و قد كانت الجمعيات من أبرز مظاهر النهضة الجزائرية إذ شهدت المدن الكبرى ميلاد العديد منها، و قد كانت شبيهة في نشاطها بالمنتديات الأدبية و العلمية في المشرق العربي، و من بين أهم الجمعيات التي ظهرت: "**جمعية الرشيدية**" التي تأسست في الجزائر العاصمة سنة 1902 على يد جماعة من الشبان الجزائريين من خريجي المدرسة الفرنسية، و كانوا يحضون بتأييد عدد من الفرنسيين المتعاطفين مع الجماهير الجزائرية المسلمة، و كان من أهدافها نشر العلوم في أوساط الجماهير، و من بين أهم نشاطاتا عقد سلسلة من المحاضرات في مختلف فروع المعرفة[1].

كذلك نذكر الجمعية **التوفيقية** التي تأسست في الجزائر العاصمة سنة 1908 على يد جماعة من الشبان الجزائريين و قد تزعمها الدكتور ابن التهامي أحد أبرز وجوه النخبة.

و قد تبنت هذه الجمعية شعار السعي نحو تحقيق تجمع للجزائريين الراغبين في الإرتقاء الفكري و الإجتماعي، و كانت بمثابة مدرسة و منتدى ينشر العلم و المعارف. و قد نظمت سلسلة من المحاضرات في القانون و الآداب و الحضارة العربية و التاريخ.[2]

إن النشاط الفكري و الثقافي لتلك الجمعيات يعكس حقيقة الجهود الثقافية و الإجتماعية التي كرست لخدمة المصالح العامة للجماهير. و قد أظهرت اهتماما خاصا باللغة العربية التي حاولت السياسة التعليمية الإستعمارية طمسها.

و قد أثرت هذه الجمعيات بشكل بارز في انتقال النشاط الثقافي إلى مناطق عديدة من الجزائر. فقد ظهرت الجمعية الصديقية في مدينة تبسة عام 1913 و كان هدفها العناية

---

[1] نفسه، ص 238.

[2] أبو القاسم سعد الله : تاريخ الجزائر الثقافي. الجزء 5. الطبعة الأولى. دار الغرب الإسلامي، بيروت، ص 47.

بالتربية الإسلامية و الإصلاح الإجتماعي، و هناك جمعيات أخرى هيئت الأرضية للحراك السياسي و الإصلاحي في السنوات اللاحقة.[1]

النوادي :

من أهم النوادي التي ظهرت في الجزائر نادي صالح باي الذي تأسس في قسنطينة عام 1907. و كان ثمرة لمبادرة من طرف مجموعة من المثقفين الجزائريين و بدعم من العناصر الفرنسية، و قد ضم في صفوفه أسماء بارزة من أمثال : ابن الموهوب و مصطفى باشطارزي و محمد ابن باديس. و كانت له فروع في عدد من المدن مثل : عين مليلة، و واد الزناتي و قالمة و سوق أهراس و مهمته كانت نشر التعليم و عقد المحاضرات الأدبية و العلميةكما كان شعاره : "**العمل و التعاون**".[2]

---

[1] خيثر عبد النور : منطلقات و أسس الحركة الوطنية الجزائرية. ص 239.

[2] محمد علي دبوز : النهضة الجزائرية الحديثة، الجزء (1). المطبعة الجزائرية، 1971، ص 264.

انبعاث التيار الوطني في الجزائر و منطلقاته :

إذا كان الشعور الوطني في الجزائر قد أدى إلى مقاومة مسلحة فإنه بالمقابل أنشأ مقاومة سياسية نشطت مع بداية القرن العشرين وتطورت بفعل عوامل داخلية وخارجية مكنت بعض الزعماء من تكوين أحزاب وجمعيات انصبت مطالبها على حقوق الفرد الجزائري والتنديد بالإجراءات الفرنسية المتواصلة ضد الوطنيين الجزائريين والتي من بينها قانون التجنيد الجباري سنة 1912،كما كان هناك تيار وطني يدعو إلى الاستقلال باعتباره الهدف الأسمى لحركة التحرر الجزائرية.

الجامعة الإسلامية :

و بالإضافة إلى جملة من الأسباب الداخلية التي تأثرت بها حركة التحرر الجزائرية كانت هناك معطيات خارجية، منها ظهور فكرة الجامعة الإسلامية والتي لعبت دورا أساسيا في بلورة الأفكار التحررية في الجزائر خاصة في دعوتها إلى المحافظة على الشخصية العربية الإسلامية وكذا دعوتها إلى وحدة العالم الإسلامي.

و قد وصلت أفكار الجامعة الإسلامية إلى الجزائر عن طريق الحجاج والطلبة في المشرق العربي[1]، ويذكر الدكتور أبو القاسم سعد الله أن علاقة الجزائر بالعالم الاسلامي خاصة المشرق العربي ليست بالأمر الجديد، و معنى هذا أنها بقيت مستمرة حتى خلال فترة الإستعمار، بل أن الجزائريين كانوا ينظرون إلى الدولة العثمانية على أنها دولة الخلافة، لكن ضعفها هو الذي جعلهم لا يتوقعون منها الكثير [2]

[1] عبد الرحمن بن العقون، المصدر السابق، ص 26-27.

[2] أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية، الجزء الثاني، ص 82.

و قد تزعم **الشق الأول** من الجامعة الإسلامية - ذات الطابع الإسلامي في إطار ديني تعليمي كوسيلة لنهضة الشعوب الإسلامية - جمال الدين الأفغاني[1] ثم محمد عبده ورشيد رضا [2].

أما **الشق الثاني** فقد اتخذ النهج السياسي من أجل إثارة الشعور والحماس الوطنيين المطعمين بالروح الإسلامية لاسترجاع حرية الشعوب واستقلالها، و قد تزعم هذا التيار الأمير شكيب أرسلان منذ بداية القرن العشرين حيث اتصل بمجموعة من علماء مصر الذين أخذوا من أفكاره و منهم: محمد عبده ومحمد رشيد رضا ومصطفى كامل وسعد زغلول.........إلخ، و قد ساهم من مقره في جنيف بسويسرا في نشر الوعي عن طريق محاضراته ونشرياته المطبوعة و على رأسها مجلة الأمة العربية، (LA NATION ARABE) التي كانت تصدر باللغة الفرنسية، و كان بحق من الأوائل الذين حركوا فترة الجمود الفكري و السياسي في أرجاء العالم الإسلامي.[3]

و يقول عنه شارل أندري جوليان (CHARLES ANDRE JULIEN): (**أنا شخصية عجيبة تلك التي لهذا الإقطاعي اللبناني الذي بث طيلة ثمانية عشر عاما من مكتبه بجنيف تعليماته الإسلامية في دول حوض البحر المتوسط، وبرز ككاتب وداعية، و كان متضلعا في اللغة العربية حتي لقب بأمير البيان** " LE PRINCE DU MANIFESTE").[4]

و قد كان لإتصالاته المباشرة مع الزعماء الوطنيين في دول المغرب دورا بارزا في توجهاتم الوطنية و في غرس روح الكفاح المصبوغ بالروح العربية الإسلامية ضد الوجود

---

[1] ولد جمال الدين الأفغاني في مدينة أسعد آباد في أفغانستان سنة 1839 و توفي سنة 1897، تجول شرقا و غربيا واكتسب ثقافة واسعة من خلال رحلاته و اطلاعاته، دعا إلى تحقيق الوحدة الإسلامية، من أهم كتاباته "إبطال مذهب الدهريين و بيان مفاسدهم"، أنظر: أبو الصفصاف عبد الكريم، جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، الطبعة الأولى، دار البعث، الجزائر 1981، ص 60.

[2] نفسه، ص 63-64.

[3] عبد الرحمن بن العقون، المرجع السابق، ص 55.

[4] شارل أندري جوليان، إفريقيا الشمالية تسير، ترجمة: محمد مزالي و آخرين، الدار التونسية للنشر، 1976، ص 32.

الفرنسي[1]، و من بين الشخصيات الجزائرية الهامة التي أثر فيها شكيب أرسلان تأثيرا مباشرا وقويا مصالي الحاج زعيم الجناح الثوري في الحركة الوطنية الجزائرية، والذي سيعرض له بالتفصيل في الفصول اللاحقة.

و من اقطاب الجامعة الإسلامية الذين زاروا الجزائر "**محمد عبده**" سنة 1904 و قد ذكر بأنه رجع إلى مصر وهو يحمل ذكرى سيئة عن الجزائر خاصة فيما يتعلق بتدهور اللغة العربية[2]. ويذكر إبراهيم بن العقون في مذكراته بأن هناك سببين رئيسيين جعلا محمد عبده يأخذ هذا الإنطباع عن الجزائر:

الأول : إضطهاد الإستعمار للثقافة الوطنية و هذا أمر لا جدال فيه.

والثاني : أن محمد عبده لم يتصل بالطبقات الشعبية ولا بالمثقفين ثقافة عربية إسلامية خاصة و قد عرف عنه كرهه خوض الأمور السياسية، كما أنه لم يقابل إلا الشخصيات التي قدمتهم له فرنسا، وهم أصلا مثقفين ثقافة فرنسية.[3]

و في معرض حديثه عن زيارة محمد عبده للجزائر يقول شارل أندري جوليان "في **سنة 1904** لم **يثر مرور** محمد **عبده انتباها خاصا، و قد** تحدث مفتي **القاهرة أمام** جمع **صغير من** المستمعين **بمسجد متواضع، و** لم **يخطر على بال أحد ما يظهر بأن ذلك العالم المفسر كان باعث النهضة السياسية والدينية والثقافية والإسلامية."**[4]

و على النقيض من ذلك فإن علي مراد يقول بأن زيارة محمد عبده، قد أثرت بصورة مباشرة على الجزائريين وذلك بأفكاره عن الإصلاح الديني والجامعة الإسلامية

---

[1] عبد الرحمن بن العقون، المصدر السابق، ص 58.

[2] أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية، الجزء الثاني، ص 127.

[3] عبد الرحمن بن العقون، المصدر السابق، ص 56-57.

[4] شارل أندري جوليان، المرجع السابق، ص 125.

حيث كانت تنشرها الجرائد مثل المغرب (1903) وذو الفقار (1913،1914) وكذلك جريدة الإحياء (1906- 1907)[1]

و عند التكلم عن محمد عبده كشخصية فإننا نتكلم بدورنا عن أفكار الجامعة الإسلامية كقوة مؤثرة ظهر مفعولها جليا على الجزائريين بظهور جمعية العلماء المسلمين الجزائريين سنة 1931. و بناء على رأي أبو القاسم سعد الله فان من نتائج أفكار الجامعة الإسلامية على الجزائريين، أن أصبح الصراع بين الجامعة وفرنسا، كما قدمت للحركة الوطنية أفكار جديدة من خلال الكتب والصحافة، وكذلك تشجيع الجزائريين على الهجرة نحو المشرق، كما عملت على بث فكرة رفض التجنيس، كما نقلت القضية الجزائرية إلى مجال أوسع.[2]

و إذا كانت أفكار الجامعة الإسلامية قد نجحت في جلب انتباه الجزائريين إليها، فان ذلك راجع بالدرجة الأولى إلى استعدادهم لتقبل هذه الأفكار وهي التي كانت متأصلة لديهم، لولا أن الاستعمار عمل على شل مفعولها بالإجراءات التي اتخذها وكذلك محاولته غلق الأبواب أمام أي تواصل بين الجزائريين وأشقائهم المسلمين في المشرق والمغرب.

التجنيد الإجباري ورد الفعل الوطني في الجزائر و منطلقاته :

بعدما كان الجزائريون الذين يعملون في الجيش الفرنسي يعتبرون كمواطنين يتقاضون أجرا، لجأت فرنسا مع بداية القرن العشرين إلى تطبيق التجنيد العسكري الإجباري على الجزائريين متجاوزة إطار القوانين الاستثنائية التي كانت تميز بين الفرنسيين و الجزائريين في كل شيء،و لعل هذا الإجراء راجع إلى أزمة مراكش حيث كان هناك صراع أوروبي في المنطقة، فقد تم احتلال مراكش سنة 1912 من قبل فرنسا،كما أن ظهور بوادر الحرب العالمية الأولى (1914-1918) قد أدى بدوره إلى إصرار الحكومة

---

[1] MERAD, ALI, LE REFORMISME MUSULMAN EN ALGERIE DE 1925 A 1940, PARIS, 1967, P. 110.

[2] أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية، الجزء الثاني، ص 131.

الفرنسية على تطبيق هذا الإجراء،حيث كونت لجنة خاصة للنظر في تطبيقه، و كان رد الفعل عنيفا من الجزائريين الذين رفضوه منذ أن كان فكرة مطروحة على بساط البحث.[1]

و قد انقسم المعارضون لهذا القانون إلى فئتين : الفئة الأولى عارضت التجنيد باعتباره منافيا للعقيدة الإسلامية، أما الفئة الثانية فقد ربطت بين القبول بالتجنيد و إجراء إصلاحات عملية، لأن هذا الإجراء لا يتناسب مع أوضاع الجزائريين كرعايا كما نص على ذلك قانون 1865 الذي جعل منهم مواطنين من الدرجة الثانية.[2]

و قد ظهرت المعارضة الجدية بعد موافقة البرلمان الفرنسي في الثالث من فبراير 1912 على قانون التجنيد الإجباري، و اتخذت أشكالا مختلفة من الاحتجاج إلى المظاهرات و تقديم العرائض زيادة على الكتابة في الجرائد و توزيع المنشورات.[3] و نتيجة لهذا الخطر حاولت فرنسا احتواء الأزمة و ذلك بتحريض بعض المسؤولين الموالين لها من الفئة المسماة بني (وي-وي) OUI-OUI[4] لإصدار مذكرة في الثامن من يونيو 1912 باسم القسم العربي للجان المالية جاء فيها : ((**لقد أخذت مجموعة من الصحف الأهلية قضية التجنيد كمنطة TREMPLIN من أجل المطالبة بأخذ صفة المواطن الفرنسي لجميع الجزائريين ... إن الوقت** لم يحن **بعد لكي يطلب فيه أهل ديننا بأن يكونوا مواطنين فرنسيين.**))[5]

و في المقابل فإن لجنة الدفاع عن مصالح المسلمين الجزائريين[6] قد بعثت بوفد إلى باريس مكون من مجموعة من الشخصيات التي كانت تحتل مناصب إدارية و استشارية على مستوى البلديات و سلمت إلى السيد بوانكاريه POINCARE رئيس المجلس الوطني

---

1 أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية، الجزء الثاني، ص 132.

2 نفسه، ص ص 194، 195.

3 عبد الرحمان بن العقون، المصدر السابق، ص 33.

4 بني (وي وي) (نعم-نعم) هم مجموعة من الجزائرين في المجالس المالية عرفوا بولائهم لفرنسا، و السير معها دون مناقشة أو اعتراض.

5 COLLOT, CLAUDE, ET HENRY-JEAN, ROBERT, LE MOUVEMENT NATIONAL ALGERIEN, TEXTES (1912-1954), EDITION 2. O.P.U., Alger, 1981. P. 23.

6 أنشئت هذه اللجنة حوالي سنة 1908 و كانت مطالبها معتدلة من وجهة نظر الوطنيين على اعتبار أنها ربطت بين الإصلاحات و تأدية واجب التجنيد دون أن يكون الإنفصال عن فرنسا أي أثر في بياناتها. أنظر : عبد الرحمان بن العقون، المصدر السابق، ص 34.

الفرنسي في 21 يوليو 1912 مذكرة اقترحت فيها مجموعة من الإصلاحات سميت فيما بعد"**بيان الشباب الجزائري**"[1] ومما جاء في هذه العريضة أن تكون مدة الخدمة العسكرية سنتين و إصلاح نظام العقوبات، و إعطاء تمثيل حقيقي وكامل للمواطنين المسلمين في المجالس المختلفة سواء في الجزائر أو في فرنسا، كذلك توزيع المصادر المالية بشكل متساو بين جميع أفراد الشعب الجزائري[2]، إلى غير ذلك من المطالب الإصلاحية التي تمثل الحد الأدنى لحقوق الفرد الجزائري.

و على المستوى الشعبي كان هناك استنكار عام من تطبيق هذا الإجراء في وقت لم يعتبر فيه الجزائري مواطنا من الدرجة الأولى، و في هذا المعنى نشر عبد الرحمان بن العقون وثيقة بعث بها أهالي الخروب إلى رئيس مجلس الأمة الفرنسي، و هي على شكل مذكرة اعتبرت التجنيد الإجباري بمثابة قهر و احتقار كان من المفروض أن لا تقوم به الحكومة الفرنسية الداعية إلى الحرية خاصة و أن الأهالي الجزائريين يعتبرون عنصرا ثالثا بعد الفرنسيين واليهود.[3] و تؤكد المذكرة أنه إذا كان لا بد من هذا الأمر فالمفروض أن تعطى للجزائريين حقوقهم حتى يستطيعوا الدفاع عن دولتهم[4].

و قد نتج عن تطبيق التجنيد الإجباري مظاهر مختلفة عمت المجتمع الجزائري من بينها هروب الشباب من تنفيذ أوامر التجنيد، و كذا الهجرات الجماعية نحو المشرق العربي، و نتيجة لأن قرار التجنيد جاء قبيل قيام الحرب العالمية الأولى، فقد دفع الجزائريون ثمنا غاليا حيث مات عدد كبير من الشباب في رحى هذه الحرب[5]، كما كان هذا الإجراء

---

1 COLLOT, CLAUDE, ET HENRY-JEAN, ROBERT, OP, CIT, P. 23.

2 A. H. W. C., BULLETIN DU COMITE DE L'AFRIQUE FRANCAISE, ANNEE 1912. P. 276.

3 لقد أعطي حق التجنس لليهود بالجنسية الفرنسية بموجب قانون كريميو سنة 1870، و هو ما زاد من تسلطهم على رقاب الأهالي.

4 عريضة أهالي الخروب إلى رئيس مجلس الأمة الفرنسي، ماي 1912. أنظر : عبد الرحمان بن العقون، المصدر السابق، ص ص 41-42.

5 صلاح العقاد، المغرب العربي، ص 170.

سببا مباشرا لقيام اضطرابات و ثورات عديدة، أهمها تلك التي قامت في الأوراس سنة 1916.

الاضطرابات الثورية في الأوراس سنة 1916 :

في خضم الحرب العالمية الأولى التي كانت فرنسا أحد أطرافها قامت ثورة كبرى في منطقة الأوراس بالجزائر كرد فعل عنيف على سياسة التجنيد الإجباري الذي زجت بمقتضاه فرنسا بآلاف الجزائريين في هذه الحرب التي لم يكن يهمهم من أمرها شيئا.

وحسبما ورد في تقرير فرنسي فإن هذه الأحداث قد بدأت في جبال بلزمة (BELEZMA) بالأوراس و بالتحديد بالقرب من بلدية عين التوتة المختلطة[1]، حيث واجهت السلطات الفرنسية منذ 1912 تاريخ المصادقة على قانون التجنيد الإجباري مقاومة شديدة بدأت باضطرابات على شكل مظاهرة كبرى نظمت في يوم الثلاثين من مايو 1912 عند إجراء عملية القرعة الخاصة بالمسجلين للجندية.[2]

و قد ركز أوكتاف دوبون OCTAVE DEPONT[3] في تقريره إلى الحاكم العام الفرنسي في الجزائر على مشائخ الطرق الصوفية باعتبارهم مناهضين للتجنيد و خص بالذكر قبيلة أولاد عوف التي كان أغلب عناصرها ينتمون إلى الطريقة الرحمانية، و من بين ما جاء في تقريره أن أحد مشايخ بلدية مروانة في الجنوب القسنطيني قد ألقى كلمة في تجمع حضره النقيب كابون LE CAPITAINE CABON رئيس مكتب شؤون الأهالي في قسنطينة قائلا : **" من الممكن أن نرفع قيمة الضرائب،.....و لكننا لا نستطيع أن نعطيكم أبناءنا..."[4].**

---

[1] كانت بلدية عين التوتة من ضمن البلديات المختلطة حيث يطبق عليها النظام المزدوج، حكم مدني للأوروبيين، و حكم عسكري للجزائريين، و هذا ما كان يطلق عليه نظام البلديات المختلطة.

[2] A.H.W.C, CABINET DU GOUVERNEUR GENERAL DE L'ALGERIE, RAPPORT SUR LES ORIGINES ET L'ORGANISATION DU MOUVEMENT INSURRECTIONNEL DE L'ARRONDISSEMENT DE BATNA, PAR OCTAVE DEPONT. 1-9-1917, RANGEMENT (I.D.).

[3] كان أوكتاف دوبون مفتشا عاما على البلديات المختلطة.

[4] A.H.W.C, RAPPORT SUR LES TROUBLES INSURRECTIONNELS DE BATNA

و في محاولة من السلطات الفرنسية لإظهار مدى التأثير الخارجي على الأحداث خاصة من قبل أطراف الحرب العالمية الأولى، و يقصد با ألمانيا و تركيا، فقد نشرت تقريرا إحصائيا بعدد الجرائم المسجلة فيما بين سنتي (1913-1914) والتي سجلت أرقاما جاءت حسب التقرير كما يلى [1]:

	أغسطس 1913	أغسطس 1914	الفرق
حوادث ضد الأشخاص	578	418	160
عمليات ضد الملاك	651	414	237
عمليات ضد الأملاك العامة	393	376	17
المجموع	1622	1208	414

و يعزوا التقرير إنخفاض العمليات بين سنتي 1913 و 1914 إلى الجهود الأمنية التي قامت با فرنسا لتثبيت الأمن بعد أن انكشفت لديها خيوط الدعاية الألمانية و التركية.[2]

و في جدول آخر مقارن بين سنتي 1912 و 1916 سجل تقرير السلطات الفرنسية في السنة المذكورة أولا 3786 جريمة، فيما سجلت سنة 1916، 2280 جريمة.[3]

و يرجع التقرير الفرق بين السنتين إلى ظروف الحرب العالمية و ما صاحبها من مظاهر سلبية عطلت إلى حد كبير مجهودات فرنسا لتحقيق الأمن و الاستقرار.

و قراءة سريعة للجدول السابق نلاحظ بأنه لم تثبت نوعية الجرائم فيما إذا كانت سياسية أو عادية و من هنا لا يمكننا الحكم على الظروف التي تعيشها البلاد من خلال هاتين الإحصائيتين. كما يستشف من التقرير بأن سنة 1914 تاريخ بداية الحرب العالمية

EN 1916 (F), NUMERO 4. RANGEMENT (I.D.).

1 A.H.W.C, (F) NUMERO 4, RANGEMENT (I.D.).

2 OP, LOC.

3 OP, LOC.

الأولى مثلت قمة ما وصلت إليه الجرائم خلال فترة الحرب، حيث انخفضت خلال سنة 1916 بشكل ملحوظ.

و حسب التحليل الفرنسي فإن ارتفاع عدد الحوادث خلال سنوات الحرب يرجع إلى الدعاية الالمانية-التركية في بدايتها حيث بعثت بعملاء لها إلى الجزائر قصد إثارة السكان.[1]

و خلص التقرير إلى ضرورة حشد قوات عسكرية خاصة في منطقة الأوراس للحيلولة دون وقوع عمليات أخرى.[2]

و يورد شارل روبير أجرون في بحث عن أحداث 1916 ردا من وزير الحربية الفرنسي على سؤال يتعلق بسبب الاضطرابات جاء فيه ((**لقد حلت** محل **الحماس الذي قام** في **بداية الحرب كراهية تزداد شيئا فشيئا للخدمة العسكرية، تلك الكراهية** التي **من أسبابها الخسائر** التي مني **بها القناصة الجزائريون.**))[3]

و أيا كان مقدار الدعاية الألمانية التركية التي ساقتها السلطات الفرنسية، فإن رد الفعل الجزائري كان ينم من ثورة دفينة هدفها القضاء على الاستعمار بكامل أشكاله، و هذا ما حملته رسالة من أحد الجزائريين في منطقة بسكرة بالجنوب الجزائري بعث بها إلى أحد أصدقائه في العاصمة، و مما جاء فيها : ((**لقد وجدت الأفكار مضطربة** في **بسكرة، و أرجو أن** تحدث **ثورة كبرى** يمكن **أن نسميها بالثورة الجزائرية.**))[4] و هذا الكلام دليل على الأفكار الثورية التي كانت سائدة و هو ما ينفي الإدعاءات الفرنسية بأنها استطاعت أن تحتوي الموقف.

و قد كان لهذه الإضطرابات صداها الواسع سواء في الجزائر أو في فرنسا خاصة

---

1 A.H.W.C, (F) NUMERO 4, RANGEMENT (I.DO).
2 OP, LOC.
3 AGERON, CHARLES, ROBERT, LES TROUBLES INSURRECTIONNELS DU SUD CONSTANTINOIS, REVUE, AL-ASSALA, NUMERO 62-63. 1981, P. 81.
4 AGERON, CHARLES, ROBERT, REVUE, AL-ASSALA, NUMERO 62-63. P. 81.

و قد تصادفت مع أحداث الحرب العالمية الأولى زيادة على الإعتبارات الخاصة بالجزائر و التي تتمثل في كوننا جاءت بعد فترة هدوء نسبي جعل فرنسا تدعي بأننا استطاعت القضاء على الإنتفاضات الشعبية في الجزائر، و الحقيقة أنه –لو كان هناك تخطيط شامل لهذه الثورة- لكانت بداية النهاية للإستعمار الفرنسي الذي كان يعاني أشد المعاناة من أحداث الحرب العالمية الأولى، زيادة على تردي الأوضاع في الجزائر إلى أبعد الحدود مما أدى إلى ظهور موجة من الإستياء الشعبي صاحبتها آراء تطالب بالجلاء التام عن الجزائر.[1]

و بانتهاء الحرب تشكل وفد من بعض الشخصيات –التي كانت قد شاركت فيها إلى جانب الفرنسيين – برئاسة الأمير خالد حفيد الأمير عبد القادر و الذي دعا إلى ضرورة تقرير المصير للجزائريين اعتمادا على تصريح الرئيس الأمريكي ويلسون WILSON[2] عندما همت دولته دخول الحرب.[3]

و كنتيجة للأستياء الشعبي الذي عم الجزائر أثناء و بعد الحرب حاولت فرنسا أن توهم الرأي العام بإجراء إصلاحات عرفت (بإصلاحات الرابع من فبراير 1919)، و التي تضمنت القانون الخاص بمشاركة الأهالي الجزائريين في الحقوق السياسية[4]، و مما جاء فيه أن الجزائري الذي يطلب الجنسية الفرنسية يجب أن يكون عمره خمسة و عشرون سنة على الأقل، و أن يكون أعزبا، و لم يفقد حقوقه السياسية بسبب جريمة معينة، و للمتقدم أن يستوفي أحد الشروط التالية : أن يكون قد عمل في الجيش الفرنسي أو يحسن الكتابة و القراءة باللغة الفرنسية، و أن يكون من ذوي الأملاك أما فيما يخص الأهالي الجزائريين الذين لم يطلبوا المواطنة الفرنسية أو الذين لم تتوفر فيهم الشروط، فإنهم يمثلون في المجالس المالية أو المجلس الأعلى للحكومة و المجالس العامة، و المجالس البلدية، و إلى جانبها

---

[1] علال الفاسي، الحركات الإستقلالية في المغرب العربي، ط الأولى، القاهرة 1948، ص 13، 14.

[2] مما جاء في تصريح ويلسون : .... إن العالم لا يمكن أن يعيش في سلام إلا إذا بنيت حياة الشعب على استقرار، و ليس هناك استقرار ما دامت الإرادة مفقودة حيث لا يوجد الهدوء النفسي و لا عدالة و لا حرية، أنظر :
GUENANECHE, MOHAMED, KADDACHE, MAHFOUD, OP, CIT. P. 15.

[3] عبد الرحمان بن العقون، المصدر السابق، ص 70.

[4] GUENANECHE, MOHAMED, KADDACHE, MAHFOUD, OP, CIT. P. 15

جماعات الدواوير[1] بواسطة أعضاء منتخبين يتمتعون بنفس الحقوق التي يتمتع با الأعضاء الفرنسيون، و هذا طبقا للبند الثاني من القانون التنظيمي لسنة 1875.[2]

و قد مثل هذا القانون - الذي عارضه المستوطنون الفرنسيون بشدة لأنه يمثل حسب زعمهم تنازلات كبيرة للجزائريين - خيبة أمل للأهالي الجزائريين الذين كانوا ينتظرون تقرير مصيرهم بعد الحرب أو على الأقل المساواة بينهم و بين الفرنسيين و قد فشل تطبيق هذا القانون بفعل تأثير المستوطنين كما كان ذلك بالنسبة للقوانين التي سبقته.

و بصفة عامة فإن الحركة التحررية في الجزائر خلال السنوات الأولى من القرن العشرين قد تجسدت بصفة جلية في مجموعة من المعطيات التي مثلت في وقتها ميزة جديدة لحركة النضال المستمر، و من ذلك المطالبة بالمساواة بين الفرنسيين و الجزائريين و هي الأفكار الوطنية المتقدمة التي تطورت فيما بعد لتعطي جوهر القضية بعدا آخر يتمثل في العمل على المحافظة على الشخصية الجزائرية و المطالبة بالاستقلال. و هذا زيادة على المطالب العاجلة التي تبنتها بعض الأحزاب و الشخصيات كإجراءات تمثل الحد الأدنى للحقوق الوطنية، و كانت الانتفاضات التي سبقت تكوين هذه التشكيلات قد فشلت لسبب واحد و أساسي و هو عدم تمكنها من استيعاب جوهر الصراع الذي يتمثل أساسا في محاولة الفرنسيين السيطرة على البلاد بما تعني الكلمة من محو للشخصية الوطنية و تسيد العنصر الأوروبي و القضاء على جميع المقومات التي تربط الجزائر بغيرها من الشعوب العربية و الإسلامية.

ظهور الأحزاب السياسية في الجزائر و اتجاهاتا :

لقد بدأت الحركة السياسية في الجزائر تظهر بمفهومها الحديث بشكل جلي بعد

---

[1] الدوار : مصطلح ساد في الجزائر خلال العهد العثماني و احتفظ به خلال الوجود الفرنسي، و هو يعني تجمع من السكان في منطقة قروية، و قد يعني دوار معنى الحي بالنسبة لوقتنا الحالي. أنظر : مغنية الأزرق، نشوء الطبقات في الجزائر، ترجمة سمير كرم، ص 64.

[2] A.H.W.C., GOUVERNEUR GENERAL DE L'ALGERIE, TEXTES INTERESSANTS, LES FRANCAIS MUSULMANS DE L'ALGERIE, FASCICULE 1, NUMERO 19.

صدور قانون التجنيد الإجباري سنت 1912[1]، كما ذكر في السابق و أغلب من تزعم الحركات السياسية أثناء بداية ظهورها هم ممن عملوا في صفوف الجيش الفرنسي سواء تطوعا أو مجبرين، و كذاك الذين خاضوا نطاق السياسة من أولئك الذين دخلوا المجالس الفرنسية المختلفة في فترات متقطعة و هم على الأغلب المثقفين ثقافة فرنسية أو الذين لهم أملاك مكنتهم من الوصول إلى مناصب مهمة.

و قد ظهرت خلال بدايات القرن العشرين مجموعة من الاتجاهات الوطنية التي مثلت الجزائريين، و يقسمها الدكتور أبو القاسم سعد الله إلى ستة اتجاهات هي :[2]

1- الاتجاه المحافظ و يمثله مجموعة من الإقطاعيين الجزائريين.

2- الاتجاه المعتدل و يمثله مجموعة من النخبة المثقفة ثقافة فرنسية.

3- الاتجاه الليبرالي و كان يضم القسم الباقي من النخبة.

4- الاتجاه الثوري و قد تطور من الأخير.

5- الاتجاه العربي الإسلامي و كانت تمثله جمعية العلماء.

6- الاشتراكيون و الشيوعيون و قد بدأت أفكار هؤلاء تظهر من خلال الحزبين الاشتراكي و الشيوعي الفرنسيين.

و هذه الاتجاهات المختلفة هي التي تمثلت في الأحزاب السياسية التي ظهرت في الجزائر انطلاقا من المعتقدات الخاصة بزعمائها أو طبيعة تكوينهم و هذا ما سيظهر أثناء تعرضنا لها.

على أن أهم شيء هو أن نهاية الحرب العالمية الأولى قد شهدت على مستوى الجزائر ظهور اتجاه مقاومة جديد بأسلوب مميز استنبطه الزعماء الجزائريون من خلال تجاربهم السياسية و ثقافتهم الفرنسية، و كذا العربية الإسلامية التي فتحت أعينهم على ما يجري في

---

[1] GUENANECHE, MOHAMED, KADDACHE, MAHFOUD, OP, CIT. P. 13.

[2] أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، الجزء الثاني، ص ص 228-229.

العالم، و كذلك التجربة العسكرية التي خاضها كثير من أفراد الشعب الجزائري من خلال مشاركتهم في الحرب العالمية الأولى.[1]

و أول حركه سياسية متميزة يمكن الإشارة إليها، هي حركة الأمير خالد[2] الذي عارض بشدة كل ما يتعلق بشروط التخلي عن قوانين الشريعة الإسلامية من أجل تطبيق قوانين 4 فبراير 1919 و قد أطلق سعد الله على هذه الحركة اسم "الحزب الإصلاحي"[3]، و أطلق عليها البعض الآخر خاصة الكتاب الفرنسيين "الحزب الوطني الإسلامي الإشتراكي" (P.N.M.S) كما أطلق عليها اسم "كتلة المنتخبين الجزائريين" (F.E.A)[4] و قد بعث الأمير خالد بمذكرة إلى الرئيس الأمريكي ويلسون يشرح فيها القضية الجزائرية، كما تضمنت جملة من المطالب تجعل من الأمير خالد أول شخصية جزائرية مثلت الاتجاه الاستقلالي باستعمال الوسائل السياسية[5]، و قد استوحى مطالبه من واقع تصريحات الرئيس ويلسون سنة 1917 حول حقوق الشعوب في تقرير مصيرها.

و قد بدأ الأمير خالد مذكرته بالحديث عن الاستعمار الفرنسي، وكيف أنه خالف معاهدة الاستسلام بالسيطرة على أراضي الأهالي بالقوة و السيطرة على الأحباس و الدوس على العادات و التقاليد الجزائرية، و فرض الضرائب، كذلك عدم وجود مدارس للتعليم مما أدى إلى انتشار الجهل، و كذلك التجنيد الإجباري الذي دعم فكرة ضريبة الدم. و اختتم العريضة برجاء أن تكون مبادئ ويلسون لسنة 1917 أساسا تستفيد منه

---

[1] REVUE HISTORIQUE, L'ECONOMIE DE L'EST ALGERIEN PENDANT LA GUERRE DE (1914-1918), ARTICLE DE G. MAYNIER, (JANVIER-MARS 1972), P.P. 81-116.

[2] الأمير خالد : هو خالد بن الهاشمي بن الأمير عبد القادر قائد المقاومة المسلحة ضد فرنسا. و لد في دمشق سنة 1875 و هناك تلقى دروس المرحلة الإبتدائية، و بعودة أبيه إلى الجزائر سنة 1892 واصل دراسته بها ثم أرسله أبوه إلى فرنسا حيث دخل كلية عسكرية و تخرج برتبة نقيب و عمل في الجيش الفرنسي و قد شارك في أحداث الحرب العالمية الأولى، و من خلال ذلك اكتسب تجربة سياسية حيث كون بعد خروجه الحركة المعروفة "بفدرالية المنتخبين الجزائريين"، أنظر : عبد الرحمان بن العقون، المصدر السابق، ص 75.

[3] أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، الجزء الثاني، ص 132.

[4] عبد الرحمان بن العقون، المصدر السابق، ص 76.

[5] عريضة الأمير خالد إلى الرئيس الأمريكي ويلسون. مجلة التاريخ، 1981، ص ص 5-14 كذلك :
GUENANECHE, MOHAMED, KADDACHE, MAHFOUD, OP, CIT. P.P. 22-23.

الشعوب المستعمرة و منها الشعب الجزائري الذي طالب بأن تشرف عصبة الأمم (S.D.N)[1] على تقرير مصير الجزائريين.

و نتيجة لاختلاف الآراء حول القانون الإصلاحي لسنة 1919 انقسمت مجموعة الشباب الجزائري التي عارضت التجنيد الإجباري سنة 1912 إلى قسمين :

القسم الأول :يمثل الشباب المعارضين للتجنس و على رأسهم الأمير خالد.

القسم الثاني : يضم مجموعه أنصار التجنس و يرأسهم ابن التهامي و هو من الشخصيات المعتدلة في المنظور الفرنسي.[2]

و بذا الانقسام أصبح هناك وضعان لحركة التحرر الجزائرية، الأول معتدل و هو غير متوازن في مطالبه من منطلق بحثه عن المساواة في إطار من الشرعية الفرنسية التي تطالب بالتخلي عن الأحوال الشخصية، و الثاني دافع عن الشخصية الجزائرية باعتبارها شيئا مقدسا لا يمكن أن يدنس، و هذا ما جعل الفرنسيين يطلقون على حزب الأمير خالد اسم "حزب المرابطين" و كذلك "الحزب الوطني الديني"[3]، و هم يقصدون بذلك كون حركة الأمير خالد تابعة في توجهاتا لحركة الجامعة الإسلامية في المشرق.

و في سنة 1922 أنشأ الأمير خالد مع مجموعة من زملائه لجنة سميت "الأخوة الجزائرية LA FRATERNITE ALGERIENNE بدف البحث عن الوسائل الكفيلة بتحسين الوضعية المادية و الفكرية و الاقتصادية و السياسية للجزائريين[4]. و قد طالبت هذه المموعة بضرورة تطبيق جملة من الإجراءات الفورية لصالح الشعب الجزائري، و هذا ما أوردته صحيفة الإقدام الصادرة في 14 أغطس 1922 حيث دعت إلى تمثيل الأهالي من

---

[1] أنشئت في أعقاب الحرب العالمية الأولى من قبل الدول المنتصرة في الحرب و كان من أهدافها فض النزاعات الدولية بالطرق السلمية.

[2] JURQUET, JACQUES, LA REVOLUTION NATIONALE ALGERIENNE ET LE PARTI COMMUNISTE FRANCAIS. TOME 2, PARIS 1974. P. 45.

[3] أحمد الخطيب، حزب الشعب الجزائري، الجزء الأول، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1986، ص 76.

[4] A.H.W.A., RECUEIL DES ACTES ADMINISTRATIFS DE LA PREFECTURE D'ALGER, 1922. NUMERO 28 (CONFIDENTIEL).

غير ذوي المواطنة الفرنسية في البرلمان و إلغاء القوانين الاستثنائية و الخاصة مثل قانون "الأهالي" و المراقبة البوليسية و كذالك إلغاء المحاكم الخاصة.[1]

و نلمس من خلال تتبع مقالات الأمير خالد التي كان ينشرها - خاصة في صحيفة "الإقدام"- ما وصلت إليه أفكاره من استقلالية و ثورية في وقت يعتبر مبكرا بالنسبة للمبادئ الثورية في الحركة السياسية الجزائرية و التي مثلها على وجه الخصوص "**نجم شمال إفريقيا**" كما سنرى في اللاحق، و في هذا الإطار ينقل محفوظ قداش قوله في صحيفة "الإقدام" : ((**فلنحذر لقد دخلنا لوقت طويل** في **مرحلة حرب وطنية عالمية مدنية، ماذا أعرف ؟ إن الانفجارآت لا محالة.**))[2]

و نتيجة لهذه المواقف التي أزعجت السلطات الاستعمارية كثيرا، فقد قررت إبعاده عن الساحة السياسية الجزائرية نائيا حيث نفته إلى فرنسا سنة 1923 و انقسم أنصاره إلى قسمين :

القسم الأول :أطلق عليه أسم "فدرالية نواب مسلمي الجزائر" (F.E.M.A) و من أقطابا الدكتور بن جلول و فرحات عباس و كانت مطالبهم إصلاحية تدعو إلى الإدماج.

القسم الثاني : و قد اختار أعضاؤه طريق العمل الثوري[3] و هؤلاء هم الذين أسهموا في إنجاح و تعضيد حزب شمال إفريقيا كما سنرى.

و قد انتهج الأمير خالد في سياسته أسلوبا مرنا مزج فيه بين دعوته إلى الاستقلال مع تحقيق المساواة بين الجزائريين و الفرنسيين بصورة فورية، و هو ما جعله يصطدم مع مجموعة النخبة المثقفة ثقافة فرنسية و التي كانت تدعو إلى فكرة تجنيس الجزائريين

---

[1] الإقدام 4 أغسطس 1922، (المكتبة الوطنية، الجزائر)، كذلك :
TEGUIA, MOHAMED, L'ALGERIE EN GUERRE, P.P. 34-35.
[2] GUENANECHE, MOHAMED, KADDACHE, MAHFOUD, OP, CIT. P. 21.
[3] أحمد الخطيب، المرجع السابق، ص 81.

و إدماجهم في المجتمع الفرنسي.

و تأتي أهمية حركة الأمير خالد من كونها جاءت كنتيجة من نتائج السخط الشعبي الذي عم البلاد أثناء و بعد الحرب العالمية الأولى و تبنيها لأفكار و مبادئ نابعة أغلبها من صميم الشخصية الجزائرية و هو ما أعطاها بعدا وطنيا ساهم مساهمة فعالة في تكوين شخصيات لعبت دورا سياسيا مميزا في حركة النضال الجزائرية.

المنتخبون المسلمون الجزائريون :

بعد فشل الأمير خالد في حركته و نفيه إلى فرنسا تبنى مجموعة من المنتخبين الجزائريين جزءا من سياسته، حيث أن بداية نشاط هؤلاء قد ارتبط أصلا بفكرة الإدماج، و هذا ما تبينه الأفكار التي طرحها فرحات عباس زعيم النخبة من خلال مقالاته التي نشرها فيما بين سنتي 1926 و 1930[1] و التي جمعها فيما بعد في كتاب أطلق عليه "الشاب الجزائري" LE JEUNE ALGERIEN و قد كان فرحات عباس و أنصاره يطالبون بالمساواة بين المسلمين و الفرنسيين في جميع الميادين، كما كان يطالب بالجنسية الفرنسية للجزائريين.[2]

و هذه المطالب في مجملها متواضعة إلى أبعد الحدود إذا ما قيست بالمطالب الاستقلالية التي نادى بها الأمير خالد من قبل، كذلك فقد اعتمد فرحات عباس على فكرة الإصلاحات المرحلية للوصول بالمتمع الجزائري إلى المساواة الكاملة بين أفراده من مسلمين و أوروبيين.[3]

و من خلال فكرة الكتاب العامة نلاحظ أن هناك غيابا كليا لفكرة الوطنية، و كذا الأمة الجزائرية. بل أنه يؤمن بفكرة الجزائر الفرنسية التي تحافظ على مقوماتها الإسلامية، فلا مانع بالنسبة له أن يكون المسلم الجزائري من الناحية القومية فرنسيا يؤمن بالتضامن القومي و هو يعنى بذلك تضامن الفرنسيين و الجزائريين.[4]

و هذه الأفكار بعيدة كل البعد عن الواقع من منطلق الظروف التي كان يعيشها الشعب الجزائري في ذلك الوقت، حيث كانت تكبله مجموعة من القوانين الاستثنائية التي غالبا ما سنت بفعل تحريض المعمرين الأوروبيين الذين كانت لهم الكلمة الأولى

---

1 الجيلالي صاري، محفوظ قداش، المرجع السابق، ص 21.

2 COLLOT, CLAUDE ET HENRY-JEAN, ROBERT, OP, CIT. P. 39.

3 A.H.W.C, FERHAT, ABBAS, ET LE MOUVEMENT REVENDICATIF ALGERIEN, U.D.A, 2. RANGEMENT I.D.

4 شارل أندري جوليان، المرجع السابق، ص 132.

و الأخيرة. و هكذا لم تجد هذه الأفكار أي تأييد سواء من الأوربيين الذين يهمهم كثيرا بقاء الأحوال على ما هي عليه، أو الجزائريين الذين كانوا يريدون الاستقلال.

و قد تكونت كتلة المنتخبين الجزائريين على وجه الخصوص من المستشارين البلديين ومستشاري المقاطعات، هؤلاء الذين رأوا ضرورة تنسيق عملهم في مواجهة الجمعيات المكونة من الأوربيين والتي تعمل على استصدار القوانين لصالح المستوطنين[1] و ردا على ذلك عقد المؤتمر التأسيسي للمنتخبين سنة 1927، و انتهى بصياغة مجموعة من المطالب الإصلاحية[2] نذكر منها :

1- تمثيل الأهالي الجزائريين في البرلمان الفرنسي.

2- إلغاء قوانين الأهالي (L'INDIGENAT) و القوانين الخاصة.

3- تنظيم ذهاب العمال الجزائريين إلى فرنسا.

4- المساواة في سني الخدمة العسكرية.

5- المساواة في الأجور و المنح.

6- تطبيق القوانين الاجتماعية التي يتمتع بها الأوروبيون.

و هذه المطالب ليست بجديدة إذا راجعنا تلك التي نادى بها الأمير خالد الذي أرفقها بجملة من الأفكار و تنم عن فكر تحرري، و هذا ما تجنبته كتلة المنتخبين.

و في محاولة لجذب الرأي العام الفرنسي لهذه المطالب فقد أرسل المنتخبون وفودا إلى فرنسا، كما نظمت محاضرات و ندوات تدعو إلى المساواة، و كذلك الاتصال بالشخصيات و الأحزاب السياسية الفرنسية.[3]

و رغم اعتدال هذه المطالب و عدم تعبيرها عن الواقع الجزائري إلا أن المنتخبين لم

---

[1] الجيلالي صاري، محفوظ قداش، المرجع السابق، ص 22.

[2] BULLETIN DU COMITE DE L'ALGERIE FRANCAISE. 1927. P. 246.

[3] الجيلالي صاري، محفوظ قداش، المرجع السابق، ص 23.

يستطيعوا أن يحصلوا على أي إصلاح هام خاصة و أن كل القوانين التي كانت تم الأهالي تقابل بثورة من قبل المستوطنين الذين يعملون على تعطيل كل الإجراءات. و بمناسبة الذكرى المئوية لاحتلال فرنسا الجزائر (1930) قدم هؤلاء مجموعة من المطالب[1] لا تختلف عن التي ذكرناها سابقا.

و في محاولة من المنتخبين لتوحيد كلمتهم أمام فرنسا كونوا "**اتحادية فدرالية المنتخبين الجزائريين** "سنة 1931، لكن فرنسا لم تأبه بمطالبهم، زيادة على معارضة المستوطنين لأي إجراء من الممكن أن يمس امتيازاتم. فالاقتراح بتمثيل الجزائريين في البرلمان الفرنسي لم يصل حتى إلى ميدان الدراسة. و هذا ما أدى إلى فقدان المنتخبين لاعتبارهم، لأنم رغم اعتدالهم، و وطنيتهم الفرنسية، لم يحصلوا على أي شيء[2]. و ظهر التباين واضحا بين إرادة الجماهير والنخبة في هذه الفترة، و لعل المقال الذي نشره فرحات عباس في صحيفة الوفاق سنة 1936، أكبر مبرر لبقاء النخبة بعيدة عن الواقع و التفكير الجزائريين ومما جاء في المقال : ((..... **إن الرجال الذين يموتون من أجل طموحهم الوطني يكرمون ويحترمون، وليست حياتي أكثر قيمة من حياتم، على أني لن أموت من أجل الوطن الجزائري لأن هذا الوطن غير موجود، و لم أستطع أن أعثر عليه، و سألت التاريخ، و سألت الأموات والأحياء وزرت المقابر، فلم يحدثني عنه أحد....**))[3]

كما أن فرحات عباس كان يقول بفكرة ((فرنسا هي أنا " LA FRANCE C'EST MOI"))[4] و هذا ماجعل من عمله السياسي غير ذي فائدة خلال فترة مطالبه الاندماجية، لذلك عمل فيما بعد على تطوير مفاهيمه حول الوطنية والاستقلال كما سنرى في الفصول اللاحقة، على أن الملاحظة المستخلصة من مطالب المنتخبين أنم كانوا مرتبطين بفرنسا من حيث الثقافة، و هذا أهم شيء أثر في توجهاتم على عكس ما نادت

---

1 شارل أندري جوليان، المرجع السابق، ص 133.

2 أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، الجزء الثالث، ص 61.

3 L'ENTENTE FRANCO MUSULMANE, 23 FEVRIER 1936.

4 REPONSE A FERHAT, ABBAS, DANS : LA DEFENSE 20 MARS 1936.

به جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وحزب نجم شمال إفريقيا اللذان كانا قد بنيا مطالبهما على فكرة الوطنية والحفاظ على الشخصية الجزائرية.

جمعية العلماء المسلمين الجزائريين:

لقد تمكن بعض الجزائريين على الرغم من معارضة السلطات الاستعمارية من الذهاب إلى جامعات العالم العربي قصد التعليم، نظرا لعدم وجود مدارس وجامعات في الجزائر، فكانت وجهتهم الزيتونة في تونس والقرويين في المغرب، والأزهر في مصر، و كذلك جامعة المدينة المنورة. و بعد عودتم إلى الجزائر عملوا على إنشاء مدارس حرة لتعليم اللغة العربية وتحفيظ القرآن. كما عملوا على نشر الجرائد المختصة في تناول نضة الجزائر الثقافية، و هذا ما يجعلها تتطرق للقضايا السياسية من منطلق دعوتا إلى الإصلاح الديني وتحقيق الوحدة الإسلامية والعربية.[1]

و كنتيجة للشعور بضرورة وحدة العلماء في أعمالهم كما كان ذلك في مقاصدهم فقد ظهر سنة 1924 تنظيم سمي ´´**الإخاء العلمي**" و الذي كان يهدف إلى توحيد صفوف العلماء المسلمين الجزائريين.[2]

على أن الهد ف الأسمى لجموع العلماء كان إنشاء جمعية إسلامية تقوم بمهمة إعادة بعث التراث العربي الإسلامي في الجزائر والدعوة إلى التمسك به، ولعب عبد الحميد بن باديس رائد النهضة الإصلاحية في الجزائر دورا بارزا في الترويج لهذه الفكرة من منطلق تكوينه الثقافي والديني، فزيادة على تعلمه في جامع الزيتونة بتونس، زار مجموعة من أقطار المشرق العربي حيث ترسخت لديه فكرة إعادة التوازن للمجتمع الجزائري الذي يتعرض لعمليات مسخ استعمارية، وانتشار الخرافات والجهل إلى أبعد الحدود.

إلا أن الفكرة بقيت مجرد أمنية حتى سنة 1931 حيث أسست جمعية العلماء

---

[1] الجيلالي صاري، محفوظ قداش، المرجع السابق، ص 24.

[2] تركي رابح، التعليم القومي و الشخصية الوطنية، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، الجزائر 1975، ص 39.

المسلمين الجزائريين وذلك بعد الاحتفالات التي شهدتها الجزائر بمناسبة مرور قرن على الاحتلال، حيث زادت الحالة سوءا في الجزائر من جراء السياسة الاستعمارية التي لم تعط أي حقوق للأهالي.[1]

و من الأعضاء المؤسسين للجمعية عبد الحميد بن باديس والشيخ العربي التبسي و البشير الإبراهيمي و مبارك الميلي و الشيخ الطيب العقبي و غيرهم.[2]

و رغم أن الجمعية أعلنت في بيان تكوينها أنها جمعية اجتماعية ثقافية [3] وغير مهتمة بالشؤون السياسية إلا أن أهدافها هذه جعلت منها أهم تشكيل وطني حارب الاستعمار في هذه الفترة، وذلك عن طريق غير مباشر باتباع أسلوب التنوير و العودة بالمجتمع إلى أصوله العربية الإسلامية والدفاع عن اللغة العربية والتقاليد و محاربة الخرافات التي ساعد على انتشارها رجال الطرق الصوفية بتشجيع من الاستعمار. كما حاربت الجمعية بشدة سياسة التجنس والاندماج والتنصير بالمسيحية وكل ما من شأنه القضاء على الشخصية القومية للشعب الجزائري.[4]

و لعل أهم تعبير عن أهداف القومية ومبادئها ما جاء على لسان عبد الحميد بن باديس وأوردته مجلة الشهاب لسان حال الجمعية سنة 1937 حين قال : "**العروبة والإسلام والعلم والفضيلة، هذه أركان لقضيتنا و أركان** جمعية **العلماء** المسلمين **الجزائريين** التي **هي مبعث حياتنا و رمز نهضتنا، فما زالت هذه الجمعية كما كانت تفقهنا** في **الدين وتنيرنا بالعلم وتحلينا بالأخلاق الإسلامية العالية والفضيلة وتحفظ علينا جنسيتنا وقوميتنا وتربطنا بوطنيتنا العربية الإسلامية....))**[5].

---

[1] أبو الصفصاف عبد الكريم، جمعية العلماء، ص 73، 74.

[2] COLLOT, CLAUDE ET HENRY-JEAN, ROBERT, OP, CIT. P. 44.

[3] سجل مؤتمر جمعية العلماء المسلمين الجزائريين. قسنطينة 1937.

[4] شارل أندري جوليان، المرجع السابق، ص 135.

[5] جريدة الشهاب، مجلد رقم 13، سنة 1937، ص 20.

و كنتيجة لنشاط الجمعية على جميع المستويات فقد شاركت في المؤتمر الإسلامي سنة 1936، و هو أول مؤتمر يحاول أن يخرج بكلمة وطنية موحدة يواجه بها حكومة الجبهة الشعبية في فرنسا[1]، وألقى فيه عبد الحميد بن باديس خطابا أكد فيه مبادئ الجمعية مع ضرورة إعطاء حقوق الجزائريين[2]، وبالفعل فقد سافرت لجنة منبثقة عن المؤتمر إلى باريس تحمل مطالب إصلاحية، قيل بأن تحقيقها هو الإطار الأوحد لتحقيق الإخاء الجزائري-الفرنسي[3].

و قد أعيب على ممثلي الجمعية الموافقة على بند في المطالب يدعو إلى إلحاق الجزائر رأسا بفرنسا و هذا لتطبيق سياسة المساواة بين الجزائريين والفرسيين مع احتفاظ كل طرف بويته القومية.[4] ولعل قضية الإلحاق هذه جاءت بضغط من دعاة التجنس والمساواة خاصة إتحادية المنتخبين الجزائريين.

و مهما يكن فإن الجمعية قد لعبت دورا أساسيا في ترسيخ المبادئ العربية الإسلامية، وكذا مكافحة الإستعمار بوسائل مختلفة من إنشاء المدارس إلى إلقاء الدروس في المساجد وكذا المقالات و المنشورات في الصحف والمجلات[5].

و لم يقتصر نشاط الجمعية على نشر التعليم داخل الجزائر فقط بل امتد إلى فرسا حيث توجد جالية جزائرية كبيرة داخل المجتمع الفرنسي ولذلك أرسلت بعثة من المعلمين والوعاظ سنة 1936 حيث أنشئت مجموعة من النوادي غرضها تجسيد أفكار الجمعية

---

[1] استطاعت المعارضة أن تصل إلى الحكم في فرنسا سنة 1935، و هي الحكومة التي أطلق عليها حكومة الجبهة الشعبية. و كان الجزائريون ينتظرون منها الكثير خاصة و قد بدأ الكلام عن دخول الحريات الديمقراطية إلى المستعمرات مما أدخل وضعا جديدا في الجزائر، حاولت معه بعض القوى السياسية الجزائرية التعبير عن مطالب الجزائريين و رجاء تحقيقها من قبل هذه الحكومة. انظر: GUENANECHE, MOHAMED ET KADDACHE, MAHFOUD, OP, CIT. P. 110.

[2] COLLOT, CLAUDE ET HENRY-JEAN, ROBERT. OP, CIT, P.64.

[3] LA DEFENSE NUMERO 111, 06 JUIN 1936.

[4] محمود قاسم، عبد الحميد بن باديس، الزعيم الروحي لحرب التحرير الجزائرية، دار المعارف، مصر، 1968، ص 55.

[5] صحيفة الشهاب، مجلد 10 – 1937. ص 259.

والدفاع عن الشخصية القومية.[1]

و لعبت صحف الجمعية دورا كبيرا في الدفاع عن مبادئها خاصة حول قضية التجنيس وأحكامها الشرعية على نحو ما ورد في صحيفة البصائر سنة 1954 م في مقالة للشيخ العقبي أحد أقطاب الجمعية حيث قال : **((التجنيس بمعناه المعروف** في **شمال إفريقيا حرام، و الإقدام عليه غير جائز بأي وجه من الوجوه.))**[2].

كما أصدرت الجمعية فتوى بتكفيركل من يتجنس باعتباره مرتدا عن الإسلام.[3] على أن أهم تعبير عن رأي جمعية العلماء المسلمين الجزائريين حول قضية التجنيس والإدماج ما رد به عبد الحميد بن باديس على فرحات عباس في المقال الذي ذكرناه سابقا والذي نفى فيه وجود أمة جرائرية حيث قال عبد الحميد بن باديس ((**لقد قال أحد النواب النابين أنه فتش عن القومية الجزائرية** في **بطون التاريخ فلم يجد لها من أثر، وفتش عنها** في **الحالة الحاضرة فلم يعثر لها على أثر.. إننا نحن فتشنا** في **صحف التاريخ، وفتشنا** في **الحالة الحاضرة فوجدنا الأمة الجزائرية المسلمة متكونة موجودة، كما تكونت و وجدت كل أمم الدنيا..))**[4].

و مجمل القول أن الجمعية لعبت دورا بارزا في تاريخ الجزائر من خلال تكوين جيل متسمك بعروبته وإسلامه، واستطاع أن يعطي لمفاهيم العروبة والإسلام عمقا إستطاع بواسطته الدفاع عن الهوية الوطنية، و كان من نتيجة ذلك أن هذا الجيل إنصهر فيما بعد في حركة التحرر الوطني التي قامت سنة 1954م بفعل وصول الحركة السياسية إلى قمة نضجها.

---

[1] صدرت مجموعة من الصحف المتعاقبة التي تكلمت عن رأي الجمعية و أولها كانت "السنة" التي صدرت في قسنطينة بين 1933/04/10 و 1933/07/30، و خلفتها الشريعة التي صدر منها 7 أعداد ثم أعقبتها جريدة الصراط و صدر منها 15 عددا، ثم البصائر و قد صدر العدد الأول منها يوم 27 ديسمبر 1935، أنظر:
COLLOT, CLAUDE ET HENRY-JEAN, ROBERT, OP, CIT, P. 101.

[2] صحيفة البصائر، عدد 22 سنة 1936، ص 2.

[3] صحيفة البصائر، عدد 95 سنة 1938، ص 2.

[4] عمار طالبي، بن باديس، حياته و آثاره، الجزء الثالث، دار اليقظة العربية للترجمة و النشر، بيروت، 1968، ص 308.

و إذا كانت جمعية العلماء المسلمين قد اعتبرت في وقت من الأوقات سلبية فيما يخص مواجهتها للأحوال السياسية إلا أنا استطاعت أن تكون لنفسها أسلوبا في العمل الاجتماعي الذي أثرت من خلاله على مجرى الأحداث، خاصة و أن علاقاتا مع الأحزاب السياسية كانت متوازية كما أنا استطاعت التأثير على الطبقات المختلفة من أفراد الشعب الجزائري بسبب تبنيها لفكرة الدين والشخصية وهوالعنصر الأهم في حياة الشعب الجزائري.

الحزب الشيوعي الجزائري :

لقد تربى الشيوعيون الجزائريون في أحضان الحزب الشيوعي الفرنسي الذي كان قد بدأ عمله نشيطا جدا في الجزائر. ليس فقط على المستوى السياسي بل على المستوى النقابي كذلك.[1]

و كان هدف زعماء الحزب الشيوعي الفرنسي هو توحيد الطبقة العاملة من أوروبيين و عرب في جبهة واحدة ضد الامبريالية[2] و كان الشيوعيون في البدا ية يدعون إلى الإستقلال التام للجزائر حسب نداء المؤتمرالثاني للأممية الثالثة سنة 1922 الذي دعا إلى العمل على تحرير الجزائر وتونس والمغرب[3]. لكن بعض الفروع في الجزائر عارضت مثل هذا الإجراء واعتبرت ذلك سلوكا وقحا لا يمكن أن تتحمل مسؤوليته.[4]

و في سنة 1935 قرر مؤتمر فيلاربان VILLEURBANE تحويل فرع الحزب الشيوعي الفرنسي بالجزائر إلى حزب مستقل عن فرنسا، وتكونت فروع متعددة في الجزائر كان بعضها يتكون من الجزائريين فقط في حين كان البعض الآخر يتكون من أوروبيين وجزائريين وزادت نشاطات الحزب بازدياد عدد أعضائه، وظهر تأثيره واضحا على الطبقات الكادحة والعمال الزراعيين خاصة أثناء الإضراب الذي قام به العمال في

---

[1] شارل أندري جوليان، المرجع السابق، ص 155.

[2] أبو الصفصاف عبد الكريم، المرجع السابق، ص 242.

[3] نفسه، ص 243.

[4] الجيلالي صاري، محفوظ قداش، المرجع السابق، ص 28.

كل من قسنطينة وسكيكدة سنة 1937.[1]

و بدأ تحول الشيوعيين ابتداء من سنة 1936 حين عوضوا مطالبتهم باستقلال الجزائر، بالدعوة إلى تعاون فرنسي جزائري في إطار اتحاد فدرالي بين فرنسا والجزائر.[2]

و هكذا امتزجت لدى زعماء الحزب الوطنية الجزائرية مع الوطنية الفرنسية حيث طالب علي بوخرت. أحد زعماء الحزب في الجزائر بضرورة تقدير جميع القيم التاريخية والروحية والفنية والإنسانية الفرنسية.[3]

و بتغير نظرة الشيوعيين لقضية الإستقلال الوطني تغيرت العلاقات بينهم وبين الوطنيين في نجم شمال إفريقيا "**الحزب الثورى** في **الجزائر**" و من بعده حزب الشعب الجزائري في وقت حاولوا التقرب أكثر من العلماء بغرض كسب جماهيرية، على اعتبار أن الشعب الجزائري كان يهمه جدا المعتقدات الدينية لدى الزعماء السياسيين، كما أن الدعوة إلى المساواة من قبل رجال الجمعية في فترة من الفترات هي التي أعطت بعدا أهم لعلاقات الشيوعيين مع العلماء المسلمين الجزائريين،[4] أما المنتخبون المسلمون فقد اعتبرهم الشيوعيون مضطهدين للأهالي.[5]

و قد رأى الشيوعيون بأن مجيء الجبهة الشعبية إلى الحكم في فرنسا سيقضي على الاضطهاد وكل ما سببته القوانين الجائرة الإستعمارية، فقد رأى الحزب الشيوعي بأن الجزائر قبل مجيء الجبهة الشعبية كانت موطنا للزور، و معقلا لكبت الحريات الإقتصادية والسياسية.[6]

و في سنة 1937 صدر بيان عن الحزب الشيوعي الجزائري يدعو كل الاتجاهات

---

1 ARCHIVES HISTORIQUES AU PREFET DE CONSTANTINE, CENTRE D'INFORMATIONS ET D'ETUDES NUMERO 1016. 04 NOVEMBRE 1941.

2 شارل أندري جوليان، المرجع السابق، ص 156.

3 نفسه، ص 157.

4 أبو الصفصاف عبد الكريم، المرجع السابق، ص 247.

5 شارل أندري جوليان، المرجع السابق، ص 157.

6 ARCHIVES HISTORIQUES DE LA WILAYA DE CONSTANTINE, CENTRE D'INFORMATIONS ET D'ETUDES NUMERO 1016. 04 DECEMBRE 1941.

السياسية والدينية من جمهوريين وديمقراطيين فرنسيين وعلماء مصلحين ومرابطين نزهاء وشيوعيين واشتراكيين وكل العناصر المتساكنة في الجزائر إلى الاتحاد مع الجبهة الشعبية التي علق عليها الجزائريون آمالهم[1]. ولكن فشل المؤتمر الإسلامي سنة 1937 وسقوط حكومة الجبهة الشعبية غير مواقف كثير من التشكيلات خاصة العلماء في وقت بقي فيه (الشيوعيون ضد فكرة الإستقلال وهو ما أدى إلى تأزم العلاقات بينهم وبين الوطنيين من مختلف الإتجاهات. و قد احتفظوا بآرائهم خلال الحرب العالمية الثانية، بل أنهم قاموا بأعمال بعيدة عن الوطنية خاصة أثناء أحداث 8 مايو 1945 التي هي موضوع الفصل اللاحق.

حزب نجم شمال إفريقيا وحزب الشعب الجزائري :

يرتبط حزب نجم شمال إفريقيا في تكوينه ارتباطا وثيقا بالهجرة إلى فرنسا حيث وجد المغتربون الجزائريون هناك مناخا ديمقراطيا مكنهم من التعبير عن اهتماماتهم وآرائهم السياسية خاصة فيما يتعلق بشؤون شعوب المغرب العربي الثلاث (الجزائر، المغرب، تونس) التي كانت تخضع للسيطرة الاستعمارية.[2]

و يورد محفوظ قداش بعض الأمور المتعلقة بالتحضير لتكوين الحزب حسب رواية أحد أقطابه وهو "بومعزة علي" الذي ذكر بأنه في سنة 1924 أقيم حفل استقبال للأمير خالد في باريس وأثناءه تم اللقاء بين الحاج علي عبد القادر ومصالي الحاج اللذان كانا ينتميان للحزب الشيوعي الفرنسي و قد اتفقا على تكوين رابطة تهتم بشؤون إفريقيا الشمالية والتي ولدت بالفعل سنة 1926 [3] بعد الاجتماع التحضيري الذي عقد في الثاني من مارس من السنة نفسها، وأطلق على هذه الرابطة إسم "حزب نجم شمال إفريقيا "[4]

---

[1] A.H.W.C, APPEL DU COMITE REGIONAL DE CONSTANTINE DU (P.C.A), AU PEUPLE D'ALGERIE , CENTRE D'INFORMATIONS ET D'ETUDE.

[2] أحمد الخطيب، المرجع السابق، ص 35.

[3] GUENANECHE, MOHAMED ET KADDACHE, MAHFOUD, OP, CIT, P. 34.

[4] COLLOT CLAUDE ET HENRY, JEAN, ROBERT, OP, CIT, P. 38,

و في بيانه التأسيسي ركز النجم على استقلال دول المغرب العربي والتصريح بتكوين جبهة وطنية داخلية هدفها الأساسي خلق تيار ثوري يقود بلدان المغرب العربي نحو الاستقلال.[1]

وبعد انعقاد أول جمعية عامة لأعضاء الحزب توجه مصالي الحاج إلى بروكسل في الواحد والثلاثين من يناير للمشاركة في المؤتمر الذي نظمته رابطة الدفاع ضد القمع الاستعماري LA LIGUE CONTRE L'APRESSION COLONIALE وذلك في الفترة من العاشر إلى الرابع عشر فبراير 1927 و قدم أثناءه مصالي مجموعة المطالب الجزائرية التي تدور حول استقلال الجزائر، وسحب القوات الفرنسية، و إنشاء جيش وطني جزائري و إطلاق المسجونين السياسيين وإلغاء الرقابة الخاصة على الأشخاص، وعمليات النفي التي سنها قانون الأهالي زيادة على إطلاق الحريات الأساسية للشعب الجزائري.[2]

و هكذا نلاحظ أن الحزب لم يقتصر نشاطه فقط على المواجهة المباشرة مع الإستعمار، وإنما عمل على التعريف بالقضية الجزائرية على مستوى المنظمات الدولية فقد وجه الحزب في 2 يناير 1930 خطابا إلى عصبة الأمم (S D N) و فيه عرض للأحوال الاجتماعية والاقتصادية و السياسية والثقافية التي تعيشها الجزائر في ظل الاحتلال الفرنسي[3]. و كان القصد من هذا التقرير هو إخراج القضية الجزائرية إلى المحافل الدولية بعد ما كانت حبيسة أدراج الحكومة الفرنسية على غرار ما فعل الأمير خالد من قبل.

ونتيجة للمواقف الثورية التي تدعو إلى الإستقلال والتي كانت تمثل مبادىء الحزب، فقد تعرض لحملة من الضغوط الفرنسية وانتهت بقرار حله سنة 1929 و اضطهاد زعمائه الذين استمر عملهم بصفة غير رسمية حتى جاءت سنة 1932 حيث أعيد تشكيله باسم "نجم إفريقيا الشمالية المجيد"[4] و قد جاء في برنامج الحزب بعد إعادة تكوينه مجموعة من المطالب لا تختلف عن مطالبه سنة 1926 والمتعلقة بالإستقلال التام والتعليم الإجباري

---

1 OP. LOC, P. 38.

2 REVENDICATIONS ALGERIENNE PRESENTE PAR MESSALI AU CONGRES DU BRUXELLES (10-14 FEVRIER 1927) CITE PAR CLAUDE, COLLOT ET HENRY, JEAN, OP, CIT, P. 39.

3 خيرية عبد الصاحب وادي، الفكر القومي العربي في المغرب العربي، دار الرشيد للنشر، بغداد، 1982، ص 130.

4 علال الفاسي، المرجع السابق، ص 13.

باللغة العربية واعتبارها لغة البلاد الرسمية، و جلاء الجيوش الأجنبية، وتكوين جيش قوي[1].
ونفس المطالب أكدها في مؤتمره الذي عقد في باريس سنة 1933 والتي نشرتا صحيفة الأمة الناطقة باسم الحزب سنة 1934.[2]

و قد ورد في مذكرات مصالي الحاج زعيم الحزب أن نشاطاته جعلت الحكومة تضغط بكل ما تملك حتى تستطيع التخلص من أفكاره التي وجدت صداها الواسع لدى جماهير الشعب الجزائري على وجه الخصوص، ولذلك راحت تكيل لزعمائه التهم و أودعت بعضهم في السجن مع دفع غرامات مالية بحجة أنم أحيوا منظمة حلتها الحكومة الفرنسية[3]. و قد استمرت حملة الضغوط حتى اضطر أعضاء الحزب إلى ممارسة نشاطاتم تحت إسم جديد هو "الإتحاد الوطني لمسلمي شمال إفريقيا" و كان ذلك سنة 1935 حيث شارك الاتحاد في مؤتمر المسلمين الأوروبيين.[4]

و عندما وصلت الجبهة الشعبية للحكم في فرنسا سنة 1935 قدم الحزب عريضة على شكل رسالة مفتوحة موجهة للحكومة الفرنسية تدعوها إلى إعطاء حقوق الجزائريين وتمكينهم من تقرير مصيرهم[5] واستطاع حزب النجم أن يكون قاعدة عريضة من الجماهير التي التفت حوله، و هذا ما ظهر واضحا في التجمع الذي عقد بملعب العناصر بالعاصمة سنة 1936 و الذي ألقى خلاله مصالي الحاج خطابا شرح فيه مبادئ الحزب وأهدافه من خلال فكرة الاستقلال كقاعدة أساسية تعمل على استقطاب الجماهير وتوعيتها. و قد ذكر مصالي موقف الحزب من المؤتمر الإسلامي الذي عقد سنة 1936 والذي لا تعبر مطالبه عن القضية الجزائرية مطلقا حسب منظور الحزب.[6]

---

1 B.N.A, EL-OUMA NUMERO 50 (AOUT, SEPTEMBRE), ANNEE 1934.
2 OP. LOC.
3 MESSALI EL-HADJ (MEMOIRES), PARIS 1970, P. 188.
4 STATUT D'UNION DES MUSULMANS NORD AFRICAINS, DANS COLLOT, CLAUDE ET HENRY, JEAN, ROBERT, OP,CIT, P. 45.
5 خيرية عبد الصاحب وادي، المرجع السابق، ص 131.
6 GUENANECHE, MOHAMED ET KADDECHE, MAHFOUD, LE PARTIE DU PEUPLE ALGERIEN (1937-1939), (DOCUMENTS ET TEMOIGNAGES), OPU, ALGER 1985, P. 11.

و نتيجة لنجاحات الحزب على المستوى الجماهيري داخل الجزائر صدر قرار وزاري بحله من جديد في 26 يناير سنة 1937 ولكن نشاطه استمر باسم أحباب الأمة نسبة إلى جريدة الحزب، و في مارس من نفس السنة تأسس حزب جديد هو حزب الشعب الجزائري في اجتماع عقد بنانتير NANTERRE في باريس.[1]

و قد استمر حزب الشعب على نفس طريق النجم مع تغيير الاسم فقط حتى لا يتعرض للمتابعة القضائية. و الشيء الجديد الذي جاء به الحزب هو تكوين نظام عصري و وعي سياسي يكون الأساس للكفاح المتواصل.[2]

و نتيجة لمطالب الحزب ونشاطاته التي كانت تشكل خطرا على فرنسا، قامت الأخيرة باعتقال مناضليه و على رأسهم مصالي الحاج زعيم الحزب في 27 اغطس 1937 مما أدى إلى مصادمات عنيفة جرت بين الشرطة الفرنسية و أعضاء الحزب و وصلت إلى حد المطاردات في الشوارع وسقوط الكثير من الجرحى. و نفس الشيء وقع سنة 1939 عندما نظمت مسيرات تدعو إلى حرية الجزائر واستقلالها[3]، و نتيجة لظهور نذر الحرب العالمية الثانية بدأت الحكومة الفرنسية تتحين الفرصة للقضاء على نشاط الحزب، والذي صدر قرار بحله في 26 سبتمبر سنة 1939.[4]

و هكذا نلاحظ بأن مطالب الحزب الثورية كانت سببا في تعطيله في كثير من الحالات خوفا من أن تؤثر أفكاره على وجود الاستعمار و هو ما حصل بالفعل فيما بعد.

و إذا حاولنا أن نقيم العمل الوطني خلال الفترة من 1900 إلى 1940 تاريخ انهزام فرنسا في الحرب العالمية الثانية نلاحظ ما يلي :

أولا : لقد كانت حركة النضال في بداية القرن العشرين استمرارا لحركة المقاومة المسلمة

---

1 OP, LOC, P. 21.

2 أحمد الخطيب، المرجع السابق، ص 266.

3 نفسه، ص 268.

4 نفسه.

في القرن التاسع عشر، ولكنها تميزت عنها في الأسلوب من حيث أن الحركة الوطنية حاولت أن تتبنى أفكارا نابعة من منطلقات فكرية جسدتا حركة النهضة التي عمت العالمين العربي و الإسلامي خلال تلك الفترة.

ثانيا : لقد ظهرت بعض التشكيلات السياسية بأفكار تدعو إلى التجنس بالجنسية الفرنسية، و هذه أفكار في مجملها تبدو غير متوافقة مع التطلعات الوطنية، و لكن الجانب الإيجابي فيها أنا أعطت الساحة السياسية نشاطا مكن من تحديد الأطر العامة للقضية الجزائرية على الرغم من وجود بعض التجاوزات حول المبادئ السامية للشخصية الجزائرية على غرار أفكار فرحات عباس في وقت من الأوقات. لكن مع تطور الأحداث تغيرت المفاهيم الاندماجية لكثير من الشخصيات و منهم فرحات عباس كما لاحظنا في الفصول السابقة.

ثالثا : إن التطور الذي صاحب النهضة في العالمين العربي والإسلامي هو الذي أعطى الدفعة القوية لحركة التحرر الجزائرية، ولذلك فإن الشخصيات التي تأثرت بذه المفاهيم هي التي حملت على عاتقها قضية الحفاظ على الشخصية العربية الإسلامية مثل جمعية العلماء، وكذلك مصالي الحاج الذي تأثر كثيرا بأفكار شكيب أرسلان و من قبله الأمير خالد الذي يعود إلى عائلة ذات تقاليد عميقة حيث حاول أن يعيد تاريخ جده الأمير عبد القادر.

رابعا : لقد تعرضت الأفكار التحررية في الجزائر إلى ضغوط كبيرة من السلطات الاستعمارية بغرض القضاء على كل ما يمس السيادة الفرنسية في الجزائر كما ظهرت قوة المستوطنين في مواجهة كل ما من شأنه أن يعطي إصلاحات للأهالي الجزائريين و هذا ما شجع على ظهور أفكار أكثر راديكالية من قبل كثير من الشخصيات الجزائرية حتى المثقفة بالثقافة الفرنسية.

الفصـل الثـاني

التوجهـات الثورية و الوحـدوية في الحـركة الوطنية الجزائرية من 1940 إلى 1945

- الكفاح الوطني الجزائري خلال الحرب العالمية الثانية.
- الأوضاع العامة في الجزائر قبيل نهاية الحرب العالمية الثانية.
- الثامن من مايو 1945 في الجزائر.
  - أسباب أحداث 8 مايو 1945 ومدى مسؤولية فرنسا عنها.
  - نتائج حوادث 8 مايو 1945 و ردود الفعل المختلفة.

الكفاح الوطني الجزائري خلال الحرب العالمية الثانية :

مثلت الحرب العالمية الثانية التي اندلعت سنة 1939 فرصة للسلطات الفرنسية كي تكبل الجزائريين بمجموعة من الإجراءات كان أهمها تضييق الخناق على رؤساء ا لحركة الوطنية الجزائرية خاصة في عهد حكومة فيشي التي تكونت في فرنسا عقب اجتياح القوات الألمانية لها، خاصة ما يتعلق بإبعاد العرب و اليهود عن مسرح السياسة، و هو ما أعطى المستوطنين فرصة التحكم في كل شيء.[1]

و نتيجة لسياسة فرنسا القمعية وتنكيلها بالوطنيين بدعوى حماية الجبهة الجزائرية في ظل الظروف الصعبة التي يمر بـا العالم، توجه الوطنيون لمعسكر الحلفاء بغرض تحقيق مطالبهم الخاصة بتقرير المصير، و قد تم الاتصال بين الطرفين بمجرد دخول الحلفاء أرض الجزائر سنة 1942.[2]

و كانت فرنسا قد طالبت الجزائريين بالوقوف معها في حربا ضد النازية، وأجاب الوطنيون الجزائريون على أنه إذا كانت الحرب بغرض تحرير ا لشعوب كما جاء ذلك على لسان الرئيس الأمريكي ويلسون، فإن المسلمين الجزائريين لا يدخرون جهدا في سبيل المساهمة فيها بكل طاقتهم بشرط أن ينطبق ذلك على ا لجزائر كذلك.[3]

و قد ظهر فرحات عباس كرجل قوي خلال فترة الحرب بين سنتي 1939-1945، وربما يعود ذلك لأن مصالي الحاج كان رهن الاعتقال لينفى بعد ذلك إلى برازافيل في الكونغو. و قد لوحظ بأن هناك تغيرا كبيرا في موقف فرحات عباس الذي كان من دعاة الإدماج، حيث تطورت أفكاره بسبب يأسه من جدوى السياسة الفرنسية التي كانت مصممة على انتهاج أسلوب التفرقة والاضطهاد في حق الوطنيين.[4]

---

1 صلاح العقاد، المغرب العربي، ص 328.

2 COLLOT, CLAUDE, ET HENRY-JEAN, ROBERT, LE MOUVEMENT NATIONAL ALGERIEN, P. 187.

3 AHMED, MAHSAS, LE MOUVEMENT REVOLUTIONNAIRE EN ALGERIE, P. 179.

4 COLLOT, CLAUDE, ET HENRY-JEAN, ROBERT, PO. CIT. P. 153.

و لكي نفهم المتغيرات التي حدثت خلال الحرب العالمية الثانية لابد أن نتعرض للأوضاع السياسية في الجزائر خلال هذه الفترة. ففضلا عن العوامل الداخلية و منها مشاركة الجزائريين في الحرب إلى جانب فرنسا و الهزيمة السريعة التي لاقتها الأخيرة أمام ألمانيا و ما تلا ذلك من أوضاع غامضة في الجزائر[1]، هناك عوامل خارجية منها كما ذكرنا تصريح الأطلنطي (12 أوت 1942) و كذلك نزول الحلفاء في نوفمبر 1942 الذي فتح المجال لكامل حركات التحرر في المغرب العربي لتطالب بحقوقها السياسية في مقابل نصرتها للحلفاء.

و هكذا أدى تظافر هذه العوامل صغيرها و كبيرها كما يقول فرحات عباس إلى ظهور البيان في العاشر من فبراير 1943.[2]

و قد كان هذا النداء عبارة عن مذكرة طويلة موجهة إلى الحاكم العام في الجزائر من قبل بعض الزعماء و على رأسهم فرحات عباس. و كان عنوان البيان : "**الجزائر** في **مواجهة الصراع الاستعماري**"[3] و قد ذكر في البيان في البداية بالتفرقة التي تنتهجها فرنسا والنظرة المزرية للمواطنين خاصة ما يتعلق بعدم احترام العادات والتقاليد، كما دعا إلى ضرورة (الاعتراف بالشخصية الوطنية باعتبارها منفصلة عن الشخصية الفرنسية.[4] و قد مثل هذا تطورا ملحوظا في نظرة هذه الفئة التي كانت تدعو سابقا إلى الإدماج.

و مما جاء في هذا البيان:

- التنديد بالإستيطان و إلغائه
- تطبيق مبدأ تقرير المصير على جميع الشعوب صغيرها و كبيرها.

---

1 A.H.W.C. MEMOIRE REMIS LE 31 MARS 1943 A MR LE GOUVERNEUR GENERAL, PAR MM. FERHAT, ABBAS, BEN-DJELLOUL, DR TAMZALI ET AUTRES. L'ALGERIE DEVANT LE CONFLIT COLONIAL, MANIFESTE DU PEUPLE ALGERIEN.

2 عبد الحميد زوزو، محطات في تاريخ الجزائر، دراسات في الحركة الوطنية و الثورة التحريرية على ضوء وثائق جديدة، دار هومة الجزائر 2004، ص 222.

3 نفسه

4 AHMED, MAHSAS, OP, CIT, P.P. 62-63.

- منح الجزائر دستورا خاصا بما يضمن :

1. الحرية و المساواة المطلقتين لكل السكان بدون تمييز عرقي أو ديني.
2. إلغاء الملكية الإقطاعية و تعويضها بإصلاح زراعي واسع و بحق البروليتاريا الفلاحية الواسعة في العيش الكريم.
3. الإعتراف باللغة العربية لغة رسمية بالتساوي مع اللغة الفرنسية.
4. حرية الصحافة و قانون الجمعيات.
5. التعليم الإجباري و المجاني لكل الأطفال من الجنسين.
6. حرية العبادة لكل السكان و تنفيذ مبدأ فصل الدين عن الدولة لكل الأديان.

- المشاركة الفعلية للمسلمين الجزائريين حالا في حكم بلادهم كما هو معمول به في المستعمرات البريطانية و سوريا و تونس.
- إطلاق سراح كل المبعدين و المحتجزين السياسيين على اختلاف انتماءاتهم الحزبية.

و في 26 ماي 1943 ظهر ملحق البيان الذي هو عبارة عن مشروع اصلاحات اقتصادية و اجتماعية مستعجلة خاصة بالمسلمين و منها اشراكهم في الحكم و ذلك بتغيير الولاية العامة إلى حكومة جزائرية، زيادة على مطالب مؤجلة أساسها دستور للجزائر و مجلس جزائري تأسيسي.[1]

ولكن بمجرد تولي ديغول DEGAULE السلطة في فرنسا بعد أن كان قائدا للمقاومة ضد النازية بمقره في لندن، وتعيين الجنرال كاترو CATROUX حاكما عاما على الجزائر، رفضت فكرة استقلال الجزائر قطعيا، بل أنه فرض الإقامة الجبرية على فرحات عباس وغيره من الزعماء.[2]

---

[1] عبد الحميد زوزو، محطات في تاريخ الجزائر، ص 224.

[2] صلاح العقاد، المغرب العربي، ص 331.

و في 12 سبتمبر 1943 زار ديغول الجزائر و ألقى خطابا في قسنطينة أعلن فيه عن فكرة تطور الجزائر ضمن المنظومة الفرنسية. و رفض هذا البيان حتى من قبل الإدماجيين، و قد عرف فيها بعد بمرسوم 7 مارس 1944[1]. أما الشيوعيون الجزائريون فقد صرح ممثلهم عمار أوزفان بأنه يساند منح الأهالي الحقوق السياسية و دعا إلى ضرورة أن يدخل في نطاق هذه الحقوق الموظفون و العمال و جميع فئات الشعب حتى يمكن الدخول في نطاق المنظومة الفرنسية.[2]

ونتيجة لرفض الوطنيين لمرسوم 7 مارس إتصل فرحات عباس بمصالي الحاج وبأعضاء من جمعية العلماء، واتفقوا على تكوين منظمة باسم "أصدقاء البيان والحرية" وذلك يوم 14 مارس 1944 بمدينة سطيف.[3]

و قد كان ا لهدف من هذا التنظيم هو مقاومة الاستعمار والمشاركة في مولد عالم جديد هدفه الأساسي كما ذكر شارل أندري جوليان "**تقريب فكرة الأمة الجزائرية و الترغيب** في **إنشاء** **جمهورية بالجزائر** **يجمعها نظام فدرالي مع جمهورية فرنسية مناهضة للاستعمار و الامبريالية**".[4]

و الحقيقة أن هذه الفترة قد شهدت ازدهارا كبيرا للوحدة الوطنية، بل أن الأمر تجاوز ما تم تحقيقه سنة 1936 عندما انعقد المؤتمر الإسلامي على اعتبار أن فكرة الوطنية في هذه الفترة أصبحت أكثر نضوجا مراعاة لحجم المطالب المراد تحقيقها.

---

[1] فرحات عباس، المصدر السابق، ص 181.

[2] صلاح العقاد، المرجع السابق، ص 232.

[3] LA COMMISSION CHARGEE D'ETABLIR UN PROGRAMME DE REFORMES POLITIQUES ET ECONOMIQUES EN FAVEUR DES MUSULMANS FRANÇAIS D'ALGERIE. IMPRIMERIE OFFICIELLE D'ALGER. P.P. 23-27.

[4] شارل أندري جوليان، إفريقيا الشمالية تسير، ترجمة: محمد مزالي و آخرين، ص 328.

و قد تجسدت هذه الوحدة أكثر بانعقاد المؤتمر الولائي لأحباب البيان والحرية في 22 مايو 1944 بقسنطينة و الذي حيا الإصلاحات التي أعلنت خاصة ما يتعلق بالتضامن الجزائري الفرنسي.[1]

و قد لقيت هذه الحركة الوحدوية بين أجنحة الحركة الوطنية نجاحا كبيرا على المستوى الجماهيري خاصة وأن عدد أعضائها قد تجاوز 500.000 عضو مع تشكيل أكثر من 150 فرعا للمنظمة على مستوى القطر الجزائري.[2] و قد ظهر جليا مدى التوجه الجديد للسياسة الوطنية حتى أن الحزب الشيوعي الذي كانت له سياسته الخاصة قد وافق بدوره على مطالب أحباب البيان.[3]

ونظرا لوجود قوات الحلفاء في الجزائر زيادة على الضعف الذي كانت تعانيه السلطة الفرنسية، لوحظ بأن هناك دعاية كبيرة صاحبت تشكيل منظمة أحباب البيان و الحرية، و ذلك بهدف خلق جو من الحماس لدى الجماهير لتأييد مطالب الحزب[4] و عملت الحركة الجديدة على نشر فكرة الأمة الجزائرية و تعويد الناس عليها بالخطاب الجماهيري و الكلمة الصحفية بواسطة (L'ACTION) الصادرة في الخفاء و المساواة L'EGALITE و اللتان شهدتا إقبالا من طرف الجماهير فاق كل التوقعات و زاد النشاط منذ شهر يناير 1945، حيث انعقد مؤتمر حزب أحباب البيان والحرية و طالب بإلغاء البلديات المختلطة و الحكم العسكري في الجنوب، وجعل اللغة العربية لغة رسمية، كما طالب المؤتمر بإطلاق سراح مصالي الحاج و ضرورة تكوين برلمان وحكومة جزائرية.[5]

و في الوقت الذي اتخذت فيه الحركة الوطنية منعطفا جديدا بدأ المستعمرون يشعرون بالخطر، و لذلك بدأت في محاصرة مظاهر الوحدة و قامت بإعادة مصالي الحاج

---

[1] شارل أندري جوليان، إفريقيا الشمالية تسير، ترجمة: محمد مزالي و آخرين، ص 328.

[2] COLLOT, CLAUDE, ET HENRY-JEAN, ROBERT, OP, CIT, P. 187
AHMED, MAHSAS, OP, CIT, P.179

[3] أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطبية الجزائرية، الجزء الثاني، ص 241.

[4] نفسه، ص 242.

[5] FRANCE LIBRE, ARTICLE DE JEAN, MILIA, CITE PAR COLLOT, CLAUDE ET HENRY-JEAN, ROBERT, OP, CIT. P. 203

إلى السجن في أبريل سنة 1945، بعد أن خففت عنه فترة السجن، و انتهت العملية بنفيه إلى برازافيل في الكونغو[1]، و هذا ما أثار موجة من السخط العام باعتبار ذلك تحديا لمشاعر الوطنيين و مطالبهم الخاصة بتقرير المصير، خاصة و أن العالم كله كان يتهيأ للاحتفال بانتصار الحلفاء في الحرب العالمية الثانية، هذه الاحتفالات التي شهدت الجزائر أثناءها أحداثا دامية سببها الأساسي المطالبة بتحقيق الحرية التي وعد با الجزائريون على غرار العالم الحر الذي انتصر على النازية.

الأوضاع العامة في الجزائر قبيل نهاية الحرب العالمية الثانية :

في الوقت الذي كان فيه العمال يحتفلون في كامل بلاد العالم المنتصر على النازية والفاشية بمناسبة أول مايو سنة 1945، أراد الجزائريون أن يعطوا لهذه الاحتفالات معنى آخر يتناسب مع تطلعاتهم إلى تحقيق الاستقلال والتحرر، بعد أن شاركوا في الحرب إلى جانب الحلفاء.

لقد كانت احتفالات الشعب الجزائري موجهة بجملة من المعطيات يوجزها محمد يوسفي[2] فيما يلي :

1. أرادوا أن يبينوا للعالم استمرار وجود الأمة الجزائرية المصممة على استرجاع حريتها والدفاع عن شخصيتها الوطنية.
2. اقتناع غالبية الأحزاب السياسية الوطنية بأن الحرية لن تأتي أبدا تحت قناع الإدماج و المساواة.
3. تهيئة المناضلين للكفاح المسلح بعد أن تتوفر له جميع الشروط الموضوعية.
4. لقد كانت الاحتفالات بمثابة ثورة عارمة نادت بإطلاق حرية مصالي الحاج من منفاه، وكذا المعتقلين السياسيين والمناداة بسقوط الاستعمار والدعوة إلى الجزائر المستقلة.

---

[1] أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، الجزء الثاني، ص 246.

[2] MOHAMED, YOUSFI, L'ALGERIE EN MARCHE, TOME 1, E.N.A.L; ALGER; 1985; P. 51.

إن احتفالات أول مايو 1945 مثلت الشرارة الأولى لأحداث دامية شهدتها الجزائر، والتي مثلت ركيزة أساسية للتحضير لثورة تحريرية شاملة جاءت بعد 9 سنوات، نضجت خلالها أفكار المناضلين بعد اقتناعهم بضرورة استعمال القوة بدل المطالب الإصلاحية التي كانت عديمة الفائدة عند الاستعمار.

والكلام عن حوادث 8 مايو 1945 لا يمكن أن نفهمه دون تحليل للعمل الوطني خلال الفترة التي سبقت الأحداث والتي مهدت بصورة أو بأخرى لظهور تيار وطني ثوري تطور فيما بعد ليطبق المفاهيم التحررية المعتمدة على نظرية القوة من أجل استرجاع الحق المسلوب.

و بالتأكيد فإن النشاط الوطني قد تركز قبل نهاية الحرب العالمية الثانية بالأساس في "حزب أحباب البيان والحرية" كما ذكر في السابق باعتباره المنظمة الوحيدة التي استطاعت أن تستقطب اتجاهات مختلفة داخل الحركة الوطنية الجزائرية نظرا للظروف العالمية و المحلية التي سادت خلال الحرب[1].

ونقطة الاستفهام تتركز حول مشاركة حزب الشعب المحظور في هذا التجمع، لأن أهدافه ومبادئه تعتبر يسارية إلى أبعد الحدود إذا ما قورنت بتلك التي يحملها فرحات عباس و من سار في فلكه من الاندماجيين السابقين، رغم ما عرف عن الأخيرين من تطور أفكارهم ودعوتهم إلى الحفاظ على الشخصية الوطنية الجزائرية، وربما يعود ذلك إلى صدور ميثاق الأطلنطي في 14 أغسطس 1942 الذي جاء فيه "**إن لكل شعب الحق** في **أن يختار نوعية الحكومة** التي **يعيش تحت ظلها**".[2]

إن مشاركة حزب الشعب الجزائري في حزب أحباب البيان والحرية لا يمكن أن يفسر إلا بكون أعضائه أرادوا أن يجعلوا من هذا التجمع مظلة يدخلون تحتها بغرض إثبات

---

1 ĀINET THABET RADOUANE; LE 8 MAI 1945 EN ALGERIE, O.P.U., ALGER 1986, P. 26

2 OP, LOC, P. 87.

شرعية نظامهم من جهة وتحديد أهدافهم المستقبلية في إطار قانوني يجنبهم المتابعة القضائية من ناحية أخرى، على اعتبار أن حزب الشعب قد صدر قرار بحله من قبل.

و لم يقتصر الاختلاف في الاتجاهات داخل أحباب البيان و الحرية فقط، بل ظهرت هناك آراء متباينة بين أعضاء الحزب الواحد، مثل حزب الشعب الجزائري الذي ظهر فيه اتجاه يدعو إلى التعامل مع ألمانيا بحكم قدرتا على القضاء على فرنسا، و قد أطلق على هؤلاء في ذلك الوقت "المغامرين السياسيين" (LES AVENTURISTES POLITIQUES) "[1] و قد كان هدفهم الوقوف إلى جانب ألمانيا في المجهود الحربي ضد الحلفاء.

و الشق الثاني من مناضلي الحزب هم الذين تعاطفوا مع أحباب البيان و الحرية و اتجهوا إلى الطريق القانوني على أمل وفاء دول الحلفاء بوعودهم الخاصة بالحرية و الاستقلال للشعوب المستعمرة.[2]

و هكذا مثلت حركة أحباب البيان والحرية تجمعا سياسيا وطنيا أصبح فيما بعد موضوعا للرهان بين الزعماء من الاتجاه المحافظ[3] وكذا دعاة المساواة و مناضلي حزب الشعب الجزائري.[4]

و قد ظهر الصراع واضحا خلال مؤتمر الحزب الخاص الذي عقد في 4 مارس 1945 و الذي سيطر عليه تيار حزب الشعب الذي شكل أعضاؤه الأغلبية و استطاعوا أن يجبروا التيارات الأخرى على المصادقة على وثيقة تدعو إلى رفض مشروع تكوين جمهورية

---

[1] شهادة أدلى بها معروف بومدين أحد مناضلي حزب الشعب الذي أعتقل مع مصالي الحاج سنة 1939 حسب ما ورد في كتاب فرحات عباس : ليل الاستعمار، ص 182. أنظر : AINET THABET RADOUANE, OP, CIT, P 179

[2] ĀINET THABET RADOUANE, OP, CIT, P 179

[3] مثل الاتجاه المحافظ في الجزائر مجموعة الشخصيات التي رأت في الدعوة إلى المساواة نوعا من الإدماج الذي لا يتناسب مع الشخصية الوطنية.

[4] COLLOT, CLAUDE, ET HENRY-JEAN, ROBERT, OP, CIT, P. 202

جزائرية مستقلة ذاتيا و تابعة للجمهورية الفرنسية، كما طالب المؤتمرون بضرورة إطلاق سراح مصالي الحاج باعتباره رمزا للوطنية والحرية المسلوبة.[1]

و قد كان لشعور فرحات عباس ومؤيديه بأنه يعمل وسط أغلبية يعتبرها متطرفة أثر في تخوفه من إجراءات فرنسية قمعية ضد التنظيم، و هذا ما عبر عنه حين ذكر بأن أحباب البيان والحرية لا يتحملون أي مسؤولية عن الأحداث التي من الممكن أن تقوم با العناصر المشبوهة.[2] وقوله هذا يعبر عن الواقع الثوري الذي كانت تعيشه الجزائر في ذلك الوقت حيث كثر الكلام عن القيام بثورة شعبية لاسترجاع الحقوق الجزائرية في وقت أصبح للحرية رواجا بفعل انتصار الحلفاء. وكان يقود هذا التيار مناضلون من حزب الشعب الجزائري.[3]

و قد كان حزب الشعب رغم حظر نشاطه منظما أكثر من أي حزب آخر، ففي الوقت الذي كان يتخذ طابع السرية فإن كوادره كانوا يقومون بنشاط خارق في أوساط الجماهير من أجل فكرة الثورية والمقاومة المسلحة، و قد وجدت هذه الأفكار صداها لدى أفراد الشعب الجزائري الذي كان يئن تحت ظروف اقتصادية واجتماعية وسياسية متدهورة، وتركزت الدعاية الوطنية خلال فترة الحرب على التضحيات التي قدمها الجزائريون في سبيل تحرير فرنسا، واعتبار ذلك كفيلا بأن يعطيهم حريتهم المغتصبة اعتمادا على مساعدة دول الحلفاء الذين أكدوا عل ضرورة إعطاء حرية الشعوب والقضاء على النازية والفاشية.

و قد ظهرت بوادر نجاح الدعاية الوطنية عند قيام المواطنين بمظاهرة كبرى في مدينة المنيعة التي نفي إليها مصالي الحاج بعد أن كان تحت الإقامة الجبرية في قصرالشلالة

---

1 A.H.W.C., DEBAT DE L'ASSEMBLEE CONSTITUTIONNELLE, JEUDI 12 JUILLET 1945, NUMERO 20.

2 AINET THABET RADOUANE, OP, CIT, P 27

3 LE TOURNEAU, ROGER, EVOLUTION POLITIQUE DE L'AFRIQUE DU NORD MUSULMANE 1920-1961, PARIS 1962, P. 51.

بالشمال الجزائري.[1] و قام الحزب الشيوعي الجزائري بدور بارز في الدعاية للقضاء على الفاشية ومحاربة الاستغلال والسوق السوداء التي انتشرت في هذه الفترة بشكل كبير،[2] و ذلك من خلال صحيفة الحرية LA LIBERTE التي كانت تدافع عن أفكار الحزب، ورغم أن مبادئه لم تكن نابعة من منظور وطني إسلامي، إلا أنها كانت بمثابة تعبير عن مطالب إصلاحية يعتبر الشعب الجزائري في أمس الحاجة إليها.

وبالإضافة إلى الدعاية عن طريق الصحف والمنشورات كانت هناك الدعاية الشفهية التي تصل إلى جمهور الأميين الذين يشكلون الأغلبية من الشعب الجزائري، و قد كان لمناضلي حزب الشعب دور بارز من خلال احتكاكهم اليومي بالجماهير ودعوتهم تركزت حول رفض فكرة الإصلاحات والتوجه إلى الأسلوب الأمثل في النضال و هو التحضير للثورة.[3]

و قد زاد من أثر الدعاية الوطنية وتجاوب الجزائريين معها الحالة الاقتصادية المتردية التي كان يعيشها الشعب الجزائري بسبب سياسة الاستعمار من ناحية وآثار الحرب من ناحية أخرى. كما زاد من خطورة الأزمة فترة الجفاف التي سادت الجزائر في مواسم عديدة، وانتشار الآفات والحشرات الضارة بالمحصولات الزراعية خاصة هجومات الجراد خلال سنتي 1944-1945، حيث التهمت الجزء الأكبر من الإنتاج الزراعي خاصة في منطقتي قسنطينة والهضاب العليا.[4] وهو ما أدى إلى انتشار المجاعة بشكل كبير وذلك ما دعا السلطات الفرنسية إلى استيراد كميات كبيرة من الأغذية بلغت نسبة الحبوب فيها 12 مليون قنطار، كما ورد في الدورية الإحصائية للجزائر[5]. و قد سجلت المنتجات نقصا

---

1 AINET THABET RADOUANE, OP, CIT, P 28

2 A.H.W.C, LA LIBERTE, 25 JANVIER, 1er FEVRIER 1945.

3 أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، الجزء الثالث، ص 244.

4 A.H.W.C, EXPOSE DE LA SITUATION STATISTIQUE DE L'ALGERIE 1947, P. 317.

5 A.H.W.C, ANNUAIRE STATISTIQUE DE L'ALGERIE 1939-1947, P.P. 127-135.

كبيرا وصل إلى أدنى حد له سنة 1945، حيث وصلت نسبة إنتاج الحبوب إلى 14% مقارنة بإنتاج 1939 و 60% للزيتون، و 82% للغنم.[1]

و في مقابل نقص الإنتاج زادت أسعار المنتجات الأساسية بشكل رهيب بلغت أضعاف سنة 1939 بالنسبة للخبز والطحين أما اللحوم والأقمشة فبلغت 6 أضعاف قيمتها سنة 1939.[2]

و قد أفرزت الحالة الاقتصادية جملة من المظاهر الاجتماعية التي أثرت على سلوكيات المجتمع مما أعطى للتيار الثوري فرصة لبث أفكاره وسط الجماهير التي تقبلتها بحكم تكوينها وآمالها من ناحية، وكذا تذمرها من الوضع القائم. و يلاحظ بأن كل التقارير الفرنسية حاولت التركيز على آثار الحرب والكوارث وتردي الأوضاع الاقتصادية خلال الحرب، على أنها هي التي أدت إلى الغضب الشعبي الذي أدى بدوره إلى وقوع حوادث 8 ماي 1945.

و إذا لم يكن من الممكن نفي دور المشاكل الاقتصادية والاجتماعية في ظهور الثورات والقلاقل، فإنه كذلك لا يمكن اعتبارها سببا رئيسيا بالنسبة لحالة كالتي نبحثها. فالشعب الجزائري تعود على هذه النوعية من الحياة بسبب سياسة فرنسا، وعانى كثيرا من المجاعة و الأمراض، و لذلك فإن الوضع رغم أهميته ليس بجديد وإنما دعمته أمور أخرى تتعلق أساسا بإرادة الحرية، وهو ما اعتبرته السلطات الفرنسية تمردا آنيا على أوضاع سيئة، و هذا ما حاولت الوسائل الفرنسية أن تثبته في تقاريرها.

و مجمل القول أن الحياة السياسية في الجزائر قد اتخذت منعطفا جديدا سنة 1945 يتبنى أفكار الثورة و التسليح، من هذا ما ذكره روبير آرون ROBERT ARON من أن

---

[1] أنظر الجدول التفصيلي عن نقص الإنتاج في ملاحق البحث.

[2] RAPPORT DES DELEGATIONS FINANCIERES; SEPTEMBRE, OCTOBRE, NOVEMBRE, 1945, P. 76.

حزب الشعب قد أصدر منشورا في ربيع 1945 يطلب فيه من أعضائه تسليح أنفسهم بسرعة في وجه التطورات الجديدة.[1]

كما نشطت فكرة مقاطعة الفرنسيين و عدم التعامل معهم ورفض فكرة الإصلاحات التي وعد با ديغول، وكذا مقاطعة الانتخابات، و قد زاد من مشاعر الاستياء عودة الجنود الجزائريين من ميادين القتال وكثرت المناقشات حول أهداف مشاركة الجزائريين فيها.[2] و في هذا الجو المشحون ظهرت إلى الوجود أفكار تدعو إلى الاستعداد للمرحلة القادمة، و يذكر روبير آرون نقلا عن أحد المعاصرين للأحداث قوله : "لقد ظهرت مجموعة من العبارات مثل : **"استعدوا فإن ساعة الصفر قد قربت، فلنعد أنفسنا للثورة أيها الجزائريون، حاربوا من أجل الحرية وموتوا إذا اقتضى الأمر، و لكن لا هوادة مع المضطهدين، أيها الجزائريون إن الجبال تناديكم فساعة التحرير قد قربت."**[3]

كل هذا يبين مدى ما وصلت إليه القضية الوطنية في هذه الفترة رغم القيود التي كانت مفروضة على الوطنيين خاصة حزب الشعب الجزائري وجمعية العلماء المسلمين الجزائريين. و بدلا من أن يتفهم الفرنسيون الأوضاع الجديدة، راحوا يتحرشون بزعماء الحركة الوطنية و مناضليها خاصة حزب الشعب الذي نفي زعيمه مصالي الحاج في 19 أبريل 1945 إلى المنيعة جنوب الجزائر واعتقل كثير من مناضلي الحزب.[4]

ويذكر فرحات عباس بأن الفرنسيين كانوا قد نبهوه عدة مرات بأن هناك عناصر تعمل في حزب أحباب البيان من حزب الشعب ويحاولون ترجمة أفكار مصالي الحاج[5] و قد عملت السلطات الفرنسية على دس مجموعات من الجواسيس بين أعضاء حزب

---

1 ARON, ROBERT, LES ORIGINES DE LA GUERRE D'ALGERIE, P. 84

2 أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، الجزء الثالث، ص 244.

3 ARON, ROBERT, LES ORIGINES DE LA GUERRE D'ALGERIE, P. 161

4 أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، الجزء الثالث، ص 244.

5 فرحات عباس، المصدر السابق، ص 178.

أحباب البيان والحرية حتى يمكنها مراقبة الوضع من الداخل، و هذا عن طريق وصول الأخبار إليها أولا بأول.[1]

كما لجأت فرنسا إلى أسلوب آخر يعتمد على محاصرة كل المناضلين ظنا منها بأن ذلك كفيلا بإخماد حركة الاحتجاجات والمطالب غير المعقولة حسب منطق الفرنسيين. و هكذا كان الجميع ينتظرون اضطرابات كبيرة يوم الهدنة بعد انتهاء الحرب الثانية. و هذا حكم منطقي لدى كل من اطلع عن الأحداث والشعور الذي كان سائدا آنذاك، و من ذلك ما نقله ساراسان عن مجلة "الوقت الحاضرLE TEMPS PRESENT" الكاثوليكية التي جاء فيها : "**إن الجزائريين أصبحوا يشكلون خطرا وأن الوضع أصبح صعبا على الفرنسيين**".[2]

و هكذا تيأت الظروف لتعيش الجزائر أجواء سياسية غير عادية أدت إلى تطورات لم يستطع أي طرف التحكم فيها، و جاءت حوادث 8 ماي 1945 كتتويج لهذه المرحلة التي هي في حقيقة الأمر نتاج تطور طبيعي للحركة الوطنية الجزائرية في صراعها ضد المستعمر الرافض لأي شكل من أشكال تطورها السياسي و المتنكر لأي حق من حقوقها الوطنية.[3]

غير أنه لا يمكننا أن نفهم بأن المسؤول الوحيد عن هذه الأجواء هي الظروف الطارئة التي جاءت مع الحرب العالمية الثانية، و إنما كان هناك الـتمع الكولونيالي في الجزائر و ما كان يمارسه من ضغوط و من استعمال للقوة التي نفخت الروح العرقية و منحته حق التسلط و هذا ما عبرت عنه "**إفريقيا اللاتنية**" في سنة 1922، و مما جاء فيها : "**نحن الفرنسيون موجودون في بلدنا الجزائر، لقد أصبحنا أصحاب هذا البلد بالقوة، إذ أن أي احتلال لا يتحقق إلا بالقوة، و هو يفيد بالضرورة حقيقة وجود غالبين**

1 AINET THABET RADOUANE, OP, CIT, P 37

2 SARRASIN, PAULE-EMILE, LA CRISE ALGERIENNE, PARIS, 1949, P. 13.

3 عبد الحميد زوزو، نصوص و وثائق، ص 229.

و مغلوبين، و عندما قهرنا هؤلاء تمكنا من تنظيم البلد، و تنظيمنا له يؤكد أيضا أن فكرة تفوق الغالب على المغلوب و تفوق الإنسان المتحضر على الإنسان السافل، فنحن إذا الملاك الشرعيون للبلاد".[1]

و هكذا كان الوضع عشية احتفالات الحلفاء بانتصارهم على النازية يتميز بالتذمر الشديد من الجزائريين، والشعور بالإحباط، مقابل تربص من قبل الفرنسيين لاستغلال أية فرصة للقضاء على الوطنين و تعطيل نشاطهم كما ذكر أبو القاسم سعد الله.[2]

و جاءت الاحتفالات لتتوج بمأساة الشعب الجزائري و تضاف إلى معاناته في الفترة السابقة، ولكنها في الوقت نفسه أعطت نتائج على المستوى الوطني كانت قد أتت ثمارها بعد فترة، حيث أن الأحداث بينت عمق عداء الفرنسيين، و عدم قبولهم لأي نوع من التفاهم السلمي لإعطاء القضية الجزائرية حقها.

و لعل نظرة بسيطة لفترة الحكم الاستعماري للجزائر تبين مدى الخطأ في الاعتماد على المطالب الإصلاحية من أجل تحقيق الحرية الجزائرية. فقد تميزت الفترة السابقة للأحداث بجملة من المعطيات يمكن إيجازها فيما يلي :

أولا : أن الخسائر الفادحة التي تعرضت لها فرنسا خلال فترة المقاومة في القرن التاسع عشر لم تثنها عن عزمها ضم الجزائر إليها، و هذا في حد ذاته برهان على التعنت الفرنسي.

ثانيا : أن رفض المطالب الإصلاحية في السابق جاء بضغط من المعمرين الأوروبيين ذوي الامتيازات على حساب الأهالي، لذلك كانت الدعوة إلى التحرر بالنسبة لهم شيء لا يمكن السكوت عنه.

---

[1] عبد الحميد زوزو، نفس المرجع ، ص 230 نقلا عن UDMA DU MANIFESTE A LA REPUBLIQUE P. 31

[2] أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، الجزء الثالث، ص 246.

ثالثا : أن القمع الاستعماري للوطنيين حتى أولئك الذين يدعون إلى المساواة في إطار إتحاد فدرالي مع فرنسا، لم يترك المجال لأي مطالبة بالاستقلال دون اللجوء إلى وسائل أنفع وهو مقابلة القوة بمثلها.

و على هذا الأساس فإن عمليات القمع في هذه الفترة لم تكن جديدة بالنسبة للجزائريين، و إنما الجديد هو الظروف التي صاحبتها والنتائج التي ترتبت عنها.

الثامن من مايو 1945 في الجزائر :

شكل تاريخ أول مايو (أيار) 1945 بداية العاصفة في الجزائر، كما ذكر سابقا، فقد عمت المظاهرات جميع أنحاء الجزائر واتخذت شكلا سلميا هادئا، و استغل حزب الشعب الجزائري المحظور هذه الفرصة لينظم مظاهرات مستقلة أكثر تمييزا عن تلك التي قام بها الفرنسيون وكذلك الحزب الشيوعي بشعاراته المعروفة، و قد حمل مناضلو حزب الشعب الجزائري في هذه المناسبة العلم الوطني ونادوا باستقلال الجزائر ونهاية الاستعمار وتحرير مصالي الحاج رئيس الحزب.[1] و قد شارك في هذه المظاهرات آلاف الجزائريين عبر التراب الوطني في نظام كبير حيث أبطلوا كل مخططات الاستعمار الاستفزازية و التي كادت أن تحول هذه المظاهرات السلمية إلى أحداث دموية خاصة بعد أن أطلقت الشرطة على المتظاهرين النار في الجزائر و قتلت إثنين.[2]

ورغم الطابع السلمي العام للمظاهرات إلا أن هناك أحداثا عابرة وقعت في عدد من المدن الجزائرية مثل العاصمة وبجاية وبسكرة، وادعت الشرطة الفرنسية يومها أنها اكتشفت مشروع ثورة في بجاية[3]. و قد كان لضحايا هذه المظاهرات أثر في تفاقم الأوضاع فيما بعد خاصة وأن وقعها كان سيئا لدى جميع أفراد الشعب الجزائري بسبب تحرش السلطات الفرنسية بالمتظاهرين مما أوحى بأن هناك عملا مبيتا لا محالة.

---

1 AHMED, MAHSAS, OP, CIT, P.179
2 OP, LOC, 197-198.
3 ARON, ROBERT, OP, CIT, P. 108.

و هكذا شكل أول مايو 1945 بداية الصراع الدامي بين الفرنسيين و الجزائريين و زاد من تفاقم الأزمة كون المستوطنين الفرنسيين يقلقهم إلى حد كبير أمر 7 مارس 1944 باعتباره يشكل تديدا لوجودهم رغم رفضه كلية من قبل الوطنيين في الجزائر.[1]

و يلاحظ بأن قوات الاستعمار كانت مستعدة لجميع الاحتمالات، من ذلك توزيعها لقوات ضخمة من الجيش في المدن و أعطت أوامر صارمة لرجال الحكم ورجال الأمن و الدرك بقمع كل ما من شأنه أن يخرج عن الإرادة الفرنسية.

هكذا كان الصراع على أشده بين مناضلي حزب الشعب الجزائري كقوة مؤثرة جماهيريا والسلطات الاستعمارية التي رأت فيه خطرا على وجودها، فقررت أن تزيله من على الخريطة السياسية كإجراء وقائي يجنبها مشاكل مستقبلية.[2]

و قد بدأت الاحتفالات بانتصار الحلفاء يوم 7 مايو 1945، حيث أعلن الحلفاء عن نهاية الحرب. و على غرار دول العالم المنتصرة بدأت المهرجانات في الجزائر بإيعاز من السلطات الفرنسية، لذلك قاطعها الوطنيون الجزائريون الذين نظموا مهرجانات خاصة بهم والتي تركزت شعاراتها على المطالبة باستقلال الجزائر، كما ذكر بأن علم فرنسا قد مزق في هذا اليوم، و ظهرت منشورات تنادي بالاتحاد من أجل تحقيق النجاح. و قد كانت مظاهرات الوطنيين شرعية من الناحية القانونية نظرا لحصول زعمائها على تصريح من السلطات الفرنسية بالاشتراك في المظاهرات و المهرجانات.[3]

و بقدر احتياط الوطنيين في هذه الفترة من الاحتكاك بالشرطة الفرنسية بقدر ما كانت السلطات تتربص بهم وهو ما يؤكده تصريح وزير الداخلية الفرنسي "تكسيي" TIXIER في ذلك الوقت، تعليقا على الأحداث: **"ليس عندي برهان على أن القادة الوطنيين كانوا يفكرون في إطلاق ثورة عارمة حقيقية يوم 8 مايو، بل كانوا يفكرون**

---

[1] PREFECTURE D'ORAN; CENTRE D'INFORMATIONS ET D'ETUDES ; L'ACTIVITE MUSULMANE DANS LE DEPARTEMENT D'ORAN. (MOIS DE MAI 1945) NUMERO 190.

[2] AINET THABET RADOUANE, OP, CIT, P 39

[3] AHMED, MAHSAS, OP, CIT, P.198

في **استعراض قوتهم. وتأكيد قدرتهم** في **العمل وتسجيل أهميتهم بالنسبة للسلطات الفرنسية وحكومات الحلفاء."**[1] وجاء رد فرنسا العملي على الأحداث مترجما لأمر ديغول الذي قال : **"أؤكد علانية إرادة فرنسا المنتصرة** في **عدم السماح لأي مساس بسيادة فرنسا على الجزائر واتخاذ الإجراءات الضرورية لقمع كل عمل تقوم به أقلية من المشاغبين."**[2]

و هذا الأمر الذي أصدره ديغول يمثل التفكير الحقيقي للمستعمرين في جميع المستويات خاصة وأن التقارير في هذه الفترة كانت كلها تتكلم عن وجود بوادر ثورة يجب القضاء عليها، و هذا الجانب هو السبب الرئيسي في عدم مرور هذه المناسبة بسلام.[3]

و هكذا و مع صباح الثامن من مايو، الذي كان موافقا للسوق الأسبوعي لمدينة "سطيف" حيث يتجمع ما بين 5 آلاف و 15 ألفا من الفلاحين والتجار الذين يؤمون المدينة من الجهات المجاورة[4]، قامت مظاهرة شاركت فيها أعداد كبيرة من المواطنين تتقدمهم فرق الكشافة الإسلامية الجزائرية، و قد ناد المتظاهرون بحياة الجزائر المستقلة، كما حمل أحد أطفال الكشافة العلم الوطني، في الوقت الذي حمل فيه بعض المتظاهرين باقة من الزهور لوضعها فوق قبر الجندي المجهول، و مع وصول المظاهرة إلى وسط المدينة حاول شرطي أن ينـزع الراية من يد حاملها، ولكن الأخير تصدى له مما جعل الشرطة تطلق النار على المتظاهرين وسقط حامل العلم قتيلا، و من هنا ابتدأت الأحداث[5] حسب رواية فرحات عباس أحد شهود العيان.

و على إثر هذا الحادث بدأت المصادمات بين الأوروبيين والجزائريين في الشوارع مما أدى إلى مقتل أعداد كبيرة من الطرفين،[6] و يذكر فرحات عباس أن العملية أسفرت عن

---

[1] أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، الجزء الثالث، ص 248.

[2] عبد الرحمان رزاقي، الحركة الوطنية و فكرة العمل المسلح، مجلة الباحث، العدد الثاني، 1984، ص 25.

[3] صحيفة المقاومة الجزائرية، العدد 15، 20 مايو 1957، ص 9.

[4] MOHAMED, YOUSFI, OP, CIT. P. 58

[5] فرحات عباس، المصدر السابق، ص 188.

[6] MOHAMED, DEROUICHE, LE SCOUTISME ECOLE DE PATRIOTISME,

مقتل 102 من الفرنسيين و قابلها تقتيل عشرات الآلاف من الجزائريين بعد أن شارك في قمع المواطنين جنود اللفيف الأجنبي[1] الذين كانوا متواجدين بالجزائر.

و كذا السنغاليين و الطابور المغربي تحت قيادة الجنرال دوفال DUVALE و كانت الأوامر تقضي بقتل كل مسلم يظهر في الشارع، و هذا زيادة في الصرامة حتى لا يكون هناك مجال لاختلاط المشاغبين على حد تعبير ا لسلطات الفرنسية بالمواطنين الآخرين. و في رأي مقابل أورده شارل أندري جوليان يقول بأن الليلة الموالية للأحداث قد شهدت تجمع سكان الأرياف ا لمجاورة لمدينة سطيف، و ظلوا ينهبون و يضرمون النيران مستبشرين بأن الثورة قد عمت أرض الجزائر كلها و قيام حكومة عربية بالعاصمة.[2] و في كلامه عن الأحداث ركز شارل أندري جوليان على الأعمال "**الوحشية**" حسب تعبيره التي قام بها الجزائريون، و هذا في تقديري لا يخرج عن كونه تبريرا مسبقا للقمع الفرنسي الذي وصفه هو نفسه بأنه كان ضاريا لا يرحم، و خاليا من الإنسانية لأنه فاقد للتمييز.[3]

و كانت أخبار الأحداث قد انتشرت بسرعة كبيرة في كامل مدن الشرق الجزائري و أحدثت رد فعل سيء نتج عنه خروج مظاهرات صاخبة تصدت لها السلطات الفرنسية بكل وحشية.[4] و قد اشترك سلاح الطيران والبحرية في تقتيل الجزائريين، و زاد من حجم المأساة أن وزراء فرنسيين من الحزب الشيوعي كانوا مشتركين في تقرير تلك الأحداث من خلال وجودهم ضمن الحكومة الفرنسية رغم أنهم في السابق كانوا يدعون وقوفهم إلى جانب الحقوق الجزائرية.[5]

E.N.A.L.; O.P.U., ALGER 1985, P. 115.

كذلك : أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، الجزء الثالث، ص 249.

[1] مجموعة من الفرق العسكرية جاءت بها فرنسا من مستعمراتها في إفريقيا، و هذا في إطار التقليل من الخسائر بين الجنود الفرنسيين. أنظر فرحات عباس، المصدر السابق، ص 188.

[2] شارل أندري جوليان، المرجع السبق، ص 334.

[3] نفسه، ص 335.

[4] يحي بوعزيز، ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر و العشرين، ص 290.

[5] صلاح العقاد، المرجع السابق، ص 333.

و يقول أحمد توفيق المدني أحد رجال جمعية العلماء المسلمين الجزائريين : **"لقد اجتمع على المسلمين** في **الجهة الممتدة** بين **سطيف وخراطة و** قائمة **رجال الجند الفرنسيين** بين **مشاة وطيارين وفرق مصفحة ورجال البحرية الفرنسية الذين كانوا مستعدين على السواحل ورجال الجالية الأوروبية الذين كانوا قد تسلحوا واستعدوا لذلك اليوم الأحمر الرهيب".**[1]

و بالعودة إلى نتائج تلك الحوادث على مستوى الضحايا نلاحظ ذلك الإختلاف الكبير في الأرقام بين تصريحات المسؤولين الفرنسيين من جهة و الجزائريين من جهة أخرى، و امتد الخلاف ليشمل المؤرخين أنفسهم. فمن جانب السلطات الفرنسية نلاحظ تناقضا كبيرا فيما بين مسؤوليها. فمن جانب العسكريين يقدر الجنرال هنري مارتان القائد الأعلى للجيش التاسع عشر الحصيلة الأولية للضحايا بعد أسبوعين من تاريخ الحوادث بـ : 550 قتيلا.[2]

أما الجنرال دوفال قائد ناحية قسنطينة، فيقدر عدد الضحايا بين 500 و 600، بينما وزير الداخلية TIXIER فيقول بأن عدد الضحايا من المسلمين لم يتجاوز 500 ضحية.[3]

و على ضوء هذه الأرقام البعيدة كل البعد عن الواقع نلاحظ بأن الجريمة لم تكن عفوية بل كان مخططا لها حتى على المستوى الإعلامي الذي عمل على إخفاء الحقيقة بكل الوسال و السبل و هذا ليس بجديد بالنسبة لفرنسا و ساستها.

و من خلال الأرقام التي ذكرت حسب مصادر الحركة الوطنية نلاحظ بأنا متباينة كذلك و لكن الأكيد أن حجم الكارثة أكبر من أن يقدر و الذي وصل حسب حزب الشعب إلى حوالي 45.000 ضحية.

---

[1] أحمد توفيق المدني، هذه هي الجزائر، مكتبة النهضة، القاهرة، 1956، ص 177.

[2] حسب تصريح له بتاريخ 16 جوان 1945. أنظر : عبد الحميد زوزو، المرجع السابق ص 231.

[3] JOURNAL OFFICIEL FRANÇAIS 28 FEVRIER 1946 ET 1er MARS 1946. P.P. 502-503 et 535.

و أيا كان الرقم الصحيح فإن الأقرب إلى الحقيقة هو ما ذكره الوطنيون على اعتبار أن الجند الفرنسيين أنفسهم ذكروا أرقاما أكثر بكثير من تلك التي صرحت بها السلطات الفرنسية، و يذكر صلاح العقاد في هذا الصدد بأن فداحة الجريمة لا تضاهيها إلا تلك التي وقعت في مدغشقر سنة 1947 والتي راح ضحيتها 80 ألفا من السكان عندما قامت هناك ثورة وطنية.[1]

و لم تقتصر السلطات الفرنسية على إنكار العدد الحقيقي للقتلى، وإنما لجأت إلى القول بأن عدد الجزائريين الذين شاركوا في المظاهرات و الاضطرابات لم يتعد 50.000 كما ورد على لسان وزير الداخلية TIXIER[2]. و الغرض من هذا هو الإنقاص من قيمة الأحداث من ناحية، و من ناحية أخرى إثبات أن المسؤولين عنها و المشاركين فيها هم شرذمة حسب التعبير الفرنسي من الذين أرادوا الخروج عن النظام و تحدي فرنسا المنتصرة بتقتيل أبنائها الأوروبيين.

و أول اتهام وجهته السلطات الفرنسية كان لحزب أحباب البيان والحرية باعتباره المنظمة التي ضمت عناصر مشاغبة استغلت شرعيتها في سبيل الخروج عن النظام و التحريض على القيام بأعمال وحشية ضد المعمرين الأوروبيين، ولذلك اعتقلت السلطات الفرنسية في اليوم الأول للمظاهرات فرحات عباس والدكتور سعدان أحد زعماء الحزب عندما ذهبا إلى الولاية العامة لتقديم التهاني لممثلي الحكومة الفرنسية على الانتصار الذي حققه الحلفاء على النازية والفاشية[3]، و كان فرحات عباس قد وجه قبل اعتقاله برقية إلى السلطات الفرنسية بعنوان : "**رسالتنا بمناسبة الانتصار**" ومما جاء فيها : "**إن تجمع أحباب البيان والحرية الذي يضم جميع المسلمين دون تمييز في الآراء، والأوفياء للمنظمات الإسلامية يجتمعون في هذا اليوم المشهود بمناسبة الانتصار**

---

[1] صلاح العقاد، المرجع السابق، ص 334.

[2] AHMED, MAHSAS, OP, CIT, P.202

[3] نفسه.

والديمقراطية اللتين حققتهما دول الحلفاء والشعوب الحرة ...... إن الشعب الجزائري يهنئ الشعب الفرنسي وحكومة الجمهورية الفرنسية وحكومة الولايات المتحدة في تضامنها من أجل تحقيق الحرية الإنسانية ..... كما يعبر كذلك عن الإرادة في مواصلة الجهود إلى جانب الشعب الفرنسي وفرنسا الجديدة. و كذلك مع الأمم الكبرى الديمقراطية من أجل ضمان الانتصار النهائي للديمقراطية بإعطاء الشعوب غير الحرة استقلالها."[1]

و من خلال هذه الرسالة نلاحظ أن فرحات عباس كان حتى هذه اللحظة لا يزال يؤمن بإمكانية التفاهم مع الفرنسيين خاصة و أن أحداث الحرب العالمية الثانية كان يراها عباس مناسبة لكي تغير فرنسا الجديدة نظرتا للجزائر بعد انتهائها. لكن هذه النظرة لم تشفع لفرحات عباس هذه المرة خاصة و أنه متهم بتكوين حزب أحباب البيان والحرية الذي ينادي بأفكار مضادة للسياسة الفرنسية في الجزائر، و لذلك أعتبر من بين المحرضين على هذه الانتفاضة، وسيق إلى المعتقل مع بقية الزعماء و المناضلين خاصة أعضاء حزب الشعب المحظور و المتهم الأول بتدبير هذه المأساة، و إذا أردنا أن نعلق على المسؤوليات فإننا نلاحظ أن فرنسا حملت جميع أقطاب الحركة الوطنية من خلال أحباب البيان و الحرية و لكن في مقابل ذلك نلاحظ أن تيارات الحركة الوطنية نفسها حاولت أن تلقي باللائمة على الفرنسيين من جهة و على بعضها البعض من جهة أخرى.

و لعلى أهم وثيقة يمكن الإشارة إليها في هذا الـال ذلك البيان الذي أصدره فرحات عباس سنة 1946 و الذي من خلال بعض فصوله أن يلوم المصاليين على سلوكهم الذي أدى إلى تلك الـازر من خلال تستره بغطاء حركة أحباب البيان و الحرية لكي يدفع بجماهير الفلاحين إلى المغامرة الغير محسوبة.[2]

---

[1] FERHAT ABBAS, NOTRE MESSAGE DE LA VOCTOIRE, 8 MAI 1945, CITE PAR NAEGELEN, MISSION EN ALGERIE, PARIS, 1965, P. 15.

[2] عبد الحميد زوزو، المرجع السابق، ص 218.

و في مقابل ذلك نرى الشيوعيين يحملون فرحات عباس المسؤولية باعتباره زعيما لحزب أحباب البيان و الحرية كما حملوها لغيره من المشاغبين و الغوغاء و يقصدون أعضاء حزب الشعب و قياداته و لكننا لا نستغرب لهذا الأمر إذا علمنا أن الشيوعيين كان لهم دور أساسي في عملية التقتيل التي لاقاها المواطنون الجزائريون[1]. و على أي حال فإن أحداث 8 ماي 1945 قد جاءت كتتويج لمرحلة من البطش الاستعماري حيث اتخذت شكل الإبادة الجماعية دون تمييز بين الأهالي مما جعلها مكملة لتلك السياسة التي انتهجها الجنرال بيجو خلال حرب المقاومة المسلحة بقيادة الأمير عبد القادر و التي أشرنا إلى بعض الجوانب منها في التمهيد.

أسباب أحداث 8 مايو 1945 ومدى مسؤولية فرنسا عنها :

لقد دارت مناقشات واسعة عن الأسباب المباشرة التي أدت لهذه الحوادث الدامية، و حاول الباحثون الإجابة على أسئلة تتعلق بتحديد الطرف المسؤول عنها :

أولا : من الذي كان مسؤولا عن الأحداث، هل هي الشرطة الفرنسية أم المتظاهرون الجزائريون ؟

ثانيا : هل كان هناك عزم من الوطنيين الجزائريين للقيام بثورة شاملة لم يكتب لها النجاح بفعل سيطرة فرنسا على الموقف ؟

ثالثا : إلى أي مدى حضرت فرنسا نفسها لهذه المناسبة لضرب الحركة الوطنية الجزائرية الموحدة في ظل أحباب البيان والحرية ؟

لقد حاولت فرنسا أن ترد الأحداث لما قام به الوطنيون الجزائريون من جرائم في حق المعمرين الأوروبيين، حيث أن الضحية الأولى كان شرطيا فرنسيا مسؤولا عن تأمين المظاهرة[2]. و بطبيعة الحال فإن تقارير السلطات الفرنسية قد عملت كلها على تبرير المذبحة

---

[1] عبد الحميد زوزو، نصوص و وثائق، ص 219.

[2] JOURNAL OFFICIEL FRANCAIS, 28 FEVRIER 1946, P. 502-503.

و اعتبارها دفاعا عن النفس نتيجة لأعمال المواطنين الوحشية. و هذا ما لا تؤيده الأحداث، حيث أن بدايتها كما يرويها المعاصرون والشهود جاءت بعد أن صممت السلطات الفرنسية على استفزاز المتظاهرين بـ ع العلم الجزائري من يد أحد أطفال الكشافة، كما ذكرنا ذلك سابقا. و يرى شارل اندري جيوليان أن ذلك كان منطقيا لأن تقع أحداث دامية لأن أحسن وسيلة في رأيه "**لإثارة الفتنة هي نزع اللافتات من يد المتظاهرين، وإذا ترك المتظاهرون وشأنهم لما حدثت اضطرابات خطيرة**". ولكن يضيف إلى ذلك قائلا : "**هناك أمر يظهر مؤكدا و هو أن أقلية منظمة و مسلحة و مقرة العزم على ما لا تحمد عقباه، أشعلت الثورة و تعهدتا.**[1]" و هو في ذلك يشير إلى أعضاء من حزب الشعب الذي يمكن لومه حسب جوليان على أقل تقدير على تضامنه مع الإجرام بالصمت.[2]

و عندما نتمعن قليلا في بعض العبارات التي ذكرها هذا المؤرخ نلاحظ إلى أي مدى اعتبرت هذه الأحداث جريمة جزائرية في حق الأوروبيين الذين يقطنون الجزائر. كما أنه وضع الفرنسيين كما لو كانوا في موقع الدفاع عن النفس، وهو تفسير له ما يبرره لدى المؤرخين الفرنسيين إذا علمنا أن المعمرين قد كونوا تنظيمات عسكرية لها من الحرية ما يكفل لها عمل ما تراه مناسبا للقضاء على كل من يتفوه بكلمة الاستقلال. و لذلك فإن شارل أندري جوليان قد وضع عنوان الأحداث في كتابه "**إفريقيا الشمالية تسير**" "**ذبح الأوروبيين بمدينة سطيف**"[3] و ليس ذبح الجزائريين.

و إذا أردنا أن نبحث عن المسؤول المباشر لإطلاق الرصاص فإننا نخلص إلى نتيجة واحدة وهي إما الشرطة و إما أحد المعمرين رغم أن وزير الداخلية الفرنسي قد نفى أي

---

[1] شارل أندري جوليان، المرجع السابق، ص 336.

[2] نفسه، ص 337.

[3] نفسه، ص 334.

مسؤولية للشرطة، كما نفت في ذلك لجنة توبير TUBERT[1] في تقريرها عن الأحداث. و قد حملت الأخيرة المتظاهرين مسؤولية الأحداث واتهمتهم بإطلاق الرصاص على الفرنسيين[2]. فأوامر والي قسنطينة تقضي حسب الروايات كما يقول الدكتور سعد الله إطلاق الرصاص عند رفع العلم الوطني الجزائري أو حمل لافتات سياسية تدعو إلى الاستقلال. و يضيف سعد الله بأن الاحتمال الوحيد الذي يبقى ممكنا هو إطلاق الرصاص من قبل أحد المعمرين الفرنسيين الحاقدين على قوة ونشاط الحركة الوطنية.[3]

و بعيدا عن السبب المباشر لهذه الأحداث، فإن الآراء اختلفت حول الأسباب الحقيقية التي أدت لهذه الأحداث. ففي الوقت الذي ركز فيه الوطنيون الجزائريون على ظروف الاستعمار و عدم استجابة فرنسا للمطالب الوطنية، راح الفرنسيون من سياسيين و كتاب يعطون للحالة الاقتصادية و الاجتماعية دورا أساسيا في التذمر الشعبي و تجاوبه مع الأفكار الثورية التي كانت تدور في كواليس حزب أحباب البيان والحرية[4]، بعد أن تجمعت الآراء حول مطلب الاستقلال، و هذا ما كان يشكل خطرا وكابوسا للمعمرين وللحكومة الفرنسية.

و عن مدى مسؤولية حزب الشعب في توجيه الأحداث نجد أنه لعب دورا بارزا في قيامها، حيث أنه قام بتهيئة الرأي العام الوطني وتعبئته ضد السياسة الاستعمارية التي كانت جامدة في الجزائر و لم تتجاوب مع المطالب الوطنية[5]. و يبدو أن الحزب و إدارته قد تراجعا في آخر لحظة بعد أن قررا القيام بثورة مسلحة، و هذا ما يؤكده التقرير الذي قدمه آيت أحمد إلى اللجنة المركزية للحزب سنة 1948[6]، و نتيجة لذلك فإن مناضلي

---

[1] شكلت هذه اللجنة بهدف وضع تقرير شامل عن الأحداث، لكن ديغول أصدر أمرا بحلها بعد 48 ساعة فقط من بداية عملها، و لكن رغم ذلك فقد استطاعت أن تجمع معطيات مهمة عن الأحداث. أنظر شارل أندري جوليان، المرجع نفسه، ص 336.

[2] ARON, ROBERT, OP, CIT, P.P. 120-122.

[3] أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية، ج 3، ص 250.

[4] REVUE ALGERIENNE DES SCIENCES JURIDIQUES, ECONOMIQUES ET POLITIQUES, (COMMISION D'ENQUETE POUR LES CAUSES DES EMEUTES ALGERIENNES), LE 24 MAI 1945 VOLUME XI, NUMERO 4. P 316.

[5] OP. LOC, P. 317. ET LA DEPECHE ALGERIENNE DU 12 MAI 1945.

[6] RAPPORT D'AIT AHMED, MEMBRE POLITIQUE DU P.P.A., AU COMITE

حزب الشعب كانوا يوجهون المتظاهرين، كما قاموا بـ ع أسلحتهم قبل انطلاق موكب المظاهرات[1]، و هو دليل على جنوحهم للسلم في هذه المناسبة، كما أن العلم الجزائري رفع وسط أعلام الحلفاء، و هو ما يعني بالضرورة التنبيه إلى أن هناك شعبا ساهم في الحرب و لم ينل حقوقه.[2]

و ذهب بعض الكتاب إلى القول بأن السبب كان عنصريا و ذلك بحكم حقد الجزائريين و عدائهم المتزايد للمعمرين الفرنسيين، و يعلل هؤلاء ازدياد الشعور بالعداء إلى أحداث الحرب العالمية الثانية والدعاية الوطنية التي صاحبتها، و هذا ما أشار إليه حاكم بلدة "**فج امزالة**" في الشرق الجزائري في تقريره عن الأحداث حيث جاء فيه : "**إنني أؤكد بأن الحركة التي بدأت يوم 9 مايو** في **بلدية فج امزالة قد أخذت طابعا ثوريا** تحت **راية الإسلام**[3]**، و هذا الرأي يتوافق مع ما ردده الفرنسيون من أن أقطاب الحركة الوطنية الجزائرية (مصالي، عباس، الشيخ الإبراهيمي)**[4] **قد اتفقوا على القيام بثورة شاملة عند اجتماعهم** في **مطلع سنة 1945**"[5].

كما ذهب البعض إلى إبراز العناصر والأسباب الخارجية و اعتبارها من الدواعي الرئيسية في نشوب الأحداث، حيث رأى هؤلاء بأن الدعاية الألمانية بمناسبة العناصر الفاشستية لعبت دورها في إثارة السكان الجزائريين ضد الفرنسيين، كما اتهمت الجامعة العربية التي تصادف قيامها هذه السنة بتدبير الأحداث، بل أن الفرنسيين اتهموا أصدقاءهم من دول الحلفاء خاصة الولايات المتحدة الأمريكية بالتحريض على القيام بذه الثورة[6]، و في هذا الـ ال ذكر تقرير توبير بأن الجزائريين كانوا يقولون قبل بداية الأحداث : "**إن**

CENTRAL DU PARTI. DECEMBRE 1948.
[1] AINET THABET, RADOUANE, OP, CIT, P. 109
[2] OP. LOC, P. 10.

[3] أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية، ج 3، ص. 257.

[4] تولى الشيخ الإبراهيمي، أمور جمعية العلماء بعد وفاة قائدها و مؤسسها عبد الحميد ابن باديس سنة 1940. أنظر : عبد الكريم أبو الصفصاف، المرجع السابق، ص 322.

[5] A.H.W.C., RAPPORT MILITAIRE, JANVIER 1945. ID NUMERO 25.

[6] أبو القاسم سعد الله، نفسه، ص 259.

فرنسا قد انتهت، فلا تدفعوا الضرائب لها، إننا ندفع الضرائب للألمان."[1] كما ذكر التقرير بأن الأسرى الجزائريين لدى ألمانيا قد عبأتم الأخيرة، و أدخلتهم الجزائر على اعتبار أنم هاربين وساهموا كعملاء للألمان في بث الدعاية ضد الفرنسيين، كما ذكر بأن الأمير شكيب أرسلان، كان يمثل حلقة الوصل بين الألمان و شمال إفريقيا خاصة الجزائر منذ فترة طويلة[2]، و هذه الاتامات كلها كانت بغرض إبعاد الأسباب الحقيقية التي يتهم فيها الاستعمار، حتى أن فرنسا ادعت بأن حلفاءها قد ساعدوا الجزائريين على نحو ما يذكر المؤرخ ساراسان SARASSIN من أن مذكرة 1942 التي بعثها فرحات عباس إلى الفرنسيين كانت من وحي الأمريكيين[3]، و إذا لم يكن الأمر قد بلغ هذا الحد، إلا أنه لا يمكن إنكار تعاطف الأمريكيين مع المطالب الجزائرية خاصة في تلك الفترة التي كانت فيها مبادئ ويلسون لا تزال سارية و لها صداها خاصة في الأوساط الأمريكية.

و قد كان الاتام الفرنسي للحلفاء ناتجا عن الاتصالات التي كانت تتم بين زعماء الحركة الوطنية و ممثلي هذه الدول خلال الحرب، من ذلك أن السفير الأمريكي كان قد اتصل بمكتب حزب البيان و الحرية قبيل تفجير الأزمة و حذر الأعضاء من خطورة لعبة رفع العلم الجزائري و المطالبة بالاستقلال. كما ذكر السفير بان الفرنسيين عازمون، و قد بيتوا أن يقابلوا هذا الموقف بكل شدة و عنف، و في هذه الحالة كما قال **"لا يمكن للولايات المتحدة أن تتدخل بحكم السياسة المتبعة منذ الحرب، و بالتالي فإن الولايات المتحدة لا تتحمل أية مسؤولية عن الأحداث التي من الممكن أن تقع".**[4]

---

1 RAPPORT TUBERT, CITE PAR ARON, ROBERT, OP, CIT. P. 145.

2 OP. LOC. P.P. 154-155.

3 COLLOT, CLAUDE ET HENRY-JEAN, ROBERT, OP, CIT, P. 150.
SARASSIN, PAUL, EMILE, OP, CIT, P. 18-19.

4 أورد بن العقون نص مذكرة السفير الأمريكي حسب رواية الشيخ خير الدين نائب رئيس جمعية العلماء سنة 1945، أنظر : عبد الرحمان بن العقون، المصدر السابق، ص 336.

و هذا اعتراف من الأمريكيين على أن علاقتهم بالفرنسيين لا تمكنهم من التدخل لصالح الجزائريين، و لم يكن تأثيرهم إلا من خلال ميثاق الأطلنطي الذي رأى فيه الجزائريون مبادئ يمكن الاعتماد عليها لأخذ حريتهم حسب روح الميثاق.[1]

و قد تصادفت هذه الأحداث مع قيام الجامعة العربية مما جعل الفرنسيين يحملونها مسؤولية ما وقع. و لا يمكن بأي حال من الأحوال إنكار دور الجامعة في إعطاء دفعة معنوية للعمل الجزائري، لأنها كانت تعني بالضرورة عند الجزائريين إطارا لتضامن عربي جديد، وحافزا معنويا و ماديا يمكن أن يساعد على تنشيط العمل العربي الموحد.

و قد زاد من شكوك فرنسا حول دور الجامعة في الحداث ما كانت تشهده سوريا في هذه الفترة من مواجهة مع الفرنسيين في عدة مدن سورية (دمشق-حلب-حمص -حماه ....) وذلك بسبب تماطل الفرنسيين و مراوغاتهم أثناء تفاوضهم مع الحكومة السورية فيما يخص الجلاء، و قد استمرت المواجهة بين الطرفين خلال شهر مايو 1945[2] حيث لجأت الحكومة الفرنسية إلى ضرب المدن السورية بالطائرات مما أدى إلى حدوث أضرار بالغة و سقوط كثير من الضحايا العرب. و رغم هذا التوافق يذكر الدكتور سعد الله بأنه ليس هناك ما يثبت أن هناك تنسيقا بين الزعماء في الجزائر و سوريا بأي شكل من الأشكال رغم توحد المقاصد والأهداف.[3]

و مجمل القول أن تركيز السلطات الفرنسية على الأحوال الاقتصادية و المؤامرات الخارجية كانت كلها غير واقعية، خاصة و أن الفرنسيين حاولوا إغفال أثر نمو الوطنية الجزائرية المتواصل بفعل التغيرات التي طرأت على الصعيدين الداخلي والخارجي، و في هذا

---

[1] أبو الصفصاف عبد الكريم، جمعية العلماء المسلمين الجزائريين و دورها في الحركة الوطنية الجزائرية، ص 267.

[2] أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية، ج 3، ص. 262.

[3] يوسف مناصرية، وجهة نظر فرنسية في تقييم الوضع في الجزائر خلال الحرب العالمية الثانية، مجلة المصادر، العدد 8، الجزائر، ماي 2008، ص 139.

الإطار يحمل كثير من الفرنسيين المتعصبين الحكومة الفرنسية مسؤولية الأحداث لأنا منحت الجزائريين مبادئ الحرية وهو ما جعلهم ينادون بالاستقلال.[1]

و الحقيقة أن مبادئ الحرية لم تكن خافية عن الجزائريين، لكن القهر الفرنسي هو الذي كبت هذا الشعور، و جاءت أحداث الحرب لتنكسر فرنسا، و هو ما أعطى دفعة قوية للوطنيين كي يترجموا شعورهم المتأصل و أمانيهم الوطنية إلى واقع على غرار العالم المتحرر.

و يتحمل المستوطنون الفرنسيون مسؤولية كبرى في المذبحة التي وقعت للوطنيين من منطلق أن أوروبيي الجزائر كان يؤرقهم جدا أمر الإصلاحات التي بدأ الكلام عنها منذ أن صدر أمر 7 مارس 1944، لأن ذلك في منظورهم إنقاص لامتيازاتم وإعطاء الأهالي ما لا يستحقون، و لذاك فإن اتام المستوطنين بتدبير مذبحة 8 مايو 1945 شيء وارد و لا يمكن إنكاره، كما أن هذه الحادثة بينت أن سادة الموقف في الجزائر هم المستوطنون الذين يمثلون سادة الإدارة التي عبرت عن رأيها مرة أخرى والقاضي بقمع كل ما من شأنه أن يؤدي إلى هز أركان النظام.

زيادة على كل ما ذكر من أسباب، فإن هزيمة فرنسا خلال سنوات الحرب الأولى قد أدى إلى بروز التيار الوطني بقوة، حيث أن الحرب وضعت فرنسا في موقف ضعيف جدا، و لم يكن هذا الشعور سائدا في الجزائر فقط، بل شمل مناطق أخرى مثل مراكش وتونس وسوريا والهند الصينية ومدغشقر[2]، التي شهدت أحداثا دامية سنة 1947.

كما أن احتياج فرنسا للجنود الجزائريين خلال الحرب قد أعطى تكوينا مهما لهؤلاء خاصة من خلال تجربتهم المثيرة في كيفية الدفاع عن الحرية و هو ما أعطى قوة للحركة الوطنية فيما بعد.[3]

---

[1] أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية، ص 264.

[2] المجاهد، عدد 15-20 مايو 1957، ص 9.

[3] COROVIN, M. HISTOIRE DE L'AFRIQUE CONTEMPORAINE, PARIS 1965, P. 18.

و من خلال رد الفعل الفرنسي على المستوى السياسي من الأحداث، نلاحظ إلى أي مدى شعرت بخطورة الموقف حتى أنها قامت باعتقال أكثر من مائة مناضل في الفترة بين 3 و 6 مايو 1945 وذلك من عناصر حزب الشعب المحظور بحجة أنهم يشكلون خطرا على النظام العام[1]. و في محاولة منها لتبرئة ساحتها كونت السلطات الفرنسية لجنة توبير للتحقيق في الحوادث، و لكن أعمالها تعطلت بسرعة كما ذكر في السابق، لأن الجرائم التي ارتكبت لا يمكن إخفاؤها. و بالتالي فإن المعطيات التي جمعتها تحمل رائحة التآمر ضد الحركة الوطنية رغم تأكيدها على أن المسؤولين الوطنيين هم المسؤولون عن المذابح، و كانت الحكومة الفرنسة تريد في سلوكها الدعائي هذا أن تبين بأن مهمتها كانت تهدف فقط إلى إعادة النظام بعد أن واجه المعمرون أعمالا وحشية قام بها الجزائريون في حقهم بسبب دوافع عنصرية. و النتيجة التي يمكن أن نصل إليها من خلال هذه المعطيات، هي أن الحركة الوطنية كانت هي المستهدفة في هذه الفترة سواء كانت الأحداث مدبرة من قبل المستوطنين أو من السلطات الفرنسية بأجهزتها الأمنية.

و هذا ما يؤكد كلام فرحات عباس عندما أجزم على أن عمليات التقتيل الفرنسية للجزائريين جاءت بالتعاون بين الجهتين : "**المستوطنون والسلطات الفرنسية**"[2]. و هذا ما أكده الشيخ البشير الإبراهيمي رئيس جمعية العلماء المسلمين الجزائريين عندما صرح لمجلة المصور المصرية قائلا : " .... في **يوم انتهاء الحرب، دبر المعمرون مذبحة 8 مايو، و كانت قسنطينة مسرحا لهذه الحوادث الدامية الفظيعة التي ارتكبتها عصابات المعمرين مع الأهالي الآمنين، الحوادث التي دبرها الاستعمار وأهله.**"[3]

و مما يؤكد بالقطع نية المستوطنين المبيتة الرسالة التي سلمها وفد منهم إلى والي قسنطينة يوم 24 أبريل التي حملت تحذيرا من الوضع الجديد الذي أصبحت تعيشه الجزائر،

---

1 AINET-THABET, RADOUANE, OP, CIT, P.P. 118-119.

2 فرحات عباس، المصدر السابق، ص 189.

3 تصريح الشيخ البشير الإبراهيمي لمجلة المصور. نقله عبد الكريم أبو الصفصاف، المرجع السابق، ص 270.

من خلال مناداة بعض الأصوات بأن "**الجزائر للجزائريين**" دون سواهم و أنها **أرض عربية**، و هذا ما يهدد الفرنسيين خاصة و أن الأحوال الاقتصادية قد شهدت تدهورا خطيرا منذ سنوات، و هو ما يهدد بعواقب وخيمة، مما يتطلب من الإدارة الفرنسية التدخل بصفة عاجلة بغرض إعادة السلام بأي وسيلة.[1].

و بالعودة إلى سنوات الحرب الأولى نجد أن السلطات الفرنسية قد ركزت كثيرا على الوضع الجزائري و ذلك بغرض تتبع تطور الأحداث و حتى لا تترك الأمور تنفلت منها بحكم آثار الحرب العالمية الثانية و الأوضاع العامة في الجزائر، و من أجل الوقوف على الوضعية بصفة دقيقة أنشأت القيادة الاستعمارية لجنة تحقيق خاصة بالجزائر و تونس مهمتها الإتصال بالقيادة العسكرية في الجزائر و من المهام التي أوكلت لها : مراقبة الوضع الروحي و العسكري للأهالي بالإضافة إلى أمور أخرى متعلقة جميعها بالتطورات و الأحداث داخل الجزائر. و أنجزت اللجنة عملها فيما بين 26 فيفري و 10 مارس 1941 لتقدم تقريرها بتاريخ 14 مارس 1941 و شمل عدة جوانب أهمها [2]:

- **الجانب السياسي** : و فيه يظهر عدم الرضا الواضح من جانب الجزائريين على الاستعمار الذي لم يقدم لهم أي شيئ إيجابي رغم الولاء الذي أظهره الجزائريون للفرنسيين في الحرب بل أن فرنسا أثبتت بأنها غير قادرة على تطوير حياة الجزائريين من جميع النواحي.

و في مقابل ذلك بدأت أحزاب الحركة الوطنية تتطور بشكل كبير و عملت على إقناع الشعب بفكرة الاستقلال مع المطالبة بتعويضات جوهرية مادية و معنوية و هو أمر في غاية الخطورة بالنسبة لرأي المحققين و لذلك طالبت البعثة بضرورة تطبيق إصلاحات

---

[1] LETTRE DES COLONS AU GOUVERNEUR GENERAL DE CONSTANTINE., CITE PAR, SARASSIN, P.E., OP, CIT. P.P, 203-206.

[2] يوسف مناصرية، وجهة نظر فرنسية في تقييم الوضع غي الجزائر، المصادر، ص ص 137، 138

جوهرية و عاجلة تحمل في جوهرها معنى الاعتراف بدماء الفرق الجزائرية التي سالت إلى جانب الجنود الفرنسيين.[1]

- **الجانب الإقتصادي :** جاء في التقرير أن من أسباب السخط الشعبي انـهيار الحياة الإقتصادية و الإجتماعية و أشارت اللجنة إلى أن ذلك سيؤدي بالضرورة إذا لم تتخذ الإجراءات عاجلا إلى تصعيد خطير سوف لن يكون في صالح فرنسا و مستعمراتها.[2]

و من خلال ما تقدم نستطيع أن نستنتج ما يلي :

أولا : أن الوعي الوطني في الجزائر قد بلغ درجة لا يمكن معها استمرار حالة الركود، و هذا راجع للروح الثورية التي ساهمت في إبرازها الحرب العالمية الثانية والتي بلغت مداها بالمطالبة بالاستقلال.

ثانيا : إن تدهور الأحوال الاقتصادية لم يكن إلا عاملا مساعدا زاد المواطنين شعورا باليأس واستغلته الزعامات الوطنية لإيقاظ مشاعر الجزائريين خاصة أولئك الذين ليست لهم انتماءات حزبية من عامة الشعب والذين يشكلون الركيزة السياسية لأي مقاومة تظهر.

و بصفة عامة نقول أن حوادث 8 مايو 1945 التي دفع ثمنها الجزائريون هي نتاج للسياسة الفرنسية من ناحية وشعور الوطنيين بضرورة عمل شيء لتحدي الإدارة الاستعمارية لإجبارها على الإذعان لأماني وتطلعات الجزائريين.

و رغم أنها مأساة تاريخية إلا أنها في المقابل عملت على تهيئة الأرضية لتصور جديد مكن من التخطيط لثورة شاملة بعد أن كانت التجربة قاسية والدرس مفيد.

نتائج حوادث 8 مايو 1945 و ردود الفعل المختلفة :

---

[1] يوسف مناصرية، المرجع السابق، ص ص 138، 139.

[2] يوسف مناصرية، نفس المرجع، ص ص 139، 140.

أسدل الستار على حوادث 8 مايو 1945 بآلاف الضحايا من الجزائريين في وقت صرحت فيه السلطات الفرنسية أن الاجراءات التي اتخذت كانت ضرورية للقضاء على بوادر ثورة كان من الممكن أن تعصف بالوجود الفرنسي في الجزائر. و في الوقت نفسه حاولت بعض الشخصيات أن توهم الرأي العام بأن الأحداث كانت من تدبير أقلية مشاغبة على نحو ما صرح به إيف شاتينيو – YVES CHATAIGNAU الحاكم العام للجزائر عندما قال : **"…. إن جمهور الحاضرين في المظاهرة كانوا من المغرورين، و أرسلوا في وسط جموعهم جلادين أقاموا المجزرة."**[1]

و إلى جانب الأحكام بالإعدام دون محاكمة قضائية التي شهدتها المدن الجزائرية خلال الأحداث، حاولت فرنسا إيهام الرأي العام العالمي بأن العدالة هي الفيصل في صدور الأحكام. ولجأت الحكومة إلى تحويل كثير من المعتقلين على المحاكمة في فترة قصيرة لا يمكن معها جمع المعلومات الكافية لإدانتهم، كما أن أساليب التعذيب المتبعة أدت إلى اعترافات غير واقعية على الإطلاق، وكمثال على تسرع السلطات الفرنسية نذكر محاكمة مسجوني البليدة الذين حوكموا يوم 25 مايو وصدرت في حقهم أحكام تراوحت بين 12 و15 سنة.[2]

و بموازاة هذه الإجراءات شدد المستوطنون من مطالبهم الخاصة بإلغاء جميع الإصلاحات التي شهدها النظام في الجزائر. أو من المحتمل أن تصدر[3]، و دعمهم في رأيهم النواب الفرنسيون في المجالس المختلفة، ففي 15 مايو طالب أعضاء المجالس المالية بتطبيق إجراءات قاسية على الجزائريين مثل الاستمرار في حالة الحصار و إقامة محاكم عسكرية لمحاسبة المقبوض عليهم، و كذا التسليح الفوري للمستوطنين حتى يستطيعوا الدفاع عن أنفسهم خاصة في المراكز الاستعمارية التي لا توجد فيها حاميات[4]. كما عمل المستوطنون

---

1 LA DEPECHE ALGERIENNE, 09 JUIN 1945.

2 LA DEPECHE ALGERIENNE, 26 MAI 1945.

3 عبد الرحمان بن العقون، المصدر السابق، ص 340.

4 LA DEPECHE ALGERIENNE, 21 MAI 1945.
DELEGATION FINANCIERE, 11 MAI 1945. P.P. 717-718.

الفرنسيون على محاولة عزل الحاكم العام شاتينو الذي اتهم بأنه مسؤولا عن الإحداث بتساهله مع زعماء الحركة الوطنية، ويذكر شارل أندري جوليان في هذا الحال أن منشورا مرقونا راج في مكاتب الولاية العامة طالب فيه الموظفون الفرنسيون بإعدام المسيرين[1] بلا محاكمة، و في مقدمتهم فرحات عباس وعزل شاتينيو وتعويضه بوالي مدني أصيل الجزائر وله السلطة الكافية لينفذ سياسة حازمة وعادلة.[2]

و في هذا الوقت كانت الصحافة الفرنسية بدورها تساهم في البحث عن مخرج من الأزمة، و هذا ما عبر عنه مقال طويل نشرته صحيفة "صدى الجزائر" L'ECHO D'ALGER، ومما جاء فيه : " **... فكروا جيدا فيما آلت إليه علاقاتنا بالجزائريين** في **العمل و** في **دواوين الحكومة و** في **المخازن والدكاكين،** تجدوننا **لا نضمر لهم شرا ويقابلوننا بالعكس.... إن إفريقيا الشمالية تضمر لنا شرا خطيرا مستطيرا عاجلا يوجب علينا** حماية **تكون أكثر عجلة..."**[3] و قد كان هذا المطلب بمثابة التعبير عن عدم كفاية الإجراءات التي اتخذت، ولذلك لابد من المزيد من الأعمال الانتقامية.

و إلى جانب المستوطنين كان هناك بعض الجزائريين الذين رأوا في هذه الحوادث سببا من الممكن أن يؤدي إلى التقليل من امتيازاتهم فراحوا يتكلمون عن الوفاق الفرنسي-الجزائري، و عن الأحداث على أنها مؤامرة القصد منها القضاء على ما حققه الفرنسيون في الجزائر، و قد عبرت عن هذا الاتجاه بشكل جلي صحيفة النجاح الموالية لفرنسا والتي أوردت خطبا ألقيت (في وادي الزناتي) قرب قسنطينة في مهرجان نظم من قبل عملاء الفرنسيين للتعبير عن ولائهم للسلطات الفرنسية، و من هذه الخطب واحدة يقول فيها أحد الأذناب : " **.... إن الأمور كانت** في **الجزائر منذ سنة 1871** ممتازة **بالتفاهم** بين **الجنسين،** ثم **زاد أمل التفاهم باستصدار ديغول تلك القوانين** التي **كانت**

---

[1] يقصد زعماء الحركة الوطنية الجزائرية في حزب أحباب البيان و الحرية.

[2] شارل أندري جوليان، المرجع السابق، ص 338.

[3] عبد الرحمان بن العقون، المصدر السابق، ص ص 347-348.

وسيلة لتذويب الشعبين تذويبا كاملا، غير أن جرثومة الفساد التي لا ندري من أين أتت أفسدت الحالة وأقامت سدا بين المتساكنين..."[1]

و رغم أن المتكلم هنا لم يذكر الجرثومة التي أفسدت الوضع إلا أنه بالتأكيد يقصد زعماء الحركة الوطنية و أعضاء حزب الشعب على وجه الخصوص، و هذا الرأي نفسه عبر عنه أحد المتعاطفين مع الاستعمار من نفس البلدة السابقة حيث قال : " **... إنني أقدم لكم بغاية الفرح سكان بلدتي، الذين جاؤوا يعربون عن إخلاصهم جهرة لفرنسا، إن الشعب الجزائري لم يكن في يوم من الأيام ضد فرنسا، إلا أنه ارتكب هفوة بسبب تغليط سياسي، ولذا فهو يعرب عن ابتعاده عن هذا الطريق ورجوعه إلى الطريق المستقيم ليبقى فرنسيا كما كان ..."**[2].

و كانت كل الجهات الفرنسية ترى بأن العملية لابد من حسمها على مستوى شامل، خاصة و قد كثرت الشائعات حول الأخطار التي يتعرض لها الفرنسيون، ووجود عصابات إجرامية قد تقوم برد بفعل عنيف ضد الأوروبيين[3]، و من ردود الفعل التي يجب الإشارة إليها تلك الخاصة بالحزب الشيوعي الجزائري الذي حاول أن يجعل من الأحداث فرصة لإعطاء تفسيرات تتناسب و الأيديولوجية الشيوعية، كما حاول أن يملأ المساحة الفارغة على المستوى السياسي التي تركتها الأحزاب والتنظيمات الجزائرية الأخرى بعد حلها.

و المعروف عن الحزب الشيوعي الجزائري أنه من دعاة إلحاق الجزائر بفرنسا وتحقيق المساواة التامة بين الفرنسيين والجزائريين. و قد أصدر في 13 أغسطس سنة 1945 بيانا مطولا حاول فيه أن يجعل من المسائل الاقتصادية والفاشية سببا للأحداث التي شهدتا

---

[1] صحيفة النجاح، 26 مايو 1945.

[2] صحيفة النجاح، 26 مايو 1945.

[3] AINET-THABET, RADOUANE, OP, CIT, P. 120.

الجزائر، متهما الإدارة الفرنسية من جهة و زعماء الحركة الوطنية الجزائرية من ناحية أخرى.[1]

و قد حاول الشيوعيون في هذه الفترة أن ينشطوا أكثر خاصة وأن الفرصة مواتية بعد حل الأحزاب الوطنية، و هذا ما أكده تقرير رسمي فرنسي عن الأوضاع في بلدة عين مليلة جنوب قسنطينة و مما جاء فيه : "**.... إن دعاية الحزب الشيوعي أكثر نشاطا** في **هذه الأيام وهي** تحاول **أن تلصق مسؤولية هذه الحوادث** بالمستوطنين **والسلطة عن طريق استعمال كلمات الفاشية والصف** الخامس **5ème COLONNE و** يحاول **هذا الحزب التغلب بفضل نشاطه** المتزايد **على وقع الحوادث** في **الأماكن** التي **كان فيها قويا.**"[2] و يبدو أن الحزب الشيوعي قد فقد كثيرا من هيبته خاصة بعد مشاركة وتأييد وزراء شيوعيين لمذابح 8 ماي 1945، كما ذكر سابقا.

كما أن تكلم الحزب الشيوعي عن المستوطنين باعتبارهم من بين المسؤولين عن الحوادث لم يكن إلا بغرض جلب أصوات الناخبين من الجزائريين. وذلك لمحو الصورة التي رسمها "عمار أوزفان" السكرتير الأول للحزب الشيوعي عندما صرح لصحيفة الحرية الناطقة باسم الحزب قائلا : "**إن العناصر المرمة، هم زعماء حزب الشعب الجزائري، و على رأسهم مصالي والعناصر** المندسة في **المنظمات** التي **تدعي الوطنية ...**"[3]

و من استقراء بيانات الحزبين الشيوعيين الجزائري والفرنسي نستنتج بأن وجهتي نظرهما كانت ضد القضية الوطنية في هذه المرحلة، خاصة قبولهما لإصلاحات 7 مارس 1944 واعتبارها أول خطوة على الطريق في الوقت الذي عارضتها كل الاتجاهات الوطنية. ويقول أحمد محساس أحد المناضلين الراديكاليين في حزب الشعب أن الشيوعيين

---

1 MANIFESTE DU PARTI COMMUNISTE ALGERIEN, UNION POUR LE PROGRES ET LA LIBERTE. COMITE CENTRAL DU P.C.A., (13 AOUT 1945). DANS LA LIBERTE DU 30 AOUT 1945.

2 A.H.W.C. 8 BIS /B/2

3 STORA, BENHAMIN, MESSALI EL-HADJ, (1898-1974). PARIS 1982, CITANT L'ARTICLE DE LA LIBERTE. P. 193.

لم يكونوا في موقف المعارض لأي ثورة فقط، وإنما كذلك لأي محاولة للنضال من أجل الحرية الوطنية، و هذا ما جعلهم يطالبون بإعدام مسيري الحركة التحررية في وقت كان فيه الشعب الجزائري يقوم بأكبر محاولة لخوض المعركة من أجل الاستقلال.[1]

و على غرار الشيوعيين الذين رأوا في الأسباب الاقتصادية عاملا على نشوب الأحداث، فإن السلطات الفرنسية قامت بإجراءات سريعة للقضاء على الأزمة كما ادعت ذلك، ولذلك قررت أن ترسل شحنات من المواد الغذائية كإجراء سريع وتمثلت في 17 سفينة محملة بالبضائع.[2] و هذا تطبيقا لرأي المسؤولين الذين صرح أحدهم قائلا : "... **إن أسباب الحوادث تعود إلى النقص في وسائل التغذية ... وأن الحكومة عازمة على إرسال الغذاء إلى الجزائر ...**"[3]

و في تشكيك واضح لهذا الادعاء يقول روبير آرون أن الوطنيين لم يستعملوا في شعاراتم ولافتاتم في المظاهرات عبارات تشير إلى الـ اعة والحالة الاقتصادية، بل كانت كلها سياسية.[4]

و يذكر شهود الحوادث أن المنطقة التي شهدت الأحداث كانت من أغنى المناطق إذا ما قورنت بمثيلاتا في الجهات الأخرى، و لم تظهر على الإطلاق ظاهرة الهجوم على مخازن الغذاء كما يحدث في مثل هذه الحالات[5] و يذكر أحمد محساس أن الأسباب الاقتصادية لم تصل إلى درجة تمكن من القيام بذه المظاهرات، و إنما الإرادة الجماعية الوطنية سواء بالنسبة لليمين أو اليسار المعبرة عن تطلعات الشعب الجزائري كانت هي السبب الرئيسي للأحداث.[6]

---

1 AHMED, MAHSAS, OP, CIT, P.207

2 LA DEPECHE ALGERIENNE, 02 JUIN 1945.

3 عبد الرحمان بن العقون، المصدر السابق، ص 355.

4 ARON, ROBERT, OP, CIT, P. 262

5 عبد الرحمان بن العقون، المصدر السابق، ص 355.

6 AHMED, MAHSAS, OP, CIT, P.211

و مما يؤكد عدم اقتناع السلطات الفرنسية بالأسباب الاقتصادية التي حاولت أن ترجع لها الحوادث، هو لجوؤها إلى حل المنظمات السياسية الوطنية و على رأسها حزب "أحباب البيان والحرية" و ذلك يوم 14 ماي 1945 بقرار رسمي من الحكومة الفرنسية و ذلك بعد أن زج بقياداته في السجن و على رأسهم فرحات عباس[1]، و لم يبق على الساحة السياسية سوى الحزب الشيوعي نظرا لمواقفه المعروفة.

و لكن هذه الإجراءات لم تمنع المناضلين الوطنيين من مواصلة نشاطاتهم عبر قنوات سرية مختلفة، و في هذا الإطار أصدر المكتب المركزي لأحباب البيان والحرية المحظور بيانا يوم 18 ماي 1945 حيا فيه الشهداء الذين سقطوا في ميدان الشرف ببنادق الفرنسيين من العناصر معدومة الضمير و التي تحمل في نفسها أصول عنصرية أدت إلى نشرهم الرعب و الفزع في صفوف السكان المسلمين، و يؤكد البيان أن هدف المناضلين الوطنيين هو الاستمرار في الوحدة الوطنية بين جميع الطوائف و العناصر الجزائرية و التي توجبها الظروف الحالية أكثر من أي وقت مضى.[2]

و هكذا لم تكن شدة المأساة بقادرة على القضاء على شعور الوحدة المتنامي لدى الجزائريين، خاصة و قد أظهرت الأحداث فرنسا هذه المرة على وجهها الحقيقي و هذا ما عبر عنه الشيخ الإبراهيمي لمجلة المصور حيث قال: **"لو أن تاريخ فرنسا كتب بأقلام من نور،** ثم **كتب** في **آخر هذا الفصل المخزي بعنوان مذابح سطيف و قالمة وخراطة، لطمس هذا الفصل ذلك التاريخ كله."**[3]

و إذا كانت سنة 1945 هي نقطة التحول الجوهري من مرحلة المقاومة السياسية إلى حرب التحرير فإنه ينبغي أن نعتبر مجازر 8 مايو 1945 نقطة التحول الأساسية من مرحلة نضال الكلمة إلى طور الكفاح المسلح، ذلك أن استخدام الأسلحة من قبل القوات

---

[1] AINET-THABET, RADOUANE, OP, CIT, P. 347.

[2] COLLOT, CLAUDE ET HENRY-JEAN, ROBERT, OP, CIT, P. 208, CITE LE MANIFESTE DU (A.M.L.)

[3] تصريح الشيخ البشير الابراهيمي لمجلة المصور. نقله عبد الكريم أبو الصفصاف، المرجع السابق، ص 270 (دون ذكر التاريخ).

الفرنسية قد زاد الهوة عمقا بين الفرنسيين والجزائريين، وتفجرت الأحقاد الكامنة في أعماق الطرفين.[1]

و رغم أن الأحزاب السياسية التي ظهرت فيما بعد كانت متباينة المواقف فيما يخص المنهج الواجب إتباعه إلا أن الروح الوطنية و الوعي السياسي المحيط بقضية الجزائر قد تطور بشكل كبير خاصة على المستوى التنظيمي، و أعطى روحا جديدة للمناضلين هيأهم لخوض حرب التحرير فيما بعد، و هذا ما اعترف به بعض الفرنسيين أنفسهم مثل الجنرال (توبير) الذي رأس لجنة التحقيق في أعقاب أحداث 1945، و الذي صرح سنة 1957 بقوله: "**إن القمع الدموي و الاضطرابات كان غلطة كبيرة فال اع الحالي قد ولد جزئيا من هذا القمع الأعمى.**"[2]

و هكذا لم تأت الحوادث بالنتيجة التي كان ينتظرها الفرنسيون بل بالعكس فقد أحدثت هزة عنيفة بدأت بوادرها تظهر بمجرد انتهاء الأحداث، كما كانت هذه الأحداث نقطة تحول بالنسبة لوضع المستوطنين الذين عبروا عن وحشيتهم التي كانوا يلصقونا بالوطنيين، و بدأت سلطاتم تتقلص لأن كثيرا من الليبراليين في فرنسا أصبحوا ينظرون إلى مشكلة الجزائر من زاوية أن هناك شعب مستعمر لا بد أن ينال استقلاله.[3]

و بصفة عامة فإن ثورة التحرير سنة 1954 كثيرا ما أرجع الباحثون أصولها إلى سنة 1945، و هذا ما عبرت عنه صحيفة الـ اهد لسان حال جبهة التحرير الوطني، حيث جاء فيها: "**إن هذا التاريخ (8 مايو 1945)، رغم كونه مأساة إلا أنه من الواجب مباركته لأنه لقن الجزائريين درسا قاسيا فحواه أن السياسة التي لا تكون وراءها حركة مسلحة فهي دجل و تزوير كما بين بأن محاولة التحالف مع فرنسا هو ضرب من الوهم مما جعل الجزائريين يتجهون إلى حلفائهم الطبيعيين.**"[4]

و لعل أهم شيئ تحقق في هذه المرحلة هو ذلك التوجه الوحدوي الذي ميز حركية الـتمع و من ورائه الحركات السياسية مجتمعة رغم ما شاب تصريحاتا من تناقضات ناتجة

---

[1] مجلة سيرتا، العدد الخامس، مايو 1981، ص 29.

[2] مجلة سيرتا، العدد الخامس، ص 30.

[3] نفس المرجع، ص ص 28، 29

[4] صحيفة المجاهد، العدد 23. 27 مايو 1958، ص 3.

أساسا عن حجم المأساة و كثرة الضحايا، و لكن في المقابل وضعت أرضية للعمل التحرري مستقبلا بفعل التجارب المستقاة من واقع هذه المرحلة. و على أي حال فإننا سنتعرض لكثير من نتائج 8 مايو 1945 من خلال متابعتنا للعمل الوطني في الفصول اللاحقة.

الفصل الثالث

التحولات الأساسية في الحركة الوطنية الجزائرية

بعد سنة 1945

- تمهيد
- أهم التشكيلات السياسية التي ظهرت و برامجها.
  - الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري.
  - حركة الإنتصار للحريات الديمقراطية و اتجاهاتها الثورية.
- الحزب الشيوعي الجزائري و مواقفه الجديدة.
- جمعية العلماء المسلمين الجزائريين و موقفها من العمل الوطني بعد الحرب العالمية الثانية.
- العلاقات بين القوى السياسية الجزائرية، و أثر ذلك عن القضية الوطنية.

تـمهيد :

بعد الحوادث التي وقعت في 8 مايو (أيار) 1945، واصلت الإدارة الاستعمارية سياستها المغلقة التي تعتمد على ثنائية العمل، فمن ناحية عملت فيما يبدو ظاهريا على معالجة القضايا الاقتصادية و الاجتماعية، وكذلك إطلاق سراح من لم تر فيهم خطرا على الأمن العام، و من ناحية أخرى أرسلت إلى السجون و المنافي رؤوس الحركة الوطنية من مختلف الاتجاهات. و ظن الفرنسيون بأن هذه الإجراءات من الممكن أن تقضي على آخر نفس من الحركة الوطنية (الانفصالية) على حد تعبيرهم، لكن النتائج جاءت عكس توقعاتم.

فقد نبهت الأعمال القمعية مناضلي الحركة الوطنية إلى ضرورة مراجعة الحسابات الخاطئة، و تحول الكثير من دعاة الإصلاح و المساواة و الإدماج الذين كانوا ينظرون إلى فرنسا أنا الأم إلى موقف المعارضة لبقاء فرنسا في الجزائر. كما أن المعتقلات التي كانت فرنسا ترى فيها مجالا لإسكات الأصوات الوطنية المعارضة تحولت إلى مراكز للعمل الثوري من خلال لقاءات المناضلين و إصرارهم على تبني فكرة الاستقلال بعد شعورهم بالإحباط نتيجة عدم وفاء فرنسا بوعودها.[1]

و النقطة الأهم التي غيرت المفاهيم السابقة للنضال كون حزب الشعب الجزائري الذي تعرض أعضاؤه أكثر من غيره للقمع، قد اقتنع أكثر بأفكاره الثورية، و ثبتت مقولة مصالي الحاج لفرحات عباس عندما قال له أثناء مفاوضات الوطنيين لتكوين "حزب أحباب البيان و الحرية" ((**إنني إذا كنت قد وافقت على عملك**[2] **و أعطيتك الثقة، فإنني لا أعطيك ضماني التام، فهناك عمل آخر يجب عمله.**))[3]

---

[1] عبد الرحمن بن العقون (مذكرات) الكفاح القومي و السياسي من خلال مذكرات معاصر.الجزء الثاني،ص 25.

[2] يقصد بذلك موافقته على برنامج أحباب البيان و الحرية.

[3] فرحات عباس،ليل الاستعمار،ترجمه أبو بكر رحال، ص ص 182، 183.

و هو يعني بذلك التحضير لثورة مسلحة. و هذا التصميم من جانب حزب الشعب و زعيمه، هو الذي أدى إلى الانفصال التام بين أعضاء أحباب البيان و الحرية و كان ذلك بمناسبة انتخابات 2 يونيو 1946، خاصة بعد أن أعلن فرحات عباس و جماعته تكوين :"**الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري**"، رغم أن عباس صرح بعد خروجه من السجن سنة 1946 بأن خطته السياسية لن تتغير من حيث منهجها و روحها لأنها مستقاة من روح حزب البيان و الحرية[1]، لكن الواقع كان عكس ذلك حيث ظهرت متغيرات أساسية في نظرته، خاصة معارضته لأفكار حزب الشعب الثورية، و وصفه بالتطرف الأعمى تماشيا مع اتهامات فرنسا للحزب بالتحضير لثورة مسلحة.[2]

و هكذا كانت سنة 1945 تمثل نقطة تحول أساسية سواء بالنسبة للعلاقات بين الفرنسيين و الجزائريين على المستويين الرسمي و الشعبي، أو العلاقات بين التشكيلات السياسية الوطنية فيما بينها، و التي لم تستطع المحافظة على مكسب الوحدة الوطنية الذي تحقق من خلال تكوين حزب أحباب البيان و الحرية، و كان برنامجه يمثل الحد الأدنى بالنسبة لمطالب حزب الشعب فيما يخص أماني الجزائريين في الحرية و الاستقلال.

و رغم المجهودات التي قام بها كثير من المناضلين حسب شهادة ابن العقون أحد مساجين أحداث 8 مايو 1945 [3] من أجل رأب الصدع و إيجاد صيغة للتفاهم تستثني الحساسيات الشخصية، إلا أن ذلك لم يجد نفعا أمام تباين المواقف و وضوح الاتجاهات بعد هدوء العاصفة، و محاولة الوصول إلى منصة التمثيل البرلماني من قبل مجموعة من الشخصيات التي رأت في المشاركة السياسية طريقة للوصول إلى تحقيق أهداف لا يمكن الوصول إليها بالابتعاد و المقاطعة، و مثل هذا الرأي على وجه الخصوص فرحات عباس صاحب فكرة أحباب البيان و الحرية (A.M.L.)، أما بالنسبة لفرنسا فإن نظرتها للجزائر

[1] عبد الرحمن بن العقون، المصدر السابق، ص 367.
[2] نفسه، ص 369.
[3] نفسه.

لم تتغير، فهي تعتبرها قطعة منها يجب استغلالها بشتى الوسائل و الطرق مع المحافظة على تفوق العنصر الأوروبي و طغيانه على المستويات الاجتماعية و الاقتصادية و السياسية و تجسد هذا في المجلس المالي الجزائري الذي أنشئ بموجب الأمر الصادر في 15 سبتمبر (أيلول) 1945 و الذي تكون من أعضائه اللجان المالية التابعة للمجالس الجزائرية الثلاث، و ذلك حسب المعطيات المحددة بموجب قانون 7 مارس 1944، و ضمن هذا القرار طغيان العنصر الأوروبي، فبموجبه يتم انتخاب 22 عضوا أوروبيا من قبل 454.000 ناخب،بينما يتم انتخاب 15 من المسلمين من قبل 1.210.000 ناخب[1]، و هذا يعني أن القرارات تبقى نابعة من المصلحة العليا الفرنسية، و بتفويض من المعمرين الأوروبيين الذين يتمتعون بالأغلبية في كافة المجالس المنتخبة المحلية و العامة، كما أن هذه المجالس التي كانت مهمتها دراسة بعض الأمور المتعلقة بالجوانب المالية المحلية، لم تكن لديها الصلاحيات لإصدار قرارات ملزمة قد تزعج السلطة في باريس، و هذا على غرار المجالس السابقة.[2]

و بموجب مرسوم 17 أغسطس 1945، فيما يخص انتخاب الجمعية التأسيسية الفرنسية، فقد توجه الناخبون في الجزائر من الهيئتين الأولى و الثانية (الأوروبيون و المسلمون) لصناديق الاقتراع في وقت كانت فيه فرنسا تصنع أقطاب الحركة الوطنية في السجن، و هذا في حد ذاته كان ضمانا لعدم انزعاجها من النتائج المنتظرة، و لم يبق في الميدان سوى أنصار حركة الإدماج من أمثال "ابن جلول"[3] الذي كان دائم العضوية في جميع المجالس المنتخبة بحكم تنبيه فكرة استعمارية لا تعير أدنى اهتمام للشخصية الوطنية

[1] COLLOT CLAUDE, LES INSTITUTION DE L'ALGERIE DURANT LA PERIODE COLONIALE. (1830-1962), O.P.U, ALGER, PARIS 1987. P 220.

[2] OP. LOC, P. 220

[3] ولد محمد بن جلول سنة 1896، و كان خلال الثلاثينيات من القرن 20 معروفا أكثر من ابن باديس و مصالي الحاج و فرحات عباس. و هو ينتمي إلى أصول بورجوازية و انتهج سياسة الإدماج. عين مستشارا عاما سنة 1939م، و رئيسا لجمعية المنتخبين الجزائريين سنة 1933 .و قد بدأ نجمه يأفل ابتداء من سنة 1936 بتكوين المؤتمر الإسلامي. و قد أصبح بعد سنة 1945، من المنتخبين الذين تدعمهم فرنسا و بعد قيام الثورة انسحب من الحياة السياسية و أكمل حياته في فرنسا ، انظر :
HARBI, MOHAMED, LA GUERRE COMMENCE EN ALGERIE, PARIS 1984, P.184.

الجزائرية، و إلى جانبه كان هناك الشيوعيون و الاشتراكيون و كلاهما نابع من صميم فرنسي، و إن اتخذا قالبا وطنيا جزائريا.

و قد كان ابن جلول و أتباعه يتشدقون بأفكار و شعارات اندماجية كانوا يظنون أنا تناسب السياسة الفرنسية مثل التوافق الإسلامي-الفرنسي ENTENTE FRANCO-MUSULMANE- و أصدقاء الديمقراطية و الحرية LES AMIS DE LA DEMOCRATIE ET DE LA LIBERTE[1] و غيرها من الشعارات الانزامية التي لم تشفع لهم أمام السياسة الفرنسية المتعنتة. فلم يتمكن ابن جلول و اتباعه أن يستقروا في مقاعدهم في"قصر البوربون"[2] حتى قوبلوا باحتجاجات كبيرة من المنتخبين الفرنسيين حول برنامجهم الغريب، و قد كان غريبا فعلا سواء بالنسبة للجزائريين الذين لم يكن البرنامج يعبر عن مطامحهم، أو الفرنسيين باعتباره مطلبا مبالغا فيه.

و تتعلق مطالب هؤلاء بإدماج التمع الجزائري في التمع الفرنسي كلية دون أن يتخلى الجزائريون عن أحوالهم الشخصية، و هذا تناقض صارخ في منطق السياسة الفرنسية و غير مناسب من ناحية أخرى لمعتقدات الجزائريين و عاداتم و تربيتهم و لقي المشروع معارضة من الفرنسيين الليبراليين الذين اعتبروا البرنامج جريئا أكثر مما ينبغي و من ثم تم رفضه كلية، و لم يؤيده سوى الشيوعيين.[3]

و في مقابل هذا الرفض من جانب الجمعية التأسيسية الفرنسية لهذا المشروع لجأت السلطة الاستعمارية لمحاولة تدئة نفوس الجزائريين الثائرة و ذلك بتظاهرها بدراسة ملفات المساجين السياسيين الذين اعتقلوا عقب حوادث 8 مايو 1945. و صدر على اثر ذلك

---

[1] شارل أندري جوليان، إفريقيا الشمالية تسير، ترجمة : محمد مزالي، ص 309.

[2] مقر الجمعية التأسيسية الفرنسية في باريس.

[3] SLIMANE CHEIKH , L'ALGERIEN EN ARMES, OU LE TEMPS DES CERTITUDES O. P.U. ALGER 1981. P 164.

القانون المسمى (**قانون العفو العام**) في 16 مارس 1946 و لكنه لم ينفذ كاملا، حيث بقي مصالي الحاج و آخرون من مناضلي حزب الشعب الجزائري في السجن.[1]

و قد اعتبرت بعض التشكيلات السياسية الجزائرية صدور قانون العفو العام نصرا كبيرا، خاصة التيارات المعتدلة مثل الحزب الشيوعي الذي رأى بان سياسته المرنة كانت هي السبيل لصدور القانون، و عمل لذلك دعاية كبيرة في محاولة منه لمحو الصورة القاتمة التي ظهر بها أثناء الحوادث التي شهدتها سنة 1945 و التي أشرنا إليها سابقا، حيث لعب فيها الشيوعيون دورا بارزا إلى جانب السلطات الاستعمارية، و من مظاهر التباهي بما توصل إليه الشيوعيون من عمل في صالح القضية الوطنية تصدرت صحيفة الحرية الناطقة باسم الحزب بتاريخ 21 مارس 1946 افتتاحية بعنوان "**نصر مزدوج، 300 مسلم مطلقي السراح من بينهم فرحات عباس**" و أكدت الصحيفة أن الشيوعيين كانوا هم صانعوا القرار، لكن النصر للديمقراطيين جميعا و يرى الشيوعيون بأنهم واثقون من أن النصر سيكون عاملا جديدا يدعم الاتحاد المثمر بين كل الجزائريين، أوروبيين كانوا أو مسلمين ليكونوا معا مستقبلا أفضل.[2]

و كان الحزب الشيوعي قد نظم حفلا استقبل فيه 130 من المساجين السياسيين الذين أطلق سراحهم[3]، و هذا في محاولة لإزالة الشكوك التي كانت تحوم حوله، في عدم تبنيه للقضية الوطنية، وكذا تصحيح وضعه الشعبي، و هذا عن طريق تملقه للزعماء الوطنيين الذين دفعوا ثمن الحوادث و تضامنهم مع الشعب الجزائري باعتبارهم الأبطال الذين تعلق عليهم الجزائر أمالها، و من هؤلاء فرحات عباس الذي كان ينظر إليه الشيوعيون على أنه رمز يجب استغلاله في ظل هذه الظروف السياسية التي تتطلب تغيير المفاهيم من اجل كسب الرأي العام الجزائري، كما أن فرحات عباس كان معتدلا في

---

1 REVUE HISTORIA, SETIF, LE DOSSIER DU SANG, PAR YOUSEF ZERTOUTI, 06 OCTOBRE 1971. P.P. 82-86.

2 A.H.W.A, LA LIBERTE, 21 MARS 1946

3 OP, LOC

مطالبه إلى أبعد الحدود، و هذا ما يؤمن به الشيوعيون رغم التباعد التام بين الإيديولوجية الماركسية و التفكير الليبرالي لعباس و أنصاره.

و قد خرج فرحات عباس من السجن وهو يحلم بتكوين هيكل سياسي لجمهورية جزائرية مرتبطة بالجمهورية الفرنسية.[1] و هذه الأفكار المناقضة لأفكار حزب الشعب بينت أن الجزائريين الذين تبنوا سياسة الإصلاح لم يستطيعوا استيعاب الدرس القاسي، و لم يستطيعوا تفهم معنى حوادث 8 مايو 1945 بالنسبة لفرنسا التي رأت فيها وسيلة لضرب الوحدة الوطنية من ناحية و تأكيد سلطتها و الدفع بحزب الشعب إلى النهاية من ناحية أخرى، لأنه في رأي فرنسا و من ورائها المستوطنون، يمثل الخطر الأكبر مما يستوجب الحد من نشاطه.

و تأكيدا لمفاهيم فرحات عباس السياسية صرح لصحيفة (**رسالة الجزائر**) الأسبوعية الصادرة بتاريخ 14 مارس 1946 قائلا :"**إننا نعود إلى الحياة لنؤكد أن أيدينا نقية من أي دم آدمي، و في وسعنا أن نرفع رؤوسنا و لسنا خائفين، إننا لعلى ثقة بأن مواطنة جزائرية، و برلمانا محليا و حكومة محلية سوف توحد الجزائريين و تحقق رخاء أحسن مما يفعله أفضل النواب في باريس، هذا هو برنامجانا.**"[2]

و من خلال هذا التصريح يحاول فرحات عباس أن ينفي عن نفسه صفة المشاركة في أحداث 8 مايو 1945، و يترك المجال مفتوحا لاهتمام الفرنسيين أو عناصر حزب الشعب فيما يؤكد على أن منهجه السياسي المستقبلي يتمحور حول تثبيت الهوية الجزائرية و ذلك بخلق كيان سياسي يدمج بين المواطنة الجزائرية و الخضوع للهيمنة الفرنسية، و هذا ما ثبت فشله من خلال الأحداث اللاحقة.

و هكذا ظهرت المعركة شرسة بين الوطنيين الجزائريين بالنظر إلى جملة الأفكار المطروحة على الساحة السياسية، فقد كان هناك اتجاه معتدل و آخر ثوري يدعو إلى

---

[1] فرحات عباس، المصدر السابق، ص 184.

[2] A.H.W.C, LE COURRIER ALGERIEN, 14 MARS 1946

الاستقلال، و هو ما أفرز مؤشرات ايجابية في مجملها على عملية التحضير النفسي و العملي للثورة المسلحة سنة 1954. و نستطيع أن نتبين ذلك من خلال استعراضنا لأربعة من التشكيلات السياسية الوطنية الجزائرية و العلاقات فيما بينها و هي الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري وحزب الشعب الجزائري و جمعية العلماء المسلمين الجزائريين و الحزب الشيوعي الجزائري. و هي التشكيلات الرئيسية التي كانت أصولها تمتد إلى ما قبل هذه الفترة لكن ظهرت معطيات جديدة على الساحة السياسية جعلتها تتخذ مواقف جديدة حسب طبيعة المرحلة المعاشة.

أهم التشكيلات السياسية التي ظهرت و برامجها :

الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري (U.D.M.A) :

لقد لعب القمع الدموي الذي صاحب حوادث 8 مايو 1945 دورا بارزا في تغيير مفهوم و أهمية الوحدة بين التشكيلات السياسية الوطنية بالنسبة لفرحات عباس، الذي قرر أن ينشئ حركة جديدة من رجال يشاركونه أفكاره، و على رأي (روجيه لوتورنو) فإن فرحات عباس أراد أن يتجنب غلطة أحباب البيان و الحرية، لأن اشتراكه مع رجال مصالي كلفه الثمن غاليا.[1] و هذا الرأي يتماشى إلى حد كبير مع أراء فرحات عباس و معتقداته الجديدة التي استخلصها من التجربة التي عاشها في خضم حزب أحباب البيان و الحرية و التي أدت إلى سيطرة أعضاء حزب الشعب على أمور الحزب الموحد، و ذلك بفضل الشعبية التي كان يتمتع بها أعضاؤه. و قد كان رد فعل فرحات عباس بعد إطلاق سراحه هو دعوته إلى "الثورة بالقانون" كما كان يسميها على اعتبار أنها السبيل الوحيد و الأمثل للوصول إلى الأهداف دون أن تكون هناك مصادمات قد تؤدي إلى آثار سلبية على التوافق الإسلامي-الفرنسي.[2]

---

1 LE TOURNEAU, ROGER, EVOLUTION POLITIQUE DE L'AFRIQUE MUSULMANE, 1920-1961, p 358.

2 AHMED, MAHSAS, LE MOUVEMENT REVOLUTIONNAIRE EN ALGERIE. P. 218

و لم ينتظر فرحات عباس خروجه من السجن ليعبر رعن مواقفه السياسية اتجاه الأحداث التي وقعت أو نظرته المستقبلية للعمل السياسي، بل أنه حرر رسالة و هو بالسجن سنة 1946 أعطى فيها كل أفكاره حول العمل السياسي و موقفه من التشكيلات السياسية الأخرى.

و تدور هذه الوصية التي أعطاها عنوان "وصيتي السياسية – MON TESTAMENT POLITIQUE"[1] حول مجموعة من المحاور نذكر منها :

- تبرئة نفسه و كذلك حزب أحباب البيان و الحرية من أية مسؤولية عما وقع في ماي 1945، كما يرى أن وضعية الفلاحين المتردية تمثل المشكل الرئيسي الذي تعاني منه البلاد.
- نبذ العنف و اعتباره جريمة ضد الشعب، و قد أثبت هذا السلوك في نظره فشله باعتباره طريقا للانتحار أكثر منه شيئا آخر. و ينصح في هذا المقام الفلاحين بترك تلك الأعمال لشذاذ الآفاق و المتشردين و يقصد هنا فرحات عباس عناصر حزب الشعب باعتبارهم مسؤولين عن المجزرة يوم 8 ماي 1945.
- دعوة الشباب الجزائري إلى نبذ التعصب الديني و الروح القبلية الضيقة مع دعوتهم إلى إظهار الاستعداد للتعايش مع كل الأديان و الأعراق و الإلتزام بمبادئ النظام الجمهوري في ظل الحرية و الديموقراطية، و يتضح من خلال هذا أن فرحات عباس لم يحد عن سياسته المطالبة بالحكم الذاتي في إطار المنظومة الفرنسية.

و تحمل هذه الوصية كثيرا من النقاط الأخرى التي ترسم معالم شخصية فرحات عباس و المتسمة بالتقلبات حسب الظروف و الأحوال.[2]

[1] هو مخطوط أورده عبد الحميد زوزو في كتابه محطات في تاريخ الجزائر، ص 206. كما اعتمده شارل روبير آجرون و نشره في المجلة الفرنسية REVUE FRANCAISE D'HISTOIRE D'OUTRE MER 1994. كما أورده بنجامين ستورا في كتابه فرحات عباس. أنظر : عبد الحميد زوزو، محطات في تاريخ الجزائر، ص ص 206، 207، 208، 209.

[2] عبد الحميد زوزو، محطات في تاريخ الجزائر، ص ص 220، 221.

و لم يفرط فرحات عباس في كلمة البيان التي توحد با مع التشكيلات السياسية الأخرى، و لهذا أطلق على حزبه الجديد اسم : **"الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري".** و أجمل فرحات عباس مبادئ الحزب الجديد في تصريح طويل نشرته جريدة رسالة الجزائر، ومما جاء فيه **"لا اندماج، ولا أسياد جدد، ولا انفصال إننا شعب فتي يتولى تثقيف نفسه ديمقراطيا و اجتماعيا و يحقق تجهيز الجزائر تجهيزا صناعيا و علميا، و يواصل رسالة بعث شخصيته خلقيا و فكريا... أعني إقامة ديمقراطية جديدة ناشئة تقودها ديمقراطية كبرى هي الديمقراطية الفرنسية... و إذا لم تتغلب الشبيبة الجزائرية على فروقها العنصرية القائمة بينها، وإذا لم تقض بكل جسارة على أولئك الذين لازالوا يستوحون تصرفاتم من ظلام تصورات دينية، فإذا لم نتخلص بكل سرعة من البهتان و الحقد و الاحتقار لهذه الأشياء التي عاشها آباؤنا، فإنا ستنتهي بنا دون شك إلى انتحار معنوي ستكون عواقبه وخيمة، إننا نعرف كيف تولد الحضارات كما نعرف كيف تموت."**[1]

و الملاحظة عن هذا البيان الطويل الذي بدأه فرحات عباس بإخلاء طرفه من مسؤولية أحداث 8 مايو 1945، أنه تجاوز واقعا مفروضا أملته المعتقدات و التاريخ و الطبيعة، و ذلك عند عودته إلى تجاوز العناصر المكونة للأمة في محاولة للجمع بين عنصرين متناقضين في ظل الديمقراطية التي ينشدها. و هذا الرأي ليس بجديد على فرحات عباس، بل أنه يمثل خطوة إلى الوراء عادت به إلى الثلاثينيات من هذا القرن عندما نفى وجود الأمة الجزائرية و اعتبر التكلم عنها من باب مجافاة الواقع.

---

[1] FERHAT ABBAS, FACE AU CRIME COLONIAL ET A LA FORFAITURE DE L'ADMINISTRATION, APPEL A LA JEUNESSE ALGERIENNE FRANÇAISE ET MUSULMANE (1ER MAI 1946) TRACT IMPRIME A ALGER. IMPRIMERIE GENERALE, (B.N.A).

و أخطر ما في هذا النداء أن فرحات عباس حاول تجاوز الدين كأساس للعلاقات الاجتماعية، و اعتبره تفكيرا تقليديا موروثا عن الأجداد و يجب التخلي عنه[1] و هذا في حد ذاته تفكير متناقض مع ما ادعاه من وطنية هدفها المحافظة على الشخصية الوطنية الجزائرية المبنية على أسس العروبة و الإسلام، و مما يؤكد خطورة هذا الاتجاه ما ذكره فرحات عباس في موقع آخر من هذا النداء، حيث يقول " **... و من ناحية المسلمين يجب أن يزول المفهوم التيوقراطي (الديني) الذي كان سائدا في العصر الوسيط... إن الدعوة الإسلامية ظاهرة تاريخية إنقضى عهدها... و لا يتحتم على الأشخاص الذين يعيشون على أرض واحدة و ينتمون إلى وطن واحد أن يكونوا على دين واحد...**"[2] و القول هنا بأن الدعوة الإسلامية ظاهرة تاريخية إنقضى عهدها، هو تنصل من واقع وحد الشعب الجزائري كله، و حافظ على كيانه، بل أنه السبيل الوحيد الذي أبقى على كيان الشعب و منعه من الإنحراف إلى تيار التغريب الذي انتهجه الاستعمار. فكيف يمكن أن نمحي هذه الأصالة من على خريطة التكوين العقائدي للشعب الجزائري لمجرد القول بالديمقراطية و الحكومة اللاتيوقراطية.

و في موضع آخر من هذه الوثيقة يذكر فرحات عباس صراحة أن ((**بإمكانه إخفاء ماضيه القاتم ذو ال عة الإسلامية، و تلك هي الصورة و التعبير الجلي لحركته "حركة**

[1] تكمن خطورة هذا الأمر في كون الجزائريين كلهم يدينون بالاسلام و بالتالي فمن الصعب وضع عقيدة أخرى إلى جانب تلك المتأصلة في الشعب.

[2] FERHAT ABBAS, OP, CIT. P.3.

التجديد الجزائرية"))[1]. و في هذا دلالة قاطعة على أن فرحات عباس قد أراد الدخول إلى الحياة السياسية بعد إطلاق سراحه بتفكير أقرب ما يكون إلى دعوة الإدماج من جديد، و التي رأى البعض أنه تخلى عنها، و زاد الأمر سوءا إعتباره النـزعة الإسلامية مظهرا من مظاهر الظلام الذي يجب الخروج منه، و لعل من أبرز أحداث هذه الفترة كون السلطات الفرنسية قررت إجراء الإنتخابات العامة الفرنسية في شهر يونيو 1946، و هو ما جعل فرحات عباس يسرع في تكوين الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري بغرض المشاركة فيها. رغم أن قطاعا كبيرا من الشعب قد قرر مقاطعتها بناء على دعوة حزب الشعب الجزائري إلى ذلك، نظرا لأنها ستكون مزورة على غرار الإنتخابات الماضية.[2]

و حتى يظهر الحزب الجديد بمظهر الوطنية فقد أصدر بيانا مطولا دعا فيه إلى إطلاق سراح مصالي الحاج زعيم حزب الشعب، رغم الاختلافات الجوهرية في مواقفهما ونظرتهما إلى أسلوب التعامل مع الاستعمار الفرنسي. و حتى ينسى الشعب عبارة أن القومية الإسلامية ظاهرة انقضى عهدها، فقد دعا البيان إلى احترام الدين الإسلامي و اللغة العربية في الجزائر.[3]

و هكذا، ظهرت السياسة الإصلاحية لفرحات عباس كما لو أنها لا تختلف عن تلك التي كان ينتهجها ابن جلول وهو صديق سابق له، رغم كون الإثنين قد انفصلا و أصبحا يهاجمان بعضهما البعض، خاصة فرحات عباس الذي كان يرى بأن ابن جلول هو ذيل لفرنسا في مواقفه.[4]

---

[1] لقد عمد فرحات عباس إلى تغيير جملة من العبارات التي وردت أعلاه في كتابه (ليل الاستعمار) الذي صدر خلال ثورة التحرير الجزائرية، فهو يذكر في هذا الكتاب صفحة 162 "أن نظم الحكم العتيقة قد ولى عهدها". و ذلك عوضا عن : "إن القومية الدينية ظاهرة تاريخية انقضى عهدها. كما يذكر في الصفحة 195 بأن البيان كان يمثل الصورة الجلية للثورة الجزائرية، و ذلك للتدليل على أنه ثوري قديم خاصة و أن منصبه الحساس كرئيس للجمهورية الجزائرية المؤقتة كان يستدعي منه إيجاد رصيد تاريخي يدعم به مركزه".

[2] AHMED MAHSAS, OP, CIT, P. 223.

[3] فرحات عباس، المصدر السابق، ص198.

[4] FERHAT ABBAS, OP, CIT. P.198.

و رغم التحذيرات التي أطلقها حزب الشعب لإثناء فرحات عباس عن دخول الانتخابات إلا أن الأخير لم يأبه به، خاصة و أن غياب مصالي الحاج قد أتاح له فرصة كبيرة للبروز كزعيم وحيد و مؤثر، و من هذا المنطلق فقد ادعى بأن دخوله انتخابات الثاني من يونيو 1946 هو استجابة لرأي الشعب الذي فرض عليه هو وجماعته عرض برنامجهم على البرلمان الفرنسي.[1]

و قد جاءت الانتخابات في صالح الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري مما اعتبره فرحات عباس خطوة حاسمة للوفاء برسالته المقدسة، ذلك أنه استطاع الحصول على 11 مقعدا من بين المقاعد المخصصة للمجموعة الانتخابية الثانية في الجمعية التأسيسية الفرنسية وهي 13 مقعدا، فيما حصل الاشتراكيون على مقعدين و لم يحصل الشيوعيون على أي مقعد.[2] و من خلال جداول الانتخابات نجد أن فرحات عباس قد خسر الرهان في حقيقة الأمر حيث أن عدد 700.000 ناخب قاطعوا الانتخابات من بين 1.350.000 مقيدين في المجموعة الانتاخبية الثانية[3] و كان ذلك بمثابة رد فعل إيجابي من الشعب الجزائري للنداء الذي وجهه حزب الشعب لمقاطعة الانتخابات، و هذا ما جعل أندري نوشي المؤرخ الفرنسي يعتبر حزب الشعب المحظور مركز الثقل في التشكيلات السياسية المتواجدة من حيث تأثيره السريع على الشعب.[4]

و قد صرح فرحات عباس بعد الانتخابات بتصريح خطير، حيث قال موجها كلامه للفرنسيين: **"هذه فرصتكم الأخيرة، ونحن العقبة الأخيرة، لا تخطئوا، إنني أكثر الوطنيين حبا لفرنسا."**[5] و هذا الكلام الهدف منه مسك العصا من وسطها، فهو من ناحية وطني، و من جهة أخرى محب لفرنسا، و هو بذلك يريد أن يتجنب مضايقة السلطات الفرنسية،

---

[1] نفسه، ص199.
[2] شارل أندري جوليان، المرجع السابق، ص342.
[3] نفسه، ص342.
[4] NOUCHI, ANDRE, LA NAISSANCE DU NATIONALISME ALGERIEN, PARIS 1962, P144.
[5] JOURNAL FRANCE TIREUR, 4 JUIN 1946.

و في الوقت نفسه الحصول على تفويض لشغل منصب في البرلمان يمكنه من طرح أفكاره التي لم تكن لتخدم القضية الجزائرية بقدر ما تخدم نوايا الاستعمار و مخططاته. و الأخطر من ذلك كله ما صرح به فرحات عباس وأوردته صحيفة مصر (JOURNAL D'EGYPTE) الصادرة في القاهرة، والذي جاء فيه: "**إن الجزائر لا يمكن أن تنظم إلى الجامعة العربية لأن صحراء ليبيا أشق** في **اجتيازها من البحر المتوسط ...**" [1] و هذا القول يعتبر تنصل من المهمات القومية التي كان الإسلام والعروبة ركيزتا الأساسية.

و قد بدأ فرحات عباس و زملاؤه في طرح أفكارهم بمجرد وصولهم إلى قصر البوربون حيث اجتماعات الجمعية التأسيسية الفرنسية، و أهم هذه الأفكار قضية "**تكوين جمهورية جزائرية**" التي تبدو في ظاهرها انعكاسا لروح وطنية، ولكنها في حقيقة أمرها مطالب مناقضة للحركة الاستقلالية. و من أهم الأفكار التي طرحها فرحات عباس وأعوانه ما صرح به لصحيفة (LE COMBAT) يوم 1946/06/26، حيث جاء على لسانه بأن المنتخبين المسلمين الجزائريين الجدد يطلبون تكوين حكومة جزائرية و من أهم مرتكزاتا :

- **الشخصية الجزائرية والفدرالية الفرنسية** : وذكر فيها بأن الشخصية الجزائرية مستمرة رغم المجهودات التي بذلت من قبل الامبريالية لمحوها ولذلك فإن المطلوب هو نهاية السيطرة الاستعمارية المبنية على حقوق الغزو ... و هذا يعني ضرورة وضع الشعب الجزائري على قدم المساواة مع الشعب الفرنسي وذلك من أجل الفائدة المتبادلة التي لا تشوبا متناقضات و هذا التجمع يجد ترجمته في منهج فدرالي يتيح للشعبين الاجتماع في جمعية فرنسية واسعة و ليبرالية.
- **البرلمان الجزائري** : إن التطور الحقيقي لا يمكن أن يوجد إلا عن طريق برلمان جزائري لا يمثل مجموعة خاصة ومحددة، و لكن يمثل جميع سكان الجزائر، و ليس في النية أبدا

[1] JOURNAL D'EGYPTE 9 JUILLET 1946.

تكوين دولة مسلمة و لكن الهدف هو خلق دولة جزائرية تسودها الحقوق والمساواة بين الجميع دون تفرقة في الدين أو الجنس.

- **البرلمان الفدرالي** : وتكون مهمة هذا البرلمان الدفاع عن كل الموعة الفرنسية من أجل هيكلة المؤسسات المختلفة، و كذا التنسيق بين مصالحها الاقتصادية الكبرى، و من هنا وجب تكوين برلمان فدرالي يمثل الجزائر وفرنسا و كذا الحدود الأخرى فيما وراء البحار.

- **الأمن الخارجي** : من المهام الكبرى للبرلمان الفدرالي الأمن الخارجي للمجموعة الفرنسية، و هذا الأمر يهم الجزائر التي ضحى أبناؤها بدمائهم على أرض المعركة إلى جانب الجمهورية الثالثة، و كان كفاحهم ضد الهتلرية من أجل الحرية ثقيلا ... و السلام من أولى اهتماماتنا و هو الكفيل بتطورنا السريع و هذا ما يحتاجه الشعب الجزائري.

- **التمسك باللغة العربية و الدين الإسلامي** : إن هذا التطور يعني إعادة التجديد الفكري والثقافي و الذي يجب أن يحترم العادات التاريخية لبلدنا ... و ليس لنا أي استعداد أو قابلية لأي نوع من الشوفينية. إن المنتخبين الجزائريين لا يعادون الثقافة الفرنسية والغربية التي تلقوها و التي تبقى لديهم غالية، و لكن لا يمكن قبول أي تفرقة تضرب اللغة العربية و اعتبارها لغة أجنبية على أرضها، و لا استثناء للثقافة الإسلامية في المسؤوليات الإدارية. إن اللغة العربية هي لغة حضارة سامية و الدين الإسلامي له خصوصيات و أصول.[1]

---

[1] تبدو هذه الأفكار متناقضة لتلك التي ذكرت سابقا من خلال تتبع تصريحات فرحات عباس، وهذا دليل على التخبط الذي كان يعيش فيه حزب الاتحاد الديمقراطي، ويظهر هذا جليا في التصريحات المتناقضة التي تحاول مرة جذب الطرف الفرنسي، ومرة أخرى جذب الطرف الجزائري، ولمزيد من المعلومات حول هذه الأفكار ومبرراتها عند فرحات عباس، راجع:
فرحات عباس، المصدر السابق، ص ص194-204

- **مصالي الحاج وحزب الشعب :** يرى البيان بأن مصالي الحاج زعيم حزب الشعب مناضل ضحى بالكثير من أجل مبادئه وهو جدير بالاحترام، لقد حكم عليه بالأشغال الشاقة أثناء حكم حكومة "فيشي"، و وضع تحت الإقامة الجبرية، و لذلك فإن المطلوب هو تحريره كلية وعودته إلى حياة حزب الشعب الذي يمثل مناضلوه شعبة أساسية من الرأي العام الجزائري.[1]

و بالنظر إلى المطلب الأخير نجد بأن شعبية مصالي الحاج في هذه الفترة قد ازدادت بحكم بقائه في السجن رغم صدور قانون العفو العام في 1946/04/16 و هذا ما جعل فرحات عباس و أنصاره يحاولون كسب بعض من الرأي العام من خلال التظاهر بالدفاع عن مصالي، و لكن ذلك لم يمنع حزب الشعب من التنديد بحزب فرحات عباس باعتباره يمثل بؤرة للخيانة الوطنية و هذا بسبب عدم تكلمه عن فكرة الاستقلال التي تمثل الهدف الأسمى للشعب الجزائري.

و قد أرفق فرحات عباس هذا المشروع بتصريحات تحمل صفة التملق للسلطة الفرنسية كتأكيده بأنه من أهم الوطنيين المحبين لفرنسا باعتبارها ناشرة للحضارة في شمال إفريقيا، و رغم قوله بأنه و جماعته من الفدراليين اللا انفصاليين[2]، إلا أنه لم يستطع إقناع الفرنسيين بمشروعه رغم أنه أحدث ضجة كبيرة في البرلمان الفرنسي، خلال انعقاد جلساته يوم 22 أغسطس 1946. و قد شهدت الجلسة تجاوزات خاصة عندما ألقى الدكتور سعدان أحد نواب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري كلمة دافع فيها عن فرحات عباس ومشروعه المطروح[3]، و كان الرد الحاسم من ديبرو (DIBRO)، أحد النواب الفرنسيين عندما قال : "**سوف تبقى فرنسا** في **الجزائر لأننا فرنسا، و لأننا** تحب **الجزائر**"[4] كما وجه أحد النواب الآخرين كلمة موجهة إلى فرحات عباس قال فيها:

---

1 JOURNAL LE COMBAT, 26 JUIN 1946
2 NOUSHI, ANDRE, OP,CIT , P.144
3 NOUSHI, ANDRE, OP, CIT , P. 137.
4 JOURNAL, LA NOUVELLE REPUBLIQUE, 24 AOUT 1946

"**إنك منتخب حديث، و لكنك كنت مثيرا للفتن منذ عشر سنوات**"[1] و يذكر شارل أندري جوليان أن النواب الجزائريين عادوا إلى الجزائر بعدما صوتوا إلى جانب مشروع الحكومة الخاص بالجزائر دون أن يحققوا شيئا من مشروعهم الذي طرحوه و منيوا فيه بزيمة كتلك التي تلقاها دعاة الإدماج و على رأسهم بن جلول.[2]

و مما زاد من التضييق على فرحات عباس خروج مصالي الحاج من السجن و رغم أن عباس تظاهر بالابتهاج باعتبار أن حزبه هو الذي وجه نداء لإطلاق سراح مصالي، إلا أنه لم يستطع إخفاء انزعاجه، و هذا ما أكده حينما قال: "**إن التصريح بعودة حزب الشعب إلى نشاطه كان بغرض مواجهة حزب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري**" [3].

و يظهر أن كثيرا من الفرنسيين كانوا ينظرون إلى إطلاق سراح مصالي الحاج بنفس النظرة حيث جاء في صحيفة "لوموند" في مقال سنة 1952 على لسان الكاتب الفرنسي فريديريكس P. FREDIRIX ما يثبت ذلك، فقد تساءل الكاتب حول ما إذا أراد الحاكم الفرنسي خداع فرحات عباس بإطلاق سراح مصالي الحاج؟ وإذا كان الأمر كذلك (والكلام دائما لبيير فريديريكس) وهناك ما يبرر ذلك، فإن هذا التدبير انقلب ضد أصحابه، ويقول : "**إن إطلاق سراح مصالي ضد عباس إنما هو إطلاق بروليتاري أمي، ضد نائب متحضر من الشعب**".[4]

و قد كان بقاء مصالي الحاج في السجن بعد صدور قانون العفو العام يسبب حرجا لفرنسا، و نتيجة لخطورته باعتباره العدو الأكبر لسياستها في شمال إفريقيا فقد حددت إقامته في بوزريعة بضواحي العاصمة أين يكون تحت المراقبة المستمرة.[5]

---

1 FRANCE PRESSE, 24 JUIN 1946

2 شارل أندري جوليان، المرجع السابق، ص 343.

3 فرحات عباس، المصدر السابق، ص 198.

4 ARON, ROBERT, LES ORIGINES DE LA GUERRE D'ALGERIE, P.134.

5 STORA, BENJAMIN, MESSALI EL-HADJ, PARIS 1982, P.197.

و بتقييمنا لبرنامج حزب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري نلاحظ أنه لم يأخذ بفكرة استقلال الجزائر عن فرنسا، و هي القضية التي كان ينادي بها حزب الشعب المحظور منذ سنة 1939، و هذا يبين أن دعاة الإصلاح لم يغيروا من مفاهيمهم حول التحرر حتى بعد مذابح الثامن من مايو 1945، و لنا تفصيلات أخرى حول تطور الأفكار الإصلاحية وفشلها من خلال فصل لاحق، حيث لم تثبت في الميدان أخيرا سوى أفكار التحرر التي تبنتها حركة الانتصار للحريات الديمقراطية و هو الحزب الذي خلف حزب الشعب نفسه سنة 1946.

حركة الانتصار للحريات الديمقراطية واتجاهاتنا الثورية :

قوبل الإفراج عن مصالي الحاج الذي نقل من برازافيل إلى فرنسا يوم 31 يوليو 1946 بابتهاج كبير لدى الأوساط الجزائرية التي استقبلته في مطار أورلي بفرنسا[1]، بل أن هذا الحدث قد جعل من الزعماء العرب يبتهجون لذلك، ويرسلون له برقيات التهاني كتلك التي تلقاها من باي تونس، والحبيب بورقيبة زعيم حزب الدستور الجديد و كذلك جمعية شمال إفريقيا بنيويورك و من الأمين العام لجامعة الدول العربية عزام باشا.[2]

و قد بقي مصالي الحاج في فرنسا حتى تاريخ 13 أكتوبر 1946 حيث نقل إلى الجزائر، و حددت إقامته في منطقة بوزريعة، و هذا أقرب إليه لمواصلة نشاطاته رغم المراقبة الدائمة التي سلطتها عليه فرنسا.[3]

و ظهر واضحا أن هناك توجهات جديدة قد ظهرت على حزب الشعب المحظور الذي كان يسير من قبل مجموعة من المناضلين الشبان أثناء فترة غياب مصالي الحاج في منفاه، و هؤلاء كانوا قد عاشوا تجربة 8 مايو 1945، و لذلك غلب على تحركهم طابع

---

1 OP, LOC , P.193.

2 MESSALI EL-HADJ, MEMOIRE, P.220.

3 STORA, BENJAMIN, OP, CIT, P.199.

الثورية، و محاولة السير في طريق العمل المسلح. و كان على رأس هؤلاء الأمين دباغين الذي لعب دورا بارزا في حياة الحزب فيما بعد.

و من الأفكار الجديدة التي ظهرت قضية إضفاء صفة المشروعية على نشاطات الحزب و دخوله معترك الحياة السياسية حتى يمكن له تحقيق أهدافه دون أن يتخلى عن مبادئه الثورية، و هكذا رأى فريق من الأعضاء ضرورة تكوين حزب شرعي، بينما رأى فريق آخر بأنه من الضروري بقاء نشاطات الحزب سرية حتى يمكن له أن يقوم بمهامه بعيدا عن أعين السلطة التي لن ترضى أبدا بهذا الأسلوب، كما يرون بأنه من الضروري أن يبدأ الحزب بإقناع أعضائه و عدم الانحدار إلى مستوى الحركات الإصلاحية التي ليس لها أدنى قيمة بالمقارنة مع آمال الجزائريين وتطلعاتهم إلى الإستقلال.[1]

و هكذا كان لابد من حل وسط يدعم وجهتي النظر المختلفتين، و اتخذ قرار يقضي بالجمع بين الصفتين الشرعية والسرية، و قد دعم هذا الرأي مصالي الحاج الذي رأى بأن ذلك يكفل إلى حد كبير التعامل مع الجماهير بصفة مباشرة، و هذا ما أكده تقرير اللجنة المركزية للحزب المنعقدة في دورتها سنة 1954[2]، و قد اتفق أعضاء الحزب على السير في طريق تكوين حزب حركة الانتصار للحريات الديمقراطية بصفة رسمية تمكن من خوض الانتخابات على المستوى الرسمي[3]. و قد كفلت هذه الصيغة للحزب إنهاء الصراع من ناحية وبقائه على مسرح الأحداث من ناحية أخرى، و هذا إنجاز كبير لحزب الشعب في ظل هذه الظروف التي كانت فيها المواجهة على جبهتين :

الأولى: في كيفية مواجهة الحركات الإصلاحية وأفكارها غير الوطنية والتي تريد من ورائها تحقيق مكاسب ثورية قد تؤدي إلى الاعتراف بمشروعية الاستعمار.

---

[1] تقرير اللجنة المركزية لحركة الانتصار للحريات الديمقراطية الجزائر في 10 يوليو 1954، ص ص 4 – 5.

[2] نفسه، ص5.

[3] تقرير اللجنة المركزية لحركة الانتصار للحريات الديمقراطية، الجزائر، 10 يوليو1954، ص6.

والثانية: في طريقة مواجهة الاستعمار الفرنسي الذي كان يهمه كثيرا بقاء الصراعات الداخلية تطبيقا لمبدأ فرق تسد.

و هكذا اتخذ الحزب من حركة الانتصار للحريات الديمقراطية إطارا لخوض غمار الانتخابات البرلمانية الفرنسية التي كان مقررا لها يوم 19 أكتوبر 1946[1]. و كان من الممكن أن تشكل هذه الانتخابات اختبارا حقيقيا لشعبية التنظيميين الرئيسيين : (حزب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، و حركة الانتصار للحريات الديمقراطية) لولا أن فرحات عباس انسحب في آخر لحظة، وعلل ذلك بأن حزب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري قد اتخذ قرارا سريا يترك حزب الشعب الجزائري يقوم هو الآخر بتجربته البرلمانية.[2] و لكن هذا الرأي غير صحيح إذا ما علمنا بأن فرحات عباس قد طلب من مؤيديه أن يعطوا أصواتم الانتخابية للحزب الشيوعي الجزائري الذي لا تختلف مطالبه كثيرا عن مطالب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، و الحقيقة كما يقول روجي لوتورنو أن عباس لم يكن بوسعه أن يبدد نجاحا ظاهريا كان قد حققه خلال انتخابات الجمعية التأسيسية في 2 يونيو 1946، و لذلك قرر بأن لا يقدم أي مرشح لهذه الانتخابات –رغم محاولته بأن يكون جبهة من العلماء والشيوعيين إضافة إلى حزبه- لمواجهة حركة الانتصار للحريات الديمقراطية.[3]

و من أجل إحباط المؤامرة التي دبرها فرحات عباس و أتباعه، و كذلك مخططات فرنسا لإنجاح المرشحين الذين ترضى عنهم فقد قام مناضلو الحزب بجهد كبير يفوق طاقة البشر كما عبر عن ذلك الحزب في رسالة بعث با إلى ممثله في فرنسا[4]، و ذلك لكي يحصل الحزب على خمسة مقاعد من الخمسة عشر مقعدا المخصصة للهيئة الانتخابية. و قد

---

[1] TEGUIA, MOHAMED, OP, CIT, P.112.

[2] فرحات عباس، المصدر السابق، ص208.

[3] LE TOURNEAU, ROGER, OP, CIT, P.359.

[4] اللجنة المركزية لحركة الانتصار للحريات الديمقراطية، 13 نوفمبر 1946. الحملة الانتخابية من 1946/10/19 إلى 1946/11/10.

ذكر في الرسالة أن الإدارة الاستعمالية كانت فيما مضى تكتفي في فترة الانتخابات بالضغط على الشعب لإجباره على التصويت لصالح مرشح معين من الإدارة، أما في هذه المرة فإنا جرت تعبئة عامة تبدأ من حارس الحقول إلى الحاكم العام نفسه، فضلا عن الضغط الإداري وشراء الضمائر والرشوة، و قد جندت الإدارة الفرنسية نوعا من الميليشيا يضم القواد والباش أغوات وحراس الغابات وموظفي الدواوير و االالس البلدية المختلطة، و ذلك بغرض إرهاب مناضلي الحزب والسكان المؤيدين له. و كان لأفراد هذه الميليشيا مطلق الحرية في التصرف، و كان في إمكانم أن يضربوا براواتم كل من يريد أن يصوت حسب رغبته أو يسمح لنفسه بأن يعلن عن احتجاجه ضد المظالم أو سوء استغلال السلطة التي يقترفها رؤساء مكاتب الانتخابات.

و هكذا بدت نتيجة الانتخابات كما لو أنا مخططة من قبل، خاصة و قد ألغيت قائمتان بجهتي وهران و قسنطينة كانتا من الممكن أن تدعما قائمة حزب حركة الانتصار للحريات الديمقراطية. و في مقابل حركة الانتصار حصل الشيوعيون على مقعدين رغم أنم كانوا مدعومين بأصوات الاتحاد الديمقراطي، فيما حصلت قائمة التعاون الفرنسي الإسلامي المدعومة من السلطة على 8 مقاعد أهلتها لكسب الأغلبية من مقاعد الهيئة الانتخابية الثانية.[1]

و رغم أن فرحات عباس لم يشارك في هذه الانتخابات إلا أنه سعى للحصول على منصب المستشار العام لمدينة سطيف و هي مسقط رأسه، و تم انتخابه بالفعل في 23 فبراير 1946، و كان قصده من ذلك على ما يبدو بقاؤه في الجزائر قريبا من الأحداث، رغم أن حزبه استطاع الحصول على 4 مقاعد من أصل سبعة كانت مخصصة للشعبة الثانية في الهيئة الانتخابية، أما المقاعد الثلاث الأخرى فقد حصل عليها أنصار التعاون الإسلامي الفرنسي.[2]

---

[1] شارل أندري جوليان، المرجع السابق، ص 346.

[2] نفسه، ص346.

و نتائج الانتخابات المختلفة لا تحتاج إلى تأويل إذا ما قدرنا حجم المعاناة التي كان يعانيها أعضاء حركة الانتصار للحريات الديمقراطية و الضغوط التي مورست عليهم و المؤامرات التي حيكت ضدهم، حتى من قبل تيارات الحركة الوطنية الأخرى. و قد زاد الصراع بين المصاليين و فرحات عباس، و أنصاره خلال الانتخابات و يرجع هذا الصراع في أصوله الحقيقية إلى توجهات كل منهما. فعدم التوافق بين الاتحاد الديمقراطي و حركة الانتصار (حزب الشعب) لم يكن نابعا من منطلقات شخصية و لكنه يعود إلى عوامل موضوعية تتعلق بمبادئ كل منهما. فحزب الشعب الجزائري لا يؤمن أبدا بالوعود الفرنسية، و لا بتغير سياسة الفرنسيين، و لهذا عمل منذ البداية على إيجاد صيغة كفيلة بالنضال تضمن المواجهة مع الاستعمار. و اتخذ في سبيل ذلك الخط الثوري كمبدأ لتجميع الشعب بما يكفل القضاء على الاستعمار بجميع أشكاله[1].

أما فرحات عباس و أتباعه فإنهم على النقيض من ذلك، ألغوا كلية طريق الثورة كحل، و لكنهم نادوا بفكرة "الثورة بالقانون" حتى يتفادوا الصدام مع قوى الاحتلال. و في مقارنة له بين أفكار الطرفين يذكر أحمد محساس و هو من عناصر حزب الشعب القدامى قائلا : (**إن الوطنية الثورية** في **حزب الشعب الجزائري وجدت بالاعتماد على قيمة الحضارة العربية الاسلامية** التي **يرى فيها أنها متفتحة على مستوى عالمي، و** التي **تدخل** في **نطاق الحركة التحررية العالمية خاصة بانتمائها** إلى **حركة النهضة العربية الاسلامية....إن راديكالية الحزب** تجيب **منطقيا على الأسلوب الاستعماري، و ليست بأي حال من الأحوال حركة سلفية جامدة، و** لهذا **فإن الايمان** بالوطنية الدينية تعني تحت **هذا المصطلح الايمان** بالقومية التي **تجمع كل القيم و المعتقدات للشعب الجزائري، و كذا إرثه، أن هذه الوطنية** نابعة **أصلا من منطلقات** تمثل **أيديولوجية أخرى و سياسة**

---

[1] AHMED, MAHSAS, OP, CIT, P.290.

مغايرة للتي يعترف بها فرحات عباس. إن ثورة فرحات عباس تبرر إدماج الجزائر في الاتحاد الفرنسي و هذا هو الإتجاه الجديد للإمبريالية الفرنسية و سياستها الاصلاحية.[1])

و هكذا نرى بأن سياسة حزب الشعب تقود بمنهجها إلى الارتباط الكلي للجزائر بمحيطها الثقافي و الجيوبولتيكي و هو العالم العربي، و في مقابل ذلك رفض الحزب أي ارتباط اقتصادي أو ثقافي مع فرنسا. و بالتالي رفض الدخول في نطاق الاتحاد الفرنسي باعتباره دعوة جديدة للاستعمار، و هذا ماجعل فرحات عباس ينتقد حزب الشعب و زعمائه الذين كانوا يدعون إلى الوحدة العربية الاسلامية كقوة محركة للشعوب من أجل الدفاع عن حقوقها و تثبيت أصالتها.

و رغم مابينه الشعب من رفضه للاستعمار بكامل أشكاله، إلا أنه لم يرفض التعاون المتبادل مع فرنسا في نطاق عادل و متساوي، و لكنه رفض كل ما من شأنه أن يحد من حرية الشعب في اختياراته و توجيهاته المستقبلية على المستويين الداخلي و الخارجي[2].

أما على مستوى التعاون المحلي فقد رأى الحزب بأن تحقيق الوحدة الوطنية كفيل بتدعيم القوى الوطنية في مواجهة الاستعمار، و قد حاول أن يجمع الرأي العام الجزائري حول فكرة التحرر من خلال عدم الاعتداد بالاصلاحات المزعومة و التي تنادي بها الاتجاهات الأخرى، ففكرة الدعوة إلى الوحدة الوطنية نلمسها من خلال الرسائل التي بعث بها الحزب إلى قادة التنظيمات الأخرى في محاولة للوصول إلى حد أدنى من التفاهم حول العمل الوطني الواجب القيام به، و من بين النداءات المتكررة للحزب في هذا المجال نداء ديسمبر 1946 و الذي ضمنه الفكرة المراد تحقيقها و مما جاء فيه : "**اعتبارا بأن إرادة الوحدة أمر غير قابل للنقاش، و اعتبارا لكون هذه الوحدة أمرا مستعجلا** يجب **التوصل إليه اليوم قبل غد. و من منطلق أننا** يجب **ان تتحقق** بين **المجموعات** التي **ترى** في **الأمة الجزائرية حقيقة لا جدال فيها و كذا كوننا** يجب **أن تتجاوز الأمور الدعائية**

---

[1] AHMED, MAHSAS, OP, CIT, P .291.

[2] AHMED, MAHSAS, OP, CIT, P.221.

لتصل إلى حياز التطبيق الفعلي فإن حزب الشعب الوفي لإراداتك (يقصد الشعب) يعلن بأنه مستعد لتحقيق الوحدة التي سيكون صادقا نحوها لى أبعد الحدود"[1].

و قد ركز المكتب السياسي في بيانه هذا على أهمية الدور الذي يجب أن يلعبه الحزب بعيدا عن المزايدات التي ينتهجها البعض[2]، خاصة و أن جموع المسلمين يتوقون إلى تحقيق تنسيق بين كل المجموعات الوطنية التى تريد الاستقلال للجزائر.

و من هذه المعطيات يؤكد البيان بأن الحزب تواق إلى وحدة إيديولوجية تؤدي إلى عمل موحد يمكن من بناء قاعدة صلبة و مستمرة.[3]

و قبل صدور هذا البيان كان حزب الشعب الجزائري قد أجرى اتصالات مكثفة مع التشكيلات السياسية المختلفة على الساحة الجزائرية في محاولة لوضع تصور نهائي لكيفية مواجهة التحديات الاستعمارية، و من أجل بلورة إرادة الوحدة هذه، فقد وضع حزب الشعب تصورات لا تخرج كلها عن فكرة الوحدة من أجل الاستقلال التام. ويمكننا أن نلاحظ هذا التوجه بوضوح في الرسالة الي بعث با حزب الشعب الجزائري (حركة الانتصار) إلى الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري بتاريخ 22 نوفمبر 1946، و مما جاء فيها بعد سرد لدواعي الوحدة و ضرورة تحقيقها مايلي **((....و لأسباب واهية ليست لها قيمة فإنكم لم تأخذوا باقتراحنا الخاص بالوحدة على الرغم من تعبيركم في رسالتكم المؤرخة في 18 أكتوبر 1946، بأنه مهما كانت إجابتنا حول الانتخابات فإن جميع مقاييس الوحدة التي أرتأيناها سويا تبقى قائمة، و قد كانت كل المحاولات التي جرت في السابق قد فشلت نظرا لتباعد الاتجاهات من الناحية و كذا النظر إلى أسلوب تحقيق الأماني الوطنية للشعب الجزائري من ناحية أخرى. و كان حزب الشعب قد قدم**

---

[1] APPEL DU BUREAU POLITIQUE DU P.P.A- CITE PAR : COLLOT .CLAUDE ET HENRY JEAN.ROBERT.LE MOUVEMENT NATIONAL ALGERIEN (TEXTES) 1912-1954, P.232 ET SARASSIN.P.E.LA CRISE ALGERIENNE.P.P. 215, 220

[2] يقصد بذلك الإتحاد الديمقراطي و جمعة العلماء و الحزب الشيوعي و الإشتراكيون و دعاة الإدماج من بني (وي-وي)

[3] COLLOT, CLAUDE ET HENRY-JEAN, ROBERT, OP, CIT, P. 232.

مقترحات مختلفة أثناء اللقاءات التي تمت أيام 19-20-21 نوفمبر 1946 و لكنها قوبلت بالرفض دون مبرر.))[1] و هكذا لم يكن رد الإتحاد الديمقراطي مقنعا بالدرجة التي أرادها مناضلوا حزب الشعب، فقد صرح مسؤول من الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري بأن الوحدة مستحيلة في ظل الظروف الحالية بين الإتحاد الديمقراطي و حزب الشعب الجزائري دونما ذكر لأسباب معينة و محددة.[2]

و في نهاية رسالة حزب الشعب الجزائري المذكورة سابقا نبه البيان على أن الهدف الأساسي للحزب هو قتل فيروس التمزق الذي لن يستفيد منه إلا الاستعمار، و بالنظر إلى ذلك فقد وجه الحزب دعوة لعقد اجتماع آخر يوم 24 نوفمبر بفرض التباحث حول الوضعية التي يعيشها الشعب الجزائري و محاولة إيجاد الحلول الكفيلة بمعالجتها.[3]

و لم يقتصر حزب الشعب في محاولته تطبيق الوحدة على الاتحاد الديمقراطي لكنه وجه رسالة بنفس المعنى إلى الشيخ البشير الابراهيمي زعيم جمعية العلماء المسلمين الجزائريين تحثه فيها على ضرورة المشاركة الايجابية في القضايا الوطنية بحكم مركزه كرئيس لجمعية حملت على عاتقها مهمة التربية الاجتماعية و الحفاظ على الشخصية الجزائرية، لذلك دعا حزب الشعب في رسالته بأن تكون مجهودات رجال الدين مضاعفة من أجل تحقيق أماني الشعب الجزائري، و كذلك من أجل رؤية شعارات الجمعية الداعية إلى الوحدة الوطنية تتجسد على أرض الواقع خاصة و أن عصر الخطب قد انتهى بحكم الظروف التي تعيشها البلاد، و لم يعد نافعا سوى العمل و التطبيق.[4]

و مما ورد في الرسالة أن زعماء الجمعية تاونوا فيما يخص تحمل مسؤولياتهم السياسية و ذلك تجنبا لأي احتكاك مع الإستعمار، على الرغم من أن جميع مبادئها تركز

---

1 BUREAU POLITIQUE DU (P.P.A.), 22 NOVEMBRE 1946, LETTRE DU (M.T.L.D.) AU (U.D.M.A.).

2 SARASSIN, P.E., OP, CIT, P. 217.

3 COLLOT, CLAUDE ET HENRY-JEAN, ROBERT, OP, CIT, P. 233.

4 BUREAU POLITIQUE DU PARTI DU PEUPLE ALGERIEN, 22 NOVEMBRE 1946, LETTRE DU (P.P.A.) AUX ASSOCIATIONS DES OULIMAS, CITE PAR CLAUDE COLLOT ET HENRY-JEAN, ROBERT, OP, CIT. P.223.

على ضرورة حماية المجتمع الجزائري من عوامل التغريب التي ينتهجها الاستعمار[1]، و رغم مواقف الجمعية الايجابية فيما يخص الحفاظ على الشخصية الجزائرية إلا أنها لم تجاهر على الاطلاق بفكرة الاستقلال و بقيت مطالبها محصورة في هذا المجال.

و بناء على دعوة حزب الشعب إلى كل من الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري و جمعية العلماء، فقد عقد اجتماع ثلاثي يوم 24 نوفمبر 1946 تبادلت فيه الأطراف وجهات النظر حول مقترحات لجنة حزب الشعب الجزائري و خرج المجتمعون باتفاق أكد على جملة من الأفكار منها :

أولا : ضرورة الوحدة الوطنية.

ثانيا: ضرورة أن تكون فورية.

ثالثا: تحديد الأطر الوحدوية التي يجب أن تكون بين المجموعات الإسلامية.[2]

و قبل أن ينفض الإجتماع ألحت لجنة حزب الشعب على ضرورة أن يكون تجدد المحادثات في أقرب وقت ممكن. و لكن الذي حدث حسب رأي ساراسان أن لجنة الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري لم تعقد إلا اجتماعا ظرفيا انتهى مفعوله بانتهاء تاريخه.[3]

و هكذا لم تفلح المحاولات المتكررة من جانب حزب الشعب في احتواء التشتت الذي ظهر بعد أحدث 8 مايو 1945، حيث بدا واضحا أن كل طرف أصبح يخطط بما يراه أقرب إلى الواقع، زيادة على كون حزب الشعب كان متهما من جميع الأطراف بتدبير الحوادث المذكورة، و لذلك فأي مغامرة بالوحدة مرة أخرى قد تؤدي إلى نفس النتيجة، و هذا غير مستصاغ من الأحزاب الأخرى التي كانت ترى بأنه من الممكن تحقيق الأهداف الوطنية من خلال الحوار و تقديم العرائض لفرنسا، و هذا ماثبت فشله و أيدته التجارب السابقة.

---

1 SARASSIN, P.E., OP, CIT, P. 220

2 COLLOT, CLAUDE ET HENRY-JEAU, ROBERT, OP, CIT, P.223.

3 SARASSIN, P.E., OP, CIT, P. 220.

الحزب الشيوعي الجزائري و مواقفه الجديدة :

إن مواقف الحزب الشيوعي معروفة و قد تعرضنا لها في السابق من خلال محاولته إرجاع حوادث 8 مايو 1945 إلى أسباب أقل ما يقال عنها أنها بعيدة كل البعد عن الواقع الجزائري، و نتيجة للصورة غير المشرفة التي ظهر بها الحزب في أعقاب الحرب العالمية الثانية، و للصورة القاتمة التي حملها الشعب عن مواقفه، فقد أراد أن يعيد الثقة لكيانه. فراح يصدر البيانات التي تتحدث عن بؤس الجزائريين و فقرهم و جهلهم معتمدا على مجموعة من المعطيات التي صاغها في مؤتمره الثالث[1] كما يلي :

(...إن المسؤولين عن ذلك (يقصد بؤس الجزائرين) هم الفاشست من الهتلريين و الايطاليين الذين غمروا العالم بحرب مات من جرائها الكثيرون. كما يتحمل المسؤولية الفيشيين[2] VICHYSTES، و كذا الرأسماليون الكبار في الجزائر[3]، لأن خيرات الجزائر من قمح و تمور و أغنام و غيرها كافية لتغذية الجزائريين.)

و يلاحظ في هذا البيان إغفال متعمد لظروف الاستعمار و سياسة الاستغلال الرسمي التي تنتهجها حكومة فرنسا، و مسؤولياتها التاريخية عن شقاء الجزائريين و في مقابل ذلك تم التركيز على ظروف الحرب و الاستغلال و هي معطيات ترد في بيانات الشيوعيين حتى في البلاد المستعمرة (بكسر الميم) نفسها، و هو مايعطيها طابعا شموليا. و الحقيقة أنه في الوقت الذي لا يمكننا التغافل عن هذه الأسباب إلا أننا في حالة مثل تلك المتعلقة بالجزائر لا يمكننا أن نضعها موضع الأساس.

---

[1] APPEL DU TROISIEME CONGRES DU P.C.A, (UNION POUR LA DEMOCRATIE, ALGER, LE 24 MARS 1946, DANS LA LIBERTE, 24 AVRIL 1946.

[2] يقصد حكومة فيشي الموالية للألمان.

[3] وردت في النص بعبارة (LA CLIQUE DES CENTS SEIGNEURS) أي جماعة المئة سيد.

و مما أعطى لهذا البيان أهمية خاصة كوثيقة مدينة للشيوعيين في نظرتهم للواقع الجزائري تأكيده على أن الوضع يسير نحو الأحسن من خلال مظاهر مثبتة في هذا البيان كما يلي[1] :

أولا : أصبح كل العمال بإمكانهم التجمع داخل نقاباتهم و في منظماتهم الديمقراطية التي حظر نشاطها في عهد فيشي.

ثانيا : تمت تصفية رؤساء البلديات الفاشست من أغلبية المدن الكبرى الجزائرية كما ألحقت بهم مجموعة من الجزائريين الموالين لفرنسا بواسطة انتخابات الجماعة التي من الممكن أن يرأسها فلاح أو خماس[2]، يشعر باهتمامات الشعب.

ثالثا : أصبح هناك أكثر من مليون مسلم يتمتعون بحق الانتخاب.

و إذا حاولنا أن نقيم هذه المعطيات الجديدة التي ذكرها البيان فإن أول ملاحظة تجب الإشارة إليها كون الإصلاحات التي ذكرت لم تغير من معالم السياسة الاستعمارية في شئ. كما أنها لا تتوافق إطلاقا مع المطالب الثورية التي ظهرت على الساحة الجزائرية خاصة من قبل حزب الشعب الجزائري، و هو ما جعل الحزب الشيوعي الجزائري بعيدا عن المطامح الوطنية بدليل مطالبه التي بدت تقليدية موروثة عن أفكار الحزب الشيوعي الفرنسي الذي ترب في أحضانه، و هذا ما تجسد في مطالب الحزب التي وردت في آخر البيان و التي نذكر منها :

أولا: ترسيخ مبادئ السلم و إقامة علاقات مع القوى العظمى (الولايات المتحدة-بريطانيا-الإتحاد السوفياتي)[3].

---

1 TEGUIA, MOHAMED, OP, CIT, P.110.

2 الخماس، هو الذي يقوم بزراعة الأرض في مقابل أخذه خمس الإنتاج.

3 لم يحدد البيان فحوى هذه العلاقات، كما لم يذكر تحديد الهدف من ورائها و لا نتائجها بالنسبة للشعب الجزائري، فهذه العلاقة تخص فرنسا المستعمرة التي يهمها إيجاد سند دولي يمكنها من تشديد قبضتها على الشعوب المستعمرة.

ثانيا: الخبز للجميع، و ذلك بتوفير المستلزمات للمستوطنين الصغار و الفلاحين و الخماسين، و وضع سياسة ري صحيحة و تنمية الإنتاج الصناعي بقوة العمال و تأميم البنك الجزائري و مناجم الفحم و الفوسفات و شركات التأمين الكبرى و شركات الغاز و الكهرباء.

ثالثا : تطبيق القوانين الاجتماعية المطبقة في فرنسا و خاصة اقتراحات وزير العمل الشيوعي الخاصة بزيادة أجور عمال الصناعة.

رابعا : حتى تبرهن فرنسا الجديدة للمسلمين بأن ممارسات الماضي انتهت و أن اتحاد الجزائريين مع الأمة الفرنسية هو السبيل الوحيد للدفاع عن الحرية و الديمقراطية يجب تطبيق ما يلي:

- تطبيق قانون المساواة وتعويض كل الضحايا و أهلهم من مسلمين و أروبيين و الذين مستهم حوادث 8 مايو 1945.
- خلق مجلس جزائري منتخب بحرية من قبل عموم الشعب و الذي يخلف المجلس المالية القديمة.
- تأسيس اتحاد ديمقراطي شامل يجمع اتحاد العمال و صغار المستوطنين الشباب المتطلعين لغد أفضل[1].

و هذه المطالب التي تبدو متواضعة بالمقارنة مع آمال الجزائريين لم تغفر للحزب أمام الشعب و هذا ما ظهر واضحا من خلال انتخابات 2 يونيو 1946، حيث لم يحصل الحزب إلا على 53.496 صوتا و هو أدنى نسبة يسجلها الحزب، و ذلك برغم تأكيدات عمار أوزقان زعيم الشيوعيين الجزائريين بأن جماهيرية الحزب قد زادت من خلال تضاعف عدد المنخرطين في صفوفه.[2]

---

[1] TEGUIA, MOHAMED, OP, CIT, P.111.

[2] شارل اندري جوليان، المرجع السابق، ص 343.

و قد كشفت الانتخابات المذكورة كما ذكر شارل أندري جوليان عن أهمية التيار القومي الجزائري و انحسار شعبية الشيوعيين و هو ما جعل اللجنة المركزية للحزب التي انعقدت دورتا يومي 20 و 21 يوليو 1946، تقوم بإدخال تعديلات هامة على برنامج الحزب[1]، فلم تعد بياناته تركز على تعميم حق المواطنة الفرنسية للجزائريين و لا عن الزيادة في عدد نواب الهيئة الانتخابية الثانية[2]، و لكن الكلام أصبح مركزا حول ضرورة اتخاذ تدابير للمساعدة على نمو **"الأمة الجزائرية بصدد التكوين"**[3].

و قد ظهر هذا الإتجاه بوضوح في نداء الحزب الشيوعي في 1946/07/21، و الذي دعا إلى الحرية و تكوين جبهة وطنية جزائرية، و لكي نتعرف على عمق التغيير نورد الفقرة الافتتاحية للبيان التي جاء فيها :((**تحت شعار الحرية خاض الشعب الجزائري لمدة خمس سنوات معركة شرسة ضد الفاشية التي هي من أدنس أشكال الامبريالية، و اليوم و بعد أكثر من سنة عن دحر الهتلرية عسكريا، هل عرفت الجزائر الحرية التي دافع عنها أبنائها كالأسود في تونس و إيطاليا و فرنسا، و على نهر الراين و نهر الدانوب ؟ لا لقد بقيت الضغوط الاستعمارية تكبل هذا البلد و تحد من تطوره الاقتصادي و الاجتماعي و الثقافي.**))[4]

و هنا تظهر النبرة الجديدة و المتعلقة بكلمتي الحرية و الاستعمار حيث أن مجرد الربط بينهما يعتبر توجها جديدا في مسيرة الحزب، فقد اعتاد الشيوعيون ربط كلمة الحرية بوجود النظام الرأسمالي دون التعرض للاستعمار كنظام يجب زواله. و يبقى التساؤل متعلقا بمدى اقتناع الشيوعيين في توجههم هذا، حيث أن كثيرا من الآراء اعتبرت ذلك مجرد

---

[1] نفسه.

[2] يرجع هذا إلى موقف الشعب العدائي من الدعوة إلى الإدماج، حيث كانت مرفوضة من أساسها.

[3] جاء هذا التعبير في كتاب شارل اندري جوليان (افريقيا الشمالية تسير). و هو تعبير غير منطقي على اعتبار أن الأمة الجزائرية كانت متواجدة دائما و عناصرها هي التي أبقت عليها.

[4] APPEL DU COMITE CENTRAL DU (P.C.A). LE 21 JUILLET 1946, ANCIEN IMPRIMERIE, V, HEINTZ, ALGERIE, (B.N.A.).

تكتيك سياسي يهدف إلى جمع الأصوات الانتخابية و إعادة الاعتبار للحزب بعد فقدان الجماهير ثقتها فيه.

و نتيجة للتطور المذكور في مطالب الحزب فقد دعا إلى ضرورة زوال الاستعمار و هذا لأول مرة، وجاء في بيانه ((**....كما لا يمكن تزاوج النار و الماء، فإنه لا يمكن أن نزاوج بين المستعمرين و الحرية، لهذا فنحن الجزائريون ننتظر في قيادة بلدنا نحو الحرية و التي من أجلها عانينا و كافحنا، ووعدتنا بها عدة مرات الحكومات الفرنسية المتعاقبة.))**[1]

و من أجل الوصول إلى الهدف المنشود، وضع الحزب الشيوعي الجزائري تصوراته للمرحلة القادمة التي يجب أن يتحقق أثناءها مجلس و حكومة جزائريان يهتمان بكل الشؤون الجزائرية بإلغاء الحكومة العامة و إدارتها الاستعمارية، مع تواجد ممثلين للحكومة الفرنسية يختصون بالشؤون الخارجية و العسكرية خاصة فيما يتعلق بالقوات المتواجدة على أرض الجزائر قبل أن تكون مكونة من الجزائريين.[2]

أما المجلس الجزائري فيري الحزب ضرورة تكوينه بانتخاب من قبل عموم الشعب لمرحلة انتقالية بتمثيل متساو بين الجزائريين من أصل أوروبي و الجزائريين من أصل إسلامي. و تكون الحكومة الجزائرية منتخبة من قبل المجلس الجزائري و تكون مسؤولة أمامه. و تتكون في مرحلتها الانتقالية من أعضاء متساوين في العدد من الجزائريين المسلمين و الجزائريين الأوروبيين، و للوصول إلى ذلك يرى الحزب بأن هناك جملة إجراءات فورية يجب القيام بها و منها :

---

1 COLLOT, CLAUDE ET HENRY-JEAU, ROBERT, OP, CIT, P.232.

2 APPEL DU COMITE CENTRAL DU (P.C.A). LE 21 JUILLET 1946, ANCIEN IMPRIMERIE, V, HEINTZ, ALGERIE, (B.N.A.)

- تنحية الكوادر الإدارية الاستعمارية و منها الحكومة العامة و كذا المؤسسات الاستعمارية و الاعتراف باللغة العربية كلغة رسمية إلى جانب الفرنسية و ضرورة تطبيق التعليم الإجباري للغة العربية في كافة المدارس و خلق جامعة عربية.
- و في تطور واضح لأفكار الحزب فقد دعا إلى تكوين جمهورية جزائرية لها مؤسساتها و برلمانا و حكومتها، و هذه الجمهورية تكون مرتبطة بروابط فدرالية، تقرر بحرية مع الشعب الفرنسي و الشعوب الأخرى المتحدة في إطار الاتحاد الفرنسي UNION FRANÇAISE.[1]

و في الأخير أكد الحزب على مطالبه التقليدية فيما يخص توزيع الأراضي على الفلاحين و إتاحة الفرص أمام الجميع للعمل من أجل ضمان العيش الشريف، و كذا رفع الأجور و الحوافز و توفير السكن و النظافة. و في النهاية وجه الحزب دعوة إلى أعضاء حزب الشعب و الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري و الاشتراكيين و الشيوعيين و كل الجزائريين الديمقراطيين دون تفرقة في الجنس أو اللغة أو الدين من أجل التجمع في لجان الجبهة الوطنية الديمقراطية. و بقراءة لأهم ما ورد في فقرات البيان نلاحظ ما يلي :

أولا : ظهر هناك تطور واضح في مطالب الحزب من حيث تناوله لطبيعة المشكلة الجزائرية، حيث أصبح النظام الاستعماري بالنسبة للحزب هو العقبة في طريق التحرر، فقد كانت بيانات الحزب في السابق تركز على العوامل الاقتصادية و الاجتماعية حسب مفهوم ماركسي دون التعرض إلى خصوصية الهوية الجزائرية و هذا ما أدى إلى تقلص شعبيته.

ثانيا: نتيجة للهزائم المتلاحقة لأنصار الإدماج في الانتخابات العامة و المحلية رأى أعضاء الحزب ضرورة تغيير منهجهم بـما يتناسب و التفكير العام للشعب و كذا حسب طبيعة المرحلة المعاشة.

---

[1] APPEL DU COMITE CENTRAL DU (P.C.A). LE 21 JUILLET 1946, ANCIEN IMPRIMERIE, V, HEINTZ, ALGERIE, (B.N.A.)

ثالثا : كان لظهور الأحزاب من جديد على الساحة الجزائرية وهي تحمل أفكارا مؤثرة تغذيها شعبيتها و قادتا الذي عانوا من السجن و الاضطهاد أثر بالغ في تغير سياسة الحزب بما يكفل له القدرة على المنافسة على الساحة الوطنية.

رابعا : كانت الدعوة إلى تكوين جبهة وطنية ديمقراطية تمثل رد فعل من الحزب على مقترحات حزب الشعب الداعية إلى ضرورة العمل في إطار موحد بما يكفل قوة التأثير ضد التعنت الاستعمارية، و نفس الدعوة كان قد وجهها حزب الاتحاد الديمقراطي، لكن اختلاف النظر إلى المنهج الواجب إتباعه عطل أي عمل من الممكن أن يؤدي إلى الوصول إلى الهدف المنشود.

و بصفة خاصة فإن خريطة العمل السياسي في هذه الفترة كانت تحكمها معطيات محلية و عالمية أثرت إلى حد كبير في المطالب المعلنة من جميع التشكيلات السياسية و قد تطورت المفاهيم بتطور الظروف و هذا موضوعه الفصول اللاحقة.

جمعية العلماء المسلمين الجزائريين و موقفها من العمل الوطني بعد الحرب العالمية الثانية:

حاول زعماء جمعية العلماء المسلمين الجزائريين إبعادها عن الأحداث السياسية الساخنة رغم وجودها في خضم المعركة انطلاقا من مهامها المتمثلة في الحفاظ على الشخصية الجزائرية المستهدفة.

و قد كان زعماء الجمعية دائما يرددون أن من مهامها العمل على إصلاح المجتمع و تقويمه في إطار ديني اجتماعي، أما السياسة فهي من غير اختصاصها على حد تعبير رئيس الجمعية "الشيخ البشير الإبراهيمي" في مقال نشرته صحيفة البصائر، و نشره عبد الرحمن بن العقون[1]، و مما جاء فيه :((**لجمعية العلماء أعمال و مواقف، لها أعمال** في

---

[1] عبد الرحمن بن العقون، المصدر السابق، الجزء الثاني ص 376

الميدان الديني لا يتطرق إليها التبديل و التغيير لأن المرجع فيها نصوص الدين، و لها، أعمال في ميدان التعليم العربي و لا يعتريها الفتور و لا النكوص و لا التراجع، و لها في الحياة السياسية و الاجتماعية للأمة الجزائرية آراء محصتها التجربة و أيدها المنطق و مواقف لم تراع فيها إلا المصلحة الـ محققة أو الراجحة[1]، و لم تبال في مواقفها بمن طار و بمن وقع، و لجمعية العلماء أضداد و خصوم، و من أعداء الجمعية الاستعمار و أنصاره و صنائعه، و من خصومها تلاميذة الأقسام الابتدائية في السياسة من أفراد و أحزاب يضادونا كلما جروا من الأهواء فلم توافقهم، و كلما أرادوا احتكار الزعامة فلم تسمح لهم)).[2]

و هكذا تبدو جمعية العلماء من الناحية الظاهرية كما لو كانت عنصرا محايدا أو مراقبا له آراء حول الأمور السياسية التي تم البلاد، ولكن وجود خصوم سياسيين لها يبين إلى أي مدى كان من المستحيل ابتعادها عن الساحة، خاصة و أن تجربة 1936 أثناء انعقاد المؤتمر الإسلامي، وكذا انضمام أعضائها إلى حزب أحباب البيان و الحرية سنة 1944 أثبتت بأن القول بأن عمل الجمعية لا سياسي هو مجرد تمويه الهدف منه الحفاظ على تواجدها. كما أن موقفها من الزعامات السياسية في الجزائر يعطيها طابعا مميزا حيث لم تتوافق آراؤها مع دعاة العمل الثوري، كما أنا اتخذت موقفا عدائيا من دعاة الإدماج، و ذلك من منطلق دعوتا إلى الحفاظ على الـتمع العربي الجزائري المسلم. كما رأت الجمعية بأن السياسيين من الجزائريين لا يهمهم في الأمر إلا تحقيق الزعامة و لو على حساب المصلحة العليا للمجتمع، كما أن الجمعية ترى ضرورة إصلاح حال الـتمع بنشر القيم و المبادئ ثم بعد ذلك يأتي الخوض في الأمور السياسية، و في هذا المعنى يقول الشيخ البشير الإبراهيمي : ((**إن معنى السياسة هو إحياء المقومات التي ماتت أو ضعفت أو تراخت من دين و لغة و جنس و أخلاق و تاريخ و تقاليد، ثم المطالبة بالحقوق الضائعة**

---

[1] راجع مبادئ الجمعية في ملحق سجل مؤتمر جمعة العلماء المسلمين الجزائريين بمركزها في نادي الترقي –الجزائر- بدون تاريخ.

[2] يقصد بذلك زعماء الأحزاب و رجال السياسة التقليديون في الجزائر.

في **منطق و إيمان، أما إذا نزلوا بها (يقصد السياسة) إلى هذا الحد من التحاسد على الرئاسة، و هذه المنافسات الفارغة** في **القشور، و هذا الجدل الشاتم السباب ... و كل ما نراه** في **أقبح صورة** في **حين أن ذلك كله ليس من مصلحة الأمة الجزائرية و لا** في **فائدة قضيتها، بل هو كله** في **مصلحة الاستعمار.))**[1]

و الملاحظة التي يجب الإشارة إليها أن المقالات التي تتكلم باسم الجمعية تختلف في دعوتها عن تلك التي يتكلم فيها البشير الإبراهيمي بصفته الشخصية، و هذا ما يؤكده التزامه الحذر الشديد تجاه القوانين الاستعمارية.[2]

و كمثال على إحدى تصريحاته المغايرة في فكرتها لما ذكره سابقا يقول في إحدى مقالاته : **((أما آن لعشاق سلمى أن يقول صحى القلب عن سلمى؟ أما حان للحالمين بالوحدة الفرنسية أن ينفضوا عنهم الأحلام ؟ أما آن للمنتظرين أن يقطعوا حبل الانتظار، أما آن للمستعصمين بالأمل إن يريقوا صبابة الأمل، يا هؤلاء إن الاستعمار شيطان، و إن الشيطان لكم عدو، فاتخذوه عدوا، و أن الاستعمار شر و محال أن يأتي الشر بالخير، و محال إن يجنى من الشوك العنب.))**[3]

و هذا الرأي كما نرى متطور إلى أبعد الحدود إذا ما قيس بالذي ذكرناه في البداية، فهو أقرب إلى الثورية التي ينادي بها حزب الشعب الجزائري، الذي يرى بأن لا فائدة من مداراة الاستعمار، و لا مفاوضته بل يجب التكتل و التوحد من أجل دحره و القضاء عليه. و بهذا يعبر البشير الإبراهيمي الحلقة المفرغة التي يدور فيها الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري و الشيوعيون و الاشتراكيون الذين يحاولون إيجاد صيغة للتفاهم مع فرنسا من أجل تحقيق إصلاحات في إطار الحكم الفرنسي و هذا دون التكلم عن دعاة الإدماج المطلق الذين يرون في فرنسا الحصن، و الواقع الذي لا بد منه حسب تصريح أحد أقطابهم

[1] البشير الإبراهيمي، صحيفة البصائر. عدد 2. السنة الأولى من السلسلة الثانية. 1 أغسطس 1948.
[2] عبد الرحمن بن العقون، المصدر السابق، ص 379.
[3] نفسه.

و هو الدكتور ابن سالم نائب رئيس المجلس العمالي حين قال : ((**بما أننا مدفوعون لنعيش في هذا القطر جنبا لجنب، فعلينا أن نعطي لحياتنا كل ما تحتاجه من الرفاهية.))**[1] ثم يقول مخاطبا الجزائريين : **((إن وجود فرنسا في هذه الربوع شئ لا ينكر و لا يقبل النكران، فلتكن من الأشياء التي تعيننا، لا من الأشياء التي تعرقل أعمالنا.))**[2]

و بالنظر إلى تصريح البشير الإبراهيمي الأخير نلاحظ أن هناك تباين في مواقف الجمعية، و أقرب دليل على ذلك مشاركة كبار شخصياتها في انتخابات 2 يونيو 1946، رغم دعوة حزب الشعب لمقاطعتها، و في خلال هذه السنة لم تخرج جمعية العلماء في بياناتها الرسمية عن مطالبها التقليدية و هذا ما نلاحظه في بيانها الصادر عن مؤتمرها التاسع الذي انعقد بتاريخ 1946/07/21، حيث دعت إلى :

- الاعتراف باللغة العربية كلغة رسمية.
- حرية الثقافة الإسلامية.
- إصلاح العدالة الإسلامية و تعيين المفتين و القضاء من قبل الشعب.
- إعادة فتح المدارس التي أغلقت منذ مايو 1945.
- إطلاق سراح كل المعتقلين السياسيين و الدينيين المسلمين الموجودين في السجون الفرنسية.[3]

و بالنظر إلى هذه المطالب نجدها تدخل في إطار الدعوة إلى تحقيق إصلاحات فورية، و لم تصل إلى درجة المطالبة بالاستقلال، رغم أن الجمعية بنيت على مبادئ حساسة تهم كل الجزائريين.

---

1 A.H.W.C., NUMERO 910. K/AZ.T.S, (RAPPORT DU 2ème BUREAU DE CONSTANTINE), 30 JUIN 1946.

2 RAPPORT DU 2ème BUREAU DE CONSTANTINE, 30 JUIN 1946

3 COLLOT, CLAUDE ET HENRY-JEAU, ROBERT, OP, CIT, P. 234

و رغم مطالبها المتواضعة فقد بقيت مؤسسة جمعية العلماء مصدرا لتثبيت عروبة الجزائر و إسلامها و حصنا ضد كل تيارات التغريب و الاتجاهات التي تدعو إلى إدخال الجزائر تحت لواء فرنسا و اعتبار مواطنيها"**مسلمين فرنسيين**" و هو ما أكد عليه قانون 4 مارس 1944[1]، و عمق هذا الإصلاح يهدف إلى إبعاد الجزائر عن محيطها العربي الإسلامي و ذلك بخلق حركات بربرية تحقق ذلك.

و إذا حاولنا أن نقيم مواقف الجمعية بعد أحداث 8 ماي 1945 فإننا نلاحظ ما يلي:

أولا : دخول الجمعية معترك الحياة السياسية رغم مناداة زعمائها بضرورة بقائها خارج المهاترات الحزبية.

ثانيا : لم تساير حزب الشعب في دعوته إلى الوحدة الوطنية رغم تصريحات زعمائها بضرورة التوحد من أجل المحافظة على كيان المجتمع الجزائري.

ثالثا : أصبحت الجمعية أقرب إلى الاتحاد الديمقراطي من خلال دعوتها إلى المحافظة على الكيان الجزائري دون التطرق لقضية الاستقلال.

رابعا : تمكنت الجمعية من خلق جيل متربط بشخصيته العربية الإسلامية و تعزيز صفوف الثورة الجزائرية بعد قيامها سنة 1954.

و في مستويات أخرى كان تعامل الجمعية مع مفاهيم الوحدة العربية و الإسلامية مبني من خلال منطلقاتها، فإذا كان المثقفون المفرنسون من الجزائريين ينظرون أساسا صوب فرنسا و الغرب فإن نظرة الإصلاحيين كانت دوما باتجاه المشرق العربي و الذي كانوا يتلقون منه الغذاء الفكري و كانوا يحسونه كوطنهم الثاني.

و نتيجة لهذه النزعة كانت الإدارة الفرنسية تشك في كونها تغذي دعاية ضد فرنسا مستوحاة من الخارج و لما كانت هذه الحركة الإصلاحية تنعت بالوهابية و بالقومية

---

[1] HARBI, MOHAMED, AUX ORIGINES DE LIBERATION NATIONALE. PARIS 1975. P.18

الإسلامية و القومية العربية كانت دائما تحت طائلة التدابير التي تحد من حريتها الصحفية و الدعوية و حتى التعليمية.[1]

و هكذا كانت جمعة العلماء تسعى إلى تعزيز وحدة الشعور و الأحاسيس و الأفكار عن طريق العلاقات الشخصية و المراسلات مع الشخصيات السياسية و الأدبية و هذا بغرض تدعيم أطروحات القومية العربية التي كانت في ذلك الوقت موضوع الساعة على لسان المفكرين و على صفحات الجرائد و الـلات.

العلاقات بين القوى السياسية الجزائرية، و أثر ذلك على القضية الوطنية :

من خلال ما سبق نلاحظ أن الحركة الوطنية الجزائرية قد دخلت بعد الحرب العالمية الثانية عهدا جديدا، و هو عهد الكفاح الشرعي. و فتح هذا الباب فرحات عباس عندما أسس حزب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، و مشاركته في انتخابات 2 يونيو 1946،[2] و قد بدت سياسة الحزب الجديدة مغايرة لتلك التي أعلنها حزب أحباب البيان و الحرية الذي تزعمه عباس نفسه سنة 1944، و الذي ضم التشكيلات السياسية الثلاث (المنتخبون-جمعية العلماء–حزب الشعب) و برر فرحات عباس تراجعه عن فكرة الوحدة الوطنية بدعوى أن العناصر الراديكالية و يقصد أعضاء حزب الشعب، قد عملت على توريط التنظيم في مصادمات مع السلطة الفرنسية نتج عنها مذابح 8 ماي 1945 و هو ما أضر بالقضية الوطنية[3].

و قد ظل فرحات عباس يرفض كل عمل مشترك مع حزب الشعب بدعوى أن الظروف غير مناسبة و تصورات الحلول غير متناسقة، و التجربة السابقة كفيلة بالرد على كل من يطالب بالتجمع مرة أخرى.

---

[1] عي مراد، الحركة الإصلاحية الإسلامية في الجزائر، ترجمة محمد يحياتن، دار الحكمة، الجزائر 2007، ص 437.

[2] عبد الرحمن بن العقون، المصدر السابق، ص 405.

[3] فرحات عباس المصدر السابق، ص 208.

و أفكار فرحات عباس هذه نابعة أصلا من تكوينه السياسي و العقائدي و اتجاهه الداعي إلى انضمام الجزائر إلى الغرب الأوربي بدلا من العالم العربي، و هذا ما تجسد في مطالبته بتكوين جمهورية جزائرية لها ارتباطات وثيقة مع فرنسا.[1]

أما حزب الشعب الجزائري الذي أصبح يسمى رسميا بحركة الانتصار ابتداءا من سنة 1946 فقد بدأ حياته الجديدة بالدعوة إلى محاربة الاستعمار و مقاطعته حتى على مستوى الانتخابات، و هذا ما حصل في 2 يونيو 1946، كما أشير إلى ذلك في السابق، و كان الحزب قد أصدر بيانا يدعو إلى مقاطعتها، و اعتبار المشاركة فيها رضى بالاندماج و الكفر. و قد أصدر بيانا بعد إجرائها أكد فيه على أن دعوة المقاطعة قد نجحت و أن الاستعمار قد عمل على تزوير الانتخابات، بما يتناسب و أهدافه،[2] و لكن هذه النظرة لم تستمر طويلا حيث رأى بعض أعضاء الحزب بأنه لا يمكن أن يبقى دائما سلبيا بعيدا عن جميع التحركات، فلا بد له من عمل إيجابي حتى يمكنه نشر فكرته في أوساط الشعب. و اعتبر بأن المعركة تتطلب المشاركة في الانتخابات حتى يمكن التقرب أكثر من الجماهير. و قد رأى كثير من الأعضاء في ذلك موقفا لا يمس بمبادئ الحزب، بل يعتبر تكتيكا سياسيا من أجل نصرة المبدأ لدى الرأي العام الفرنسي قبل الرأي العام الجزائري. و في المقابل أكد الأعضاء على أن الحزب لم يتخل أبدا عن مبادئه الثورية التي تدعو إلى الاستقلال التام سيما و أن للحزب تشكيل سري ممثل في حزب الشعب المحظور[3]، و هذه النقطة سنتعرض لها لاحقا.

و بذا التوجه الجديد من حركة الانتصار (حزب الشعب) انعكست الأوضاع و أحجم حزب الاتحاد الديمقراطي عن المشاركة في الانتخابات. و علل فرحات عباس ذلك بأنه أراد أن يترك المجال لمصالي الحاج كي يجابه الرأي العام الفرنسي و برلمانه[4].

---

1 LE COMBAT, NUMERO 26, JUIN 1946.

2 HARBI, MOHAMED, OP, CIT, P. 25

3 HARBI, MOHAMED, OP, CIT, P. 26

4 فرحات عباس، المصدر السابق، ص 172.

و لكن كثيرا من الباحثين و منهم أندري جوليان يرى بأن عباس لم يرد أن يظهر بمظهر الضعيف في انتخابات قد تكون في صالح حركة الانتصار.[1]

أما من ناحية فرنسا و رغم ضغطها المستمر على حزب الشعب و جناحه العلني حركة الانتصار، نظرا لمبادئه الخطيرة على وجودها على وجه الخصوص، إلا أنا تصدت لكل الآراء الوطنية الأخرى التي من الممكن أن تدد امتيازاتا. و هذا ما جعل القضية الجزائرية قضية الجميع رغم اختلاف الاتجاهات. و قد ظهر الصراع على أشده تحت قبة البرلمان حيث انسحب نواب حركة الانتصار للحريات الديمقراطية من جلسة البرلمان الأولى محتجين على الإهانات التي صادفوها، كما قام بنفس الشيء النواب من دعاة الإصلاح و المعتدلين في جلسة تالية بعد مشادة وقعت أثناء مناقشة الدستور الخاص بالجزائر.[2]

و الجدير بالملاحظة أن المستوطنين الفرنسيين في الجزائر لم يكونوا موافقين إطلاقا على أي إصلاحات أو امتيازات تعطى للأهالي، و هذا ما تبينه تصريحات بعض هؤلاء للصحافة. و كدليل على ذلك ما صرح به آبو ABBO أحد المستوطنين الكبار حيث قال :((**أنتم تحسبون أنه لا خوف إلا من هيجان متوقع من العرب، و لكن لا تنسوا - و هذا** لم **يرد (المتروبوليون)**[3] **أن يعرفوه- أنه يوجد خطر آخر و هو عصيان مسلح من المستوطنين**))[4] و يريد بذا القول أن أي تنازلات من السلطة الفرنسية لصالح الأهالي لن يرضى عليها المستوطنون الأوربيون حتى لو أدى ذلك إلى حمل السلاح في وجه فرنسا نفسها. و يضيف آبو قائلا في نفس التصريح :((**... ففي سنة 1936 كنت أفشلت برنامج بلوم فيوليت، و الحكومة ركعت أمامي، فماذا يريد الجنرال ديغول من تدخله**

[1] شارل أندري جوليان، المرجع السابق، ص 343.
[2] عبد الرحمان بن العقون، المصدر السابق ، ص 419
[3] المتروبوليون، هم سكان فرنسا الأم.
[4] FRANCE PRESSE, DU 7 MAI 1947

في هذه القضية؟ إن العربي كلما أعطيته شيئا إلا و طلب شيئا آخر، إفهموني أنا حقا أعرف كيف أقهرهم و أذلهم.))[1]

هذا هو منطق المستوطنين في هذه الفترة حيث لم يكن لديهم أدنى استعداد لتغيير الواقع المعاش. رغم نداءات بعض الفرنسيين أنفسهم من الليبراليين مثل ليون بلوم صاحب المشروع الإصلاحي لسنة 1936، الذي صرح قائلا : **((إن الاستعمار أعني الإستيلاء بواسطة القوة العسكرية و استبقاء الاحتلال بالقوة و استغلال الأمم و الخيرات الطبيعية بواسطة القهر، كل هذا حكم عليه الحق و الضمير العصري، و كل هذا كان في زمن مضى و انقضى من تاريخ الإنسانية.))**[2]

و لكن من أين لمنطق الاستعمار أن يتغير بعد التعنت الذي أظهره المستوطنون و رغبتهم في الإبقاء على مصالحهم و امتيازاتم و هذا ما شعر به حزب الشعب و نبه إليه في كثير من المرات أثناء دعوته الملحة للوحدة الوطنية، و لكنه لم يجد ترحيبا كبيرا من التيارات الأخرى، و حتى جمعية العلماء المسلمين الجزائريين التي دعت أكثر من مرة إلى الوحدة ظهرت بمظهر اللامبالاة كما أشير إلى ذلك سابقا.

أما الحزب الشيوعي فقد كان يدعو باستمرار إلى الاصلاح الاجتماعي و الثورة الاجتماعية كما سنتها الماركسية، و هذا ما جعله كما لو كان حزبا غير وطني، و نلمس ذلك من خلال استثنائه من مشروع الوحدة الذي دعا إليه حزب الشعب في رسائله إلى الاتحاد الديمقراطي و جمعية العلماء. و لوحظ نشاط متزايد للدعاية الشيوعية خلال سنة 1946 في محاولة لكسب الرأي العام، و هذا ما يكشفه تقرير سري محفوظ في أرشيف ولاية قسنطينة الذي جاء فيه: **"أثناء استشارة 5 مايو (أيار) 1946 عرف الفكر العام الإسلامي فترة من الخمود و الحيرة تحت نشاط الدعوة الشيوعية التي تطورت تطورا كبيرا بفعل خطب مناضلي الحزب... و بسبب حدة إفتراءات جريدة الحرية (لسان**

---

[1] عندما يتكلم هنا عن نفسه فإنه يقصد المستوطنين بصفة عامة. راجع: عبد الرحمان بن العقون، المصدر السابق، ص 242.
[2] عبد الرحمان بن العقون، المصدر نفسه، الجزء الثاني، ص 442

حال الحزب الشيوعي) و تكاثر الشعارات التي تدعو إلى الثورة الاجتماعية ... و في الوقت نفسه فإن أحسن أصدقائنا صاروا في حيرة مخيفة من مستقبل الجزائر الفرنسية"[1]

و يبدو أن الدعاية الوطنية في هذه الفترة قد اتخدت أشكالا أخرى زيادة على وسائلها التقليدية و هي الخاصة بالصحافة و الاجتماعات، فقد ذكر أن هذه الفترة قد شهدت وجود إذاعة وطنية تبث برامجها من قسنطينة باسم "**صوت الشعب الجزائري**"، و قد عملت السلطات الفرنسية الكثير من أجل اكتشافها و لكن دون جدوى و هذا ما صيغ في تقرير بتاريخ 1946/07/16 صادر عن المكتب الثاني بقسنطينة و مما جاء فيها فيه : ((**جوابا على مذكرتكم، لي الشرف أن أحيطكم علما بأن التفتيشات التي أجريناها بغرض وجود جهاز إذاعي "صوت الشعب الجزائري" و الذي سمع بقسنطينة، فإننا لم نحصل على أية نتيجة حتى هذا اليوم.**))[2]

و من خلال التقارير الفرنسية في هذه السنة نجد أن الفكرة الوطنية لا تزال مسيطرة على الساحة رغم التشتت و اختفاء بوادر الوحدة، و هذا يرجع في بعض أسبابه إلى السجون و الاضطهاد الاستعماري مما جعل القوى السياسية المختلفة تتجه إما خوفا أو فشلا إلى توجيه اللوم إلى بعضها البعض مما صور الموقف بأنه معركة على الساحة الوطنية، بعيدا عن مقاومة العدو الحقيقي الذي هو فرنسا، و قد اهتمت وسائل الاعلام العربية بالصراع بين أجنحة الحركة الوطنية منتقدة الخطوات الإدماجية التي انتهجها البعض، من ذلك ما نشرته مجلة "**الاخوان المسلمين**" بعنوان "**صنائع الاستعمار**" ومما جاء فيها : **" ... و في مقدمة هذه الصنائع[3]، صنيعة جزائرية تسمى "الاتحاد الديمقراطي" انتخبت فرنسا نوابا منهم في مجلس الجزائر، ليمثلوا فرنسا في الجزائر، لا ليمثلوا الجزائر المسلمة في المجلس، و قد سافر منهم 11 نائبا بدعوة من فرنسا ليطلبوا الاستقلال الذاتي في**

---

1 A.H.W.C. RAPPORT DU 2ème BUREAU DE CONSTANTINE 18 FEVRIER 1946

2 A.H.W.C. SERVICES DES RENSEIGNEMENT ET DES DOCUMENTS ISLAMIQUES, CONSTANTINE, RAPPORT DU 16 JUILLET 1946.

3 هناك مقدمة تعرضت للتشكيلات السياسية المختلفة و ذكرت أهم من يتعامل مع الاستعمار.

الجزائر في **نطاق الإتحاد الفرنسي الجديد، و هذا الرأي لا** يمثل **طموحات الجزائريين لا من قريب و لا من بعيد."**[1]

و رغم المبالغة في بعض فقرات المقال المذكور إلا أنه يعبر عن حال ما وصل إليه بعض السياسيين من تنازلات. و في رأي لصحيفة المغرب العربي المحافظة فإنا تأخذ بنفس الاتجاه تقريبا و هذا من خلال مقال ركز على آراء فرحات عباس، جاء فيه : ((**إن السياسة الائكية الاندماجية** التي **يدعو السيد فرحات عباس** إلى **فرضها بالقوة على الأمة الجزائرية العربية الإسلامية** غير **منطقية، على أن السيد عباس هذا قد افتضح أمره لأنه أمعن** في **الاستسلام** إلى **المستعمرين و أمعن** في **الدعوة** إلى **التفرنس، و أسرف** في **العمل على تفكير الأمة الجزائرية المسلمة.))**[2]

و هذه الأحكام في مجملها جاء سردها بغرض تبيان الحالة التي وصل إليها حال الحركة السياسية الجزائرية، بسبب المسالك المخذلة للبعض أو بسبب التصادم في المواقف، و هو ما أثر سلبا على العمل الوطني خلال هذه الفترة التي شهدت إنبعاث ما يسمى بمشروع قانون الجزائر الذي فشل و فشلت معه كل إجراءات الإصلاح و هذا ما سنتعرض له في اللاحق.

---

[1] إبن العقون، المصدر السابق، ص 445.

[2] صحيفة المغرب العربي، عدد 4، يوليو 1947.

الفصل الرابع

المنظمة الخاصة شبه العسكرية و دورها

في التحضير للعمل المسلح

- تمهيد.
- مؤتمر شباط (فبراير) 1947.
- قرارات مؤتمر شباط 1947 و نتائجه.
- تكوين المنظمة الخاصة و تنظيمها.
- التكوين و التسليح.
- اجتماعات زدين "البليدة" و تدعيم المنظمة الخاصة.
- تطور المنظمة الخاصة وأعمالها.
- اكتشاف المنظمة الخاصة "و أسباب ذلك".

تمهيد :

إن المتتبع لقيام الثورة في الجزائر يجد نفسه أمام مجموعة من المعطيات، أفرزتا ظروف الاستعمار من ناحية، و كذا تطورات العمل الوطني من ناحية أخرى – فزيادة على العمل الوطني المتمثل في المقاومة المسلحة التي وقفت في وجه عملية الغزو و كذا الانتفاضات الشعبية المحلية و الشاملة التي قامت مع بدايات القرن العشرين – نجد هناك توجهات سياسية كانت تؤمن بضرورة العمل المسلح كوسيلة للتحرير الوطني من منطلق إيمانا بعدم جدوى المطالب الإصلاحية التي ينادي با البعض من السياسيين الجزائريين، و لذلك كانت هناك محاولات للسير في طريق العمل المسلح رغم عدم توافر الإمكانيات الضرورية لذلك.

و أثناء الحرب العالمية الثانية (1939-1945) وقعت هناك مبادرات من بعض أعضاء حزب الشعب الذي كان يعمل أعضاؤه في الخفاء في ذلك الوقت للحصول على أسلحة من الألمان.[1] و كان غرض هؤلاء استغلال فرصة اجتياح القوات الألمانية لفرنسا و ذلك لتحقيق بعض المكاسب و لكن العملية لم تكلل بالنجاح نظرا لكون الفكرة لم تلق نجاحا كبيرا حتى بين أعضاء حزب الشعب الراديكالي نفسه، الذين رأوا في التعامل مع الألمان عملا غير مشرف بسبب المبادئ النازية اللاإنسانية وما ترتب عليها من استنكار في العالم كله.[2] و لكن ذلك لم يمنع رئيس الحزب مصالي الحاج من القول فيما بعد، بأن فترة الحرب العالمية الثانية كانت مناسبة لإعلان استقلال الجزائر، حيث رأى بأن الجزائر أخطأت تحررها في تشرين الثاني 1942[3]، و تعرضت الحركة الشعبية للكبح في ذلك التاريخ لعدة أسباب منها : ((**أن البرجوازيين والشيوعيين الجزائريين يتحملون مسؤولية**

[1] عبد الرحمن بن العقون، الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصر (1947-1957)، جزء 3، ص 12.

[2] محمد حربي، الجزائر (1954 - 1962)، جبهة التحرير الوطني، الأسطورة والواقع، ترجمة : كميل قيصر داغر، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، 1980 ص 44.

[3] في هذا التاريخ اجتاحت القوات الألمانية فرنسا، وتكونت حكومة موالية للألمان برئاسة (فيشي)، كما نزلت قوات الحلفاء في الجزائر كنطقة انطلاق في الشرق الأوسط.

كبرى في المجرى الذي اتخذته الحركة خلال الحرب العالمية الثانية. فلو أنهم لم يساعدوا الإدارة الاستعمارية سنة 1936 دون قصد منهم، لكان تشرين الثاني قد سجل بداية تحرر الجزائر، ففي ذلك التاريخ لم تكن هناك في الجزائر غير قوات قليلة. إن جماعة المؤتمر[1] لم يؤخروا عام 1936 مسيرة حركة التحرر بسياساتهم الدمجية فحسب، بل أنهم لم يريدوا في تشرين الثاني 1942 أن يستفيدوا من تلك الفرصة الرائعة لإعلان استقلال الجزائر وتحرير المعتقلين وتشكيل حكومة جزائرية للمقاومة)).[2]

و في تقييمه لمواقف للحركات السياسية الجزائرية إبان الحرب العالمية الثانية رأى مصالي بأن الحزب الشيوعي كان مكرسا جهوده للحزب، متخليا عن القضية الجزائرية و كان أحباب البيان والحرية يمضون وقتا لا ينتهي وهم يجرون محادثات مع البرلمانيين الفرنسيين والموظفين في حكومة الجزائر العامة، و لم يكن أعضاء حزب الشعب الجزائري السائرون في ذيل أحباب البيان على مستوى مهمتهم، و لم ينظموا يوما مقاومة على مستوى الأحداث، وتركوا كل الفرص تفوت.[3]

و إذا كانت هناك من بوادر لثورة مسلحة، فقد كانت سنة 1945 تمثل منعطفا هاما في هذا الطريق، حيث وصل التذمر الشعبي ذروته واستطاعت الأحزاب السياسية أن تكون لها كيانا موحدا (أحباب البيان والحرية) حاول أن يعطي للمطالب الجزائرية قوة مستندة على الجماهير في ظروف كان فيها العالم ينتشي بانتصارات الحلفاء. و قد نشأ في هذا الوقت تيار ثوري أراد من الأحداث العالمية و المحلية أن تكون بداية لعمل مسلح يحرر الجزائر، و في هذا المعنى يقول آيت أحمد[4] في تقريره للمكتب السياسي لحزب الشعب سنة

---

[1] يقصد المؤتمر الإسلامي الذي أنعقد سنة 1936 بالجزائر و شاركت فيه جمعية العلماء و كنفدرالية المنتخبين و الشيوعيين، و قدم مذكرة للحكومة الفرنسية تحوي جملة من الإصلاحات لصالح الجزائريين.

[2] محمد حربي، المصدر السابق، ص 45.

[3] نفسه، ص46.

[4] ولد حسين آيت أحمد عام 1921، ناضل في حزب الشغب الجزائري من 1942 إلى 1945. كان عضوا فى اللجنة المركزية للحزب ومسؤولا عن المنظمة الخاصة (1947-1949). حكم عليه عندما اكتشفت المنظمة واستطاع الإفلات إلى القاهرة سنة

1948 : ((كان يوجد آنذاك وضع ثوري، ففي عام 1945 كانت القيادة تريد الثورة المسلحة لكن لم تكن لديها أي فكرة عما يجب عمله، كان البعض يفكرون في انتفاضة من نوع تلك التي قامت سنة 1871، و يفكر آخرون في الإرهاب، و هذه أفكار عفى عليها الزمن كان الحزب في حاجة إلى ذراع عسكرية لأنه كان من قبيل الانخداع الإعتقاد بأننا قد نحصل على الاستقلال على مراحل .... و إذا لم يكن حزب الشعب يريد أن يجد نفسه مجددا في وضع عام 1945، عليه أن ينشئ هيئة أركان للثورة وشبكة زمر مسلحة تبدأ العمل بناء على أمر اللجنة القيادية، وضمن هذا المنظور لم يكن إيلاء الثقة إلى من يحنون للإتحاد مع البورجوازية.... و لا إلى أنصار المشاركة في الإنتخابات.))[1] و من خلال هذا التقرير تتوضح هناك الرؤية الجديدة للأعضاء الشبان النشطين الذين أرادوا أن يجعلوا من الحزب أداة نشطة لتطبيق الأهداف المرسومة و التي تتطلب ثورة مسلحة، و لكن في نفس الوقت كان هناك اتجاه آخر في الحزب يدعو إلى التمسك بالقيادة العتيقة و أراء المناضلين القدامى، و هذا ما أفرز جوا من الصراع جعل قيادات الحزب تراجع حساباتا من جديد، خاصة بعد عودة مصالي الحاج من منفاه في برازافيل (الكونغو) سنة 1946، و دفعه الحزب إلى الشرعية من جديد عن طريق المشاركة في الانتخابات، و هذا ما أدى إلى نقاش حاد بين التيارين المتواجدين في الحزب خاصة فيما يتعلق بإصدار قيادة الحزب لقرار الثورة سنة 1945 ثم تراجعها، و كذلك موضوع المشاركة في الانتخابات.[2]

و في الندوة التي عقدت سنة 1946، و ضمت جميع إطارات الحزب عبر الوطن دعي إلى عقد مؤتمر موسع لمناضلي الحزب، و ذلك لوضع سياسة محددة في المرحلة المقبلة

1951. و كان من بين الأعضاء المؤسسين لجبهة التحرير الوطني الجزائرية، كما عمل وزيرا للحكومة الجزائرية المؤقتة (1958-1962). عارض النظام بعد الإستقلال وهو الآن لاجئ في أوروبا. أنظر :

HARBI, MOHAMED, LA GUERRE COMMENCE EN ALGERIE. P. 188.

[1] RAPPORT D'AIT AHMED, MEMEBRE POLITIQUE DU PARTI DU PEUPLE ALGERIEN AU COMITE CENTRAL ELARGI, DECEMBRE 1948, DANS, HARBI, MOHAMED : LES ARCHIVES DE LA REVOLUTION ALGERIENNE, EDITIONS JEUNE–AFRIQUE, PARIS 1981, P. 14-15.

[2] عبد الرحمن بن العقون، المصدر السابق، ص 16.

لمواجهة الظروف الجديدة التي أصبحت تشغل بال الرأي العام. و كذا تحديد الأطر الكفيلة بتحقيق الوحدة الحزبية التي أصبحت تشكل الأساس الذي يكفل للحزب استمراريته.[1]

مؤتمر شباط (فبراير) 1947 :

انعقد هذا المؤتمر بعد الندوة الوطنية التي عقدت أواخر سنة 1946 و التي شهدت صراعا حادا بين أعضاء حركة الانتصار للحريات الديمقراطية، و هذا بسبب مشاركة الحزب في عملية الانتخابات، حيث رأى الجناح الأول بأن مجرد المشاركة سيتيح فرصة كبيرة للحزب من أجل الدعاية لمبادئه الثورية، بينما يرى الجناح الثاني أنه لا فائدة من ذلك بسبب سياسة الاستعمار التي لا تعترف بأدنى الحقوق الوطنية التي يدافع عنها الحزب.[2]

و قد انعقد المؤتمر بصورة سرية في بلكور بالجزائر العاصمة، و فيه طرحت قضية الانتخابات و العمل المسلح و كذا تنمية الحركة و إحكام تنظيمها. و تكوين أعداد كبيرة من المناضلين و الإطارات و مناقشة وضع الحزب على المستوى الخارجي، و وضع استراتيجية محددة تضمن قدرته على التعريف بالقضية الجزائرية.[3] و كان هناك 55 مؤتمرا

---

[1] نفسه، ص 17.

[2] AHMED, MEHSAS, LE MOUVEMENT REVOLUTIONNAIRE EN ALGERIE DE LA PREMIERE GUERRE MONDIALE A 1954, P. 242.

[3] HARBI, MOHAMED, LA GUERRE COMMENCE EN ALGERIE. P. 52.

يمثل عشرون منهم (ولايات الجزائر–وهران–قسنطينة–القبائل) و الباقي أعضاء في الجهاز المركزي للحزب.[1]

و قد رأى المناضلون النشطون أن هذا المؤتمر يعتبر البداية الصحيحة للتقويم خاصة بعد أن أصبح هناك اتجاه ينادي بضرورة مناقشة آراء الزعامة و تصحيحها و المشاركة في القيادة و التخطيط، و ظهور عناصر كسبت الاحترام نظرا لنشاطاتنا[2]، و هذا ما جعل القيادة التقليدية تنظر إلى المؤتمر على أنه غير ذي فائدة، خاصة مصالي الحاج الذي كانت له نظرة خاصة للمؤتمر من خلال تقريره سنة 1954 لمؤتمر هورنو ببلجيكا الذي ضم أنصاره عند الانشقاق الذي أصاب حركة الانتصار للحريات الديمقراطية سنة 1953 و مما ذكره في التقرير: ((تم **هذا المؤتمر** في **جو من الحذر و تصفية الحسابات،** لم تجر **دراسة جدية لأي من المشاكل و الأحداث العالقة و كان الأمر يتعلق بدسائس و صراعات أجنحة و سباق إلى السلطة، لقد كان الخروج من السرية لبدء الكفاح على المستوى الشرعي يتطلب تحليلا جديا إلى أبعد الحدود، لأن وسائل العمل و طرق الكفاح** لم **تعد هي ذاتها** التي **كانت سابقا، لكن هذا المؤتمر اهتم بأمور أخرى، لقد كان مسرحا للديماغوجية و الادعاء الفارغ و اليسارية الحمقاء، حيث** لم **يكن هناك من مجال للدراسة الموضوعية لخطة عمل تتناسب مع هذه الفترة من الكفاح** التي **كنا قد بدأناها بمشاركتنا** في **الانتخابات.**))[3]

و يبدو من هذا الرأي بأنه كان رد فعل عنيف ضد العناصر الثورية الجديدة التي دخلت الحزب و أصبحت تشارك في توجيهه، و بالتالي بدأت الزعامة التقليدية لمصالي تشهد تزعزعا، ووجد نفسه أمام جيل جديد من الشباب النشطين الذين رأوا بأن أحسن رد على مجازر 8 مايو 1945 هو القيام بثورة مسلحة. كما أن مصالي لم يكن له ثقل كبير

---

[1] HOCINE, AIT AHMED, MEMOIRES D'UN COMBATTANT, L'ESPRIT D'INDEPENDANCE 1942-1952 (DOCUMENTS), EDITIONS DE MINUIT, PARIS, 1983. P. 76-77.

[2] OP, LOC, P. 78.

[3] تقرير مصالي الحاج إلى مؤتمر هورنو 1954، انظر: محمد حربي : الجزائر (1954 – 1962)، ص 34 – 44.

في هذا المؤتمر بدليل أنه لم يشارك مشاركة فعالة في المناقشات التي جرت بين المؤتمرين بل أنه بقي يترقب النتائج من بعيد، و هذا ما اعترف به شخصيا عندما صرح قائلا: ((**لما كنت قد بقيت بعيدا عن الحزب طيلة عشر سنوات و لم أكن أعرف معظم القادة، و وجدت نفسي معزولا تقريبا عن كل شيء، فقد قبلت بالاتحاد تواضعا و بفعل المزاج[1]، كنت أكرس جهدي للتعرف أكثر على القياديين و إلى المشكلات السياسية و حياة الحزب قبل إصدار حكم نائي و موضوعي.**))[2].

و رغم إيماننا بأن هذا الموقف من مصالي قد أملته جملة الحساسيات الشخصية و الصراعات بين الأجنحة، إلا أن موقفه هذا له ما يبرره من المعطيات، أهمها الظروف الموضوعية التي كانت تعيشها الجزائر في ذلك الوقت، خاصة النشاط الذي كانت تقوم به التيارات السياسية المعتدلة، و محاولتها السيطرة على الساحة بحكم ظهور زعمائها على الساحة الوطنية في جميع المناسبات، و لذلك كان في وقوفه إلى جانب الداعين للمشاركة في الانتخابات عملا من شأنه كسب الشعب و إبعاده عن التأثير الإصلاحي، في الوقت الذي كان يرى بأن المجابهة مع فرنسا محتومة، و لكن لم يأت بعد الوقت المناسب لذلك، و من ثم كان موقفه استجابة لمتطلبات اللحظة الراهنة و إمكانياتها[3]، أما عن أشغال المؤتمر فقد شهد جلستين يومي 15 و 16 فبراير 1947، و فيه واجه المؤتمرون قضية وسائل الكفاح. و هل يجب الرجوع إلى السرية أم لا، و كذا قضية الكفاح المسلح.

و كان مقرر اللجنة المركزية للحزب هو حسين الأحول[4] الذي وجد نفسه منذ إطلاق سراحه من السجن سنة 1946،بين صفين متصارعين الأول بقيادة الأمين دباغين[1]

---

[1] أراد هنا أن يبين بأنه كان قادرا على تسيير الأمور حسب ما يريد بناء على شخصيته التاريخية. كما أنه بذلك ينزع عن نفسه مسؤولية الصراعات بين الأجنحة المختلفة.

[2] تقرير مصالي الحاج إلى مؤتمر هورنو 1954.

[3] STORA, BENJAMIN, MESSALI EL-HADJ (1898-1974), P.P. 203-204.

[4] حسين الأحول : ولد في مدينة سكيكدة بالجزائر. و عمل مناضلا نشطا في حزب نجم شمال إفريقيا و بعد ذلك في حزب الشعب الجزائري، عضو قيادة من 1937 إلى 1954 و عمل مندوبا لجبهة التحرير الوطني حتى سنة 1955، حيث انقطع عن العمل السياسي. أنظر : HARBI, MOHAMED, LA GUERRE COMMENCE EN ALGERIE. P. 187.

مؤيدا بواسطة قدماء المناضلين، و الصف الثاني بقيادة حسين عسلة الذي كان يرى بأن الأمين شخصية متسلطة ويحب شخصيته جدا.

و وقع الأحول بين الصفين ليكون حكما بينهما باعتباره ممثلا للإدارة، مجسدة في مبدأ المنظمة الأم (حزب الشعب الجزائري) بغطائه الرسمي حركة الانتصار للحريات الديمقراطية، و نتيجة لمجهودات المناضلين سار الحزب إلى بر الأمان بعد أن كانت هناك مواجهة كبيرة بين التيارين المتنافسين و التي كادت أن تعصف بكيانه، خاصة و قد ظهر اتجاه جديد يدعو إلى تكوين منظمة شبه عسكرية تعمل على تحضير العمل المسلح، و هو الهدف الأسمى للحزب.[2] و قد كانت هناك تنازلات من جميع الأطراف جسدتا روح الشعور بضرورة الوحدة التي هي السبيل الوحيد للوقوف أمام الاستعمار من ناحية، و التيارات الإصلاحية من ناحية أخرى.

قرارات مؤتمر شباط 1947 و نتائجه :

انتهى مؤتمر شباط (فبراير)1947 بتسوية جملة من المشاكل العالقة رغم الاختلافات الجوهرية في المواقف، و هذا ما مكن من المحافظة على وحدة الحزب و لو على حساب الأفكار و المعتقدات الشخصية، خاصة و أن الحركة كانت منقسمة في هذه الفترة إلى ثلاث فصائل : **حزب الشعب الجزائري (السري)- حركة الانتصار للحريات الديمقراطية (الشرعية) دعاة العمل المسلح الذين شكلوا المنظمة السرية الخاصة) L'ORGANISATION SPECIALE (L'O.S)**[3]

و من محضر التصويت على الانتخابات ظهر هناك اتجاهان رئيسيان : الاتجاه المؤيد للانتخابات بقيادة مصالي الحاج و معه المناضلون القدامى في نجم شمال إفريقيا و حزب

---

[1] عضو قيادي في حزب الشعب الجزائري (1939-1949) و انتخب نائبا من 1946-1951، و عضو قيادي في جبهة التحرير الوطني (1956-1959)، ووزير خارجية في الحكومة الجزائرية المؤقتة سنة1959.اعتزل العمل السياسي بعد الاستقلال. أنظر: HARBI, MOHAMED, LA GUERRE COMMENCE EN ALGERIE, P. 188

[2] عبد الرحمن بن العقون،المصدر السابق،ص 13

[3] AHMED, MAHSAS, OP, CIT, P.242.

الشعب الجزائري، أما التيار الثاني فكان بقيادة الأمين دباغين و هو معاد للمشاركة في الانتخابات، و كان يدعو إلى العمل المباشر[1]، و إلى جانبه مجموعة غير متجانسة، مكونة من مناضلي ولاية قسنطينة الذي كان هدفهم الانتقام لحوادث 8 مايو 1945، و مناضلي القبائل الذين وقفوا إلى جانب الأمين دباغين من منطلق الانتماء الاجتماعي باعتبارهم من نفس المنطقة.[2]

و من نتائج المؤتمر أنه استطاع إرضاء جميع الاتجاهات، و حدد اختصاصات أجنحته الثلاث حسب ظرف كل منها :

- فحركة الانتصار للحريات الديمقراطية بصفتها الشرعية تعمل على كسب الجماهير و مواجهة الأفكار الإصلاحية للحركات السياسية الأخرى (الشيوعيون – العلماء - الاتحاد الديمقراطي).
- و كان على المنظمة الخاصة أن تعد للثورة المسلحة.
- أما حزب الشعب فهو المراقب لتحركات و عمل حركة الانتصار للحريات الديمقراطية خاصة و قد تم الإبقاء على المشاركة الانتخابية، و لكن تطبيق ذلك يكون مقيدا، حيث كان على نواب الحركة شرح القضية الجزائرية للرأي العام مع تجاهل مجادلات البرلمان التي ليس من ورائها فائدة. و كان حزب الشعب يرى ضرورة الاحتفاظ بخلايا احتياطية بعيدة عن العمل الشرعي، و هذا احتياطا لأي إجراء قد تقوم به السلطات الفرنسية ضد أعضاء حركة الانتصار للحريات الديمقراطية.[3]

و قد ظهرت من خلال مناقشات الأعضاء معطيات جديدة على مستوى العلاقة بين التيارات المختلفة تتحكم فيها بالخصوص القوة الجديدة التي تدعو إلى ضرورة التعجيل

---

[1] العمل المباشر(ACTION DIRECTE) مصطلح جرى استعماله بين مناضلي الحركة الاستقلالية في الجزائر،ويعني مباشرة العمل المسلح باعتباره الأقرب إلى تحقيق الهدف.

[2] محمد حربي، الجزائر (1954-1962)، ص ص،47، 46، 45.

[3] LE TOURNEAU, ROGER, EVOLUTION POLITIQUE DE L’AFRIQUE DU NORD MUSULMANE (1920-1961). P.P, 372-373.

بالثورة المسلحة، كما لم يعد لقائد الحزب تلك المكانة التي كان يتمتع بها في السابق و هذا ما عبر عنه هو شخصيا سنة 1954 لمؤتمر هورنو حين قال "**خلال ذلك المؤتمر بالذات بدأت أدرك أن شخص قائد الحزب** لم **يعد يعني الشئ الكثير**."[1]

و رغم ما قيل عن هذا المؤتمر و الصراعات التي شهدتها جلساته، إلا أن الحزب استطاع من خلاله في هذه الفترة أن يحقق نجاحات كبيرة، خاصة على مستوى زيادة جماهيريته، حيث تمكن من أن يغمر كل التشكيلات السياسية الأخرى التي تعمل بصورة علنية، و بذلك كون القوة الأكثر نشاطا في الحركة الوطنية الجزائرية.[2]

و خلال الحملة الانتخابية، قرر حزب الشعب (حركة الانتصار) تعميم مبدأ الاستقلال و راح يقاتل على جبهتين : الجبهة الاستعمارية من ناحية، و جبهة خصومه السياسيين من دعاة الإصلاح من ناحية أخرى، و قد شكلت الانتخابات الأولى سنة 1947 استفتاء حقيقيا لحزب الشعب (حركة الانتصار)[3] و جعلت منه الحزب الأول في الجزائر بعد أن تقهقر الشيوعيون و العلماء و الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري. و خرج الحزب من الانتخابات و قد زاد عدد أعضائه، وعمت النزعة القومية الجانب الجزائري في الوقت الذي قوبل ذلك بتطرف استعماري من الجانب الأوروبي.[4]

و نتيجة لنشاطات الحزب في هذه المرحلة فقد شملت المجالات المختلفة من التحضير السياسي و العسكري إلى الميادين الاجتماعية و الثقافية و هذا عن طريق تشكيل :

- **جمعية النساء الجزائريات التي أنشئت** في **أبريل 1947 و فدرالية العمال المسلمين، و فدرالية الكشافة الإسلامية الجزائرية، و** جمعية **الطلبة المسلمين الجزائريين** في **أبريل 1948، و لجنة التضامن مع ضحايا القمع.**[5]

---

[1] تقرير مصالي إلى مؤتمر هورنو في يوليو 1954.

[2] AHMED, MAHSAS, OP, CIT, P. 242.

[3] محمد حربي، الجزائر (1954-1962)، ص 48.

[4] محمد حربي، الجزائر (1954-1962)، ص 48.

[5] AHMED, MAHSAS, OP, CIT, P. 243.

أما في مجال التوعية و التثقيف، فقد أصدر الحزب صحيفة "**المغرب العربي**" بالعربية و "**الجزائر الحرة**" بالفرنسية، زيادة على المنشورات الدورية، كما كان نشاط الحزب التربوي و الثقافي يباشر بجملة جمعيات و مدارس خاصة و جمعيات رياضية و فرق مسرحية، كما وضع هناك تنسيق محكم بين نشاطات القاعدة و قيادة الحزب المكونة من 30 إلى 40 عضوا في اللجنة المركزية، أما المكتب السياسي فيتكون من 10 إلى 12 عضوا، و هذا هو قمة الهرم في الحزب.[1]

و يذكر أحمد محساس[2] أحد أقطاب الحزب جملة من الأهداف التي وضعها الحزب نصب عينيه في هذه الفترة، خاصة مبدأ النضال السياسي، وتنمية الشعور الثوري كما تمثل أفكار الحزب المركز الاديولوجي الذي يجعل من مناضليه أناسا قادرين على التضحية بكافة الوسائل التي تتطلبها أشكال العمل من أجل التحرير الوطني و هو ينظر إلى تكوين نوع من المناضلين لهم إيمان ثوري يقاوم القمع، ولهم القدرة على العمل و التنظيم داخل المنظمات المختلفة رغم عراقيل الاستعمار.

و المناضل يجب أن يعطي الدليل القاطع على استعداده لتطبيق المبادئ التنظيمية و السياسية داخل الحزب مع القدرة على التحرك السريع حسب المعطيات و الوسط الذي يمارس فيه نشاطه.كما أن قربه من الجماهير و سلوكه اليومي معهم يسهل العمل السياسي، لأن الجماهير تقيم الأحزاب و الأفكار من خلال سلوكيات أعضائها، فعندما يتوافق السلوك مع الأفكار السياسية و العقلية الشعبية، تكون الثقة مستمرة.[3]

---

[1] نفسه

[2] أحمد محساس، كان عضوا في المنظمة السرية (الخاصة)، أوقف عند اكتشافها سنة 1950 و استطاع أن يهرب مع أحمد بن بلة من السجن سنة 1952 .و عضو اللجنة المركزية و المكتب السياسي (1945- 1956).وعضو المجلس الوطني للثورة الجزائرية (1956- 1957) . وزير الزراعة (1963-1967).

[3] AHMED, MAHSAS, OP, CIT, P. 246.

و من القرارات التي نتجت عن المؤتمر على المستوى القيادي، تحميل اللجنة المركزية للحزب و المكتب السياسي مسؤولية التنسيق بين حزب الشعب الجزائري وحركة الانتصار للحريات الديمقراطية و المنظمة الخاصة.

و انتخب أحمد بودة[1] مسؤولا عن لجنة التنسيق في حزب الشعب الجزائري، و أحمد مزغنة[2] عن حركة الانتصار للحريات الديمقراطية، و محمد بلوزداد عن المنظمة الخاصة. و لم يكن هذا المخطط إلا شكليا، فقد بدأ الانيار يدب سريعا في حزب الشعب، إذ كان يتجاذب مناضليه كل من حركة الانتصار للحريات الديمقراطية و المنظمة الخاصة.

و كانت الحركة أحسن وضعا بحكم وجود مصالي الحاج ضمن أعضائها كقائد روحي له تاريخه المشرف في الحركة الاستقلالية الجزائرية، و في المقابل كان هناك تنافس شديد بين أعضاء الحركة و المنظمة الخاصة، خاصة و أن أعضاء الحركة كانوا يتخوفون من أن يصبح جهاز المنظمة الخاصة العسكري بين يدي الأمين دباغين الذي كان ينتمي إلى القبائل. و كان هناك شبه أزمة أدت إلى تكتلات عرقية، و هو ما شكل خطرا كبيرا على الحزب و مسيرته.[3]

على أن أهم شيء يمكن استخلاصه من مؤتمر 1947 هو تكوين المنظمة الخاصة كجهاز عسكري وضع له تخطيط بغرض تكوين جيل يقوم بالثورة المسلحة.

تكوين المنظمة الخاصة و تنظيمها :

---

[1] انضم إلى حزب الشعب الجزائري سنة 1937، و عمل رئيسا لصحيفة البرلمان الجزائري سنة 1939. و كان عضوا في اللجنة المركزية لحزب الشعب من (1939 إلى 1956) و المكتب السياسي (1939-1953) و ممثلا لجبهة التحرير في العراق ثم في ليبيا حتى سنة 1962، أنظر:
HARBI, MOHAMED, LA GUERRE COMMENCE EN ALGERIE. P. 191.

[2] أحمد مزغنة، مناضل في نجم شمال إفريقيا (1933- 1939)، عضو قيادة حزب الشعب (1943-1954) ثم عضو في الحركة الوطنية المصالية المناوئة لجبهة التحرير الجزائرية (1954-1955) أوقف في القاهرة بناء على طلب جبهة التحرير، أنظر:
HARBI, MOHAMED, LA GUERRE COMMENCE EN ALGERIE, P. 186.

[3] HARBI, MOHAMED, AUX ORIGINES DU FRONT DE LIBERATION NATIONALE, P. 199.

رغم أن مؤتمر شباط (فيفري) 1947 قد أعطى الأولوية لتكوين هذا الجهاز شبه العسكري إلا أن ظهوره بشكل فعلي تأخر حتى تشرين الثاني (نوفمبر) 1947[1]، و السبب الرئيسي هو عدم توفر الإمكانيات اللازمة للانطلاق، زيادة على الاحتكاك الذي وقع بين أعضاء حركة الانتصار الشرعية التي هي الحزب الأم و أعضاء المنظمة الخاصة، الذين طرحت أمامهم جملة من المشاكل تتعلق بالتسليح و التمويل على وجه الخصوص.

و لقد طرحت مسألة التسليح على المكتب السياسي في آذار (مارس) 1947، و تم الاتفاق على أن تجرى اتصالات مع الأحزاب و المنظمات المعادية للاستعمار. و كذا البلدان الأربعة المستقلة، و برغم الاتصالات التي كان يجريها ممثلو الحزب في الخارج و المسؤولين عن النواحي الخارجية، إلا أن ذلك لم يأت بنتيجة تذكر بسبب نقص الإعتمادات المخصصة لشراء الأسلحة[2]، و في هذا الصدد يذكر تقرير آيت أحمد إلى اللجنة المركزية سنة 1948، أن الميزانية المخصصة للمنظمة الخاصة كانت 100 ألف فرنك

[1] HOCINE, AIT-AHMED, OP, P.129

[2] محمد حربي، الجزائر (1954-1962) ص 49

قديم شهريا تدفع منها مخصصات قادة المناطق بواقع 6000 فرنك قديم لكل قائد متفرغ[1]. و ذلك حتى ديسمبر 1948. و يذكر محمد حربي[2] أن المنظمة استطاعت رغم افتقار الحزب للاعتمادات اللازمة من الحصول على 300 قطعة سلاح من ليبيا. كما جرى شراء دفعة ثانية من الأسلحة عن طريق جمع التبرعات و كانت تضم 20 رشاشا، و 30 مسدسا و خمس بنادق حربية و صندوقين من القنابل الهجومية.[3]

و نتيجة لهذا الوضع المالي كان على أعضاء المنظمة الخاصة أن يقوموا بمجهودات كبيرة في سبيل الوصول إلى الاعتمادات اللازمة مما أدى بهم في فترة من الفترات إلى الهجوم على بريد وهران لتأمين المال اللازم، و هذا ما ستتعرض له فيما بعد.

أما على المستوى التنظيمي فقد تكونت للمنظمة قيادة سامية من 5 أعضاء يؤمنون على المستوى الوطني الإدارة التنظيمية، و المسؤوليات الإدارية، و متابعة العمليات المبرمجة بحيث يكون رئيس المنظمة الخاصة هو المنسق مع إدارة الحزب[4]. و كان أول رئيس لهذه المنظمة هو محمد بلوزداد المناضل القديم في حزب الشعب الذي انضم إليه سنة 1943 و أصدر صحيفة الوطن السرية في مايو 1945 و أصبح رئيس شبيبة حزب الشعب في حي بلكور بالعاصمة، مما جعل الشرطة تعمد إلى اعتقال أبيه و أخويه، و فقد أحد الأخيرين بسبب التعذيب بعد أن فشلت الشرطة في إلقاء القبض عليه شخصيا، و نتيجة لشخصيته المتميزة أرسل بعد حوادث 8 مايو 1945 إلى القطاع القسنطيني في محاولة لرأب الصدع هناك و إعادة تنظيم الصفوف. و قد رجع إلى العاصمة و عين سنة 1947 في المكتب السياسي لحزب حركة الانتصار حيث كلف بتسيير المنظمة الخاصة لغاية 1949 حيث

---

1 RAPPORT, D'AIT-AHMED, MEMBRE POLTIQUE DU P.P.A, AU COMITE CENTRAL ELARGI, DECEMBRE 1948, DANS HARBI MOHAMED, LES ACHIVES DE LA REVOLUTION ALGEIENNE P.P. 15-22.

2 ولد في 16 حزيران 1933، وانضم إلى حزب الشعب الجزائري و عمره 15 سنة و في سنة 1945 أصبح أمينا عاما لرابطة طلاب شمال إفريقيا، ثم عضوا في قيادة فدرالية جبهة التحرير الوطني منذ عام 1957 حتى سنة 1959 حيث عين مديرا لمكتب وزير القوات المسلحة في الحكومة المؤقتة، و بعد الاستقلال تقلد مناصب مختلفة في الدولة، أنظر:
HARBI, MOHAMED, LA GUERRE COMMENCE EN ALGERIE, P.186.

3 محمد حربي، الجزائر (1954-1962) ص 49.

4 MOHAMED, YOUSFI, L’ALGERIE EN MARCHE. T. II, P. 83.

عجز عن مواصلة العمل بسبب المرض فأوكلت مهام المنظمة لآيت أحمد[1]، و أوكلت مهمة تكوين شباب المنظمة لإطارات نشطة لها قدرة التحكم و التنظيم، وأول من كون ذلك على المستوى الوطني من المناضلين[2]:

- **أحمد محساس** : الجزائر العاصمة.
- **جيلالي رغيمي** : الجزائر.
- **عمار ولد حمودة** : القبائل.
- **عمار بوداود** : القبائل.
- **العربي بن مهيدي** : الشرق القسنطيني.
- **محمد بوضياف** : الشمال القسنطيني.
- **حمو بوتليليس** : الشمال الوهراني.
- **عبد الرحمن بن سعيد** : الجنوب الوهراني.
- **محمد عراب** : المتفجرات.
- **عمار بن محجوب** : مصلحة الاستعلامات مستوى وطني
- **محمد مروك** : الاتصالات.

أما على مستوى القيادة العليا فقد تغيرت ثلاث مرات قبل اكتشافها سنة 1950[3] و قد جرى هذا التغير كمايلي :

---

1 عبد الرحمن بن العقون، المصدر السابق، ص 19.

2 MOHAMED, YOUSFI, OP, CIT, P. 84.

3 KADDACHE, MAHFOUD, HISTOIRE DU NATIONALISME ALGERIEN, T. II, S.N.E.D, ALGER 1980, P. 974.

- **القيادة العليا الاولى** الرئيس : محمد بلوزداد.

المفتش و المكون العسكري لكامل الجزائر: بلحاج جيلالي.

رؤساء المقاطعات : **الجزائر (x) (العاصمة) + متيجة + التيتري :** رجيمي جيلالي.

الجزائر(x x) (الشلف): مروك محمد

القبائل : آيت أحمد

وهران : أحمد بن بلة.

قسنطينة : بوضياف محمد

- **القيادة العليا الثانية** : (1947-1948) و با رأس المنظمة آيت أحمد

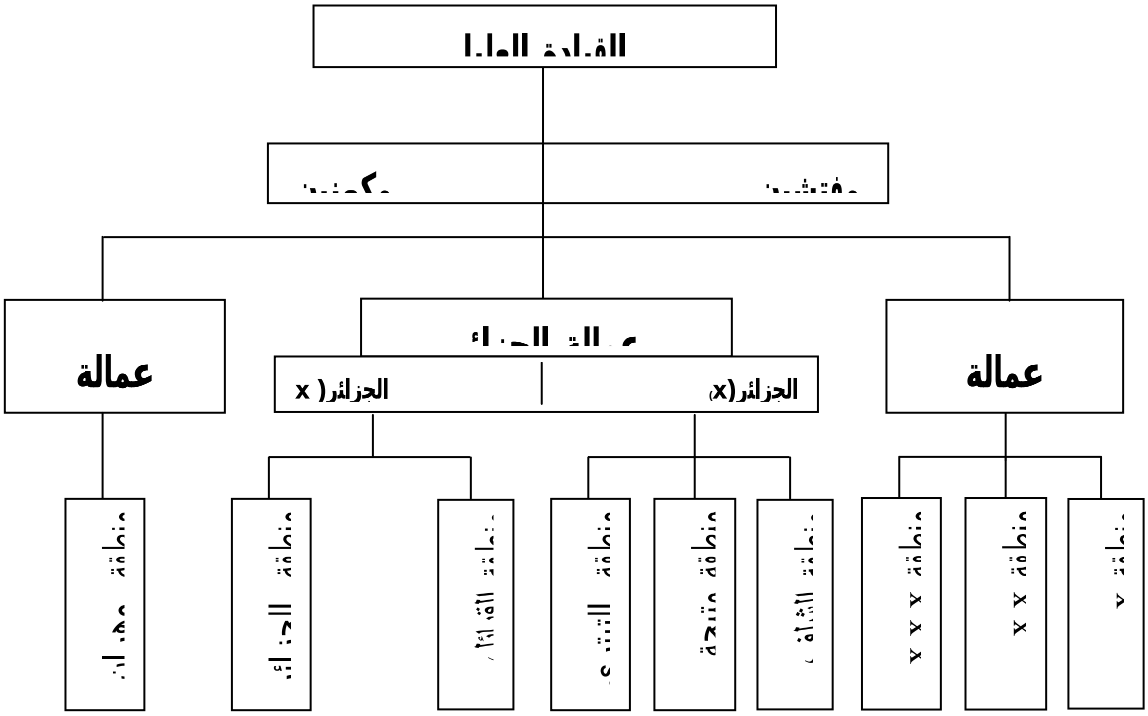
- **القيادة العليا الثالثة** : (جويلية 1949) و فيها ترأس المنظمة أحمد بن بلا.

ويلاحظ بأن التغيير لم يمس سوى الرئاسة مع الإبقاء على الكوادر المعروفة في مناطقها.[1]

و من خلال هذا التنظيم الذي يتدرج من القاعدة إلى القمة حسب المسؤوليات المنوطة بكل شخص أو وجهة، يمكن وضع مخطط يبين كيفية التسلسل الهرمي لإطارات المنظمة من القاعدة إلى القمة، و كذا تقسيم المناطق من الناحية الجغرافية و هذا نقلا عن محفوظ قداش في كتابه **"الحركة الوطنية الجزائرية"**[2]

1 OP, LOC, P, 180.

2 KADDACHE, MOHFOUD,OP,CIT,P.973



مجموعات و نصف مجموعات (القاعدة النضالية)

شروط الانضمام للمنظمة الخاصة : نتيجة للطبيعة الخصوصية للمنظمة الخاصة من حيث كونا جهازا شبه عسكري[1]، فقد روعي أثناء تكوينها جملة من الشروط و المزايا التي يجب أن تتوفر في العضو الند، حتى يمكنها تأدية الغرض الذي أنشئت من أجله من ناحية، وبقاؤها بعيدة عن أعين الاستعمار من ناحية أخرى. و لهذا لم يكن من السهل الانتساب إليها على اعتبار أن شخصية الفرد هي المفتاح الذي يؤهله للالتحاق با[2]. و قبل أن يقبل الشخص لإجراء الاختبارات[3] اللازمة له تكون سيرته و سلوكه اليومي قد شمله ملف يقدم إلى القيادة خاصة، و أنه من غير الممكن دخول أي عضو إلا عن طريق قريب

---

[1] هيرفي هامون- باتريك روتمان،حملة الحقائب (المقاومة داخل فرنسا للحرب الاستعمارية في الجزائر-(1954-1962)، ترجمة: حسين العودات، نور الدين سكوتي، دار الكلمة للنشر، بيروت،1983.

[2] عبد الكريم أبو الصفصاف، التحولات الأساسية في الحركة الوطنية الجزائرية (1945-1954) مجلة سيرتا التاريخية، العدد الخامس، ماي 1981،ص 35.

[3] كانت الاختبارات تجري بطريقة سرية إلى درجة تجعل الإطار المختبر يضع قناعا حتى لا يكشف عن شخصيته، وهذا حرصا على بقاء الكادرات و القيادات غير معروفة.

أو صديق مشهود له بصدق النضال. و قد وضعت شروط محددة للعامل في المنظمة الخاصة أو المتقدم للانضمام إليها نوجزها فيما يلي :

أولا: الطاعة: إن الطاعة هي قوام قوة الجيوش و لذلك فإن صاحب الرتبة العسكرية الأعلى في التنظيم يجب طاعته، و الأوامر أن تنفذ حرفيا دون مناقشة و لا تردد، و المسؤولية تقع على عاتق المسؤول الذي أصدر الأمر.

ثانيا:التجنيد:

- يكون التجنيد في المنظمة على نطاق ضيق و هذا يعني مراعاة نوعية المناضلين أثناء الاختبار دون الاهتمام بالعدد.
- إن الشخص المجند يجب أن تتوافر فيه جملة شروط هي : الإيمان- الأمانة-الشجاعة-النشاط-الاستقرار-القدرة النفسية.
- فترة التجنيد غير محددة.

ثالثا : الاجتماعات: و قد ركز على ضرورة حضور جميع العناصر الاجتماعات التي يحدد تاريخها و مكان عقدها و المسؤول عنها بدقة، مع ضرورة إبداء التحية للرؤساء قبل و بعد الاجتماع، أما في الخارج فهي ممنوعة تماما مع ضرورة مراعاة الطاعة المطلقة للمسؤولين.

رابعا : وجوب توفر السيرة الحسنة لكل أعضاء و مسؤولي المنظمة الخاصة، و أن يكونوا غير مذمومين في جميع الحالات.

خامسا: كل عضو أراد أن يأخذ عطلة لقضاء مصلحة خاصة يجب عليه أن يأخذ من رئيسه تصريحا يحدد فيه التاريخ و المكان المقصود.

سادسا: إذا استلزم أن يغير أحد المناضلين المنطقة التي يعمل بها فلا يمكنه ذلك إلا بعد موافقة السلطات المختصة.

سابعا: العقوبات: هناك أنواع من المخالفات :

- **مخالفات بسيطة :** و تشمل التخلف عن الاجتماعات و الكسل و الإدارة السيئة و التهاون في الخدمة و السيرة السيئة.
- **مخالفات كبرى :** و تشمل العصيان و الانزام و تقديم تقارير كاذبة.
- **مخالفات خطيرة جدا :** و هي الخيانة و الهروب، و إفشاء السر للعدو أو للأقارب.

أما العقوبات المنصوص عليها في قانون المنظمة فهي التوبيخ من أجل المخالفة البسيطة و خلع الرتبة و التوقيف إذا تعلق الأمر بأخطاء كبيرة، و كذا الفصل النهائي في حالة المخالفات الكبيرة، و قد يواجه العضو حكم الإعدام إذا ارتكب مخالفة خطيرة جدا، أو إذا فصل من المنظمة و كان ذلك من الممكن أن يلحق ضررا بها و قد ينفذ الحكم مباشرة و قد يؤجل، و ذلك حسب قرار المسؤولين عن المنظمة[1]

و بالنظر إلى جملة الشروط الواجب توافرها في العضو الذي يريد الانتماء للمنظمة الخاصة و كذا الواجبات المنوطة به، يتبين بوضوح مدى الحرص على أن يكون هذا الجهاز غاية في السرية من ناحية، و كذا روعي في تكوينه بأن يكون قادرا على مواجهة جميع الاحتمالات، على اعتبار أنه يضم خيرة العناصر من المناضلين المؤمنين بالقضية الوطنية و الاتجاه الثوري المبني على مبادئ و أسس ثابتة.

1
COLLOT, CLAUDE ET HENRY-JEAU, ROBERT, OP, CIT, P.268.
MOHAMED, YOUSFI, OP, CIT, P. 86.
AHMED, MAHSAS, OP, CIT, P. 248.

و على هذا الأساس فإن تكوين المنظمة الخاصة قد سجل مرحلة جديدة في تحول التيار الثوري و الحركة الوطنية بوجه عام، فقد أضفى تقدما هاما على مسار حركة النضال الوطني، عندما تخطى الفكرة النظرية ووصل إلى مرحلة التطبيق العملي.

فحزب نجم شمال إفريقيا و حزب الشعب الجزائري قبل سنة 1939، كانا ينتهجان الخط الثوري، ولكن بوسائل سياسية من خلال البرامج و المطالب التي كانت تقدم للإدارة الاستعمارية. و في خلال الحرب العالمية الثانية شهدت العملية تنظيما أكثر للتيار الثوري بعد انضمام عدد أكبر من المناضلين، و الذي أعطى العمل المباشر بعدا آخرا حسب تعبير أحمد محساس الذي رأى بأن من بين أسس الثورة المسلحة أن تكون نابعة من الشعور الثوري للمناضلين و الجماهير، و من صميم الانتفاضات التي تقوم با القوى السياسية المنظمة.[1]

و جاءت أحداث 8 مايو 1945 لينتج عنها تفكك حزب "أحباب البيان و الحرية" و هذا مابين عقم هذا الائتلاف الذي أنشئ في ظروف معينة دون مراعاة لتوحيد الاتجاهات التي كانت متباعدة. و من هذا المنطلق كان لابد من عمل أكثر عمقا من أجل بلورة إستراتيجية ثورية أكثر تطورا[2]، ومن خلال التجارب السابقة كان لابد من وقفة تأمل، حتى يمكن استخلاص الطريقة المثلى لمواجهة الاستعمار، و كان الرأي السائد هو إنشاء منظمة متخصصة في النشاطات المختلفة، و جهاز قادر على مواجهة القوة الاستعمارية،

و قد أجاب تكوين "المنظمة الخاصة" على هذا الاحتياج، و جعل من مهامها التحضير التقني للعمل المباشر، أو بتعبير آخر المدرسة التي تستقبل و تخرج مجاهدي المستقبل.

التكوين و التسليح :

[1] AHMED, MAHSAS, OP, CIT, P.254.

[2] عبد الكريم أبو الصفصاف، التحولات الأساسية في الحركة الوطنية الجزائرية، مجلة سيرتا التاريخية-العدد الخامس – ماي 1981 ص 33 -34.

يتلقى المناضلون المقبلون في المنضمة الخاصة تدريبا عسكريا على شكل دروس نظرية و تطبيقية تعطى من قبل مدربين من الحزب، و يتم التركيز فيها على أسلوب حرب العصابات و هو الأسلوب الأمثل الذي استخلص من خلال التجارب السابقة و المتناسب أكثر مع ظروف البلاد[1] و تجرى عمليات التدريب على المستويين النظري و التطبيقي حسب ما تسمح به الظروف، و يشمل عمليات استخدام السلاح و كيفية صنع المتفجرات و استعمال أجهزة الاتصالات، و كذا القيام بتدريبات على الطبيعة خاصة في الجبال من أجل زيادة المعرفة العملية لمواقع العمليات مستقبلا. و يكتمل التكوين التقني بدروس في التربية الذهنية و النفسية من أجل تنمية نوعية المناضلين من الوجهة الثورية.[2]

و ككل التنظيمات السرية، فقد تكونت المنظمة الخاصة من أربع تشكيلات أساسية تشمل المصالح العامة التي تبني عليها المنظمة نشاطاتا وهي : **الاستعلامات - الاتصال - المتفجرات - التضامن**، و هذه الأخيرة تقوم بمهمة حماية المناضلين من عمليات القمع التي قد يتعرضون لها من قبل السلطات الفرنسية، كما يوجد تشكيلان مكملان يهتمان بالإسكان و التسليح.[3]

و تعمل هذه التشكيلات بالتنسيق مع بعضها كل منها في إطار اختصاصه، ولكن بإمرة القيادة العليا التي تتحمل جميع المسؤوليات، خاصة و أن خلايا المنظمة و حسب التنظيم المتبع مجهولة لدى بعضها البعض، و هذا حرصا على السرية التامة تحسبا لأي طارئ[4] قد يؤدي إلى كشف خلية من الخلايا العامة.

أما عن عدد أفراد المنظمة فهناك اختلاف في تقدير العدد، خاصة و أنه لا توجد وثائق أصلية يمكن الاعتماد عليها في الإحصائيات، اللهم إلا شهادات مناضلي الحركة أو

---

1 HOCINE, AIT-AHMED, OP, P.136.
2 AHMED, MAHSAS,OP,CIT, P.256.
3 MOHAMED, YOUSFI, OP, CIT, P.P. 86-87.
4 OP, LOC, P. 85.

الذين عايشوا فترة عمل المنظمة. و قد ظهر هناك اختلاف واضح في إبراز العدد الحقيقي للأعضاء العاملين.

و في هذا الإطار يذكر أحمد محساس و هو من المناضلين البارزين في المنظمة الخاصة، أن مجموع أعضائها كان يتجاوز الألفي رجل[1]، بينما يذكر محمد يوسفي[2] و قد كان عضوا بارزا كذلك في المنظمة، و أحد قيادييها، أن أفرادها قد بلغ على المستوى الوطني خمسة آلاف عضوا كانوا مهيئين لضرب العدو و بقوة و بسرعة.[3]

و في كلتا الحالتين فإن العدد يبدو ضئيلا إذا ما نظرنا إلى القوة الاستعمارية الضاربة، و لكن تبقى هناك حقيقة ثابتة و هي كون المنظمة تعمدت بأن يكون الانضمام إليها محدودا إلى أبعد حد، و ذلك ما جعلها تضم مجموعة مهمة من العناصر العسكرية الكفؤة و المؤمنة، كما أن المنظمة تعتبر أداة الحزب في نضاله على اعتبار أن وراءها 50.000 من المناضلين الثوريين الذين ينتسبون لحزب الشعب (حركة الانتصار للحريات الديمقراطية)[4]، فهي إذن تستمد قوتا من القاعدة النضالية العريضة المؤمنة بأفكارها.

أما عن التسليح فقد واجه أعضاء المنظمة صعوبات جمة في بداية تكوينها[5] لكن تكاثف جهود أعضائها مكن من الحصول على مجموعة أسلحة خفيفة أمريكية و بريطانية و التي اقتناها مناضلو الحزب (حزب الشعب) خلال نزول الحلفاء الجزائر سنة 1942. و هذا زيادة على شراء بعض الأسلحة من الخارج و تمويلها عن طريق الاشتراكات التي كان يدفعها أعضاؤها، زيادة على 800.000 فرنك قديم خصصت لها من قبل إدارة حزب

---

1 AHMED, MAHSAS, OP, CIT, P.287.

2 محمد يوسفي: بدأ النضال منذ كان شابا في حزب الشعب المحظور و عين في القيادة العليا للمنظمة الخاصة شبه العسكرية،و أوقف سنة 1950 عند اكتشافه المنظمة الخاصة، و حكم عليه بست سنوات سجن نافذة من محكمة الجزائر و أطلق سراحه سنة 1955 حيث انتقل إلى ليبيا ثم القاهرة التي غادرها إلى الولاية الخامسة في الجزائر، و التحق بجيش التحرير الجزائري، كما عمل مسؤولا عن التسليح و العلاقات العامة حتى الاستقلال.

3 MOHAMED, YOUSFI, OP, P. 87.

4 OP, LOC, P. 88.

5 HOCINE, AIT- AHMED, OP, CIT, P. 135.

حركة الانتصار للحريات الديمقراطية. كما أن منطقة القبائل و هي منطقة صيد و غير مراقبة كثيرا، شكلت نقطة مهمة لمجموعة من العمليات مكنت أعضاء المنظمة الخاصة من الاستيلاء على كميات من الأسلحة و إن كانت بسيطة إلا أنها عملت على سد الفراغ الذي كان موجودا، بالإضافة إلى مساهمة أهالي منطقة قسنطينة التي شهدت مأساة 8 مايو 1945 في تزويد المنظمة بمجموعة أسلحة مهمة، كما عمل الأعضاء على جمع التبرعات من المواطنين مثل المنطقة الغربية التي باشر فيها محمد بلوزداد عملية جمع الأموال من أجل شراء الأسلحة.[1]

و في إطار عملياتها الخاصة فإن المنظمة استعملت كغطاء لها في مصالحها العامة شركة أعلن تأسيسها في العاصمة باسم : شركة الاستيراد-التمثيل و التصدير التجارية[2]، و كانت تدار من قبل محمد يوسفي كمسؤول عن المصالح العامة للمنظمة.

اجتماعات زدين "البليدة" و تدعيم المنظمة الخاصة :

نتيجة للإحباط الذي أصاب الجزائريين نتيجة لتزوير السلطات الفرنسية لانتخابات المجلس الجزائري سنة 1948. و من أجل وضع الأسس الهامة للحركة الثورية الجزائرية فقد اجتمع بعض أعضاء اللجنة المركزية لحزب الشعب الجزائري (حركة الانتصار للحريات الديمقراطية) بالإضافة إلى القيادة العليا للمنظمة الخاصة في ديسمبر 1948 في زدين بمنطقة الشلف، و بالضبط في م ل عبد القادر بلحاج أحد المناضلين في حزب الشعب الجزائري[3]. و قد تناقش إطارات الحزب و المنظمة الخاصة يومين متواصلين حول الإستراتيجية الثورية و كيفية مواجهة الأحداث. و لكن إشارة محذرة وصلت للمجتمعين جعلتهم يرفعون جلسة المناقشات التي قرر بأن تكمل في البليدة بحضور القيادة العليا. و كان المشكل الأهم في المناقشات هو قضية السبل و الوسائل التي تخص عملية التحرير

---

[1] MOHAMED YOUSFI, OP, CIT, P. 99.

[2] (S.I.R.E.C), SOCIETE D'IMPORTATION, REPRESENTATION, EXPORTATION COMMERCIALE VOIR : MOHAMED, YOUSFI, OP. LOC. P.88.

[3] عبد الرحمن بن العقون،المصدر السابق، ص 20-21

الوطني. و حللت لجنة الحزب السرية الأحداث المأساوية في قسنطينة و الحملات العسكرية الانتقامية على منطقتي القبائل و الأوراس و التي تركت آثارا سيئة على نفسية المواطنين و المناضلين.كما طرحت قضية التنسيق و التضامن مع المغرب و تونس في نضالهما ضد الوجود الفرنسي. و لكن المشاركين لم يتحمسوا للفكرة على أساس اختلاف ظروف البلدين عن الجزائر من الناحيتين الدستورية و السياسية.[1]

و نتيجة للنشاطات التي قام با مسؤولو المنظمة الخاصة، خاصة رئيسها في ذلك الوقت، فقد تخلى ا لتمعون عن المسائل العمومية و وجهت انتقادات قانونية إلى إدارة حركة الانتصار للحريات الديمقراطية، خاصة فيما يتعلق برفضها إعادة بعض المسؤولين للعمل ضمن صفوف المنظمة الخاصة، و كذا عدم تخصيص اعتمادات كافية لتغطية نشاطات المنظمة.[2]

على أن أهم وثائق المؤتمر هو التقرير الذي قدمه آيت أحمد إلى ا لتمعين و الذي نشره محمد حربي ضمن"أرشيف الثورة الجزائرية"، و قد وضح فيه بعض ما يتعلق بحركة التحرر الجزائرية و الظروف التي صاحبت تطورها من منطلق التجربة النضالية منذ دخول الفرنسيين الجزائر، و بناء على هذه التجربة ضمن آيت أحمد تقريره بجملة تطلعات و منظورات رأى أن حركة التحرر الجزائرية يجب أن تسير عليها لتحقيق أهدافها. و نظرا لأهمية التقرير نحاول إيجاز ما جاء به حسب تقسيمه الأصلي :

- **شكل النضال من أجل التحرير:** أهم ما ورد في هذه النقطة هو التأكيد على أن فكرة الانتفاضة الشاملة دون تحضير غير ذات فائدة، لأن التجربة أثبتت ذلك في مرات عديدة سابقة، فالمفروض في مثل هذه الحالة هو توفر التسليح الحديث و التام و هذا ما لم يتوفر. و على هذا الأساس رأى آيت أحمد ضرورة البحث عن أسلوب آخر أكثر نجاعة. و هذا يجب أن يتخذ صفة الحرب الشعبية، خاصة و أن المناضلين ليسوا في

[1] محمد حربي، الجزائر (1954-1962)، ص 53.

[2] MOHAMED, YOUSFI, OP, CIT, P. 90-91.

مواجهة آلة الحرب الفرنسية فحسب، و لكن كذلك في مواجهة المستوطنين، و هذه الحرب يجب أن تقودها الطلائع العسكرية المنظمة.[1]

- **وضع الحزب :** خلص التقرير إلى أن وضع الأمة يدعو إلى التفاؤل خاصة فيما يتعلق بإيماننا بفكرة الاستقلال. كما أن الانشقاق داخل الحركة الوطنية بعد حوادث 8 مايو 1945 لم يؤثر سلبا على حركة التحرر المتنامية. و رأى آيت أحمد في تقريره أن الحركة الإصلاحية التي يتبناها فرحات عباس و الشيخ الإبراهيمي و كذا الحزب الشيوعي، لم تعد لتستطيع الوقوف أمام صيرورة التحرير الوطني، خاصة بعد أن تكشف للشعب الجزائري الأسلوب المتدني للاستعمار بعد تزوير انتخابات 4 ابريل 1948، و في مقابل هذا يطالب التقرير بضرورة أن يقضي الحزب على نقاط ضعفه المتمثلة في عدم انغراس مبادئه و أفكاره في الريف و النقص في الكوادر و التكوين الإيديولوجي، و كذا الصعوبات الموضوعة أمام المنظمة الخاصة. و طالب آيت احمد بضرورة إلغاء حزب الشعب خاصة و أن الاستمرارية في الثنائية (السرية-العلنية) ليس له أي مبرر، بل بالعكس فقد أدى إلى خلق حساسيات بين المناضلين قد تؤثر سلبا على مسيرة التحرر الوطني.

و يعتبر التقرير المنظمة الخاصة الإطار المناسب للتكوين الثوري، و لذلك يجب تدعيمها لأن هدفها هو توفير ضباط للثورة وكوادر عسكرية و وسطى لخدمة الحزب والجماهير[2].

المنظورات : من أجل توفير الشروط الضرورية لتفجير الثورة، رأى آيت أحمد ضرورة القيام بمجموعة من المبادرات على مستوى الحزب يمكن تلخيصها فيما يلي :

---

1 RAPPORT DE HOCINE AIT-AHMED AU COMITE CENTRAL ELARGI, DECEMBRE 1948.

2 RAPPORT, DE HOCINE, AIT-AHMED, AU COMITE CENTRALE, DU P.P.A (M.T.L.D), DECEMBRE 1948 ET -HOCINE, AIT- AHMED : MEMOIRES D'UN COMBATTANT, P134-135.

- توجيه الحزب إلى الناحية التي تبين للجماهير إخفاق فكرة الإصلاحات و ذلك لإرساء دعائم وعي جماهيري يعضد الثورة و يؤهلها لتحقيق هدف الاستقلال.
- تركيز النشاط الحزبي بشكل أكثر في الأرياف التي تمثل منطقة استراتيجية يجب استغلالها.
- الوقوف أمام سيطرة الحزب الشيوعي و النقابات العمالية.
- تجديد كوادر الحزب و تعيينهم في مناطقهم الإقليمية حتى تكون هناك ثقة متبادلة بين الجماهير و المناضلين.
- إن امتداد الثورة إلى بلدان المغرب العربي الأخرى يتوجب الاتصال بحزبي الدستور الجديد في تونس، و الاستقلال في المغرب، و محاولة الوصول إلى صيغة تشبه جهاز المنظمة الخاصة، و هذا ما يمكن من توافر الجهود و تعاضدها أمام العدو المشترك.
- يجب التعجيل بالثورة المسلحة خاصة و أنه من الممكن أن ينكشف أمر المنظمة الخاصة و هذا ما سيؤدي إلى ضياع الجهد الكبير الذي بذل في تكوين هذا الجهاز العام[1].

و يعتبر هذا التقرير بمثابة النظرة العامة التي كانت مسيطرة على مناضلي المنظمة الخاصة في ذلك الوقت، و لذلك وجد فيه أعضاء المؤتمر ورقة عمل شاملة من حيث تحليل الأحداث و المواقف و الحلول و الطرائف الواجب ابتاعها مستقبلا.

كما أن المناقشات نتج عنها تصور مشترك حول ضرورة إعادة هيكلة المنظمة ويذكر رابح بيطاط[2] أحد قادتنا بأن هذه المرحلة قد شهدت نشاطا متزايدا للمناضلين خاصة في تركيزهم على التدريبات و الدروس التي تتم بكيفية مواجهة العدو، وكذلك

---

[1] OP. LOC., P135.

[2] ولد سنة 1925 في عين الكرمة بالقطاع القسنطيني، التحق بحزب الشعب خلال الحرب العالمية الثانية، عمل عضوا في المنظمة الخاصة، وكان مطلوب القبض عليه ابتداء من سنة 1954، من مؤسسي جبهة التحرير الوطني و كان قائد المنطقة الرابعة أثناء الثورة الجزائرية، أنظر: HARBI, MOHAMED, LA GUERRE COMMENCE EN ALGREIE, P. 190.

صنع القنابل، و كل ما من شأنه أن يساعد على التقدم نحو طريق العمل الثوري، كما نتج عن المؤتمر تعيين اللجنة الإدارية للحزب و التي تكونت من :

- أحمد مصالي : رئيسا
- حسين الأحول : أمينا عاما
- السعيد عمراني : مسؤول النظام السياسي للحزب
- محمد شرشالي : الصحافة والإعلام
- شوقي مصطفاوي : الاتصالات العامة مع الأحزاب الأخرى
- محمد خيضر (برلماني) : الاتصال بالحكومة الفرنسية
- أحمد مزغنة (برلماني) : الاتصال بالحكومة الفرنسية

كما كلفت شوقي مصطفاوي بالاتصال بوفد الحزب بالقاهرة، و كلفت خيضر بالاتصال بعناصر المنظمة الخاصة، و إعانتهم بنقل الآلات والذخيرة الحربية و الوثائق و جنود المنظمة في سيارته التي تحمل العلم الفرنسي بفضل حصانته البرلمانية[1].

[1] عبد الرحمان بن العقون، المصدر السابق، ص 21.

تطور المنظمة الخاصة وأعمالها :

مرت المنظمة الخاصة أثناء فترة عملها بتطورات تبعا للظروف التي كانت سائدة، و كذا وضع حزب الشعب (حركة الانتصار للحريات الديمقراطية) [1]، و يمكن تلخيص الأطوار التي مرت بما المنظمة فيما يلي :

أولا: تكوين المنظمة الخاصة: (فبراير 1947 - ديسمبر 1948)

وتقع هذه الفترة بين انعقاد مؤتمر شباط 1947 الذي تمت فيه الموافقة على تكوين هذه المنظمة شبه العسكرية، و المؤتمر السري الذي انعقد في زدين سنة 1948، و الذي أعاد هيكلتها وقيم المشكلات التي واجهتها.

و خلال بداية هذه الفترة تولى محمد بلوزداد مسؤولية بناء المنظمة و وضع برامج عملها، كما شهدت الفترة دعوة ملحة من المكتب السياسي للحزب بضرورة التعجيل بالثورة المسلحة. و هذا بعد تصريح الرئيس الأمريكي ترومان في مارس 1947 بأن حربا عالمية وشيكة الوقوع[2]، و زاد من حدة الدعوة بالثورة المسلحة الإضرابات التي شهدتا فرنسا في أكتوبر من نفس العام، و التي وصفت بأنا ثورية بحكم قوتا وتأثيرها[3].

و لكن هذه الدعوة لم تحقق أي نتيجة على المستوى العملي نظرا لعدم توفر الإطارات الكافية للقيام بهذه الثورة[4].

و الملاحظ أن تكوين أعضاء المنظمة الخاصة في هذه الفترة كان محدودا إلى درجة كبيرة، فلم يكن إلا آيت أحمد و أحمد محساس و ولد حمودة، و هم من قادة المنظمة الذين يشاركون في الانتخابات، أما بقية الأعضاء فكانوا ينظرون إلى القيادة على أنا وحدها المسؤولة عن المشكلات السياسية، أما هم فإن مهمتهم لا تتجاوز انتظار الأوامر للانتقال

---

[1] عبد الرحمان رزاقي، الحركة الوطنية وفكرة العمل المسلح، مجلة الباحث (مجلة تاريخية)، العدد2، نوفمبر 1984، ص 33-34.

[2] كان العالم في هذه الفترة يعيش أيام الحرب الباردة بين الشرق والغرب، والتي وصلت ذروتها بتكوين دولتي ألمانيا المنفصلتين.

[3] محمد حربي، الجزائر، 1954-1962، ص ص69-70.

[4] HOCINE, AIT-AMED, OP. CIT, P. 133.

للعمل المسلح [1]. و هذا العنصر يعتبر من الأمور التي تحسب للمنظمة الخاصة على اعتبار أنه يمثل الاحترام لأحد بنود قانونا وهو الطاعة المطلقة و تطبيق أوامر الرؤساء[2]. و في هذه الفترة قامت هيئة الأركان بتنظيم دورتين تدريبيتين لأعضاء المنظمة الخاصة الأولى في نهاية يناير 1948 و كانت قد ألقيت فيها محاضرات عن جملة من تجارب الحركات الثورية، و تمت الدورة الثانية في منطقة الظهرة[3]. التي تم اختيارها لسببين :

- إمكانية إنزال أسلحة فيها بالمظلات نظرا لطبيعتها الجغرافية.
- احتمال أن تكون مقرا لقيادة الأركان في صورة ما إذا قامت هناك ثورة وهو الشيء المرتقب[4].

و بعد دورة الأركان، بدأ جمع المعطيات الخاصة بتمركز القوات الفرنسية و وضع خطة عمل يستند إليها في الوقت المناسب و على هذا الأساس تم خلق مصلحة اتصالات وهندسة، و مصلحة للاستخبارات. و إذا كانت المصلحتان الأولى والثانية من صميم اختصاص القيادة العليا للمنظمة الخاصة، فإن المصلحة الأخيرة تخص الحزب كله، و هذا ما جعل آيت أحمد يطرح الموضوع على المكتب السياسي، و برر ذلك بوجوب أن توضع جميع المعلومات الخاصة بالجهاز الاستعماري أمام قيادة الحزب[5]وذلك لإحباط أي مفاجآت سيئة وكذا للوقوف أمام عمليات القمع الفردي والجماعي التي تقوم به السلطات الاستعمارية[6]. و قد أيّد المكتب السياسي ذلك و على رأسه مصالي الحاج الذي تحمس للفكرة بشكل كبير، و لكن بعض المناضلين تحفظوا على هذا المخطط

---

1 محمد حربي، الجزائر، 1954-1962، ص 70.

2 راجع قانون المنظمة في موضع سابق من هذا الفصل.

3 HOCINE, AIT-AMED, OP. CIT, P. 139.

4 عبد الرحمان رزاق، الحركة الوطنية وفكرة العمل المسلح، مجلة الباحث، (تاريخية)، العدد2-1984، ص32-33.

5 COURRIERE, YVES, LA GUERRE D’ALGERIE, (LES FILS DE LA TOUSSAINT), T.I, PARIS 1968, P.P. 79-80.

6 RAPPORT DE HOCINE, AIT-AMED AU COMITE CENTRAL DU P.P.A, DECEMBRE 1948.

بدعوى أنه قد يؤدي إلى تصفية الحسابات بين العناصر المختلفة و هو ما سيؤثر سلبيا على مسيرة الحزب[1].

ثانيا: التحضير للعمل المسلح (ديسمبر 1948 - ديسمبر 1949):

زيادة على هيكلة المنظمة الخاصة و توجبه نشاطها بما يخدم الحزب وحركة التحرر الوطني، فقد كان اجتماع زدين السري في ديسمبر 1948 يمثل كما ذكر سابقا نقطة الانطلاق نحو العمل الثوري، و بسرعة تم إنشاء المصالح العامة التي تتركز مهامها في التدريبات الخاصة بتقنية المتفجرات و التخريب، و جرى إنشاء ثلاث مراكز : الأول في شارع رفيغو و الثاني في حسين داي بضواحي الجزائر العاصمة و الثالث في بلاد القبائل، و لكن نقص الوسائل و الإمكانيات جعل من الصعب الوصول إلى نتائج مهمة خاصة و أن كل العمليات كان يقوم بها المناضلون اعتمادا على إمكانياتهم الخاصة[2].

و حتى ديسمبر 1949 قامت المنظمة الخاصة بعمليات بقيت طي الكتمان و لم يتعرف على مصدرها إلا بعد انكشاف خيوطها و يمكن أن نسرد مجموعة من العلميات التي قامت بها المنظمة الخاصة، و هي :

- تصفية بعض الخونة من أذناب الاستعمار : نتيجة للنجاحات التي حققها حزب الشعب (حركة الانتصار للحريات الديمقراطية) في الانتخابات قررت السلطات الفرنسية إنشاء ميليشات من الجزائريين لتصفية مناضلي الحزب جسديا، و كان اغتيال المناضل (سي-رابح) في دوار الريش نقطة إنذار أدت إلى توجيه ضربة لهذه الميليشات

من قبل عناصر المنظمة[3].

---

1 محمد حربي، الجزائر 1954-1962، ص 71.

2 HOCINE, AIT-AMED, OP. CIT, P136-137.

3 ROUINA, KARIM ET BOUKORRA, BOUCIF, ITINERAIRE DE BELHADJ BOUCHAIB, MILITANT NATIONALISTE ACTIVISITE (1937-1965), O.P.U, ALGER, 1986, P22.

- تفجير تمثال الأمير عبد القادر في كاشرو : عملت السلطات الفرنسية على بناء تمثال في مدينة كاشرو بالغرب الجزائري للأمير عبد القادر[1] قائد المقاومة المسلحة ضد الفرنسيين، و هذا في محاولة لتحدي المشاعر الوطنية على اعتبار أن نهاية مقاومة الأمير سنة 1849 كانت عملا بطوليا واعترافا بالواقع، و هذا ما جعل المكتب السياسي برئاسة مصالي يقرر تفجير التمثال و أوكلت المهمة لخمسة من المناضلين بقيادة محمد ماروك، لكن عملية التفجير فشلت بسبب رداءة المواد المستعملة و تسرب المياه إليهما قبل أن تنفجر[2].

- حماية المناضلين من مضايقات الشرطة : كان للمنظمة الخاصة جهاز التضامن هدفه حماية المناضين المطاردين من قبل الشرطة، و فيما بين سنتي 1945 و 1948 انتقل كثير من المناضلين إلى مناطق نائية و إلى الجبال هربا من رجال الشرطة، و قد عهد الحزب بمهمة ربط هؤلاء بعائلاتهم إلى أعضاء من المنظمة الخاصة و من بينهم أحمد بن بلة في الغرب الجزائري ومصطفى بن بولعيد[3] في منطقة الأوراس[4].

- منع مناضلي المنظمة الخاصة من الاستقالة : تمت عمليات مختلفة للسيطرة على المناضلين الذين تركوا العمل في المنطقة أو الذين كانت تحوم حولهم الشكوك الخاصة بتسريب معلومات تخص الجهاز إلى أجهزة الأمن، و كانت هذه المهمة من أصعب العمليات على اعتبار أن كشف المنظمة فيما بعد جاء نتيجة للقبض على أحد أعضائها و هو خياري سنة 1950، و الذي أرشد الشرطة الفرنسية على المنظمة[5].

---

1 NAEGELEN, M.E, MISSION EN ALGERIE, P. 174

2 KADDACHE, MAHFOUD, OP.CIT, P. 955.

3 مصطفى بن بولعيد: ولد يوم 5 فبراير 1917 بمنطقة أريس بالأوراس، وكان من أغنياء الناحية المعروفين "ناضل في حزب الشعب والمنظمة الخاصة وانتخب عن حركة الانتصار في المجلس الجزائري ولكن انتخابه لم يعتمد، كما كان عضوا في اللجنة المركزية: أنظـــر: HARBI, MOHAMED, LA GUERRE COMMENCE EN ALGERIE, P. 189-190.

4 محمد حربي، الجزائر 1954-1962، ص71-72.

5 محمد حربي، الجزائر 1954-1962، ص72.

- الهجوم على البريد المركزي بوهران (**5-6 أبريل 1949**) : لم تستطع حركة الانتصار للحريات الديمقراطية أن تفي بالتزاماتا فيما يخص المنظمة واحتياجاتا في التوظيف والتجهيز شبه العسكري، و هذا ما كان سيؤدي إلى تخلف العمل الثوري زيادة على خطورة الموقف المالي للمنظمة، و كان هناك من شكك في أهمية المنظمة الخاصة و شجع على تخفيض اعتماداتا المالية[1]. و أمام بعض المواقف المتراخية من الحزب قرر أعضاء المنظمة الخاصة الاعتماد على قوتم الذاتية، و ذلك بالهجوم على المؤسسات العامة للحصول على الاعتمادات اللازمة من الأموال، و قد وقع الاختيار على بريد وهران المركزي[2]. و قد قدم أحد المواطنين وهو نميش جلول الموظف بالبريد لأحمد بن بلا و لسيد محمد يوسفي، الذي كان مكلفا بمهمة في الغرب الجزائري- كل المعلومات الهامة التي تساعد على إتمام العملية، وأخطرت القيادة العامة للمنظمة الخاصة بتفاصيل العملية وتمت الموافقة عليها[3]. و في نفس الوقت طلب من نميش جلول أن يلازم مكتبه في البريد حتى لا يكون مثارا للشكوك، كما كلفت القيادة آيت أحمد باختيار العناصر التي يقوم بالعملية و قد ضمت كل من : أحمد بن بلة- بوشايب-سويداني بوجمعة- حداد عمار (العيون الزرقاء) لرغاوي رابح- ابن زرقة خيضر أما حمو بوتليليس فقد كلف بالمبيت و إيواء عناصر المنظمة و توزيع الأسلحة و تخبئتها، كما أعطيت الأوامر للسائق خيضر بأن يكون متواجدا بالقرب من موظف الخزينة مع الانتباه لموظف التلغراف الذي تقدم له برقية مكتوبة بالإنجليزية من قبل آيت أحمد[4].

---

1 نفس المصدر، ص 196.

2 MOHAMED, YOUSFI, OP.CIT .P93.

3 HOCINE, AIT-AHMED, OP.CIT, P.P 146-147.

4 HOCINE, AIT-AHMED, OP.CIT, P.P 174.

و بعد الترتيبات المحكمة كادت العملية أن تفشل بسبب العطل المفاجئ في السيارة التي خصصت للقيام بالمهمة، و لكن تم تنفيذ العملية بعد استبدالها، و كانت حصيلتها 3 ملايين و 170 ألف فرنك قديم[1].

و جاء رد فعل السلطات الفرنسية عنيفا بإعلان حالة الطوارئ و القيام بعملية محاصرة شاملة للمنطقة، و تم توقيف مجموعة من المناضلين من بينهم نورالدين اسطمبولي الذي كان يشتغل في القطار الذي ينقل البريد و هو مسجل في مصلحة الشرطة منذ توقيفه لأول مرة إثر أحداث 8 مايو 1945 و لكن أطلق سراحه لعدم كفاية الأدلة، و لم تستطع السلطات الفرنسية أن تأخذ أي معلومات عن تشكيل المنظمة رغم أساليب التعذيب التي واجهها الموقوف[2].

و رغم أن العملية لم تنجح بالصورة التي أرادها المناضلون حيث لم يستطيعوا أخذ أكياس كانت معبأة وتحوي حوالي 80 مليونا من الفرنكات القديمة لوجودها تحت حراسة مشددة[3]، إلا أن ذلك أعطى للمناضلين دفعة معنوية لمواصلة النضال.

و قد عمدت السلطة الفرنسية إلى تنعيت منفذي العملية باللصوص كما صورت ذلك صحيفة "صدى وهران L'ECHO D'ORAN" في ذلك الوقت [4].

أما المناضلون في المنظمة فقد عملوا على إزالة كل ما من شأنه أن يقود إلى مرتكبي الحادث، خاصة و أنه لم يكن يخطر ببال الشرطة الفرنسية على الإطلاق أن أصحاب العملية قد جاؤوا من الجزائر العاصمة، و لم تتمكن السلطات الفرنسية من كشفها إلا سنة 1950 بعد اكتشاف أمر التنظيم[5].

---

1 COURRIERE, YVES, OP.CIT, P 84.

2 MOHAMED, YOUSFI, OP, CIT, P 98.

3 عبد الرحمان بن العقون، المصدر السابق، ص30.

4 L'ECHO D'ORAN,07 AVRIL 1949 ET COURRIERE, YVES, OP.CIT, P84.

5 MOHAMED, YOUSFI, OP.CIT, P.P 99-100.

و كنتيجة لنجاح العملية فقد عين المكتب السياسي أحمد بن بلة مسؤولا للمنظمة الخاصة وذلك خلفا لآيت أحمد الذي كان يعارضه كثير من المناضلين بسبب الخوف من توجهاته البربرية[1].

و قد ضم آيت أحمد إلى وفد الحزب بالقاهرة، وتم إيفاد أحمد بن بلة وحسين الأحول إلى تونس بتاريخ 19 حزيران (يونيو) 1949، و استقبل من قبل صالح بن يوسف الأمين العام للحزب الدستوري الجديد (التونسي) و ذلك من أجل التنسيق بغرض وضع مشروع جبهة مسلحة لإفريقيا الشمالية كلّها، و لكن الزيارة لم تحقق النتائج المنتظرة بسبب انشغال المسؤولين التونسيين في مفاوضاتهم مع فرنسا[2].

و نتيجة لطول الانتظار، بدأ القلق يساور أعضاء المنظمة الخاصة مما جعل قادتها يتقدمون بطلب الشروع في العمل إلى إدارة الحزب، لكن الأخيرة طلبت التأجيل على اعتبار أن الشروط الضرورية لم تتهيأ بعد، خاصة و أن الأحزاب السياسية كانت لا تزال متفرقة في توجهاتها، كما أنه لم تظهر هناك استجابة من المغرب وتونس لتنسيق العمل[3].

و هذا التردد لم يعط فرصة للمنظمة الخاصة و لا للحزب لمواصلة التحضيرات و الحفاظ على سرية المنظمة، بل أن العملية اتخذت شكلا آخر بعد أن اكتشفت السلطات الفرنسية أمرها[4].

و عند الحديث عن وضعية التنظيم بالنسبة لأجهزة الأمن الاستعمارية خلال السنوات الثلاث من 1947 إلى 1950 نجد أنها كانت تعلم بوجود تنظيم سري يعمل في الخفاء، و لكن بقيت توجهاته و عناصره مجهولة، و هذا ما نلمسه من خلال ما تنشره الصحف في ذلك الوقت، حيث جاء في صحيفة المغرب العربي و هي تابعة لحركة انتصار

---

1 وقعت أزمة بين أعضاء الحزب بسبب ما يسمى بالتوجهات البربرية لكثير من الأعضاء والتي أدت إلى تصفيات كبيرة: أنظر:
COURRIERE, YVES, OP, CIT, P. 83.

2 MOHAMED, YOUSFI, OP, CIT, P. 99.

3 عبد الرحمان بن العقون، المصدر السابق، ص 32.

4 صحيفة المغرب العربي، 8 أغسطس 1947.

الحريات الديمقراطية التي جاء فيها بتاريخ 8 أغسطس 1947 نقلا عن وكالة فرانس بريس **((أنه قد تشكل جيش في الجزائر بصفة سرية ومهمته القيام بأعمال الإرهاب واغتيال الخونة الذين يعاونون السلطات الفرنسية، و جاء في الصحف الفرنسية أن هذا الجيش قد نزل فعلا، و زعمت أن مقتل أحد الحراس (وهي جريمة عادية) إنما كان من إجرام هذا الجيش))**[1].

و يبدو من خلال لهجة الصحف القومية أن ليس هناك أي تنظيم و هذا سيرا في اتجاه السرية الذي بنيت على أساسه المنظمة، و كذا الاستمرار في دعوة الحزب إلى التنصل من كل الأعمال التي قد تضع الحزب في موقف غير سليم، خاصة و أن حركة الانتصار في هذه الفترة كانت على أبواب الانتخابات التي أكدت دخولها كما ذكر في السابق.

اكتشاف المنظمة الخاصة "و أسباب ذلك" :

لم تسبب العمليات التي قامت بها المنظمة الخاصة قبل ديمسبر 1949 في أي صعوبات لها، لكن الأمر تغير بعد ذلك عندما دخلت المنظمة في عملية منع أي مناضل فيها من الاستقالة، و ذلك بقيامها بعمليات تأديبية ضد كل من حاول أن يخرج عن النظام، فقد كان من الممكن أن يحصل البوليس الفرنسي على معلومات هامة من هؤلاء الذين يتعرضون لمثل هذه الإجراءات و من ذلك إخفاق حملة تأديبية قام بها مجموعة من المناضلين ضد أحد العناصر في مدينة بسكرة، ورغم فشل العملية إلا أن هذا المناضل لم يطلب حماية الشرطة وهو ما جنب المنظمة مشاكل كبيرة[2].

---

[1] صحيفة المغرب العربي، 8 أغسطس 1947.

[2] محمد حربي، الجزائر، 1954-1962، ص 74.

و رغم أن الشرطة الفرنسية كانت لديها دلائل ثابتة على وجود منظمة سرية منذ 1947، و زادت شكوكها بعد تفجير تمثال الأمير عبد القادر، إلا أنا لم تستطع اكتشاف شبكتها رغم عمليات البحث المستمرة التي كانت تقوم با[1].

و جاءت عملية بريد وهران لتؤكد أكثر على وجود عناصر منظمة تعمل في الخفاء، و قد تم اعتقال مجموعة من المواطنين و لكن لم تتوصل بواسطتهم الشرطة الفرنسية لأي شيء[2].

و في سنة 1950 و نتيجة لحادث عابر أمسكت الشرطة الفرنسية بأول خيط عن هذا التنظيم، عندما قامت مجموعة من المناضلين بعملية تأديبية ضد أحد مناضلي المنظمة وهو خياري عبد القادر الذي حامت حوله الشكوك فيما يخص تزويد الشرطة الفرنسية ببعض المعلومات عن المنظمة[3]، وكلف العربي بن مهيدي[4]. للقيام بالعملية حيث قام مع مجموعة من العناصر بالقبض على خياري الذي استطاع الإفلات منهم بعد أن أصيب بجروح بالغة، و قد قام بإبلاغ البوليس في مدينة تبسة في الشرق الجزائري يوم 18 مارس (آذار) 1950 بأن اعتداء قد وقع عليه على مشارف المدينة بواسطة خمسة رجال مستعملين في ذلك سيارة أدلى بأوصافها و تم التعرف عليها في مدينة واد الزناتي، و هي ملك لإثنين من المواطنين (ابن زعيم محمد) وهو مستشار بلدي عن حركة الانتصار للحريات الديمقراطية، والثاني هو (عجاسي إبراهيم) و قد تم القبض عليهما[5]. كما تم القبض على

1 NAEGELEN, M.E, OP, CIT, P174

2 COURRIERE, YVES, OP.CIT, PP 83-85.

3 ROUINA, KARIMA ET BOUKORRA, BOUCIF, OP.CIT, P.P40-40.

4 العربي بن مهيدي: ولد سنة 1923 بمدينة عين مليلة بالقطاع القسنطيني، عمل مناضلا في حزب الشعب والمنظمة الخاصة وشارك في جميع الأحداث السياسية في هذه الفترة، اعتقل سنة 1945 و حكم عليه سنة 1950 في قضية المنظمة الخاصة بعشر سنوات سجن، من الأعضاء المؤسسين لجبهة التحرير استشهد سنة 1957 من قبل سلطات الاحتلال، أنظر:
HARBI, MOHAMED ; LA GUERRE COMMENCE EN ALGERIE, P 190.

5 عبد الرحمان بن العقون، المصدر السابق، ص33.

زملائهم في عنابة و اكتشفت الشرطة لديهم 3 بنادق إيطالية و 300 طلقة و مدفع رشاش ألماني الصنع وبعض الأدوية[1].

و قد تكلمت الصحف بعد اكتشاف المنظمة مباشرة عن الحادث مسردة مجموع الأسلحة المضبوطة في مدينة تلمسان كانت عبارة عن (مدافع رشاشة، مسدسات، أسلحة بيضاء، متفجرات من أنواع مختلفة)، كما تم القبض على 24 من الذين ضبطت معهم الأسلحة[2] و ذكرت الصحيفة نفسها في عددها الصادر يوم أول مايو أسماء المناضلين المكونين في جبهة وهران وهم : ابن زياد حسين- ولد عبد القادر- قديفي بن علي- زبانة حميدات- و ذكرت بأن هؤلاء قد تركوا أماكنهم في وقت من الأوقات لعناصر أخرى من الشباب غير متورطة في الهجوم على بريد وهران[3]، كما تكلمت نفس الصحيفة في عددها الصادر بتاريخ 13 مايو عن توقيف 25 مناضلا في مدينة معسكر[4].

و في حملتها التفتيشية بعد ظهور التنظيم استطاعت الشرطة أن تعثر على عدة وثائق من بينها بطاقات القيادة العامة، و الإدارة العسكرية، و مخططات تقنية وجداول إحصائية، و من خلال هذه المستندات استطاعت الشرطة التعرف على 45 مناضلا، ألقي القبض على 28 منهم، والباقي استطاع أن يهرب بعيدا أو يسافر إلى الخارج، و نتيجة لاستجوابات الشرطة، تم القبض على كثير من أعضاء التنظيم، و العثور على كميات كبيرة من الأسلحة في مدن، واد الزناتي، قالمة، سوق اهراس، قسنطينة، جيجل[5]، و هذه المدن تقع كلها في الشرق الجزائري و التي تركز فيها العمل الفدائي للمنظمة نظرا لطبيعتها الجغرافية الصعبة.

1 L'ECHO D'ORAN, 10 MAI 1950.
2 L'ECHO D'ORAN, 1 MAI 1950.
3 L'ECHO D'ORAN, 13 MAI 1950.
4 KADDACHE, MAHFOUD, OP.CIT, P 855.
5 OP. LOC, P 855.

و قد فوجئت حركة الانتصار للحريات الديمقراطية بهذه الاعتقالات و ظهر هناك ردا فعل متناقضان حول الأحداث، الأول يمثله الأعضاء الذين لم يكونوا أصلا مستعدين للعمل المسلح، و قد قاموا بحملة كبيرة لانتقاد المشروع من أساسه على أساس أنهم رأوا من البداية أنه من غير المستطاع إنشاء تنظيم من هذا القبيل قبل تحليل الأخطاء التي من الممكن أن يقع فيها[1].

أما الاتجاه الثاني وهو الذي يشكل الأغلبية فقد أصر على فكرة أن ما جرى ليس إلا مؤامرة استعمارية الهدف منها تحميل قيادة الحزب مسؤولية المنظمة و بالتالي تعطيل العمل المسلح الذي ينشده الثوريون في الجزائر كبديل للدعوة الإصلاحية غير المفيدة نتيجة للتعنت الاستعماري[2]. و من هذه النظرة اقترح أصحاب هذا الرأي ضرورة الاتصال بأعضاء المنظمة في السجن و دعوتهم إلى إنكار كل صلة لهم بمنظمة سرية عسكرية و نفي جميع الأقوال التي أدلوا بها للبوليس على اعتبار أن ذلك جاء نتيجة للتعذيب المبرح، وبالفعل فإن الشرطة استعملت مع الموقوفين كل صور التعذيب المعروفة و ذلك نظرا للتغطية التي منحها نايجلان NAEGELEN[3] الحاكم العام الفرنسي للبوليس بسبب الصلاحيات التي كان يتمتع بها هو نفسه[4] و في محاولة لحزب حركة الانتصار للحريات الديمقراطية لتجنب حله فقد نفى أي صلة له بهذا التنظيم، وصدر أمر بحرق جميع المستندات و إخفاء المعدات والعتاد و وجوب الانتظار مع التركيز أكثر على موضوع المؤامرة التي دبرتها الإدارة الفرنسية و على رأسها نايجلان[5].

و كانت النتائج المترتبة على اكتشاف المنظمة الخاصة سيئة جدا لأن أثرها لم يقتصر فقط على عناصرها، بل شمل كذلك الحركة القانونية المتمثلة في حركة الانتصار للحريات

---

1 عبد الرحمان رزاقي، الحركة الوطنية وفكرة العمل المسلح، مجلة الباحث –التاريخية، عدد2، 1984، ص34.

2 KADDACHE, MAHFOUD, OP.CIT, P855.

3 يؤكد نايجلان في كتابه (مهمة في الجزائر) M I S S I O N EN ALGERIE بأنه ترك العدالة تأخذ مجراها في هذا المجال وهذا مناف للواقع، أن أنظر: NAEGELEN, M.E, OP.CIT, P176.

4 KADDACHE, MAHFOUD, OP.CIT, P855.

5 AHMED, MAHSAS, OP.CIT, P.P278-279.

الديمقراطية، و سلط قمع شديد على المناضلين الموقوفين الذين بلغ عددهم حوالي 400 عضو من المنظمة و من بينهم عدة قيادات من ضمنهم ((ابن بلة-بلحاج جيلاني-رجيمي مصطفى- وكذلك بعض قادة المناطق (ابن بولعيد- ديدوش مراد- رابح بيطاط-ابن طوبال- وكثير من المناضلين الآخرين))[1].

و قد أفلتت منطقة القبائل من هذا القمع بحكم أن المنظمة السرية قد توارى نشاطها هناك منذ 1948 بسبب الأزمة البربرية التي أدت إلى إبعاد كثير من العناصر في هذه المنظمة[2]. كما أن هناك بعض العناصر التي استطاعت أن ترب من الشرطة مثل آيت أحمد الذي توجه إلى القاهرة و بوضياف الذي أرسل إلى فرنسا و أوكلت إليه مهمة إدارة فدرالية الحزب في فرنسا [3]. أما أحمد بن بلة[4]. فقد قدم طلبا إلى الحزب بأن يسمح له بالفرار من السجن، لكن إدارة الحزب رفضت بحجة أن فراره سيزيد من الشكوك حول سلامة التنظيم الشرعي (حركة الانتصار للحريات الديمقراطية) كما أن فراره يعتبر كارثة على المساجين الذين معه و الذي يبلغ عددهم 56 عنصرا، و لكن ابن بلة لم يتراجع عن رغبته حيث هرب من السجن بمرافقة احمد محساس في مارس 1952[5].

و نتيجة لاكتشاف المنظمة الخاصة احتدم الصراع بين أجنحة الحزب، خاصة (حزب الشعب السري) و أعضاء حركة الانتصار للحريات الديمقراطية الشرعية، هؤلاء الأخرين الذين حاولوا قدر الإمكان إبعاد الشبهة عنهم، و هو ما جعل حركة الانتصار تعلن بأن الحركة الوطنية و المقاومة الشعبية ستقومان بإحباط جميع الاعتداءات التخريبية

---

1 KADDACHE, MAHFOUD, OP.CIT, P856

2 OP.LOC, P856.

3 COURRIERE, YVES, OP.CIT P87

4 أحمد بن بلة: ولد سنة 1918 بمدينة مغنية، والتحق بحزب الشعب الجزائري بعد الحرب العالمية الثانية حيث أصبح سنة 1949 رئيسا للمنظمة الخاصة، اعتقل سنة 1950 بعد اكتشاف المنظمة الخاصة و حكم عليه بعشر سنوات سجن و لكنه استطاع الهروب سنة 1952، و التحق بالقاهرة، و يعتبر من قواد جبهة التحرير الجزائري الأوائل و تعرض لمحاولات اغتيال كثيرة، ألقى القبض عليه سنة 1956 و أودع السجن، و لكنه بقي على ارتباط بالمقاومة و انتخب سنة 1960 نائبا لرئيس الجمهورية المؤقتة، قاد الجيش سنة 1962 ضد الحكومة المؤقتة، و أصبح أول رئيس للجمهورية الجزائرية المستقلة.

5 عبد الرحمان بن العقون، المصدر السابق، ص34.

التي يقوم بها حزب الشعب و متابعة النضال ضد الإمبريالية الفرنسية حتى يتحقق النصر النهائي[1].

كما أن جاك شوفالييه JACQUES CHEVALIER الحاكم العام الفرنسي بعد نايجلان أعلن عن مبدأ الكفاح الشرعي ضد الذين كونوا جبهة ضد فرنسا و ذلك عن طريق تطبيق القانون[2]، و هو يقصد بذلك حركة الانتصار للحريات الديمقراطية و مناضليها وكل من يدعو إلى الاستقلال، و في هذا الإطار نظمت حملة واسعة ضد التيار الوطني، شملت اعتقال كثير من مناضلي حركة الانتصار في مناطق مختلفة من القطر الجزائري (تبسة- باتنة- قسنطينة- القبائل- وهران- تلمسان- مستغانم-...الخ)[3].

و على الجانب الآخر من تشيكلات الحركة الوطنية ظهر اتجاه جديد للاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري بقيادة فرحات عباس عندما قدم مذكرة للسلطات الفرنسية يوم 11 مارس 1950 تنتقد الوضع الذي تعيشه الجزائر من جراء الرعب الناتج عن ممارسات السلطات الفرنسية التي أوحت للفرنسيين بأن الثورة العربية آتية اليوم أو غدا[4].

و ظهرت ضجة في المجلس الجزائري ضد الممارسات البوليسية والوحدات التي انتشرت في كامل التراب الوطني حيث ساد مناخ الاعتقال و القتل و الاستفزاز و التعذيب غير الإنساني في حق المقبوض عليهم دون النظر إلى إعلان حقوق الإنسان و لا إلى ميثاق هيئة الأمم المتحدة[5].

و نظرا لأن المجلس الجزائري يتكون من غالبية أوروبية فقد رفض مناقشة موضوع القمع و اعتبره من الإجراءات الوقائية التي تخص أمن البلاد، كما أن المدعي العام لم يتابع

---

1 KADDACHE, MAHFOUD, OP.CIT, P857.
2 L'ECHO D'ALGER, 11 AVRIL 195
3 KADDACHE, MAHFOUD, OP.CIT, P85
4 DECLARATION DE (L'U.D.M.A), A L'ASSEMBLEE ALGERIENNE DABAT DU 19 MARS 1950.
5 KADDACHE, MAHFOUD, OP.CIT, P.858

على الإطلاق الشكاوي التي قدمت من قبل المعتقلين الجزائريين و قد بلغت حوالي 80 دعوى رسمية[1].

و في شهر ديسمبر 1951 تم طرح اقتراح مشترك للسلطات من قبل الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري و حركة الانتصار للحريات يقضي بمباشرة تحقيق شامل حسب الميثاق الفرنسي و ميثاق حقوق الإنسان. كما تم التنبيه فيه إلى خطورة وضعية المعتقلين السياسيين وكذا التوقيفات التعسفية و غير القانونية خاصة و أن كثيرا من المواطنين قد اعتقلوا نظرا لآرائهم السياسية فقط، بل وصل الأمر في مدينة الأغواط إلى اعتقال كثير من المواطنين لرفضهم تنظيف المدينة، كما دعي إلى تحسين أكل المساجين و تدعيمهم بالكتب و الكشف الطبي دوريا عليهم و السماح لهم بنقل متعلقاتم عند نقلهم من سجن إلى آخر[2].

و كان رد الحاكم العام الفرنسي على هذه المطالب أن الإجراءات التي تنفذها الإدارة ما هي إلا تعليمات واردة إليه من وزارة الداخلية الفرنسية التي ترى بأن كل حركة هي مساس بالأمن الداخلي و الخارجي للوطن و هذا يستوجب القضاء عليها بكافة الوسائل[3].

و بعد الإجراءات التعسفية و المصادرات البوليسية التي استمرت لوقت طويل بدأت عمليات إجراءات محاكمة المعتقلين في سجن البليدة و كان من المفروض محاكمتهم يوم 22 أيلول 1951، و لكن المحامين طلبوا التأجيل حتى يمكن نشر الدعاية الكافية لهم و تكثيف الجهود لتخفيف الأحكام عليهم عن طريق تجميع شخصيات بغرض الشهادة لصالح المساجين، و تأجلت المحاكمة إلى يوم 11 مارس (آذار) 1952، و جاءت الأحكام

---

1 A.H.W.C, DEBAT DE DECEMBRE 1951 DE L'ASSEMBLEE ALGERIENNE

2 A.H.W.C, RAPPORT DE L'U.D.M.A ET (M.T.L.D), REMIS A L'ASSEMBLEE ALGERIENNE, DEBAT DECEMBRE 1951.

3 KADDACHE, MAHFOUD, OP.CIT, P858.

قاسية شملت السجن و الإبعاد وإزالة الحقوق المدنية والتغريم، كما حكمت المحكمة بمصادرة كل متعقلات المنظمة الخاصة من أجهزة و وثائق وأسلحة[1].

و في فبراير 1951 عقدت اللجنة المركزية لحركة الانتصار للحريات الديمقراطية اجتماعا اعترفت فيه بأن تكوين المنظمة جاء في توقيت غير مناسب على اعتبار أن شروط العمل العسكري لم تكن قد توفرت بعد، و أمام هذا قرر الحزب حل المنظمة مؤقتا، و التي لم يبق منها بالفعل إلا فلول في الأوراس و بلاد القبائل[2].

و بصفة عامة فإن تكوين المنظمة الخاصة التي لم تعمر طويلا يعتبر عملا بارزا في تاريخ الكفاح المسلح للجزائر، كما أن حلها من قبل حركة الانتصار للحريات الديمقراطية سنة 1951 لم يكن أبدا مؤشرا على التراجع، بل أنه كان يمثل إنطلاقة جديدة هدفها التنظيم و التحضير أكثر قبل الإنطلاق في أي مغامرة غير مضمونة العواقب، و بالنظر إلى المنظمة الخاصة و المعطيات التي يمكن استخلاصها من تجربتها يمكن أن نلاحظ ما يلي :

- إن تكوين المنظمة الخاصة جاء كرد فعل مباشر للانتفاضة التي قامت سنة 1945 وباءت بالفشل.
- مثلت المنظمة أول تشكيل مسلح خاضع لهيئة سياسية وطنية تبنت مبدأ الاستقلال كهدف أسمى يجب أخذه بقوة السلاح.
- لم تؤثر أحداث 8 مايو 1945 في عزيمة المناضلين، بل أنها بينت عقم المطالب التقليدية و اقتنعت أكثر بضرورة الكفاح المسلح بدليل أن أغلبية أعضاء المنظمة كانوا من النشطين أثناء الأحداث المذكورة آنفا.

---

1 عبد الرحمان بن العقون، المصدر السابق، ص 34.

2 SLIMANE, CHEIKH, L'ALGERIE EN ARMES, OU LE TEMPS DES CERTITUDES, P.P.74-75.

- لم تستطع القوات الفرنسية إغراء أعضاء حزب الشعب بالإصلاحات المزعومة التي مثلها دستور الجزائر لسنة 1947، بل أن الإعلان عنه زاد من إصرار المناضلين في الحزب على وجوب التعامل مع الفرنسيين بالأسلوب الأمثل و هو الكفاح المسلح.
- استطاعت المنظمة أثناء وجودها تحقيق أهداف كثيرة و التي من بينها تخريج كوادر للقيام بالثورة المسلحة، و لذلك فإن المناضلين الذين كانوا اللجنة الثورية للوحدة والعمل سنة 1954 كان أغلبهم ممن قادوا المنظمة أو عملوا كمناضلين فيها.
- رغم حل المنظمة و سجن كثير من مناضليها وحملة الاعتقالات الواسعة إلا أن ذلك عمل على إيجاد وحدة لم تكن منتظرة بين التشكيلات السياسية المختلفة في الجزائر، و ذلك نظرا للتطاول الفرنسي و محاولته دفن كل الأفكار التحررية و حتى الإصلاحية.

و هكذا تجمعت القوى الوطنية في جبهة واحدة هي: «**حركة الدفاع عن الحريات الديمقراطية واحترامها**» و هذا ما سنتعرض له في الفصل اللاحق.

الفصـــل الخامس

فشل الإصلاحات في الجزائر و رد الفعل الوطني

1947 – 1952

- المطالب الإصلاحية الجزائرية قبل صدور قانون 1947.
- تزوير الانتخابات البرلمانية و المحلية.
- رد الفعل الوطني على سياسة التزوير الفرنسية.
- التجربة الوحدوية بين الأحزاب السياسية الجزائرية سنة 1951.

المطالب الإصلاحية الجزائرية قبل صدور قانون 1947 :

يذكر كلود كولو و جون روبير هنري في كتابهما "الحركة الوطنية الجزائرية" الوثائقي أن فكرة العمل المسلح بقيت بعيدة عن الحركات السياسية الجزائرية ما عدا حركة الانتصار للحريات الديموقراطية التي كانت تدعوا سرا إلى ضرورة التحضير للعمل المسلح[1]

و هذا يعني أن الحركة الإصلاحية – التي كان يطلق عليها أعضاء حركة الانتصار (الأحزاب اليمينية) – بقيت قائمة رغم الضربة الموجعة التي تلقتها خلال سنة 1945 بل ظهر في برنامج هذه الأحزاب مشاريع إصلاحية تدعوا إلى ضرورة التعايش الجزائري – الفرنسي في إطار وحدوي يهدف إلى المساواة بين الجميع في إطار كيان جزائري يرتبط بفرنسا.

أما بالنسبة لفرنسا فقد شعرت بعد الحرب العالمية الثانية بنمو الروح الوطنية و مطالبة المستعمرات بحقوقها، و هذا ما كان يمثل خطرا كبيرا على الإمبراطورية الفرنسية، مما جعلها تحاول انتهاج سياسة جديدة، متظاهرة بإجراء إصلاحات على الوضع في مستعمراتها من خلال سن بعض القوانين و التشريعات التي لم تكن تخدم في النهاية سوى الحكم الاستعماري و محاولة تثبيته بأي طريقة.[2]

و هكذا أعطت لمستعمراتها الحق في إرسال عدد من النواب و الشيوخ الوطنيين إلى المجالس التشريعية في فرنسا مساو لعدد النواب و الشيوخ المقيمين بهذه المستعمرات، كما أنشأت مجلسا ثالثا يسمى مجلس الاتحاد الفرنسي، و الذي أعطى بعض السلطات

[1] COLLOT, CLAUDE ET HENRY-JEAN, ROBERT, LE MOUVEMENT NATIONAL ALGERIEN, TEXTES (1912-1954), P.235.

[2] جلال يحي، السياسة الفرنسية في الجزائر (1830-1960)، ص 305.

الاستشارية و الاختصاصات الفنية لتوجيه أنظار الحكومة دون أن يكون له الحق في إصدار التشريعات الخاصة بممتلكاتنا فيما وراء البحار[1]

و الهدف من السياسة الفرنسية هذه، هو محاولة الإبقاء على وجودها في مستعمراتنا بشتى الطرق و الوسائل، و هذا ما حاولت أن تنتهجه مع الجزائر التي تعتبر إحدى مراكزها المهمة، و لذلك لم يكن ممكنا على الإطلاق أن تسلم بمطالب الجزائريين، بل أن الجزائر كان لها وضع خاص حيث اعتبرت أرضا فرنسية، و اعتبرت مقاطعاتنا من ضمن مقاطعات فرنسا نفسها، و لكن لم تحاول أبدا إعطاء الجزائريين نفس الحقوق التي يتمتع بها الفرنسيون، بل طبقت عليها من الناحية التشريعية نفس النظام الذي اتبعته في دول الاتحاد الفرنسي، من حيث التمثيل السياسي رغم إصرارها على أن الجزائر فرنسية من الناحيتين الإدارية و السياسية. [2] و كان يهم فرنسا أن تبقى الأمور كما هي لأسباب متعددة في مقدمتها ارتباط اقتصادها ارتباطا وثيقا بالثروات الجزائرية، و لم يكن من الممكن بالنسبة لفرنسا تغيير هذا الوضع أو إقامة نظام اقتصادي آخر يساعد على تطور الجزائر و قيام الصناعة فيها، و هو ما يؤدي إلى منافسة الدولة الأم في وضعها، كما كانت فرنسا في حاجة إلى القوى البشرية الجزائرية و ذلك بغرض تسيير مصانعها، و كذا إدخالهم الجيش للمشاركة في الحروب الفرنسية، كما كانت متاحة إلى أراضي الجزائر نفسها، و هذا ما برز خلال الحرب العالمية الثانية عندما عرض اقتراح بذهاب الحكومة الفرنسية إلى الجزائر لمواصلة الحرب ضد الغزو الألماني[3]

و تشابكت كل هذه العوامل، مما دفع فرنسا إلى محاولة الاحتفاظ بالجزائر و تسخيرها لخدمة أغراضها، و لذلك حاولت أن تطبق عليها نظاما يجمع بين الدخول في الاتحاد الفرنسي و بين اعتبارها أرضا فرنسية، و هذه السياسة كان الهدف منها مواجهة الحركة القومية الجزائرية و الفصل بينها و بين الحركات الأخرى خاصة في دول شمال

---

[1] جلال يحي، السياسة الفرنسية في الجزائر (1830-1960)، ص 305.

[2] AHMED MAHSAS, LE MOUVEMENT REVOULUTIONNAIRE EN ALAGERIE P.260.

[3] OP, LOC, P 220.

إفريقيا، و هذا ما تمخض عنه صدور قانون الجزائر في سبتمبر 1947 والذي كان يهدف بالدرجة الأولى إلى تفتيت الحركة الوطنية في هذا القطر.[1]

و ترجع محاولة وضع قانون للجزائر في الأساس إلى الخلاف الذي ظهر بعد إنتهاء الحرب العالمية الثانية وقيام الجمهورية الفرنسية الرابعة حول السياسة التي يجب إتباعها حيال الجزائر بعد أن نص دستور أكتوبر 1946 للجمهورية الرابعة على أن العمالات الجزائرية الثلاث فرنسية، وترك للبرلمان الفرنسي أمر وضع التنظيم الإداري الخاص بـا.[2] و قد أدى النقاش إلى ظهور إتجاهين متناقضين في البرلمان الفرنسي.

الإتجاه الأول:تمثله أحزاب اليسار من الإشتراكيين و الشيوعيين وقسم من الراديكاليين، وهؤلاء يدعون إلى سياسة الإدماج الكامل وتحقيق المساواة التامة بين الجزائريين والفرنسيين دون النظر إلى الجنس أو الدين أو اللغة، و لهذا نادوا بضرورة تمثيل الجزائريين في البرلمان الفرنسي بنسبة الخمس، أي مائة وعشرين نائبا.

الإتجاه الثاني: وتمثله أحزاب اليمين ويعارض الأتجاه الأول، لأنا ترى فيه خطرا كبيرا على مستقبل فرنسا السياسي ومصالحها القومية، خاصة إذا تحالف الشيوعيون ونواب الجزائر، وألفوا بينهم جبهة قوية داخل البرلمان، وهو أمر رأت بأنه مؤكد لا محالة، و من ثم عارضت أحزاب اليمين سياسة الإدماج بشدة ومالت إلى رأي من كان يرى إصدار قانون خاص ينظم شؤون الجزائر الإدارية والمالية والمدنية، ويعطي لها شخصية قانونية خاصة تبرر عدم تطبيق النظام السياسي المتبع في المديريات الفرنسة الأخرى، على أن تراعي ما أمكن جهود الجزائريين في الحرب، فتعطي لهم بعض الحقوق السياسية المناسبة لتلك الفترة.[3]

---

[1] صلاح العقاد، محاضرات عن تطور السياسة الفرنسية في الجزائر، معهد الدراسات العربية، مطبعة الفجالة، القاهرة 1960، ص 62. أنظر كذلك : جلال يحي، المرجع السابق، ص 307.

[2] COLLOT, CLAUDE, LES INSTITUIONS DE L’ALGERIE DURANT LA PERIODE COLONIALE (1830-1962), P .205.

[3] يحي بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية، (1830-1954)، ص 75.

و إلى جانب المقترحات الفرنسية كانت هناك المشاريع التي تقدمت بها الأحزاب الوطنية إلى السلطات الفرنسية، حيث عبر كل منها عن اتجاهات ومباديء الحزب التي طرحها. ففي الوقت الذي كانت حركة الإنتصار للحريات الديمقراطية قد رفضت مناقشة وضع الجزائر من خلال مشاريع استعمارية، فإن الحزب الشيوعي وحزب الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، وضعا مشروعين مضادين للمشروع الحكومي الذي دارت حوله مناقشات كبيرة في البرلمان الفرنسي.[1]

و كانت المشاريع الوطنية الجزائرية تهدف إلى استخلاص بعض الإصلاحات تتعلق أساسا بالحقوق الفردية والجماعية للشعب الجزائري، و هي مطالب مشروعة و معتدلة، ولكنها بالنسبة لفرنسا تعتبر غير مناسبة، و هذا ما أدى إلى عدم الإعتداد بها، بل اعتبرتها تطرفا زائدا من الأحزاب الجزائرية.

و هكذا تركز مشروع الحزب الشيوعي الجزائري الذي قدم من قبل مجموعة من النواب الشيوعيين في البرلمان[2] الفرنسي، على ضرورة أن تكون الجزائر مشتركة مع الجمهورية الفرنسية، ومسيرة عن طريق حكومة جزائرية، وذكر في مقدمة المشروع بأنه يستجيب لمصالح الأمة الفرنسية والشعب الجزائري على السواء، كما حيا الحكومة

---

[1] COLLOT, CLAUDE, ET HENRY- JEAN, ROBERT, LE MOUVEMENT NATIONALE, P 235.

[2] قدم المشروع من قبل النواب، محمد جماد والسيدة سبورتيس : SPORTISSE والسيدان مختاري وفاييت FAYET أنظر: COLLOT, CLAUDE ET HENRY-JEAN, ROBERT, OP. LOC. P.235.

الفرنسية التي تسعى إلى تحقيق المساواة في الحقوق والواجبات دون التفرقة في الجنس أو الدين، وذلك لتحقيق وحدة حقيقية بين فرنسا والدول الأخرى فيما وراء البحار.[1]

وجاء في الخطوط العريضة للمشروع أنه من الضروري أن تضع مؤسسة الحكومة الفرنسية حدود ما وراء البحارفي أربعة أشكال:

أولا: مقاطعات ماوراء البحار.

ثانيا: حدود ماوراء البحار.

و هذان الشكلان الأخيران يدخلان في إطار الجمهورية الفرنسية.

ثالثا: الحدود المشتركة.

رابعا: حكومات مشتركة.

و من خلال هذين الشكلين الأخيرين يجب أن تجد الجزائر مكانا في الإتحاد الفرنسي. وبناء على ذلك فإن مشروع الحزب الشيوعي الجزائري يدعوا إلى المساواة بين الجزائريين والأوروبين كانطلاقة لإظهار حسن النوايا، وانطلاقا من مباديء الثورة الفرنسية الخاصة بحقوق الإنسان يدعوا المشروع إلى انتخاب مجلس جزائري بما يتيح لكل مواطن ومواطنة حق التصويت والمساهمة في التنمية الشاملة للبلاد، ويكون المجلس الجزائري هو المسؤول عن تعيين الرئيس الذي يقوم بدوره بتسمية أعضاء الحكومة، وينبغي أن يساهم كل الجزائريين في الإدارة المحلية الجهوية دون تفرقة.

ويعتمد مشروع القانون على جملة من المنظورات أهمها أن تكون الجزائر داخلة في نطاق الإتحاد الفرنسي بشخصية مدنية، باستقلال إداري ومالي،كما يجب أن تسود العدالة السياسية والإجتماعية بين الجميع مع زوال قانون الأند جينا (الأهلية)، كما يجب أن تطبق جميع القوانين المرتبطة بالجزائر على الفرنسيين المقيمين بها، ونفس الشيء بالنسبة

---

1 A.H.W.C PROPOSITION DE LOI TENDANT A ETABLIR LE STATUT ORGANIQUE DE L'ALGERIE PRESENTE PAR LE P.C.A DANS: ETUDE DOCUMENTAIRE, NUMERO 684, 06 AOUT 1947.

للجزائريين المقيمين بفرنسا، ويركز المشروع على ضرورة أن يكون المجلس الجزائري المنتخب والحكومة الجزائرية مسؤولين مباشرة عن القضايا الداخلية التي تهم الجزائر مع وجود ممثل للحكومة الفرنسية لدى الحكومة الجزائرية، ويكون بمثابة الراعي للمصالح العامة التي تهم الإتحاد الفرنسي. و يترتب على هذا زوال منصب الحاكم العام الفرنسي، مع خضوع الموظفين المعينين من قبل السلطات الفرنسية لرقابة الوزراء الجزائريين.[1]

وإذا حاولنا أن نتبين أهمية المطالب التي وردت في مشروع الشيوعيين نجدها تمثل الحد الأدنى للمطالب الجزائرية، حيث لم يشر إلى فكرة الإستقلال الكامل على الإطلاق، وبالرغم من ذلك اعتبر البرلمان الفرنسي بأن المشروع يمثل تطرفا كبيرا، وبالتالي لم يؤخذ به على الأطلاق.[2]

ونفس طريق الحزب الشيوعي تقريبا اتخذه حزب الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، حيث قدم مشروعا للبرلمان الفرنسي بتاريخ 21 مارس 1947[3]، تضمن مطالب محددة تعارض في شكلها المشاريع الفرنسية المعروضة للمناقشة، فقد طالب المشروع بأن تعترف الجمهورية الفرنسية بالإستقلال الذاتي للجزائر، و تعترف في نفس الوقت بالجمهورية الجزائرية وبالراية الجزائرية، وتكون الجزائر عضوا في الإتحاد الفرنسي كدولة مشتركة تشرف عليها سلطات الإتحاد، وتشارك في ممارسة تلك السلطات، على أن تكون العلاقات الخارجية والدفاع الوطني للدولتين مشتركة.

و من بين المطالب التي تبناها حزب الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري كما ذكرها فرحات عباس، بأن تتمتع الجمهورية الجزائرية بالسيادة المطلقة على جميع أرجاء القطر، وتشرف على جميع المرافق الداخلية و حتى على الشرطة، وتعطي لفرنسيى الجزائر الجنسية

---

1 A.H.W.C PROPOSITION DE LOI TENDANT A ETABLIR LE STATUT ORGANIQUE DE L'ALGERIE PRESENTE PAR LE P.C.A.

2 TEGUIA, MOHAMED, L'ALGERIE EN GUERRE, P.114.

3 PROPOSITION DE LOI DEPOSE LE 21 MARS 1947 DEVANT LE PARLEMENT AU NOM DE L'U.D.M.A, DANS L'EGALITE, NUMRO 76 DU 09 MAI 1947.

الجزائرية، ونفس الشيء بالنسبة للجزائري المتواجد في فرنسا حيث يتمتع بالحقوق المخولة للمواطنين الفرنسيين، و تكون اللغتان العربية والفرنسية لغتين رسميتين في الجمهورية الجزائرية.[1]

و في تعليقه على هذه المطالب يذكر فرحات عباس بأنه وزملاءه لم يكونوا مشتطين في مطالبهم، حيث كانت "**المطالب الوطنية مثبتة ومجسمة** في **روح من التسامح والتنازل لا** في **روح من التعصب العنصري.....**"[2]

و قد كان لنواب الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري نشاطات كبيرة لدى الدوائر الفرنسية من أجل التعريف بالقضية الجزائرية ومطالب الممثلين حسب المشاريع التي ذكرت سابقا، كما اتخذت مبادرة بإنشاء كتلته تضم جميع نواب أقطار ماوراء البحار (**الدول المستعمرة**)، حيث عملوا على وضع مشاريع تخص بلدانم. كما عمل نواب الإتحاد الديمقراطي على وضع مشروع يخص الإتحاد الفرنسي أمام هذه الكتلة[3]، ومما جاء في هذا المشروع:"**أن الجمهورية الفرنسية تكون مع أقطار ماوراء البحار إتحادا يسمى الإتحاد الفرنسي، أساسه المساواة** في **الحقوق والواجبات، و هذا الإتحاد هو عبارة عن فدرالية تضم أمماوشعوبا قبلت عن طواعيه تنسق جهودها من أجل الرفاهية، وتكون مرتبطة ارتباطا فدراليا، والتقدم الذي** تحرزه **شعوب ماوراء البحار سيؤدي بها** إلى **حقها** في **تقرير مصيرها بنفسها، حيث يكون لكل شعب بعد مدة عشرين سنة الإختيار** بين **الإرتباط بروابط فدرالية مع فرنسا، أو الإندماج التام** في **الأمة الفرنسية.**"[4]

وكالعادة فقد وقفت البرجوازية الفرنسية أمام هذه المشاريع بقوة، واعتبرتها ضربا لنفوذ فرنسا في المنطقة، كما اعتبرت أن لواضعها نوايا إجرامية ويجب معاملتهم معاملة

---

[1] فرحات عباس، ليل الاستعمار، ص ص 200-201.

[2] نفسه، ص 202.

[3] KADDACHE, MAHFOUD, OP, CIT, P.115.

أنظر : نص البيان مفصلا في، فرحات عباس، المصدر السابق، ص 204.

[4] أنظر نص البيان مفصلا في، فرحات عباس، المصدر السابق، ص 204.

الأعداء كما أوضح ذلك فرحات عباس الذي ذكر بأنه تلقي في ذلك الوقت رسالة من الحبيب بورقيبة زعيم حزب الدستور الجديد التونسي عبر له فيها عن عدم ثقته في فرنسا التي لن تلبي مطالب الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، و هذا انطلاقا من تجربته الشخصية معها، و قد نصح بورقيبة عباسا بأن يعتنق مبادئ حزب الشعب الجزائري. [1]

وبالفعل فقد لعبت مناورات المعمريين وغلاة الإستعمار دورها في تعطيل مناقشة مشروع الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري.[2] وأثبتت فرنسا مرة أخرى بأن مبادئ الحرية وحقوق الإنسان التي نادت بها الثورة الفرنسية ما هي إلا بهتانا بالنسبة للشعوب التي وقعت تحت سيطرتها. ويرى فرحات عباس بأن تعبير لويس الرابع عشر **LOUIS XIV** "**هذا الأمر قانوني لأنه من محض إرادتي**" هو الذي كان سائدا، حيث أن القوة هي التي كانت متحكمة في كل شيء. [3]

ومن خلال عدم الإهتمام الفرنسي بالمطالب الجزائرية ثبت قطعيا بأن سياسة المهادنة معها لاتشكل إلا تضييعا للوقت، بعد أن ضربت عرض الحائط بكل المشاريع حتى المعتدلة منها، و لم تراع سوى مطالب المعمرين وامتيازاتهم، و هذا ماتولد عنه شعور بالمرارة لدى أفراد الشعب الجزائري بجميع انتماءاته على غرار الشعوب المستعمرة الأخرى،كما عبرت عن ذلك صحيفة "**المغرب العربي**" التي كان يديرها حزب حركة الإنتصار للحريات الديمقراطية، حيث ذكرت بأن الجزائريين والمراكشيين والتونسيين يطالبون بقسط من الحرية أكثر من الذي تفكر فرنسا في أن توفره لهم، و لذلك حسب الصحيفة و كتعبير عن الإستياء الذي يعم المنطقة من جراء السياسة الإستعمارية، فمن المتوقع أن تنشب في شمال إفريقيا ثورة وأن تنتشر فيها الإضطرابات لعدة سنوات مقبلة.[4]

---

[1] نفسه، ص 205.

[2] الجيلالي صاري، محفوظ قداش، المقاومة السياسية، الطريق الإصلاحي، والطريق الثوري، ترجمة: عبد القادر بن حراث، ص 91.

[3] فرحات عباس، المصدر السابق، ص 208.

[4] صحيفة المغرب العربي، العدد 6، 8 أغسطس 1947.

ويبدوا أن الصراع في هذه الفترة قد اتخذ بعدا عالميا حيث أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية مؤثرة إلى حد كبير في الأزمة من منطلق بحثها عن مناطق نفوذ تخصها، و لو كان ذلك على حساب حلفائها مثل فرنسا، و في هذا المعنى تقول صحيفة المغرب العربي أن الولايات المتحدة الأمريكية قد أصبحت على الرغم منها مشتركة في هذه الأزمة، فقادة العرب يطمعون في أن تؤيدهم أمريكا، و في نفس الوقت كانت فرنسا تطمح إلى نفس الشيء خاصة وأنها كانت تقاتل في الهند الصينية وتواجه هياجا في مدغشقر[1]، و هذا ما جعلها تطمح بدورها في أن تحظى بتأييد الولايات المتحدة، و تتذرع بأن استتباب الأمن في هذه المناطق من شأنه الإبقاء على شمال إفريقيا في نطاق السيطرة الغربية.[2]

و في الوقت الذي رفضت فيه كل المشاريع المقدمة من الأحزاب الوطنية الجزائرية كانت الحكومة الفرنسية قد طرحت مشروعا خاصا بها، ولكن رد فعل الوطنيين كان غاضبا لأن المشروع لم يكن يحمل أي جديد بالنسبة لهم، بل على النقيض من ذلك كان يهدف إلى تثبيت النظام الإستعماري، و رد الفعل هذا أشارت إليه صحيفة المغرب العربي قبل المصادقة على القانون، حيث ذكرت بأن الحالة لاتزداد في الجزائر إلا تعقيدا بسبب النظام الجديد الذي اعتزمت الحكومة الفرنسية تقديمه للبرلمان الفرنسي، و هو يلقي معارضة جارفة من الجزائريين والمستوطنين على حد سواء، فالجزائريون يعارضونه لأنه يخالف مبادئ الإستقلال التي يعملون على تحقيقها أما الفرنسيون فيعارضونه لأنهم يخشون الأغلبية الجزائرية، وتضيف الصحيفة قائلة:**"و قد هدد ثمانون بالمائة من المنتخبين في المجالس المحلية بالاستقالة إذا صادق البرلمان على المشروع، وأغرب من ذلك أن الجالية**

---

[1] قامت اضطرابات كبيرة في مدغشقر سنة 1947م، ارتكبت على أثرها فرنسا مذبحة على غرار تلك التي ارتكبتها في الجزائر سنة 1945، وقد سقط في مدغشقر أكثر من ثمانين ألف مواطن، أنظر : كوليت وفرانسيس جونسون، الجزائر الثائرة، ترجمة: محمد علوي الشريف وآخرين، ص 67.

[2] صحيفة المغرب العربي، عدد 6، 8 أغسطس 1947.

الفرنسية في الجزائر هددت بأنا سوف ترفع القضية إلى مجلس الأمن، إذا تجرأ البرلمان على المصادقة على المشروع."[1]

و قد جاء هذا القانون ناقصا من جميع النواحي، لأن الشعب الجزائري لم يعط رأيه فيه كما ذكر فرحات عباس، بل أنه كان وليد اتفاق بين السلطات الفرنسية و المستوطنين الذين كانوا يمثلون السلطة الحقيقية، و لم تكن الحكومة إلا أداة لتنفيذ مطالبهم.[2]

و قد صاحب صدور القانون ضجة كبيرة قام بها المستوطنون الفرنسيون رغم أنه **" لا يحمل إلا خيالا بسيطا و خادعا من رغبات الجزائريين، فهو يسلب باليد اليمنى ما يعطي باليد اليسرى، و ذلك بسبب تناقص مواده "**[3] كما ذكر ذلك عبد الرحمن بن العقون، و جاء في بداية القانون أن الجزائر تتكون إداريا من ثلاث مقاطعات، لكل منها شخصيتها المستقلة، و استقلالها المالي، و نظامها الخاص[4]، و هذا الأمر ليس بجديد، بل هو تأكيد لما جاء في قرار السابع من مارس 1944، و كذلك قانون السابع من أبريل 1946[5].

و ورد في الباب الأول من القانون أن المبادئ و الحريات الدستورية المعمول بها في فرنسا، تطبق على الجزائر، و يترتب على ذلك أن التشريعات العامة التي تخص الجزائر لابد أن يسنها البرلمان الفرنسي باعتبار الجزائر جزء من فرنسا و اعتبار سكان الجزائر من أصل أوروبي يتمتعون بكل ما يتمتع به الأفراد من أصول أوروبية [6].

و تنص المادة الثانية من القانون على المساواة التامة بين المواطنين الفرنسيين من سكان مجموع العمالات الجزائرية حيث يتمتعون بكامل حقوق المواطن الفرنسي، و لهم نفس الواجبات دون تفرقة في الجنس أو الدين أو اللغة .....

---

[1] صحيفة المغرب العربي، 5 سبتمبر 1947، نقلا عن نشرة مكتب المغرب العربي في القاهرة، بتاريخ 1947/8/28.

[2] فرحات عباس، المصدر السابق، ص 218.

[3] عبد الرحمن بن العقون، الكفاح القومي و السياسي، ج2، ص 39.

[4] كوليت و فرانسيس جزنسون، المصدر السابق، ص 60.

[5] عبد الرحمن بن العقون، نفس المصدر، ص 40.

[6] أرشيف ولاية قسنطينة، قانون الجزائر، 20 سبتمبر 1947.

كما نصت المادة الثالثة على أن للفرد الجزائري الحق في البقاء محتفظا بحالته الشخصية الإسلامية، و يحكم حينئذ بالحكم الإسلامي فيما يتعلق بالزواج و الطلاق و الميراث، و قد أعطى القانون في مادته الرابعة للمرأة المسلمة حق الانتخاب، لكنه ربط ذلك بموافقة الجمعية الجزائرية، و أعطى للحاكم العام في الجزائر السلطات المدنية باعتباره مسؤولا أمام الحكومة الفرنسية.

و قد دعت المادة السادسة من القانون إلى تكوين جمعية جزائرية ASSEMBLEE ALGERIENNE تتكفل بتسيير مصالح القطر الجزائري، و ذلك بمساعدة الحاكم العام الفرنسي، و قد حددت طريقة تكوين الجمعية و اختصاصاتا في المواد من 8 إلى 46 و سنشير إلى بعض منها لاحقا.

و إلى جانب الحاكم العام يؤسس مجلس حكومة يكلف بالسهر على تنفيذ مقررات الجمعية، و هو يتألف من 6 أعضاء (**مستشاري حكومة**)، اثنان يعينهما الحاكم العام، و اثنان من النواب تنتخبهما سنويا الجمعية الجزائرية من بين أعضائها، و نائب واحد عن كل مجمع انتخابي من المعين، و خامس هو رئيس الجمعية الجزائرية، و سادس هو نائب الرئيس، فإذا كان الرئيس من الهيئة الثانية يكون نائبه من الأولى و العكس.[1]

و جاء في الباب الثالث من القانون جملة تشريعات تخص أغلبيتها المستوطنين و ترجع في أصولها إلى قانون الاستقلال المالي للمؤسسات الجزائرية منذ سنة 1900.[2]

و قد حدد القانون سلطات الجمعية الجزائرية و الحاكم العام، و الملس المحلي بما يضمن الرأي الفرنسي و بقاء سريان الأحكام الاستعمارية، و مما جاء فيه، بما يبدو و كأنه إصلاح عميق– اعتبار ولايات الجنوب التي لا زالت تحت الحكم العسكري ضمن العمالات الجزائرية التي تخضع للنظام المدني، كما نصّ القانون على زوال البلديات

---

[1] هناك هيأتان إنتخابيتان، الأولى للمستوطنين، و الثانية للجزائريين، و على هذا الأساس إذا كان الرئيس جزائريا يكون نائبه فرنسيا و العكس، راجع: عبد الرحمن بن العقون، المصدر السابق، ص 40.

[2] COLLOT, CLAUDE, LES INSTITUTIONS DE L'ALGERIE, P.207.

المختلطة (حكم عسكري – حكم مدني) COMMUNES MIXTES و لكن ذلك مرتبط بصدور قرارات من المجلس الجزائري، حتى يمكن تنفيذها، كما اعتبر القانون الدين الإسلامي مستقلا عن الدولة و وضع اللغة العربية في نفس درجة اللغة الفرنسية،[1] و هناك تشريعات كثيرة أخرى تبدو إصلاحية إلى حد كبير لكن تطبيقها بقي معلقا نظرا لكون القانون وضع مشلولا من بدايته فكل مادة تعطي إصلاحات معينة تلغيها المادة التالية لها أو تفرغها من إيجابياتها.[2]

ففي الوقت الذي جاء في القانون، أن كل جزائري هو مواطن فرنسي شأنه في ذلك شأن سائر المواطنين من سكان أقسام فرنسا الإدارية، و أن المساواة مكفولة للمواطنين الفرنسيين جميعا دون تمييز في الأصل، و لا جنس، و لا اللغة و لا الدين، إلا أن المادة الثلاثين منه تقضي بأن تضم الجزائر فئتين إنتخابيتين من المواطنين الفرنسيين، فئة أولى فرنسية، و فئة ثانية محلية، و تضم الفئة الأولى خمسمائة ألف ناخب من أصل أوروبي مضاف إليهم بلا تمييز في الأصل سبعون ألف مسلم من أصحاب الأملاك و الأوسمة الذين أدوا خدمات جليلة لفرنسا خاصة أثناء الأزمات.[3]

و هكذا كان التوزيع غير عادل، فالمجلس الجزائري يتكون من ستين عضوا من الفئة الأولى، و مثله من الفئة الثانية، و هذا يعني أن صوتا أوروبيا واحدا يساوي ثلاثة أصوات من الناخبين المحليين، فالقائمة الانتخابية خالية من الناخبات المسلمات، على اعتبار أن مشاركتهن تأتي بقرار من المجلس الجزائري، و يبلغ إجمالي الناخبين الجزائريين من الجنسين ثلاثة ملايين ناخب لا يمثلهم إلا ستون نائبا، كما أن القانون حدد سن العشرين كحد أدنى للانتخابات، و هذا ما أدى إلى حرمان نصف المسلمين من هذا الحق.[4]

---

[1] دستور الجزائر 1947، أرشيف ولاية قسنطينة.

[2] AHMED, MAHSAS, OP, CIT, P. 262.

[3] كوليت و فرانسيس جونسون، المصدر السابق، ص 61.

[4] نفسه، ص 221.

و لم يكن المجلس الجزائري ليخشى خطره على السيادة الفرنسية في البلاد، و لا سيما إذا أخذنا بعين الاعتبار المادة التاسعة و الثلاثين من القانون، التي تقول : "**لا يسري مفعول قرارات المجلس الجزائري إلا بنيل الأغلبية** في **الاقتراع عليها.**"[1] و يتبين من ذلك أن كل ما أريد للجزائر هو مجرد إحاطة النظام بمظهر الديمقراطية الصورية مع اتخاذ كل الاحتياطات اللازمة حتى لا تصبح ديمقراطية فعلية.[2]

و هناك بعض المواد التي وردت في قانون الجزائر تبدو إصلاحية إلى حد كبير مثل إعطاء حق الاقتراع للنساء المسلمات، و إلغاء النظام العسكري الذي كان سائدا في الجنوب، و فصل الدين الإسلامي عن الدولة، و كذا اعتبار اللغة العربية لغة رسمية. و لكن الواقع أن ذلك لم يطبق على الإطلاق، حيث علق التنفيذ بقرارات المجلس الجزائري، الذي كان في حقيقته استشاريا لا غير، و الحكم كله في يد الحاكم العام الفرنسي[3]، فالتنظيم يقضي بأن قرارات المجلس يصادق عليها بأغلبية الأصوات، و لكن إذا صدر طلب من الحاكم العام، أو من اللجنة المالية، أو من ربع أعضاء المجلس، فإن تلك المصادقة لا تكون نافذة إلا بعد مرور أربع و عشرين ساعة و بأغلبية الثلثين، و عليه أصبح في استطاعة ربع الأعضاء إحداث شلل في أجهزة هذا المجلس كلما أرادوا ذلك. [4]

و في معرض تعليقه على القانون يذكر الدكتور صلاح العقاد بأن المساواة في تولي الوظائف لم تكن إلا حبرا على ورق، فجميع الوظائف، بل و أكثريتها ظلت قاصرة على العنصر الفرنسي، حتى أن جي مولي GUIMOLLET رئيس فرنسا صرح سنة 1956 صراحة بعدم تطبيق هذا المبدأ، و يضيف الدكتور العقاد بأن الكلام عن استقلال الجزائر ماليا و إداريا يهدف إلى مصلحة المستوطنين بالدرجة الأولى فوجود العمالات الثلاث

---

[1] دستور الجزائر، 20 سبتمبر 1947، أرشيف قسنطينة.

[2] نفسه.

[3] فرحات عباس، المصدر السابق، ص 218.

[4] نفسه، ص 218.

يترتب عليها وجود حاكم لها، و لو كان الإدماج كاملا لما كان هناك حاجة لوجوده، و قد أعطيت له سلطات خاصة لا يوجد لها نظير في فرنسا.[1]

و أمام التفكير الاستعماري لم يكن هناك أي عمل من الممكن أن يقوم به المجلس الجزائري، فهو يضم أكثرية من النواب الممثلين لإرادة المستوطنين[2]، بل أن دوره كان سلبيا بالنسبة للمطالب الوطنية، فقد كانت مهمته تفويت الإصلاحات البسيطة التي أعطاها القانون للجزائريين، و كذلك ترويض المسلمين عن طريق التدخل في الانتخابات و تمكين المستوطنين من الضغط على الأحزاب الوطنية الجزائرية و من ورائها الشعب الجزائري.

و عن طريق هذا القانون المشلول استطاع المستوطنون السيطرة أكثر على مقاليد الحكم في الجزائر. و قد أحس بالخديعة حتى أولئك الذين كانوا يعتقدون في ديمقراطية فرنسا الجديدة، و في هذا المجال كتب أحمد بومنجل الأمين العام بالنيابة لحزب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، ما يلي **"لقد خدعتنا الجمهورية الفرنسية آنذاك و استغفلتنا، و سيفيق الانسان ذات يوم ليجد أن الجزائر قد انتقلت إلى صفوف الكتلة الشرقية، و سينتهز البعض آنذاك الفرصة للحديث عن التنكر للجميل و البكاء على الآمال الضائعة، دون أن يكلف نفسه عناء التفكير في الأسباب و العوامل التي أدت إلى مثل هذا السلوك .... و لا ريب أن الخيار الذي يمليه اليأس لا يمكن أن يكون إلا خيارا ضد فرنسا."**[3] و هذا التنبؤ كان في محله حيث ظهر فيما بعد أن لا أمل في تغير السياسة الفرنسية، و كذلك لا أمل في **"الثورة بالقانون"** كما دعا إلى ذلك فرحات عباس الذي انضم فيما بعد إلى الكفاح المسلح مع زملائه، و منهم أحمد بومنجل صاحب التصريح السابق.

---

[1] صلاح العقاد، المغرب العربي، ص339.
[2] عبد الرحمن بن العقون، المصدر السابق، ص51.
[3] عبد الرحمن بن العقون، المصدر السابق، ص51.

و مجمل القول أن قانون الجزائر لسنة 1947، و رغم الضجة التي صاحبت صدوره لم يأت بأي جديد فيما يخص الحقوق الجزائرية، بل على العكس من ذلك ظهر في الجزائر اتجاه أكثر ضغطا على الشعب من خلال تثبيت قبضة المستوطنين، و التدخل غير المشروع في الانتخابات و تزويرها، و هذا ما كان له أثر هام في تطور التفكير الوطني و اتجاهه نحو الواقع، و ذلك بالبحث عن بديل آخر للتعامل مع الاستعمار الذي لم يرض أبدا بالمطالب الإصلاحية، بل أنه نصب في سنة 1947 حاكما عاما جديدا و هو نايجلان NAEGELEN الذي كان بحق صورة لتفكير المستوطنين، و قضى على أي بادرة أمل لإصلاح أحوال الجزائريين.

تزوير الانتخابات البرلمانية و المحلية :

بعد أن صادق البرلمان الفرنسي على دستور الجزائر سنة 1947 تركز جهد المستوطنين على تعطيل كل ما من شأنه أن يعطي بعض الإصلاحات للجزائريين التي كانت متعلقة بصدور قرارات من المجلس الجزائري و الحاكم العام الفرنسي، و هكذا كانت أولى خطواتهم إقالة الحاكم العام شاطينيو CHATIGNEAU الذي اتهم بسلوك سياسة مرنة مع الأهالي، و حل محله " أدمون نايجلان " الذي مثل بحق السياسة الاستيطانية بكل معانيها.[1]

و يذكر فرحات عباس بأن أحد أعضاء المجلس العام لعمالة قسنطينة قد ذكر له بصراحة بأن اتفاقا قد حدث بين المستوطنين و نايجلان يقضي بأن توصد أبواب المجلس الجزائري في وجه الوطنيين، و أن تبقى المواد التي وردت في قانون الجزائر و التي هي في صالح الوطنيين معطلة، كما يبقى الأحرار و السياسيون اليساريون بعيدين عن التأييد.[2]

---

[1] KADDACHE, MAHFOUD, HISTOIRE DU NATIONALISME ALGERIEN, QUESTION NATIONALE ET POLITIQUE ALGERIENNE. T.II, P. 794.

[2] فرحات عباس، المصدر السابق، ص219-220.

و نلاحظ هنا بأن الفرنسيين لم يكتفوا بصدور قانون غير متكامل بل عملوا على نسفه و عرقلة تطبيقه، و استطاع نايجلان أن يقوم بهذه المهمة أحسن قيام، فبعد نزوله الجزائر مد يد المساعدة للملاك الاقطاعيين حتى تمكنوا من فرض سيطرتهم و أصبح المرشح الجزائري لكي يضمن انتخابه كنائب عليه أن يضمن ولاءه لفرنسا أحد أقطاب الاستعمار، كما ذكر ذلك فرحات عباس.[1]

و على النقيض من الموقف الجزائري الذي كان يرى بأن تطبيق القانون على الجزائر يحمل خطرا كبيرا على هويتها، فإن فرنسا كانت تدعي بأنها كانت سخية مع الجزائريين و أنها لا يمكنها أن تعطيهم أكثر من ذلك، و هذا خوفا من تسلل الجزائريين إلى مراكز السلطة في يوم من الأيام. و هذه السياسة كانت تمثل خضوعا تاما لرجال الأحزاب السياسية الفرنسية المتطرفة، الذين وقفوا إلى جانب المستوطنين الذين حمّلوا الحاكم العام شاتينيو مسؤولية ما أسموه بالتقدم في تحقيق مطالب الأهالي الجزائريين.[2] و لهذا فقد عمل خليفته نايجلان كل ما في وسعه من أجل إقرار **"السيادة الفرنسية"** بكل ما تعني من اضطهاد و تزوير، و حمل على عاتقه كما يقول شارل أندري جوليان مسؤولية تضييق الخناق على حزب حركة الانتصار للحريات الديمقراطية على اعتبار أنها حركة انفصالية تهدد الوجود الفرنسي. و رغم أن زعيم الحركة مصالي الحاج كان تحت الإقامة الجبرية، إلا أن نايجلان لاحظ بأن أعوانه مطلقي الحرية و يتمتعون باحترام كبير لدى الشعب كله.[3] و بالفعل فإن الحركات الإصلاحية كانت توجد إلى جانب حركة ثورية متنامية تكلمنا عنها في الفصل السابق، حيث سادت شعارات تحررية جعلت المستوطنين ينظرون إليها على أنها تريد إلقاءهم في البحر كما يذكر شارل أندري جوليان، الذي يضيف بأن المستوطنين كانوا يرون أنفسهم مهددين من سلطان المغرب و كذا الجامعة العربية، و أن

---

[1] نفسه، ص221.

[2] جلال يحيى، المرجع السابق، ص308، 309.

[3] شارل اندري جوليان، إفريقيا الشمالية تسير، ترجمة: محمد مزالي و آخرون، ص354.

الجزائريين هدفهم اقتسام أراضي المستوطنين[1]. و هذه الأفكار غرضها أساسا تضييق الخناق على الجزائريين و إثبات أن السلطة الفرنسية في خطر، و لذلك نشطت الدعوة إلى ضرورة القضاء على حزب حركة الانتصار، خاصة و أن تقارير الحكام الفرنسيين قد أكدت جميعها على أنه إذا استمرت الدعاية الوطنية دون أي عقبة فستحرز حركة الانتصار للحريات الديمقراطية على خمسة و تسعين بالمائة من أصوات الناخبين.[2] و قد اتخذ نايجلان طريق تزوير الانتخابات كسياسة عامة الهدف منها تشديد القبضة على الوطنيين، و هذا ما أشار إليه الكاتب الفرنسي بيير فريد ريكس و نقله جوليان حيث قال: " **.... لم يكن الخيار في مقاطعاتنا الثلاث الجزائرية بين انتخابات حرة، و انتخابات مهيئة (مزورة)، بل كان بين انتخابات يهيؤها الزعماء المصاليون و انتخابات تيؤها الولاية العامة، و قد اخترنا الثانية.**"[3] و يفهم من هذا الكلام أن الصراع كان على أشده بين السلطة الفرنسية و حزب حركة الانتصار، دون الإشارة إلى الحركات الوطنية الأخرى، و في هذا دليل على أن أكثر ما يؤثر في السلطات الفرنسية فكرة الاستقلال التي كانت المبدأ الأساسي لحركة الانتصار. و في هذا يذكر نايجلان بأن استقلال الجزائر كان «**يعني نهاية العمل الفرنسي من بناء للمدارس و شق الطرقات، و بناء المستشفيات، و الكبائن التلفونية، و تطوير الفلاحة، كما يعني عودة المعلمين الفرنسيين إلى أوروبا، و كذلك الأطباء و المهندسين و الإداريين، مما سيؤدي في القريب العاجل إلى كارثة، و في هذا العالم المنقسم إلى كتلتين لا يمكن لهذا البلد الذي يقع على البحر المتوسط أن يصبح غير مستعمر.**»[4].

---

[1] نفسه، ص 354.

[2] نفسه، ص 356.

[3] نفسه، نقلا عن صحيفة (لوموند) LE MONDE 23 أبريل 1952.

[4] NAEGELEN, P.E, MISSION EN ALGERIE, P. 66-67.

و على هذا الأساس يعترف نايجلان بأنه أعطى الأوامر للإدارة بالعمل على مضاعفة عدد المترشحين الذين يدعون "**مستقلون**"، و يؤيدون الاتحاد الإسلامي الفرنسي[1]. و هؤلاء في حقيقتهم عملاء لفرنسا اعتمد عليهم المستوطنون في مسايرة السياسة الاستعمارية.

و جاءت انتخابات 1948 الخاصة بالجمعية الجزائرية لتظهر صورة نايجلان الحقيقية، فقد سبقها جو من الخوف نتيجة للإجراءات الفرنسية غير العادية، حيث منعت اجتماعات الوطنيين كتلك التي كان من المقرر أن يعقدها مرشحو حركة الانتصار للحريات الديمقراطية يوم 25 يناير 1948، كما صودرت الصحيفة الوحيدة لهذه الحركة و هي "صحيفة المغرب العربي" و زادت حركة الاعتقالات و التفتيش و إيقاف المناضلين[2]

و كانت هذه الإجراءات كفيلة بأن تأتي نتيجة الانتخابات كما أرادها نايجلان و من ورائه المستوطنون. ففي الهيئة الانتخابية الأولى فازت أحزاب اليمين بخمسة و خمسين مقعدا، و أحرز الاشتراكيون على أربعة مقاعد و الشيوعيون على مقعد واحد، أما الهيئة الانتخابية الثانية و هي الخاصة بالجزائريين فقد فاز المستقلون و هم المدعومون من قبل فرنسا على واحد و أربعين مقعد، و فازت حركة الانتصار بتسعة مقاعد، و فاز حزب الاتحاد الديمقراطي بثمانية مقاعد، و عاد المقعدان الأخيران إلى واحد مستقل من أنصار النظام الفدرالي و الآخر لأحد الاشتراكيين المستقلين [3].

و بذه النتيجة ضمن الفرنسيون عدم إزعاج المجلس الجزائري لهم و الذي أصبح في يد نايجلان، و لم يكن في إمكان هذا المجلس أن يوافق على قرارات لصالح الجزائريين.[4]

---

1 OP, LOC, P. 130.

2 KADDACHE, MAHFOUD, OP, CIT, P. 196.

3 شارل أندري جوليان، المرجع السابق، ص357.

4 KADDACHE, MAHFOUD, OP, CIT, P. 797.

و في معرض تعليقه على الانتخابات يقول جوليان " **.... يكفي أن نقضي ربع ساعة مع أحد الموظفين المسؤولين بالجزائر لندرك أن الإدارة كانت معتزة بما قامت به من عمل صالح."**[1]

و ينقل عن بيير فريد ريكس قوله : **"من بين الستين منتخبا بالهيئة الثانية هناك سبعة أو ثمانية يمثلون المعارضة للنظام، و كان جميع الآخرين مرشحين زكتهم الإدارة و ساندتم، و من بين هؤلاء الخمسين المنتخبين الرسميين هناك أكثر من ستة بقليل منتخبون من الجنوب و يمثلون قبائل أو فرق متناحرة، و لكن أكثر من الثلثين في الهيئة الانتخابية الثانية لا يمثلون إلا أنفسهم، من منطلق خضوعهم للسلطة و تبعيتهم للقانون المدني الفرنسي".**[2]

و نفس السلوك اتبعته فرنسا في انتخابات المجالس المحلية و الإقليمية، على أن المهزلة الحقيقية كانت سنة 1951 في انتخابات المجلس الوطني الفرنسي حيث فقدت حركة الانتصار مقاعدها الخمسة التي كانت لها في المجلس السابق، كما فشل جميع مرشحي الاتحاد الديمقراطي و من بينهم فرحات عباس زعيم الحزب.[3]

و في ادعاء مجاف للحقيقة، وقف نايجلان أمام المجلس الجزائري في دورته الأولى سنة 1948 يقول: **"إني أهنيء نفسي بأن الشعوب الجزائرية[4] قد قامت بتأدية واجبها الانتخابي في حالة هدوء تام، و إني لأشكركم على ذلك، و لنمضي قدما نحو الحرية و الإخاء و المزيد من الديمقراطية في ظل القانون الجمهوري و تحت لواء الدستور، مع احترامنا لكل العقائد و لجميع الرجال مهما كان أصلهم."** [5]

---

[1] OP, LOC, P. 797.

[2] شارل أندري جوليان، المرجع السابق، ص358، نقلا عن صحيفة (لوموند LE MONDE)، 30 أبريل 1952.

[3] نفسه، ص 227.

[4] كوليت و فرانسيس جونسون، ص63.

[5] KADDACHE, MAHFOUD, OP, CIT, P. 797.

و الواقع أنه إذا كان هناك مجال لم يطبق فيه القانون، فهو مجال الانتخابات التي شهدت مهازل لم يعرف لها مثيل. و كمثال على ذلك فإن مرشح حركة الانتصار في مدينة البليدة حصل في انتخابات 1948 على 10.647 صوتا في الدورة الأولى، و لم يبق له في الدورة الثانية سوى 2.534 صوتا، أما مرشح الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري بنفس المدينة فلم يبق له سوى ستة عشر صوتا من أصل 2.791 صوتا نالها في الدورة الأولى، هذا في الوقت الذي ارتفع فيه نصيب المرشح المستقل إلى 16.559 صوتا من أصل 8.655 صوتا نالها في الدورة الأولى.[1] و حول مهازل الانتخابات يقول فرحات عباس أنها أصبحت على طراز نابجلان قاعدة عامة امتزجت بالعادات و الأخلاق حيث كثرت التزويرات و الفضائح، فمن انتخابات المجلس الجزائري سنة 1948، إلى تجديده سنة 1951، كما حدث غش في الانتخابات التشريعية سنة 1953، و نفس الشيء حدث سنة 1954[2]. و نتيجة لهذه الممارسات فإن حزب الشعب انسحب سنة 1951 من الانتخابات و راح يحضر على مستوى آخر، أما حزب الاتحاد الديمقراطي فقد تقلص نفوذه إلى أبعد الحدود[3]. أما عن رأي الوطنيين و رد فعلهم على تزوير الانتخابات فقد اتسم بمظاهر مختلفة، منها الإحجام عن المشاركة كتعبير عن عدم الثقة في السلطات المشرفة على العمليات الانتخابية، و مما يؤكد هذا ما كتبه أحد مراسلي صحيفة لوموند LE MONDE الفرنسية في تحقيق من أحد المناطق الانتخابية بالجزائر حيث يذكر أن عشرين من الأهالي صرحوا له "**بأن المسؤولين الفرنسيين يقترعون بدلا عنهم، و لذا فإنهم ليسوا في حاجة لمغادرة أماكنهم ....**"[4] كما أن الصحف الوطنية لعبت دورا كبيرا في فضح أعمال المستعمرين من ذلك ما كتبته صحيفة المنار في عددها السادس الذي جاء فيه : "**لك الحق في التصويت، و لي التصرف في صوتك.**"[5] و جاء في معرض تعليقها

---

[1] شارل أندري جوليان، المرجع السابق، ص358.

[2] فرحات عباس، المصدر السابق، ص222.

[3] نفسه، ص 222.

[4] شارل أندري جوليان، المرجع السابق، ص358.

[5] صحيفة المنار- رقم 6- 30 يوليو 1951.

على ذلك : "**إن هذا الأسلوب** في **تطبيق التعاليم الديمقراطية إبتكره الفرنسيون ..... و ليس بغريب أن يصدر هذا عمن اشتهر بالمحافظة على التقاليد المنافية لروح التطور و التقدم، و لكن الغريب أن يدعي أصحاب هذا السلوك حب الديمقراطية و الانتساب** إلى **(العالم الحر) و السعي لتحرير البشرية المعذبة، و لو أنهم** لم **يملأوا الدنيا بهذا الادعاء، و لو** لم **يكن البعض منا ضحايا الاغترار به لكان الاهتمام و الاغتنام من هذا السلوك أقل وطأة** في **نفوسنا**"[1]. و هذا التعبير أصدق بيان لادعاءات السلطات الفرنسية الكاذبة، التي كانت تدعي باستمرار دفاعها عن الحرية و الديمقراطية في وقت كانت ممارساتها عكس ذلك تماما.

و استمرارا في الأكاذيب الفرنسية صرح نايجلان أمام الدورة الأولى للمجلس الجزائري قائلا : " **..... إن نيات فرنسا قاطعة .... تريد فرنسا أن تعمل من** ثمانية **عشر مليونا من** الجزائريين، ثمانية **عشر مليونا من الرجال** المتساوين، **و أن** تختم **اتحادهم** بخاتم **لا يسمح بالعودة** إلى **مناقشة مسألة** المساواة **بينهم من جديد، إن العزة القومية و مبادئ الاستعمار نفسه تقضي بأن** يحكم **شعب من السادة شعبا من الرعايا و لكننا** نحن **الفرنسيين نأنف من هذه الكلمات .... و لن** نجد **مجالا لها فيما بيننا و** لم **أأت أنا شخصيا** إلى **الجزائر لإقامة** الحراسة **على الشعب الجزائري، بل بالعكس أتيت للنهوض بهذا الشعب** إلى **درجة يدرك فيها ماهيته، و أنا هنا لكي أحقق ما بذلته الديمقراطية من وعد** في **هذا السبيل....** "[2] و قد كانت ردود الفعل الوطنية على الادعاءات هذه قد أخذت شكل التنديد و التكذيب عبر الصحافة الوطنية و هي الوسيلة الوحيدة التي كانت متوفرة، بل أن السلطات الفرنسية غالبا ما تلجأ إلى مصادرة الصحف بدعوى أنها تعمل على تقويض السلطة. و يمكننا أن نفند ادعاءات نايجلان من خلال تقرير لوزير الداخلية

---

[1] صحيفة المنار – رقم 6- 30 يوليو 1951.

[2] كوليت و فرانسيس جونسون، المصدر السابق، ص640. أنظر كذلك:
A.H.W.A, DEBAT DE L´ASSEMBLEE ALGERIENNE, 21 MAI 1948.

الفرنسي مؤرخ في 14 أبريل 1949 وصله من الجزائر جاء فيه : "**لم يكن الناخبون هم الذين انتخبوا نائبهم، بل الإدارة هي التي عينته، و ليس هذا أمرا لا شك فيه فحسب، بل أنه أمر اعترف به الجميع، فليس في الجزائر كلها موظف واحد سألته، فلم يقل أن الإدارة تدخلت في تعيين النواب، بل قال لي أحدهم على وجه التحديد بأنه كان ينفذ الأوامر الصادرة إليه، و أنه كان يطبخ الانتخابات طبقا للتعليمات.**"[1]

و إذا قارنا بين ادعاءان نايجلان و ما جاء بذا التقرير نستطيع أن نصل إلى التناقض الصارخ بين الممارسات الفرنسية و بين التصريحات المصاحبة لها، و من تحليل هذه السياسة نستنتج مجموعة من المعطيات التي أثرت في الحركة الوطنية الجزائرية بشكل أو بآخر، و كذلك في توجهات الشعب الجزائري بصفة عامة و منها :

أولا : أن تزوير الانتخابات يفقد العملية معناها، حيث لا يمكن أبدا معرفة الاتجاه السياسي السائد الذي لم يكن يعرفه إلا من يعيش خضم الأحداث و كذلك الإدارة الاستعمارية، و لهذا لجأت الأخيرة إلى تقييد حرية المواطنين، و عدم إعطائهم فرصة للتعبير عن اتجاهاتم.

ثانيا : إذا نظرنا إلى التزوير من ناحية أخرى نجد أنه اعتراف من فرنسا بنضج الشعب الجزائري، و شعوره بقضيته، و قد كانت سياسة التزوير تدف أساسا إلى طمأنة المستوطنين و غلاة الاستعمار، و ذلك بإظهار أنه بالإمكان المحافظة على الجزائر دون النظر إلى رأي الشعب في ذلك، و هذا خطأ أدركته فرنسا بعد أن قامت ثورة 1954 في الجزائر.

ثالث : إن وجود جزائريين في البرلمان الفرنسي عملية غير مقنعة على الإطلاق، كما عبرت عن ذلك صحيفة المنار التي اعتبرت ذلك بدعة امتازت بىا السياسة الفرنسية التي

---

[1] تقرير جاك أسبيرابير JACQUES, ESPERABER لوزير الداخلية الفرنسي يوم 1949/4/14، أنظر: كوليت و فرانسيس جونسون، المصدر السابق، ص63.

كانت تدعي بأن من حق الجزائريين أن يبعثوا بممثليهم إلى البرلمان الفرنسي كسائر المستعمرات الفرنسية الأخرى، و لكن وضع الجزائر المتميز كأمة لا تربطها بفرنسا سوى رابطة القهر و الاستعباد و هي سمة السياسة الفرنسية، زيادة على الحقائق التاريخية و الجنسية التي تربط الجزائر بالعالم العربي، جعلت من ذلك مجرد ضرب من الخيال و سطو على الواقع [1]، و هذا ما ظهر بطلانه فيما بعد من خلال تطور الاتجاه الوطني و اتخاذه منحنى آخر اندحرت أمامه كل الأفكار الداعية إلى إدخال الجزائر في نطاق الاتحاد الفرنسي أو دمج الشعب الجزائري في المجتمع الفرنسي.

و مجمل القول عن السياسة الفرنسية في هذه الفترة أنها حاولت من خلال قنوات معينة غير شرعية إثبات أن الجزائر قطعة من فرنسا حتى و إن كان ذلك على حساب المبادئ المتعارف عليها، بل و التي قامت عليها فرنسا الحديثة[2]، و هي تهدف إلى تحقيق هدفين أساسيين :

الأول : ضرب التيار الوطني المتمثل في الأحزاب السياسية الوطنية التي تعمل على الساحة السياسية، و من وراء ذلك ضرب الأفكار التحررية التي تنامت من خلال دعوة حركة الانتصار للحريات الديمقراطية إلى البحث عن بديل للحركة الإصلاحية و محاولات البعض التسليم بوجود الفرنسيين في الجزائر، و اعتبار ذلك واقعا لا بد منه.

الثاني : الظهور أمام العالم بمظهر الدولة الديمقراطية التي تقوم بإصلاحات و تحقيق مطالب مستعمراتها، بدعوى قدرتها على تغيير الواقع و الأخذ بيد الشعوب المستعمرة نحو الممارسة الديمقراطية، لكن الوطنيين كان لهم رأي آخر تطور بسرعة ليصل إلى مرحلة الثورة المسلحة.

---

[1] صحيفة المنار – العدد 5 – 15 يونيو 1951.

[2] SLIMANE, CHEIKH, L´ALGERIE EN ARMES, P. 72.

رد الفعل الوطني على سياسة التزوير الفرنسية :

لقد كان رد فعل الجزائريين على السياسة الفرنسية حاسما، سواء على مستوى الأحزاب السياسية أو على المستوى الشعبي، و قد لاحظنا كيف كانت سنة 1947 تمثل تاريخ إنشاء المنظمة السرية الخاصة التي تبناها حزب حركة الانتصار (حزب الشعب) كما عرضنا في الفصل السابق.

على أن الشيء المهم في هذه الفترة هو ظهور بعض التنظيمات التي شملت أحزاب المغرب العربي، و التي كانت تمارس نشاطها من القاهرة التي كانت تعتبر مركز تجمع بالنسبة للقوى السياسية في المغرب العربي، خاصة تللك التي كانت تدعو إلى الاستقلال التام للأقطار الثلاث (المغرب- الجزائر-تونس). و سنعرض لنشاط هذه المنظمات بعد أن نتعرض لرد الفعل الشعبي على سياسة فرنسا، و الذي تميز بالفتور التام إزاء عملية الانتخابات البرلمانية سنة 1951 بعد التجربة المرة سنة 1948، و هذا على الرغم من النشاط الذي قام به المرشحون قبل الانتخابات، و ترجع صحيفة المنار ذلك الفتور إلى أسباب متنوعة أهمها ملل الشعب من التزوير و كذلك الفرقة السياسية بين الأحزاب الوطنية، زيادة على عدم إيمان الشعب بقدرة البرلمان الفرنسي، أو ا لمس الجزائري على تغيير الأوضاع المتردية في الجزائر.[1]

ففي مجال الانتخابات أصبح الناخبون كما ذكرنا سابقا يشاهدون تصويتهم و إرادتم محل عبث، كما أصبح البعض منهم ممن أراد التعبير عن حريته هدفا للعدوان خاصة في القرى الصغيرة على غرار ما وقع سنة 1948 بمناسبة انتخابات الجمعية الجزائرية حيث اعتقل المرشحون و أبطل فوزهم، في وقت شهد فيه المواطنون جميع أنواع الكبح و الإزعاج.[2]

---

[1] صحيفة المنار، العدد 5، 15 يونيو 1951.

[2] RAPPORT DE HOCINE, AIT-AHMED, MEMBRE DU COMITE CENTRALE DU P.P.A, DECEMBRE 1948.

و مما أثر سلبا على العمل الوطني في هذه الفترة، ذلك التناحر بين الأحزاب السياسية الجزائرية و اختلاف اتجاهاتها، مما أعطى للفرنسيين فرصة تسيير الأمور حسب أهوائهم و إرادتهم. على أن مشاركة الأحزاب في الانتخابات لم تكن بهدف الفوز بالمقاعد أو تغيير الواقع، بقدر ما كانت تهدف إلى التعريف بالمتاعب الجزائرية.[1] و ترى صحيفة المنار أن هدف الأحزاب الجزائرية من المشاركة في الانتخابات هو إبلاغ مطامحهم و إرسال صوت الجزائر إلى الخارج، و لكن في نفس الوقت كما تقول الصحيفة لم يكن ذلك كافيا إذا لم يقترن بعمل جدي تشارك فيه جميع الأحزاب تعبيرا عن وعيها القومي و السياسي بضرورة استرجاع حقها المسلوب.[2]

و لم تكن سياسة التزوير هي السمة الوحيدة للسياسة الفرنسية في الجزائر بل أن جميع المواد التي جاء بها قانون 1947 و التي تخص الأهالي بقيت معلقة و من بينها قضية فصل الدين عن الدولة، و هذا ما كان يمثل الشغل الشاغل للجمعيات الدينية الجزائرية التي ما فتئت تعبر عن مطالبها و ذلك بإصدار البيانات و تقديم العرائض للسلطات الفرنسية.[3]

و بعد صدور قانون الجزائر سنة 1947 –الذي اعترف لمسلمي الجزائر بفصل الدين عن الدولة، و هي قضية قديمة صدر قرار بها سنة 1905[4]، و يتعلق بجميع الأديان و لكنه لم يطبق في الجزائر– ظهرت هناك مجموعة من الهيئات الدينية التي تطالب بحق تولي الشؤون الدنية، و هذه الهيئات هي : الجمعية الودادية لرجال الدين الإسلامي للقطر الجزائري –و جمعية العلماء المسلمين الجزائريين– و جامعة الزوايا و الطرق الصوفية – و الحركة الإصلاحية للطيب العقبي[5]، و ذلك باسم المجلس التأسيسي لفصل الدين عن الدولة.[1]

---

[1] محمد حربي، الجزائر (1954-1962)، ص 46.

[2] صحيفة المنار – العدد 5 – 15 يونيو 1951.

[3] عبد الرحمان بن العقون، المصدر السابق، ص 61-62.

[4] COLLOT, CLAUDE, LES INSTITUTIONS DE L'ALGERIE, P.175

[5] كان في بداية عمله عضوا بارزا في جمعية العلماء الجزائريين، ثم انفصل عنها بعد اغتيال مفتي الجزائر كحول و دخول الجزائر العقبي السجن بعد اتهام أعضاء الجمعية بتدبير ذلك. و قد بدأ الخلاف يظهر بين أعضاء الجمعية و العقبي بعد خروجه

و قد وجدت هذه الهيئات فرصة في المجلس الجزائري لطرح مطالبها الخاصة بتولي الأمور الدينية، و من ذلك تقرير ودادية رجال الدين الإسلامي الذي قدم في 31 مارس (أذار) 1948 للمجلس الجزائري، و فيه عرض للحالة الدينية منذ 1905 تاريخ صدور قانون فصل الديانات عن الدولة، و الذي أتبع بقرارات مختلفة بنفس المعنى، و لكنها لم تنفذ في القطر الجزائري، حيث أن الأئمة ورجال الدين بقي يعينهم المفتون[2]، بعد مصادقة الحاكم العام، كما أن الحكومة هي التي تتصرف في الأوقاف وكذلك في أجور الموظفين في السلك الديني، مما جعل الأمور كلها تحت تصرف الإدارة الفرنسية. و بعد أن يتعرض التقرير إلى جملة المطالب التي قدمها الشيخ البشير الإبراهيمي باسم جمعية العلماء و كذلك الشيخ الطيب العقبي ومطالب رجال الطرق الصوفية، و التي رفضتها السلطة الفرنسية جميعها، يحدد جملة المطالب الخاصة لودادية رجال الدين الإسلامي التي تتلخص في تقديم لائحة داخلية تنص على جميع أنظمة الأمور الدينية في المستقبل، و وضع أساليب للمستقبل خاصة بالتعليم العمومي حسب الطوائف الدينية، و تكوين كلية دينية يتخرج منها رجال الديانة الإسلامية و كذا إنشاء لجنة تكون مهمتها مراقبة مديري المساجد و والإشراف على النواحي المادية والأدبية لرجال الدين الإسلامي، و في الأخير طالب المشروع بمشاركة ممثلين من رجال الدين و من الإدارة و المجلس الجزائري لتسيير الأحباس، و توحيد مركز الإدارة الدينية للقطر الجزائري، و يكون مقرها الجزائر العاصمة.[3]

و برغم أن هذه المطالب لا تمثل إلا تأكيدا على ضرورة إتمام الإجراءات الخاصة بفصل الدين عن الدولة الذي أقره القانون، إلا أن السلطات الفرنسية لم تعر أدنى اهتمام

من السجن، حيث أصبحت مواقفه يشوبها التخاذل، و منها بينها تقدم العقبي باقتراح يقضي بتقديم شواهد الولاء لفرنسا بعد ظهور بوادر الحرب العالمية الثانية، و قد وقع الإنفصال النهائي سنة 1939، أنظر: محمد الطيب العلوي، مظاهر المقاومة الجزائرية من عام 1830-1954، دار البعث، الجزائر 1985، ص 123.

[1] عبد الرحمان بن العقون، المصدر السابق، ص 62.

[2] كان هنك مفتيان في الجزائر، أحدهما مالكي و الثاني حنفي، و منذ العهد العثماني، أنظر : المصدر نفسه، ص 62.

3 مذكرة و دادية رجال الدين الإسلامي المقدمة إلى المجلس الجزائري، 31 مارس 1948.

لهذه المطالب خوفا من استغلال هذا الجانب للقيام بنشاطات سياسية مناوئة للحكم الفرنسي[1]، خاصة وأنا تعلم جيدا حجم تأثير الناحية الدينية على جموع الشعب.

و في الإطار نفسه قدمت جمعية العلماء المسلمين الجزائريين مذكرة إلى المجلس الجزائري طالبت فيها بضرورة تطبيق المادة السادسة و الخمسين من القانون الأساسي الجزائري الذي اعترف قطعيا باستقلال الديانة الإسلامية، و على هذا الأساس طالب بيان الجمعية بضرورة تحمل المجلس الجزائري لمسؤولية تطبيق ذلك باعتباره الجهة المسؤولة قانونيا حول سريان مفعول هذا الإجراء، كما طالب بأن يكون تسيير المساجد مسؤولية جماعة المسلمين دون سواهم، و هذا انطلاقا من كون الحكومات الإسلامية عبر التاريخ قد أوكلت شؤون الأديان إلى علمائها، فقد كان مجلس الأساقفة هو الذي يتحكم بكل حرية في المعابد و أوقافها و القضاة و أحكامهم، و لا يتدخل القضاء الإسلامي الأعلى في شيء من شؤونهم الدينية، و من هذا المنطلق دعا البيان بأن : "**يكون فصل الدين عن الدولة فصلا حقيقيا بحيث لا تتدخل الحكومة في شيء من شؤونه، لا ظاهرا ولا باطنا، لا في أوصله، و لا في فروعه، و يكون من اختصاص مجلس إسلامي أعلى يتركب من العلماء الأحرار المعترف بعلمهم و عملهم، و بعض الأعيان المسلمين المتدينين البعيدين عن المناصب الحكومية. و تسلم لهذا المجلس جميع السلطات الدينية التي كانت في يد الحكومة**"[2].

و إلى جانب جمعية العلماء، قدم رجال الطرق الصوفية مذكرة إلى الحاكم العام الفرنسي، طالبت بضرورة تولي هؤلاء مسؤولية تسيير الشؤون الدينية الإسلامية، و تطبيق القوانين الخاصة بفصل الدين عن الدولة. و قد ركزت المذكرة على إبراز سلبيات جمعية العلماء و اعتبارها غير مؤهلة لتولي المسؤولية، و يرجع ذلك إلى موقف الجمعية من رجال

---

[1] عبد الرحمان بن العقون، المصدر السابق، ص 66.

[2] تقرير جمعية العلماء المسلمين الجزائرين للمجلس الجزائري، المطبعة الإسلامية الجزائرية، قسنطينة، 15 رمضان 1363 هـ.

الطرق الصوفية و الصراع الذي احتدم بين الجانبين منذ إنشاء الجمعية سنة 1931، والتي من أهم مبادئها مكافحة رجال الطرق الصوفية و الخرافات التي ينشرونها بين الناس.[1]

و في الأخير نشير إلى المذكرة التي قدمتها الحركة الإصلاحية بزعامة الشيخ الطيب العقبي، و التي تكونت رسميا يوم 28 أغسطس 1947، و قد دعت في مذكرتها إلى ضرورة انضمام المسلمين إلى هذه الجمعية، التي ستحقق للمسلمين حريتهم التامة و استقلالهم الكامل في دينهم، و مساجدهم و أوقافهم و طالب البيان الحكومة الفرنسية بضرورة تكوين المجلس الإسلامي الأعلى الذي يضم لجانا علمية و إدارية و مالية و لجنة للأوقاف، بحيث تكون لكل لجنة مهامها المحددة بعيدا عن تدخل السلطة.[2]

و على تعدد المذكرات و كثرتها لم يتحقق أي شيء بالنسبة لهذا الموضوع على غرار المسائل السياسية، و بقيت التصريحات الفرنسية حبرا على ورق، و قد عبّرت صحيفة البصائر عن ذلك بقولها : "**تصرفت الحكومة الفرنسية التي لا تدين بدين...**في **شؤون الدين الإسلامي كلها...و ذلك بالتبديل و التغيير ظلما و عدوانا، رغم أنوف أهل الأقطار المحكومة بسلطتها، فبدلت و غيّرت حسبما** تمليه **مصالحها الاستعمارية** في **المساجد و الأوقاف و الوظائف، و تدخلت حتى** في **الحج و الصلاة...**"[3]

و هكذا كانت السياسة الفرنسية واحدة، سواء في الميدان الديني أو الاقتصادي أو الاجتماعي أو السياسي، حيث كان يعمل الحاكم العام نايجلان على تطبيق السياسة التي وعد بها المستوطنين، خاصة تعطيل مواد القانون التي تهم الأهالي، و إسكات كل الأصوات التي تنادي بالحرية و الحقوق الوطنية.

---

[1] عبد الرحمان بن العقون، المصدر السابق، ص 75. كذلك : القانون الأساسي لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين -قسنطينة- بدون تاريخ.

[2] جريدة الإصلاح، عدد 71، 5 فبراير 1948.

[3] صحيفة البصائر، العدد 18، 1948/1/5.

و على الرغم من ذلك كما يقول عباس فرحات "**فإن الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري ما فتئ ينادي بضرورة احترام الدستور و تطبيق مواده التقدمية، مع جعل ميزانية الجزائر ذات صيغة ديمقراطية.**"[1] ، و لم تفلح هذه المحاولات لأن كتلة المستوطنين كانت تتباهى بانتهاك حرمة القانون، و تتجاهل مطالب المسلمين، و هذا ما جعل الوطنيين، كما يقول فرحات عباس يرتابون في رشد الفكر الفرنسي و يتهمونه بالعجز و الإفلاس، "**لأن ذلك الفكر الذي ما فتئ ينادي بضرورة إرتقاء الرجل المستعمر (بفتح الميم) من درجة العبودية إلى درجة الحرية لا يحرك ساكنا حين تمرغ في الوحل كرامة الإنسان.** "[2]

و إلى جانب الاتحاد الديمقراطي، نشط الحزب الشيوعي الجزائري الذي عرف بمواقفه المتذبذبة، انطلاقا من تركيزه على فكرة الدعوة إلى الشيوعية العالمية، و تحقيق المساواة في الجزائر عن طريق الإدماج[3]، و استمرارا لتغير مواقفه ابتداء من البيان الذي أصدره سنة 1946، و الذي تعرضنا له في السابق، فقد أصدر بيانا آخر يوم التاسع و العشرين من مايو 1949، يدعو فيه إلى الوحدة بين الأحزاب الجزائرية، كما تعرض بالنقد للسياسة الفرنسية في الجزائر المبنية على التزوير، و محاولة إدخال قوى خارجية مثل الولايات المتحدة في الصراع من أجل هضم الجزائر، و إدخالها في الحلف الأطلسي، و يدعو البيان إلى ضرورة الاعتماد على النفس لأن مستقبل الجزائر بين أيدي أبنائها و لن يأتي ذلك إلا عن طريق الاتحاد و تعميقه من أجل الوصول إلى الأهداف المشتركة المتمثلة في إلغاء انتخابات الجمعية الجزائرية و طرد نايجلان، و إلغاء نظام البلديات المختلطة و الحكم العسكري في الجنوب، و سحب القوات العسكرية الخاصة المرابطة في الجزائر،

[1] فرحات عباس، المصدر السابق، ص 223.
[2] فرحات عباس، المصدر السابق، ص 225.
[3] عبد الرحمان بن العقون، المصدر السابق، ص 92

و إنشاء لجان كفاح تعمل في كل حي و في كل مدينة و في كل دار من أجل القضاء بصفة سريعة على الاستعمار.[1]

و إذا حاولنا أن نتمعن في البيان نجد أن كلمة استعمار لم تكن تعني فرنسا لدى الشيوعيين، بقدر ما كانت تعني الرأسمالية و الإقطاعية، و التركيز على طرد نايجلان لا يعني بالنسبة للقضية أي شيء على اعتبار أنه لا يمثل إلا رمزا بسيطا لفترة استعمارية متواصلة شهدت أثناءها الجزائر جميع أنواع القهر على يد فرنسا، و لذلك فإن طرد نايجلان سيتمخض عنه مجيء رجل آخر يخدم الاستعمار قبل كل شيء. و هذا ما كان يؤمن به أعضاء حزب حركة الانتصار للحريات الديمقراطية، الذين كانوا يخوضون تجربة أخرى تمثلت في إنشاء المنظمة الخاصة (شبه العسكرية) التي تتبعنا خطواتا في الفصل السابق، كما كان له نشاطات أخرى ضمن منظمات خارج القطر الجزائري، جمعت الأحزاب التقدمية في المغرب العربي و ذلك في محاولة لوضع استراتيجية مشتركة لتحرير الأقطار الثلاثة (الجزائر، تونس، المغرب) و من بين المنظمات التي تكونت مكتب المغرب العربي بالقاهرة سنة 1948.[2]

كما لعبت لجنة تحرير المغرب العربي دورا كبيرا في التعريف بقضية الدول الثلاث (الجزائر، تونس، المغرب) و التي يرأسها الأمير عبد الكريم الخطابي[3]، الذي أصدر بيانا سنة 1948 من القاهرة، و من بين ما جاء فيه: **"منذ أن منّ الله علينا بالتحرير، و مكّن لنا من اللجوء بقرب الملك فاروق العظيم، و نحن نواصل مجهوداتنا من أجل توحيد أفكار الزعماء، بقصد توحيد أحزاب المغرب و الجزائر و تونس، و التي صرحت بسياسة**

---

[1] APPEL DU P.C.A., LE 29 MAI 1949, JOURNAL, LA LIBERTE DU 02 JUIN 1949.

[2] عبد الرحمن بن العقون، المصدر السابق، ص 94.

[3] عبد الكريم الخطابي : قائد ثورة الريف في المغرب بعد دخول الاستعمار عام 1912 و قد نزح إلى مصر عام 1947 هروبا من سلطات فرنسا التي كانت تنوي نقله من جزيرة الاتحاد بالمحيط الهندي إلى مدينة بو بفرنسا التي كان الأمير عبد القادر الجزائري سجينا في أحد قصورها، و قد عمل عبد الكريم الخطابي رفقة زعماء الحركة الوطنية المغربية (تونس والجزائر والمغرب) بالقاهرة على توجيه العمل المشترك ضد الاستعمار الفرنسي. أنظر: المصدر نفسه، ص 58.

الاستقلال، و مواصلة الكفاح في جبهة واحدة من أجل تحرير أوطاننا من النير الاستعماري...".[1]

ويورد عبد الكريم الخطابي في بيانه هذا منطلقات لجنة تحرير المغرب العربي التي تتمثل في :

أولا: أن المغرب العربي الذي وجد بفضل الإسلام، و عاش في الإسلام سيواصل أعماله في المستقبل ضمن أصول الإسلام.

ثانيا: يمثل المغرب العربي جزءا لا يتجزأ من العالم العربي و ارتباطه بالجامعة العربية شيء طبيعي و لازم.

ثالثا : لا يمكن متابعة أي هدف آخر سابق للاستقلال.[2]

و معنى هذا العنصر الثالث أن لا وجود للحركات الإصلاحية ضمن التوجهات المغربية الوطنية التي تدف بالدرجة الأولى إلى القضاء على الاستعمار نائيا.

و الأحزاب المغربية التي وقعت على بيان إنشاء لجنة تحرير المغرب العربي هي حزب الشعب الجزائري، حزب الوحدة المغربي، الحزب الديمقراطي المغربي، حزب الاستقلال المغربي، و الحزب الحر الدستوري التونسي. و بقي الباب مفتوحا أمام الأحزاب المغربية الأخرى، بشرط أن تتخلى عن مطالبها الإصلاحية.[3]

و إلى جانب لجنة تحرير المغرب العربي، تكونت "جبهة الدفاع عن إفريقيا الشمالية" و مركزها القاهرة أيضا، و قد أصدرت في 24 من أبريل 1948 بيانا موجها إلى شعوب شمال إفريقيا، دعت فيه إلى ضرورة تكاتف جهود قادة أحزاب الأقطار المغربية من أجل طرد الاستعمار و إنقاذ الشمال الإفريقي من ربقة الطغيان، خاصة و أن المنطقة تتميّز

---

[1] A.H.W.C, ARTICLES ET DOCUMENTS, DOCUMENTATION FRANÇAISE, 1948.

[2] عبد الرحمن بن العقون، المصدر السابق، الجزء الثالث، ص 94.

[3] عبد الرحمن بن العقون، المصدر السابق، الجزء الثالث، ص 94.

بكثرة عدد سكانها، و اتساع أراضيها، و اشتمالها على خيرات وفيرة، و مواقع مهمة و استراتيجية، و لذلك يجب أن يكون هدف الكفاح مصلحة أقطار المغرب العربي و بعيدا عن الغايات الشخصية، و أساسه هو الاتحاد بكل ما تحمله الكلمة من معنى.

و جاء في بيان الجبهة أن من مظاهر الاختلاف، تمكّن العدو من المنطقة، و ظهر ذلك واضحا في فوز المستعمرين بالانتخابات التي جرت في الجزائر، و قد كان الخطر أكبر عند عرض دخول الجزائر في الوحدة الفرنسية، و سلخها عن جامعتها الأصلية، جامعة العرب و المسلمين.[1]

و تجاوبا مع مساعي الأحزاب المغربية، كانت هناك محاولات محلية تجري في الجزائر من أجل إيجاد قاسم مشترك يجمع بين التيارات السياسية الجزائرية و كللت المساعي بإنشاء **"جبهة الدفاع عن الحريات الديمقراطية و احترامها"**.

[1] بيان إنشاء جبهة الدفاع عن إفريقيا الشمالية، القاهرة 1948/4/24. نقلا عن صحيفة البصائر، عدد 35، 10 مايو 1948.

التجربة الوحدوية بين الأحزاب السياسية الجزائرية سنة 1951 :

زيادة على ما ذكر من تزوير للانتخابات، شهدت الجزائر سنة 1950 إجراءات بوليسية تعسفية بعد اكتشاف المنظمة الخاصة، شملت جميع المواطنين دون استثناء، وجاءت انتخابات 17 يونيو 1951، حيث شهدت الجزائر مهزلة انتخابية لم يسبق لها مثيل[1]، و هذا ما جعل التفكير في الوحدة الوطنية ضرورة ملحة، و ذلك لمواجهة الإجراءات الفرنسية، و البحث عن بديل يمكن من التعامل مع الاستعمار بصورة أكثر جدية.

و قد سبق أن أشرنا إلى جملة من البيانات التي كانت تدعو إلى ضرورة وحدة العمل، و تطورت مع ازدياد الشعور بالضغط لتتوج بميلاد حركة موحدة باسم "الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحرية واحترامها" LE FRONT ALGERIEN POUR LA DEFENSE ET LE RESPECT DES LIBERTES و ضمت هذه الجبهة حركة الانتصار للحريات الديمقراطية، الحزب الشيوعي الجزائري، الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، جمعية العلماء المسلمين الجزائريين.[2]

و إذا تتبعنا خطوات تكوين هذا الاتحاد، نلاحظ بأنه جاء تتويجا لمطالب قديمة، حال دون تحقيقها اختلاف التوجهات والمعتقدات و المنطلقات بين الأحزاب السياسية الجزائرية، و ذلك على الرغم من الوحدة قصيرة المدى التي تحققت سنة 1944.

و قد نشطت الدعوة إلى ضرورة الوحدة الوطنية ابتداء من سنة 1946 بعد عودة الأحزاب إلى الساحة السياسية، خاصة من قبل حزب حركة الانتصار للحريات الديمقراطية الذي كان يدعو في كل بياناته إلى ضرورة تحقيق حد أدنى من التفاهم، و ذلك لاسترجاع الحقوق الوطنية، و لكن هذا المطلب بقي بعيدا عن التحقيق، نظرا لاختلاف وجهات النظر من ناحية، و رفض الاتحاد الديمقراطي لهذه الخطوة من ناحية

---

[1] بيان إنشاء جبهة الدفاع عن إفريقيا الشمالية، القاهرة، 1948/4/24. نقلا عن صحيفة البصائر، عدد 35، 10 مايو 1948.

[2] COLLOT CLAUDE ET HENRY-JEAN, ROBERT, LE MOVEMENT NATIONAL, P 288.

أخرى، على اعتبار أن هذا الإجراء سيكون فاشلا مسبقا بحكم التجربة التي طبقت سنة 1944 أثناء تكوين حزب أحباب البيان و الحرية.

كما أن الحزب الشيوعي كان يعتبر من منظار حركة الانتصار حزبا غير وطني بسبب عدم تبنيه لفكرة الاستقلال و كذا مواقفه المعروفة خلال الحرب العالمية الثانية. أما جمعية العلماء فإنها كانت مصرة على بقائها بعيدا عن المهاترات السياسية كما ذكر في السابق، و لذلك لم يكن أعضاؤها متحمسين لفكرة الوحدة.

و لكن هذه المواقف المتباينة لم تمنع الزعماء الوطنيين من التفكير في عمل شيء ما لمواجهة الإدارة الفرنسية، خاصة و قد بلغ التذمر أشده لدى الجميع، و هذا ما أعطى لفكرة الاتحاد قوة كبيرة، جسدتها الرغبة الملحة في تكوين رأي جماعي قد يؤثر على التصرفات الفرنسية، و في هذا المعنى كتبت صحيفة المنار الوطنية أن الوعي القومي و النضج السياسي لا يمكن أن يظهر إلا بتحقيق وحدة الأهداف، و هذا ما لم يتحقق لحد الآن، كما جاء في الصحيفة التي تضيف بأن الاتفاق في المسائل الجوهرية واقع، و ما الخلاف إلا لفظيا، و في جزئيات قليلة الأهمية، و لو تحقق الاتحاد المنشود لأمكن اتخاذ موقف عظيم الشأن...[1]

و إذا سلمنا بأن الاتحاد ضروري في مثل هذه الظروف، إلا أننا لا نشاطر الرأي القائل بأن الخلاف لم يكن إلا شكليا، بل أنه كان عميقا إلى أبعد الحدود، كما أشرنا في السابق، على أن الدعوة إلى الاتحاد بقيت قائمة من الجميع، خاصة من قبل حركة الانتصار التي صرح زعيمها مصالي الحاج سنة 1952 لصحيفة المنار قائلا: **"...إن الاستقلال لا يكون إلا من عمل الجزائريين أنفسهم، و يجب أن يعلم الشعب الجزائري**

[1] المنار، عدد 5، 15 يونيو 1951.

أن ملايين من العرب و المسلمين يكافحون بجانبه في سبيل استقلال بلادهم، فهناك إذن عالم كامل مساق بتيار الحرية، عازم على تحطيم الاستعمار...".[1]

و في نفس الإطار كتبت صحيفة "**الجزائر الجديدة**" مقالا لأحد الكتاب الشيوعيين و هو "كوش يونس" جاء فيه: "**...إن كل إنسان يهتم بقضية الشعب وله علاقة به لا يجهل أن الجزائريين في أغلبيتهم الوافرة، و على اختلاف آرائهم، كلهم ينادون بتحقيق الاتحاد العاجل...و الشعب الجزائري الذي حنكته تجارب مرة وطويلة يعلم أن الكفاح التحرري لا يقدر أن يقوم به بنجاح حزب واحد، و لا كل الأحزاب وهي متفرقة".**[2]

و نتيجة للأوضاع التي سادت في الجزائر خلال سنتي 1950 و 1951، بدأ فرحات عباس يغّير رأيه حول فكرة الوحدة، من ذلك ما صرح به لصحيفة الشعلة، بأنه مع الوحدة بشرط ألا يفرض عليه اعتناق آراء ومبادئ غيره[3] ، و يشرح نظرته هذه على أساس أن الوحدة تكون بغرض تحطيم الاستعمار، حيث يقول: "**أنا مستعد أن أتحد مع من يقدمني أو يتقدم معي و لو خطوة واحدة إلى الأمام."**[4]

و نتيجة لهذه الأفكار الجديدة و تحت ضغط الظروف الاستعمارية، تكونت لجنة تأسيسية للتحضير لإنشاء جبهة موحدة تضم التشكيلات الأربع الرئيسية في الجزائر، و هي الشيوعيون و العلماء و الاتحاد الديمقراطي، و حركة الانتصار، و هذا ما خلق جوا من التفاؤل بين الجزائريين عبرت عنه صحيفة المنار بقولها : "**إنا لبشرى تشرح الصدور، وتنعش الآمال، و تقوي التفاؤل بمستقبل هذا الوطن، بشرى تشحذ الزعائم، و تدفع بالعاملين إلى مضاعفة الجهود، و بالمكافحين إلى مواصلة الكفاح في سبيل تحقيق المطامح القومية."**[5]

---

[1] المنار، عدد 18، 29 فبراير 1952.

[2] L'ALGERIE NOUVELLE, NUMERO 49, SEPTEMBRE 1950.

[3] جريدة الشعلة، العدد 8، 2 فبراير 1950.

[4] نفس المصدر.

[5] صحيفة المنار، العدد 6، 30 يوليو 1951.

و تتويجا لهذه المرحلة الجديدة اجتمع قادة الأحزاب السياسية الجزائرية، يوم الخامس و العشرين من يوليو سنة 1951، حيث أعلنوا عن تكوين "الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحرية واحترامها"[1] و التي أعلن رسميا العمل في إطارها يوم الخامس أغسطس 1951.[2]

و قد جاء في بيانا الأول أن دواعي إنشائها هي، أن الجزائري المسلم يهان في ضميره وكرامته بمناسبة كل انتخاب، لا سيما منذ سنة 1948، وكذلك عدم وجود الحريات الأساسية للفرد الجزائري خاصة أولئك الذين يحملون أفكارا سياسية لا تتناسب ونظرية الاستعمار.[3]

و قد استنكر البيان أساليب الضغط والتزوير التي استعملها رجال السلطة تجاه ناخبي القسم الثاني، كما استنكر أساليب التعذيب البوليسية ضد بعض المواطنين الجزائريين لانتزاع اعترافات منهم تبريرا للحكم عليهم بالعقاب.[4]

و من أهداف الجبهة كما جاء في البيان، العمل على إلغاء الانتخابات التشريعية المزعومة التي جرت يوم السابع عشر من يونيو 1951، واحترام حرية الانتخاب في القسم الثاني، وكذلك حرية الضمير والفكر والصحافة والاجتماع ومحاربة القمع بجميع أنواعه، وإلغاء تدخل الإدارة في الشؤون الدينية.[5]

و قد وجه أعضاء التنظيم الجديد خطابا مشتركا للجنة مساعدة ضحايا القمع نوهوا فيه بجهود اللجنة في سبيل رفع المعاناة عن المساجين السياسيين، كما طالبوا بأن يعمل كل الديمقراطيين والمحبين للعدل والحرية للمساهمة في رفع المعاناة عن المعتقلين.[6]

---

[1] رأس هذا الاجتماع الشيخ العربي التبسي و شارك فيه الشيخ خير الدين و توفيق المدني عن جمعية العلماء، و أحمد مزغنة و عبد الرحمن كيوان و مصطفى فاروقي عن حركة الانتصار و أحمد فرنسيس و أحمد بومنجل عن الاتحاد الديمقراطي و عن الحزب الشيوعي شارك العربي بوهالي و بول كاباليرو. أنظر : صحيفة المنار، عدد 6، 30 يوليو 1951.

[2] KADDACHE MAHFOUD, HISTOIRE DU NATIONALISME, P.872.

[3] صحيفة المنار، عدد 6، 30 يوليو 1951.

[4] يقصد هنا المطاردات البوليسية لأعضاء المنظمة الخاصة.

[5] صحيفة المنار، عدد 6، 30 يوليو 1951.

[6] صحيفة المنار، عدد 6، 30 يوليو 1951.

وبقدر ما كان رد الفعل الجزائري متفائلا بشأن تكوين هذه الجبهة، بقدر ما أشعر ذلك الفرنسيين بالخطر، و هذا ما نلمسه من تصريح جاك شوفاليي الحاكم العام الفرنسي الجديد الذي قال"**بأن هناك خطرا من انضمام جمعية العلماء المسلمين الجزائريين والاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري إلى جبهة مشتركة بعد أن رفضوا ذلك منذ خمس سنوات"**[1]. و هذا الكلام معناه أن فرنسا كا يهمها أن تبقى التيارات متباعدة في توجاهتها وأهدافها، و هذا ما يعطي للإدارة الفرنسية قوة تمكنها من ضرب أي تحرك بسهولة.

و بتكوين هذه الجبهة، دعت جميع الأطراف إلى ضرورة المحافظة على هذا الإنجاز، لأنه المظهر المعبر عن المطامح الوطنية، و هذا ما تجسد خلال اجتماع الخامس من أغسطس 1951، والذي حضرته جماهير غفيرة من جميع الاتجاهات.[2] حيث دعا إلى ضرورة توحيد الكلمة لضرب المخططات الاستعمارية، و قد وجه مصالي الحاج رسالة إلى المجتمعين[3] حيا فيها جهود الوحدة من جميع الأحزاب، كما دعا إلى ضرورة تبني فكرة الاستقلال القومي الذي هو وحده الكفيل بإقامة هذه المنظمة على أسس أشد متانة، و من الكفاح بصفة أنجح ضد النظام الاستعماري[4]، على أن البعض ممن تتبعوا تكوين الجبهة قد انتقدوا محاولة حصر مهمتها في مقاومة التزوير والقمع المسلط على الوطنيين، و هذا ما أشارت إليه المنار التي قالت بأن الأمة الجزائرية تنظر إلى هذه الجبهة على أنها آلة للتحرير، كما ينظر إليها في الخارج، حيث سيطرت أخبارها على الإذاعات والصحافة الأجنبية التي اعتبرت الاتحاد تصميما من الجزائريين على استرجاع سيادتهم واستقلالهم.[5]

---

[1] شارل أندري جوليان، المرجع السابق، ص 367.

L'ECHO D'ALGER, 4 AOUT 1951

[2] المنار، عدد 7، 15 أغسطس 1951.

[3] لم يحضر مصالي الحاج الإجتماع نظرا لوجوده تحت المراقبة.

[4] المنار، عدد 7، 15 أغسطس 1951.

[5] المنار، عدد 8، 31 أغسطس 1951.

و إلى جانب الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحرية واحترامها، تكونت جبهة وطنية أخرى تابعة لها، ضمت المنظمات الشبابية وسميت "**الجبهة الوطنية لحركات الشباب الجزائري**"، و قد ضمت جمعية طلبة شمال إفريقيا، الكشافة الإسلامية، شباب حركة الانتصار للحريات الديمقراطية، شباب البيان، شباب اتحاد النقابات، شباب الموحدين، إتحاد الشبيبة الديمقراطية الجزائرية[1]، وجاء في بيان إنشائها أن هدفها هو المشاركة في كفاح الشعب الجزائري من أجل إنهاء النظام الاستعماري وإقامة جمهورية جزائرية ذات سيادة تامة.[2]

و بالنظر إلى برنامج جبهة الدفاع عن الحرية من حيث أهدافها وظروف تكوينها وتأثيرها على الساحة السياسية تبرز لنا مجموعة من التساؤلات أهمها: هل أنشئت الجبهة على أرضية صحيحة؟ وهل قامت بما كان منتظرا منها؟

ونستطيع استخلاص الإجابة عن هذين السؤالين من خلال النظرة إلى توجهات زعماء الأحزاب الذين صرحوا بأنهم لا يفكرون أبدا في التخلي عن أفكارهم وأساليبهم، و هذا هو الخطر الذي عصف بالجبهة في وقت قصير، حيث أنها لم تستطع مسايرة الأحداث، ففرحات عباس كما ذكر في السابق صرح بأنه مستعد للوحدة بشرط عدم تخليه عن مبادئه. أما الحزب الشيوعي فإن معالجته لقضايا الجزائر من منطلقات ماركسية هي سبب فشله حيث بقي بعيدا عن الجماهير التي كانت إنطلاقتها نابعة من أصالتها.

و في هذا المعنى يقول جونسون بأنه من الغريب أن يفشل حزب كهذا في بلد يسود الفقر والبؤس غالبية سكانه، فرغم أهمية الناحية الاقتصادية بالنسبة لبلد مستعمر (بفتح الميم) إلا أن هناك مشكلات أخرى كانت تشغل أذهان الجزائريين وتطغى أهميتها على

[1] MOHAMED, DEROUICHE, LE SCOUTISME ECOLE DE PATRIOTISME, P.P. 165-166.

[2] البصائر، عدد 184، سبتمبر 1951.

مسألة الصراع بين الطبقات، و هذه المشكلة هي الكفاح ضد التفرقة العنصرية وسيطرة جنس على آخر.[1]

و معنى هذا أن القضية الوطنية الجزائرية كانت تحركها معتقدات نابعة من الجنس والتقاليد والعادات والدين والتاريخ، بعيدا عن البيانات التي كانت تدعو إلى إصلاح الحالة الاقتصادية للشعب الجزائري.

ونتيجة لعمق الاختلافات شذ الشيوعيون في أول تجربة سياسية للجبهة، وذلك بمناسبة الانتخابات التي كانت مقررة يومي السابع والرابع عشر من أكتوبر 1951، حيث قررت أحزاب الاتحاد الديمقراطي، وحركة الانتصار، وجمعية العلماء مقاطعتها بينما أصر الحزب الشيوعي على المشاركة فيها[2]، و هذا كان تعبيرا صادقا على أن الجبهة لم تبن على أسس متينة، حيث بدأ يظهر ضعفها رغم التصريح المشترك الذي جاء لسان الحركات الثلاث التي قررت المقاطعة، والتي اعتبرت مشاركة الشيوعيين من صميم حريتهم الخاصة التي كفلها لهم الاتفاق الذي تكونت على أساسه الجبهة، والذي ينص في أحد بنوده على أن "**الاتفاق لا يمس قط باستقلال ونشاط كل حركة خارج الجبهة**".[3]

على أن أهم ما أثير حول الجبهة وتوجهاتها كان خاصا بانضمام حركة الانتصار إليها، مما اعتبره البعض تخليا منها عن مبادئها التحررية، حيث وافقت على بيان هزيل لا يعبر إطلاقا عن دعوة الحزب للكفاح المسلح من أجل انتزاع الاستقلال، كما أن الصراع بين أعضاء حركة الانتصار الذي أشرنا إليه في السابق، و الذي احتدم أكثر خلال سنتي 1950 و1951 بعد انكشاف أمر المنظمة الخاصة قد جعل أعضاء المنظمة ينددون بهذه الجبهة، واعتبروا أن إدارة الحزب قد انزلقت في تيار بعيد عن التوجهات المتفق عليها، و هذا ما يعلق عليه أحمد محساس أحد أعضاء المنظمة الخاصة بقوله: "**إن التيار المعتدل قد**

[1] كوليت و فرانسيس جونسن، المصدر السابق، ص.ص 70-71.
[2] صحيفة المنار، العدد 9-15 أكتوبر 1951.
[3] المصدر نفسه.

استطاع بذكاء شديد توجيه القاعدة الحزبية نحو مواقفه الخاصة وذلك عندما قام بترقية الإطارات الموالية له، وإبعاد رجال المنظمة الخاصة الواعين بحالة الحزب التي كانت تسير نحو التدهور."[1]

و قد عمل الأعضاء المتشددون على البحث عن المبررات التي يمكن بواسطتها إقناع الشعب بالحالة المتدهورة للحزب ومحاولة موازاة أفكاره بتلك الأفكار التي تتبناها إدارة الحزب، والتي كان بيدها كل الوسائل، و لذلك نجحت إلى حد ما في التقليل من شأن العناصر الأخرى.[2]

و هذا الموقف من الكتلتين المتنافستين كنا قد أشرنا إليه عند التكلم عن اكتشاف المنظمة الخاصة وموقف إدارة الحزب من ذلك، حيث أنكرت ظاهريا كل صلة لها بعناصر التنظيم، و قد ألقى المتشددون بالمسؤولية على مصالي الحاج، كما يقول محساس حيث خابت آمالهم، فعوض أن تتخذ إدارة الحزب الاتجاه المراد، فقد انضمت إلى موقف المعتدلين الذين كونوا جبهة الدفاع عن الحرية واحترامها.[3]

و هكذا كان الجانب المتشدد يرى بأن الحزب قد انتقل من مرحلة الهجوم إلى مرحلة الدفاع عن القمع، و هذا ما أبعده أكثر عن فكرة التحضير للعمل المسلح، وكذلك إضعاف إرادته وإثناء المناضلين عن توجهاتم الصحيحة، و هذا ما عبر عنه عبد الرحمن كيوان وهو عضو قيادي في حركة الانتصار للحريات الديمقراطية لصحيفة **"الجزائر الحرة"** الناطقة باسم الحزب حيث كتب يقول: **"...إن الجبهة لم تكن معبرة عن المطالب العميقة للشعب، و لم تكن المنظمة الفعالة للكفاح في وجه الاستعمار، و لم تكن في مستوى الأحداث التي يعرفها المغرب العربي"**[4]

---

1 AHMED, MAHSAS, OP, CIT, P. 281.
2 KEDDACHE, MAHFOUD, OP, CIT, P. 878.
3 AHMED, MAHSAS, OP, CIT, P.P. 282-283.
4 AHMED, MAHSAS, OP, CIT, P. 284.

و مجمل القول أن أي وحدة لا تكون مبنية على أساس من وحدة الاتجاه، و وحدة المبدأ، و على اقتناع عقائدي من جميع الأطراف، لا يمكن أن تدوم طويلا، ولا تلبث أن تتصدع، على نحو ما ذكر عبد الرحمن بن العقون.[1]

و في المعنى نفسه كتب كلود كولو صاحب كتاب الحركة الوطنية الجزائرية يقول : **"إن الجبهة قد تأسست على أرضية من المطالب الضيقة جدا، و لم تقف أمام حرية أي حزب وبقيت تسير شيئا فشيئا نحو التلاشي، ولكن بدون انفجار ظاهر، وبدون رفض تام للمبدأ الأصلي وهو الاتحاد من قبل المشاركين فيها."**[2]

و يضيف كولو بأنه رغم الفشل فإن الحاجة إلى الاتحاد بقيت تضغط، وبقي كل حزب يحاول تقديم التزامات لم تكن كافية للحفاظ على هذا الإنجاز.[3]

و بنظرة سريعة إلى مواقف الأحزاب السياسية الجزائرية في هذه الفترة، نجد بأن فكرة التحرر بدأت تتبلور أكثر، خاصة لدى أعضاء الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري الذي امتنع عن المشاركة في انتخابات السابع والرابع عشر يوليو.

وهو موقف يعبر عن تغير جذري لنظرته إلى سياسة الإصلاح، ودعم ذلك في بيانه الذي أصدره بمناسبة انعقاد مؤتمره الثالث في سبتمبر 1951، والذي أكد فيه على ارتباطه بفكرة التحرير الوطني[4] ، و هذا الاتجاه الجديد لم يرد في مطالب الحزب منذ أحداث 8 مايو 1945، وانهيار حزب أحباب البيان والحرية، كما طالب البيان بتطبيق مبدأ تقرير المصير الذي أعلن عنه بيان الأطلسي، واعترف به الدستور الفرنسي.[5]

---

1 عبد الرحمن بن العقون، المصدر السابق، ص 180.

2 COLLOT, CLAUDE ET HENRY-JEAN, ROBERT, LE MOUVEMENT, P. 288.

3 OP, LOC, P. 289.

4 RESOLUTION DE POLITIQUE GENERALE ADOPTEE PAR LE TROISIEME CONGRES NATIONAL DE L'U.D.M.A 07-08 ET 09 SEPTEMBRE 1951, DANS LA REPUBLIQUE ALGERIENNE, NUMERO 272 DU 21 SEPTEMBRE 1951.

5 OP, LOC.

و حتى الحزب الشيوعي الذي كانت مطالبه أقرب إلى الإندماجية فقد وجه نداء في 23 فبراير 1952 بعنوان "**الطريق الوحيد إلى الاستقلال**" أعلن فيه أن الشيوعيين لهم رغبة وطمع في أن يكونوا من بين خيرة المكافحين في صفوف الوطنيين.[1]

و بهذه التطورات يمكن أن نستخلص بأن فكر الوطنيين قد أخذ اتجاها جديدا يمكن أن نطلق عليه "**مرحلة النضج**" بعد أن زاد الاضطهاد الاستعماري، والذي كان مزدوج النتائج بالنسبة للأحزاب السياسية الجزائرية. فمن ناحية أدت السياسة الفرنسية إلى تسليط القمع ضد الوطنيين، ولكنها في نفس الوقت كانت عاملا من عوامل جمع الشمل، خاصة و أن منطقة المغرب العربي كلها كانت تشهد أحداثا متلاحقة أدت بالأحزاب التقدمية إلى تكوين جبهة مشتركة سميت "**جبهة الوحدة والعمل للأحزاب المغربية**" والتي أعلن عن إنشائها يوم 2 فبراير 1952[2]. و رغم أن هذه الجبهة لم تعمر طويلا، حيث أن كل قطر كان يعمل على نطاقه الخاص، وكذلك اختلاف النظام الاستعماري في كل من تونس والمغرب عنه في الجزائر[3] إلا أن مجرد التفكير في العمل المشترك يبين إلى أي مدى أصبح الإستعمار ثقيلا على المنطقة، و كذا نمو الروح الوطنية بحيث أصبح من الضروري التعامل مع الإستعمار بطريقة جدية، و هذا ما أخذت به الحركة الوطنية الجزائرية و على رأسها مناضلو حركة الإنتصار للحريات الديمقراطية، كما نتتبع ذلك في الفصل اللاحق.

---

1 APPEL DU SIXIEME CONGRES NATIONAL DU P.C.A, DANS LA LIBERTE, NUMERO 455 DU 28 FEVRIER 1952.

2 عبد الحمن بن العقون، المصدر السابق، ص 190.

3 نفسه، ص 190.

الفصـل السـادس

انقسام حركة الإنتصار للحريات الديمقراطية
و قيـام العمـل المسلـح

- جذور الصراع في حركة الإنتصار للحريات الديمقراطية.
- المؤتمر الثاني للحـزب و تعمق الخلافـات.
- تكوين اللجنة الثـورية للوحدة و العمـل و بداية العمل المسلح.
- مصر و دور الوفد الخارجي لحركة الإنتصار.
- انطلاق العمل المسلح و ردود الفعل الأولية المختلفة.
  - ردود الفعل المختلفة على قيام الثورة.
  - موقف الأحزاب السياسية الجزائرية من قيام الثورة.
- عمق الثـورة الجزائرية و مقوماتـها.

جذور الصراع في حركة الإنتصار للحريات الديمقراطية :

كان من أثر اكتشاف المنظمة السرية الخاصة في مارس 1950، و ما أعقب ذلك من تطورات على الساحة الجزائرية، أن أقصي عدد كبير من عنصر الشباب عن قيادة حركة الانتصار، و ظهر إلى الوجود عنصران جديدان مؤثران أخذا زمام المبادرة، و حاول كل جانب أن يسير أمور الحزب حسب توجهاته و اعتقاداته.[1]

العنصر الأول: و يتمثل في جماعة حركة الانتصار للحريات الديمقراطية، و أطلق هؤلاء على أنفسهم جماعة المركزيين.

العنصر الثاني: و يمثله أ عضاء حزب الشعب (**الجناح السري لحركة الإنتصار**) و قد أطلق هؤلاء على أنفسهم اسم المصاليين، نسبة إلى مصالي الحاج زعيم الحزب.[2]

و رغم أن الطرفين قد تجاوزا في السابق كل العقبات التي اعترضت طريق عملهم كوحدة متكاملة، إلا أن هذا العمل قد انار بعد استبعاد طائفة الشباب التي كانت متحمسة أكثر من غيرها للعمل المسلح.[3]

و يبدو أن مصالي الحاج لم يكن يفكر أبدا في انقلاب أعضاء بارزين ضده مثل الأحول حسين[4]، الذي استطاع القضاء على العناصر التي خلقت **"الأزمة البربرية"**[5] بعد توليه أمانة الحزب العامة مباشرة سنة 1949، و لكن الذي حدث أن الأمين العام لحركة الانتصار أراد أن يقوم بنفس العمل ضد أعضاء حزب الشعب، و هو ما اعتبره مصالي

---

1 محمد حربي، الجزائر، (1954، 1962)، ص 82.

2 جوان جليبسي، ثورة الجزائر، ترجمة : عبد الرحمن صدقي أبو طالب، ص 107.

3 AHMED, MAHSAS, LE MOVEMENT REVOULUTIONNAIRE, P.296.

4 الأحول حسين، بدأ العمل الوطني ابتداء من سنة 1930، وكان يمثل الرجل الثاني في الحزب بعد مصالي الحاج، حيث تقلد منصب الأمين العام حتى سنة 1951، وقد اعتبر من قبل المصاليين رجلا خطيرا على توجهات الحزب، وفوجئ بثورة نوفمبر وهو في القاهرة سنة 1954، رفض جميع المسؤوليات التي عرضت عليه ابتداء من سنة 1956 نظرا لعدم موافقته على الطريقة التي يدار بها الحزب، أنظر: HARBI, MOHAMED, LA GUERRE COMMENCE EN ALGERIE, P. 187.

5 تمت الإشارة إلى ذلك في الفصل الرابع.

الحاج خروجا على الشرعية[1]، كما رأى مصالي بأن الأحول لم يكن يتصرف بمحض إرادته، بل إنه وقع تحت ضغط جماعة المثقفين، الذين فرضوا عليه سياستهم التي تهدف إلى القضاء على رجال الحزب القدامى، و في تقريره إلى الحزب يذكر مصالي أن الأحول لم يكن يتصرف إلا حسب أهواء الدكتور مصطفى شوقي[2]، الذي كان مثقفا ثقافة غربية، كما اتهم مصالي الأحول و من يناصرونه بالتخلي عن القضية الوطنية خاصة أثناء القمع الذي تعرض له المناضلون بعد اكتشاف المنظمة الخاصة سنة 1950[3].

و نتيجة للإنتقادات العلنية التي وجهها مصالي الحاج رئيس الحزب للأحول حسين فقد قدم الأخير استقالته من رئاسة الأمانة العامة سنة 1950، و لكنها رفضت من قبل اللجنة المركزية، لكن تطور الصراع أدى في النهاية إلى قبولها الإستقالة، و ذلك أثناء إجتماعها الطارئ سنة 1951، و ترتب على ذلك حدوث فراغ كبير في الحزب خاصة بعد استقالة مجموعة من الأعضاء الموالين للأحول حسين، و من بينهم مصطفى شوقي و شنتوف و عمراني، و كلهم كانوا من الأعضاء المؤثرين في توجهات الحزب.[4]

و لتدارك الموقف المتأزم داخل الحزب أنشأ مصالي الحاج لجنة سياسية سميت **"اللجنة السياسية للأمن العام"** COMMISSION POLITIQUE DE SALUT PUBLIQUE والتي بقيت حتى أغسطس 1951 حين استبدلت بأمانة عامة جديدة برئاسة أحد الأعضاء النشطين و هو بن يوسف بن خدة[5]، و لكن مصالي لم يكن مرتاحا لهذا التعيين خاصة

---

[1] STORA, BENJAMIN, MESSALI, EL-HADJ 1898-1974, P. 215 .

[2] من الأعضاء البارزين الذين أثروا في حياة حزب الشعب (حركة الإنتصار) خاصة في الفترة التي شهدت الصراع بين المركزيين ومصالي، أين وقف إلى جانب مجموعة الإصلاحيين كما أطلق عليهم مصالي ذاك، أنظر: محمد حربي، الجزائر 1954- 1962، ص 332.

[3] تقرير مصالي الحاج إلى مؤتمر الحزب المنعقد في هورنو ببلجيكا سنة 1954، ص 89.

[4] COURRIERE, YVES, LA GUERRE D'ALGERIE, T. I, P.P, 98-99.

[5] ابن يوسف بن خدة، من مواليد 1922، انضم إلى حزب الشعب خلال الحرب العالمية الثانية، وأصبح الأمين العام لحركة الإنتصار رسميا بعد مؤتمر 1953 وسار في خط الأحول حسين زعيم المركزيين، إنضم إلى جبهة التحرير الوطني الجزائرية سنة 1955، وتقلد منصب رئيس الجمهورية الجزائرية المؤقتة سنة 1961، وأعفي من العمل السياسي سنة 1962، أنظر:
HARBI, MOHAMED, LA GUERRE COMMENCE EN ALGERIE, P.187

و قد عرف عن بن خدة ميوله الغربية، حيث تخرج من ليسيه البليدة LYCEE DE BLIDA و عمل على سيطرة العناصر الموالية لإتجاهاته على الأمانة العامة.[1]

و قد ظهرت أول مواجهة مباشرة بين مصالي و أعضاء اللجنة المركزية بعد عودة مصالي الحاج من رحلته الدعائية في الشرق الأوسط، التي ابتدأت بآدائه فريضة الحج و تعريجه على القاهرة أثناء عودته، حيث التقى بالزعيم المغربي عبد الكريم الخطابي و تناقشا حول السبل الكفيلة بتحرير دول المغرب العربي من السيطرة الإستعمارية.[2]

و لما عاد مصالي الحاج إلى الجزائر في 16 فبراير 1952، إنزعج حين وجد اللجنة المركزية في حالة هياج و إضطراب بسبب حملته الدعائية المقترحة في ولايات و مدن الجزائر، حيث رأى المركزيون بأن مثل هذه الحملة ستورط الشعب الجزائري في مصادمات مع الشرطة الفرنسية، لكن مصالي فسر ذلك بأنه ناتج عن العلاقة المريبة التي كانت تربط الأحول حسين و مجموعة من المركزيين بجاك شوفالييه JACQUES CHEVALIER رئيس مدينة الجزائر.[3]

و رغم الضجة الكبيرة التي سبقت الرحلة، إلا أن الحزب استجاب في آخر الأمر لرأي مصالي - الذي كان لا يزال يمثل الرمز الحي للوطنية الجزائرية – و ذلك خلال اجتماع اللجنة المركزية الذي عقد في مارس 1952، و حضره مصالي الحاج حيث ناقش قضية الإتحاد الوطني، و المشكلة النقابية، و مشكلة الشباب الجزائري و قضية إتحاد شمال إفريقيا، و كذا المؤتمر الثاني للحزب الذي تحدد له شهر يوليو 1952، و شرع مصالي بعد الإجتماع في تنفيذ حملته السياسية الدعائية داخل الجزائر، و التي ابتدأها بزيارة مجموعة من المدن من بينها مدينة فيليب فيل (**سكيكدة الآن**) و التي وقع بها صدام مسلح بين الشرطة

---

[1] المصدر السابق.

[2] COURRIERE, YVES, OP, CIT, P.186.

[3] المصدر السابق

الفرنسية و المواطنين الجزائريين، أدى إلى وفاة أحد الجزائريين، و جرح أعداد أخرى، و قد عاد مصالي بعد الحادثة إلى مقره في بوزريعة.[1]

و بإصرار تام طلب مصالي زيارة ولايتي الجزائر و وهران، وافقت عليهما اللجنة المركزية، و لكنها في الوقت نفسه طلبت من مسؤولي الحزب في المدن عدم تشجيع الجماهير على الخروج لملاقاة مصالي دون علمه، و هذا ما لاحظه هو نفسه في زيارته لمدينة بوغار بولاية الجزائر في شهر مايو 1952، حيث لم يكن في استقباله على مدخل المدينة سوى ممثلي الحزب وحدهم.[2]

و أثناء هذه الرحلة حدثت مصادمات عنيفة بين الشرطة الفرنسية و جموع من المواطنين الجزائريين المؤيدين لزعيم الحزب، و هو ما أدى إلى سوء الأحوال بدرجة كبيرة، و انزعجت السلطات الفرنسية من مصالي و أفكاره التي لاقت تجاوبا كبيرا من قبل المواطنين الجزائريين في المدن التي زارها، و نتيجة للتخوف الفرنسي قامت السلطات يوم 14 مايو 1952 أثناء زيارة مصالي لأرليون فيل ORLEON VILLE بالغرب الجزائري، بإطلاق النار على الأهالي و محاصرة مصالي و إلقاء القبض عليه، و نفيه في النهاية إلى فرنسا.[3]

و كان رد فعل المركزيين الظاهري متجاوبا إلى حد كبير مع مصالي، فقد دعوا إلى تنظيم إضراب عام يوم 23 مايو 1952[4] و اعتبرته اللجنة المركزية يوما عظيما عبر عن قلق الشعب الجزائري، و احترامه لحزبه الطلائعي حركة الإنتصار، و زعيمه مصالي الحـاج.[5]

---

1 MESSALI, EL-HADJ, MEMOIRES, P. 298.

2 STORA, BENJAMIN, OP, CIT, P. 218.

3 COURRIERE, YVES, OP, CIT, P. 102.

4 KADDACHE, MAHFOUD, HISTOIRE DU NATIONALISME ALGERIEN, P 884

5 بيان حركة الإنتصار للحريات الديمقراطية ضد نفي مصالي إلى فرنسا 23 مايو 1952.

و مع نفي زعيم الحزب إلى خارج الجزائر، كانت هناك موضوعات معلقة نتيجة لصراع التيارات داخل الحزب جديرة بالحسم، و من بينها قضية إنعقاد المؤتمر الثاني للحزب الذي ظل معلقا لفترة طويلة ، و كان من المقرر عقده في شهر يوليو 1952.

وبعد اجتماع الأمانة العامة للحزب في مايو 1952، أبلغت مصالي في منفاه أنا ماضية على عجل في مراجعة خطط و جدول أعمال المؤتمر الثاني، و أنا سوف تعرض ذلك عليه في أقرب فرصة، لكن ذلك لم يتم حتى أوائل ديسمبر 1952، حيث سلمت له نسخة من المشروع، و لم يبد رأيه فيها نظرا لتخوفه من أن يكون هناك مخطط مرسوم من وراء ظهره، و هو ما أسماه في ما بعد"**طرق الإنحراف**"[1]، و كانت اللجنة المركزية قد بعثت بابن خدة شخصيا لفرنسا من أجل أن يأخذ آراء مصالي الحاج حول الموضوع لكنه فشل في تحقيق أي شيء. و عاودت المحاولة من جديد بعد إجتماعها في يناير 1953، حيث أوفدت لجنة استطاعت أن تأخذ تقريرا مفصلا من مصالي الحاج و رأيه في المؤتمر و جدول أعماله، و انعقد إثر ذلك المؤتمر من الرابع إلى السادس من أبريل 1953[2]، و قد انكشف فيه عمق الخلافات بين المصاليين و المركزيين.

---

[1] تقريرمصالي إلى مؤتمر هونرو 1954، أزمة الحزب.

[2] محمد حربي، الجزائر 1954- 1962، ص 92.

المؤتمر الثاني للحزب و تعمق الخلافات :

بعد جهود مضنية تم الإتفاق على صيغة تم بموجبها انعقاد المؤتمر الثاني لحزب حركة الإنتصار، وسط صراع محتدم بين المركزيين و المصاليين، و ذلك في الفترة بين الرابع و السادس من أبريل 1953.[1]

و قد حاول الجناح المعتدل بقيادة الأحول حسين و معه أنصاره السيطرة على الأغلبية في القيادة، و منع عدة مسؤولين من حضور المؤتمر بطرق شتى لأنهم كانوا يخالفونهم في الرأي، كما لم تستطع العناصر الثورية حضور أعمال المؤتمر لأسباب أمنية، و ذلك لكونهم كانوا مطاردين من قبل الشرطة الفرنسية. و بهذا استطاع منظموا المؤتمر و هم الذين يشكلون الأغلبية المؤيدة للأحول التخلص من العناصر الأساسية للمنظمة السرية المنحلة، و الذين كان لهم تأثير كبير، نظرا لتوجهاتهم الثورية المعروفة و معاداتهم للعناصر الإصلاحية المتمثلة في أغلبية عناصر اللجنة المركزية[2]، و على هذا الأساس كان بإمكانهم طرح مشاكل الحزب حسب توجهاتهم الخاصة.

و في الجلسة الإفتتاحية للمؤتمر ألقى أحمد مزغنة[3] كلمة باسم مصالي الحاج، كان قد بعث بها الأخير إلى المؤتمر ضمنها وجهة نظره حول الأوضاع المتردية التي يعيشها الحزب من منطلق السياسة الإصلاحية المتبعة.[4]

و في تقرير اللجنة المركزية للحزب إلى المؤتمر، لا نجد أية إشارة للأزمة ففيه تحليل لعمل الحزب و إنجازاته، و سياسة القمع التي اتبعتها السلطات الفرنسية ضد الحزب و إطارته، وتطور الأوضاع داخل الجزائر، وكذلك السلبيات التي شهدتها الإدارة الحزبية[5].

---

1 AHMED, MAHSAS, OP, CIT, P296

2 نفسه.

3 أحمد مزغنة : إنضم إلى حزب نجم شمال إفريقيا سنة 1932، وأصبح في أغسطس 1938 سكرتيرا لفدرالية حزب الشعب بالجزائر العاصمة، وابتداء من سنة 1945 عمل في إدارة حزب الشعب حركة الإنتصار، وبعد مؤتمر هورنو HORNOU ببلجيكا في يوليو 1954 أصبح مكلفا بالعلاقات الخارجية وعلى هذا الأساس انتقل إلى القاهرة في أكتوبر 1954، أوقف سنة 1955 بطلب من عناصر جبهة التحرير الوطني الجزائرية. توفي سنة 1982، أنظر :
HARBI, MOHAMED, LA GUERRE COMMENCE EN ALGERIE, P. 185.

4 رسالة مصالي الحاج إلى مؤتمر حركة الإنتصار للحريات الديمقراطية. وردت في :
AHMED, MAHSAS, OP, CIT, P.P. 296-297.

5 BROCHURE, 2ème CONGRES NATIONAL DU M.T.L.D, DU 04 AU 06 AVRIL 1953.

و هذا التقرير لم يعط أي حلول موضوعية و عملية فيما عدا محاولة تشخيص المشكلة، و بالتالي لم يعط أية إجابة لإهتمامات العناصر الثورية التي كانت تنتظر الإشارة لبدء نشاطها المسلح، الذي كان يمثل بالنسبة لها الوسيلة المثلى للتحرر[1]

و قد جاء في التقرير تقويم لمرحلتين أساسيتين في حياة الحزب، الأولى: اتسمت بالهجوم من مارس 1947 إلى مارس 1948، و اتسمت الثانية بالدفاع، و التي تبتدئ من سنة 1948 حتى يوم إنعقاد المؤتمر. و لم يقدم التقرير أية تفسيرات جدية تبرر هذا التحليل سوى سياسة القمع، التي أثرت بشكل كبير على مسيرة الحزب[2] و هذا يعتبر في حد ذاته هروبا من الواقعية التي تفرض طرح المشاكل، و تشخيص الصراعات بكل صراحة حتى يمكن معالجتها.

و انتهى المؤتمر بصدور قرارات لا تعبر عن واقع الصراع الذي كان دائرا بين التيارات المختلفة، حيث انتخب مصالي الحاج رئيسا لحركة الإنتصار، و قد أقر النظام الأساسي للحزب الذي كان يمثل الأهمية القصوى بالنسبة لحياة الحزب المعاشة، كما انتخب المؤتمر لجنة من خمسة أعضاء، عهد إليها إختيار خمسة و عشرين عضوا آخرين هم قوام اللجنة المركزية. و التي انتخبت أمينها العام بن يوسف بن خدة أثناء إنعقاد دورتا يومي الرابع و الخامس من يوليو 1953 [3]، و بمجرد تعيين بن خدة قام بإقصاء أحمد مزغنة ومولاي مرباح من اللجنة المركزية، و قد كانا من أهم المؤيدين لمصالي الحاج[4]، و رغم ذلك لم يظهر الصراع الخفي بين الجانبين، حيث سافر ابن خدة إلى فرنسا لمناقشة مصالي في مسألة جدول أعمال دورة اللجنة المركزية، الذي كان معلقا، خاصة قضية وحدة الأحزاب المغربية التقدمية التي كانت تدعو إلى الإستقلال التام عن فرنسا.[5]

---

1 AHMED, MAHSAS, OP, CIT, P297.

2 BROCHURE, 2ème CONGRES NATIONAL DU M.T.L.D.

3 COURRIERE, YVES, OP, CIT, P 96.

4 OP, LOC, P. 96.

5 نفسه.

و في شهر سبتمبر 1953، عبر مصالي الحاج عن رأيه في القضايا المطروحة بصراحة، و ذلك من خلال تقرير بعث به إلى إدارة الحزب، أكد فيه على أنه ضد السياسة الإصلاحية التي ينتهجها أعضاء اللجنة المركزية، كما طالب بضرورة إعطائه الصلاحيات الكاملة و السلطة المطلقة في إدارة شؤون الحزب[1]، لكن ذلك لم يلق قبولا من أعضاء اللجنة المركزية، الذين قرروا في إجتماعهم الذي انعقد من الثاني عشر إلى السادس عشر من سبتمبر 1953، رفض مبدأ السلطة المطلقة على إعتبار أن وجود مصالي بعيدا عن البلاد يقف حائلا دون قدرته على تسيير شؤون الحزب كما ينبغي.[2]

و هكذا تطور الصراع بين الجانبين ليصل إلى مرحلة الإنقسام التام، و هذا ما أدى إلى عقد مؤتمر للحزب في هورنو ببلجيكا في منتصف يوليو سنة 1954 حضره أنصار مصالي الحاج، الذين نددوا بأعضاء اللجنة المركزية بسبب الإنحرافات السياسية و الأخطاء الخطيرة التي وقعوا فيها.[3]

و قد أكد أعضاء المؤتمر على ضرورة اتباع خط سياسي حكيم و نشيط و فعال، يؤدي إلى عظمة الحزب و عزته، كما عبر المؤتمر عن كامل ثقته في مصالي الحاج و قدرته على حل مشاكل الحزب، و لذلك انتخب رئيسا مدى الحياة.[4]

و جرت اتصالات متعددة بين أعضاء اللجنة المركزية و مصالي الحاج من أجل التوفيق بين الطرفين، لكن لم تكن هناك نتيجة تذكر أمام إصرار الطرفين على التشبث بآرائهما خاصة اتام مصالي للجنة المركزية باتباعها سياسة التسوية و الإستسلام.[5]

[1] تقرير اللجنة المركزية في مؤتمرها المنعقد بالجزائر في 15 أغسطس 1954. أنظر كذلك :
AHMED, MAHSAS, OP, CIT, P298.

[2] تقرير اللجنة المركزية، في 15 أغسطس 1954

[3] جوان جليبسي، ثورة الجزائر، ص 106.

[4] جوان جليبسي، ثورة الجزائر، ص 107

[5] نفسه.

و بعد الفشل الواضح لمحاولات التوفيق، خاصة تلك التي قام بها أعضاء الوفد الخارجي للحزب بالقاهرة، أعلن مصالي عن سحب ثقته من إدارة الحزب، و أعلن عن فصل مجموعة من أعضاء اللجنة المركزية من بينهم الأحول حسين، و عبد الرحمن كيوان، و محمد يزيد، و ذلك بسبب الإنحرافات و عدم الطاعة و سوء إستعمال الأموال و رفض إعادة ممتلكات الحزب. [1]

و كرد فعل فوري من أعضاء اللجنة المركزية لإنعقاد مؤتمر هورنو، فقد عقد مؤتمر استثنائي للحزب نظمه المركزيون، و ذلك من الثالث عشر إلى السادس عشر من شهر أغسطس 1954، و قد صدر بيان عن المؤتمر ندد بالعراقيل التي يضعها مصالي و جماعته أمام مقررات المؤتمر الثاني للحزب، كما رفض المؤتمرون الإتهامات التي وجهها لهم المصاليون و المتعلقة بالإنحراف و الإنتهازية، و بذلك قرر المؤتمر فصل مصالي و جماعته من جميع الوظائف و المسؤوليات، و التنديد باجتماع بلجيكا الذي اتخذ كمؤتمر رغم أنه لم يكن لمصالي أي صلاحية لعقده، كما حذف منصب الرئاسة من قانون الحزب، و أكد على ضرورة التسيير الجماعي[2] حتى لا تطرح قضية الوصاية مرة أخرى.

و على إثر إنعقاد مؤتمر المركزيين، صدرت صحيفة "**الأمة الجزائرية** LA NATION ALGERIENNE" التي أبرزت في عددها الأول رأي فريق المركزيين في أصول أزمة حزب حركة الإنتصار للحريات الديمقراطية، و التي ترجع حسب رأيهم إلى مطالبة مصالي الحاج بإعطائه السلطات الكاملة من اللجنة المركزية الحديثة التكوين في سبتمبر 1953.[3] و ذكرت الصحيفة أن مصالي كان يرغب في مواجهة سياسة دعم قوى الحزب، و بناء الأسس التي لا غنى عنها للنجاح، فمصالي من وجهة نظر الصحيفة يريد أن يثبت سلطته الشخصية، بينما تفضل اللجنة المركزية القيادة الجماعية و الأخذ بمبدأ

---

[1] جوان جليسبي، المرجع السابق، ص 107. كذلك: JOURNAL, ALGERIE LIBRE DU 20 JUILET 1954.

[2] COLLOT CLAUDE ET HENRY-JEAN, ROBERT, LE MOUVEMENT NATIONAL, P 333.

[3] LA NATION ALGERIENNE, NUMERO 1, 03 SEPTEMBRE 1954.

الديمقراطية[1]، و هي ترى أن الشقاق بين مصالي و اللجنة المركزية لم يكن مجرد صراع على السلطة، بل إنه نزاع بين الأجيال، فقد نشأ مصالي قائد الحزب و مؤسسه في وقت كانت فيه الخطب المثيرة، و المظاهرات الضخمة هي الوسيلة المثلى للإعتراض على تواجد الإستعمار، أما الآن فقد تغير الحال و أصبح التخطيط هو سمة العمل الناجح.[2]

و بمراجعة هذه النظرة نلاحظ أنا حاولت الرد على اتامات مصالي بجنوح أعضاء اللجنة المركزية لسياسة الإصلاح التي أثبتت فشلها، و لم يعد لها مكان على خريطة العمل الناجح، و الصراع في حقيقته يرجع إلى زمن بعيد عن الفترة المذكورة، فقد ظهر الصراع بعد حوادث الثامن من مايو 1945، و استطاع مصالي أن يساير تيار الشباب الثوري الذي يرى في العمل المسلح الوسيلة المثلى للكفاح، و زاد من عمق الصراع اكتشاف المنظمة الخاصة و محاولة إدارة الحزب الممثلة خاصة في اللجنة المركزية تبرئة نفسها من إنتساب هذه العناصر لها حفاظا على تواجد الحزب.

و رغم أن مصالي قد وافق على الإنضمام لجبهة الدفاع عن الحرية و احترامها، إلا أن الحال تغير فيما بعد على إثر فشل الوحدة و زيادة الضغط الإستعماري و هو ما لم تسايره اللجنة المركزية، مما جعلها موضع اتام من قبل مصالي و جماعته.

و مع تسليمنا بأن الصراع كان بالدرجة الأولى صراعا على السلطة بين تيارين متناقضين في التوجهات، إلا أننا لا نستطيع أن نؤيد أي طرف، من منطلق أن هذا الصراع قد أدى بالحزب إلى درجة من الإنيار لم يكن ليرضى عنها المناضلون الأوفياء لمبادئ الحزب، و هذا ما انتهجه أولئك الذين حملوا السلاح ضمن صفوف المنظمة الخاصة، و الذين بقوا مصممين على القيام بعمل جدي يقضي على كل مظاهر الصراع العقيم الذي لن يستفيد منه سوى الإستعمار.

---

[1] نفسه.

[2] نفسه.

و لم يكن أولئك الذين يبحثون عن المناصب القيادية ـ سواء من المصاليين أو المركزيين ـ يتوقعون في لحظة من اللحظات أن تتجاوزهم الأحداث في ظروف كان كل طرف منهما يدعي أحقيته في تسيير شؤون الحزب و قيادة الحزب الجزائري، و لكن في الأخير لم يصح إلا الصحيح، حيث ظهرت اللجنة الثورية للوحدة و العمل التي أخذت زمام المبادرة من الطرفين.

تكوين اللجنة الثورية للوحدة و العمل و بداية العمل المسلح :

وصل العمل الوطني في ناحيته الظاهرية إلى درجة يبدو فيها كل شيء و كأنه قد انتهى إلى الإعتراف بواقع الإحتلال الفرنسي، لكن على مستوى آخر كان هناك نشاط سري مكثف يقوم به أعضاء المنظمة الخاصة المنحلة، و الذي أدى في النهاية إلى تكوين "**اللجنة الثورية للوحدة و العمل**"[1] بعد أن فشلت كل المساعي الخاصة بالوساطة بين المركزيين و المصاليين.

و على إثر تكوينها، صدر بيان يلخص أهدافها في العمل على وحدة الحزب، و مطالبة الأعضاء بعدم تبني الخلافات القائمة على مستوى القيادة، كما أصدرت اللجنة صحيفة "**الوطني**" LE PATRIOTE و هي صحيفة سياسية إعلامية اتخذت مواقف حيادية من الصراع الذي كان يدور بين المصاليين و المركزيين.[2]

---

[1] تكونت اللجنة الثورية للوحدة والعمل LE COMITE REVOLUTIONNAIRE D'UNION ET D'ACTION بتاريخ 23-03-1954، وضمت في بداية تكوينها عضوين من اللجنة المركزية وعضوين من المنظمة الخاصة. أنظر: عبد الرحمن بن العقون، المصدر السابق، الجزء الثالث، ص 454.

[2] AHMED, MAHSAS, OP, CIT, P.311.

و يبرر بوضياف[1] أحد المكونين للجنة الثورية للوحدة و العمل، إنضمام عضوين من اللجنة المركزية لها بأنه كان بغرض الحصول على مساعدات مادية و أدبية، و لاسيما إمكانية الإتصال بمناضلي الحزب الذين كانوا على اتصال مباشر بالإدارة.

و قد ضمت اللجنة في بداية تكوينها تسعة مناضلين، عملوا في صفوف حركة الإنتصار و المنظمة السرية و هم : حسين آيت أحمد، أحمد بن بلة، محمد العربي بن مهيدي، محمد بوضياف، مصطفى بن بولعيد، رابح بيطاط، ديدوش مراد، محمد خيضر و كريم بلقاسم.[2]

و تتويجا للمجهودات التي بذلها الأعضاء المؤسسون للجنة الثورية للوحدة و العمل، عقد إجتماع آخر ضم إثنين و عشرين عضوا تحت إشراف: بن بولعيد، بن مهيدي، و ديدوش مراد، و رابح بيطاط و محمد بوضياف، هذا إلى جانب حضور أعضاء من المنظمة السرية الذين تمكنوا من الإفلات من يد الشرطة الفرنسية، و قد رأس الإجتماع بن بولعيد، في الوقت الذي قدم فيه بوضياف تقريرا شاملا عن الإجتماعات التمهيدية السابقة، و تناول فيه نبذة عن المنظمة السرية و نشاط أعضائها بعد اكتشافها، و تأثيرات القمع و كذلك التنديد بموقف قيادة الحزب المتخاذلة، كما تعرض التقرير لموقف أعضاء اللجنة الثورية من الأزمة التي يتخبط فيها الأحزاب.[3]

و أثناء مناقشة التقرير ظهر هناك اتجاهان رئيسيان :

الأول : يمثله أعضاء المنظمة الخاصة المطاردون من قبل الشرطة، و يدعو إلى بداية العمل المسلح للخروج من الأزمة.

---

[1] بوضياف من مواليد 03 يونيو 1919، عضو في حزب الشعب ثم مسؤول في المنظمة الخاصة بناحية قسنطينة، يعتبر من أوائل مؤسسي جبهة التحرير الوطني، حيث إنضم إلى الثورة منذ أن كانت في طور التحضير، اختطف مع الزعماء الخمسة عام 1956 من قبل السلطات الفرنسية كان عضوا في المجلس الوطني للثورة من 1956 حتى سنة 1962 وزير دولة في الحكومة الجزائرية المؤقتة الأولى، ونائبا للرئيس في الحكومة المؤقتة الثانية، إعتزل السياسة بعد الإستقلال. أنظر كذلك :
HARBI, MOHAMED, LA GUERRE COMMENCE EN ALGERIE, P.189.

[2] جوان جليسبي، المرجع السابق، ص 117، أنظر كذلك : AHMED, MAHSAS, OP, CIT, P 311.

[3] جوان جليسبي، المرجع السابق، ص 98.

الثاني: يدعو إلى التريث قليلا مع التأكيد على وجوب التحضير للعمل المسلح الذي هو المنفذ الوحيد و الهدف الأسمى الذي أنشئت من أجله اللجنة الثورية للوحدة و العمل.[1]

و بعد مناقشات حماسية أعلن الـتمعون تنديدهم بمن عملوا على انقسام الحزب و أعلنوا إلتزامهم بوقف الأزمة عن طريق إعلان الثورة المسلحة كوسيلة وحيدة لتجاوز النـزاعات الداخلية و طرد الإستعمار.[2] و قد انتخب بوضياف مسؤولا عن التحضير للعمل المسلح و إلى جانبه أعضاء آخرون منهم بن بولعيد و ديدوش مراد و رابح بيطاط.[3]

و عقدت اللجنة الثورية أول إجتماع لها بعد إرساء هياكلها العامة، و قررت جمع أعضاء المنظمة السرية السابقين و استئناف التدريب العسكري، و كذلك الاتصال بأعضاء المنظمة في القبائل، حيث كانت قد حلت منذ 1949 بعد الأزمة البربرية[4] كما أشرنا سابقا.

و نظرا لأهمية منطقة القبائل سواء من الناحية البشرية أو الجغرافية فقد بذل المناضلون جهدا كبيرا من أجل ضم عناصرها إلى الـهود الوطني، و هو ما تم بالفعل حيث استجاب القائدان أوعمران و كريم بلقاسم لرجال اللجنة الثورية و أعلنا إلتزامهما بأهدافها، و قد لعبا دورا بارزا في الحركة الثورية الجزائرية، و أكمل كريم بلقاسم قائمة القيادة كعضو سادس بـا إلى جانب الأعضاء الآخرين.[5]

مصر و دور الوفد الخارجي لحركة الإنتصار :

---

1 بيان اللجنة الثورية للوحدة والعمل، 23 مارس 1954.

2 نفسه.

3 عبد الرحمن بن العقون، المرجع السابق، الجزء الثالث، ص 454.

4 أحمد محيوت، مجلة أول نوفمبر، العدد 54، سنة 1982.

5 محمد حربي، الجزائر(1954-1962)، ص 96.

كان لا بد للجنة الثورية أن تكون مدعومة من قبل الوفد الخارجي للحزب، و الذي تركز نشاطه بشكل أساسي في القاهرة، التي مثلت أهمية خاصة لحركة النضال الجزائرية.

و عندما نتكلم عن دور مصر في مساعدة الجزائريين قبل الثورة و خلالها، فإنه من الضروري الإشارة إلى أن العلاقات بين الجانبين بقيت موجودة خلال فترة الإستعماركلها، و لم تستطع السلطات الفرنسية أن تقطع روابط الأخوة بين الشعبين و هذا نتيجة لعمق الروابط و تأصلها، و إذا كانت مصر قبل سنة 1952 تعيش في ظل الحكم البريطاني، وسط مشاكل تقارب في حجمها ما كانت تعانيه الجزائر، إلا أن ذلك لم يمنع قيامها بدور كبير في بعث الشعور القومي لدى الجزائريين و ذلك من خلال زيارات العلماء المصريين للجزائر[1] و كذا الصحف و المجلات التي كانت تنقل عبرها الأفكار العربية الإسلامية.[2] و هذا ما ساعد على إزالة الحاجز الذي أقامته فرنسا و ذلك في محاولة لعزل الجزائر عن المحيط العربي الإسلامي.

و في نفس الإطار كانت الصحافة المصرية تتابع باهتمام تطورات النضال الجزائري ضد الفرنسيين، و لم يحدث أبدا أن اقتنع المصريون بفكرة أن الجزائر فرنسية، و تعبيرا عن هذا الإتجاه زار وفد صحفي مصري الجزائر سنة 1950 و لقي ترحيبا كبيرا من قبل الزعماء الجزائريين خاصة من جمعية العلماء المسلمين الجزائريين و حركة الإنتصار للحريات الديمقراطية.[3]

و كان لهذه الزيارة صدى واسعا في الجزائر و مصر على السواء، خاصة و قد واجهت رحلتهم صعوبات كبيرة في بدايتها مما جعلهم يصرون أكثر على إتمامها.[4] و بعد عودتم

---

[1] من بين الشخصيات التي زارت الجزائر، محمد عبده، كما ذكر سابقا والشاعر الكبير أحمد شوقي وغيرهما. أنظر: عبد المالك مرتاض، الثقافة العربية في الجزائر بين التأثير والتأثر، دمشق، 1981، ص 17.

[2] مجلة الأصالة، عدد 13، سنة 1973، (عبد الرحمن الجيلالي).

[3] عبد المالك مرتاض، المرجع السابق، ص 135.

[4] جريدة البصائر، السلسلة الثانية، عدد 134، 11-12-1950.

عملوا على التعريف بالقضية الجزائرية من خلال المقالات في الصحف التي ركزت على ما يعانيه الجزائريون من إضطهاد و ظلم في ظل الإدراة الفرنسية.[1]

و في المقابل كان هناك زيارات متعددة للشخصيات و الزعماء الجزائريين لمصر، و من أشهر الشخصيات عبد الحميد بن باديس مؤسس جمعية العلماء المسلمين الجزائريين و الذي قابل علماء مصر و مفكريها، و تناقش معهم في أمور المسلمين و مستقبلهم.[2]

و إلى جانب زيارة بن باديس كانت هناك زيارة البشير الإبراهيمي الذي كان يتردد على مصر بصفة مستمرة، و عمل على التعريف بالقضية الجزائرية في دول المشرق بصفة عامة و مصر بصفة خاصة.[3]

و نريد بذا أن نبين أن التواصل بين القطرين لم ينقطع، رغم أن هذه الزيارات قد غلب عليها الطابع الفكري و الثقافي، إلا أنا لعبت دورا أساسيا في بلورة الأفكار التحررية، و أثرت إلى حد كبير في تغير كثير من المفاهيم التي كانت سائدة خاصة لدى الزعماء المثقفين ثقافة غربية.

و بعد نهاية الحرب العالمية الثانية اتخذت العلاقات بين الجزائر و مصر شكلا آخر خاصة بعد تكوين جامعة الدول العربية في 22 مارس 1945، و التي استقطبت إهتمامات قادة الأحزاب السياسية الجزائرية، فقد أرسل حزب الشعب إلى هناك وفدا برئاسة الشاذلي المكي.[4] و ذلك من أجل إحاطة الرأي العام العربي بالقضية الجزائرية، و التنسيق مع الأحزاب المغربية المتواجدة بالقاهرة.[5]

---

[1] عبد المالك مرتاض، المرجع السابق، 138

[2] نفسه، ص 138.

[3] نفسه، ص 140.

[4] أحمد محيوت، مجلة أول نوفمبر، العدد 54، سنة 1982.

[5] رابح بلعيد، الحركة الوطنية الجزائرية (1900-1962) رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، 1976، ص 270.

و بقي نشاط الوفد برئاسة الشاذلي المكي حتى سنة 1952 حيث استبدل بمحمد خيضر، و كان ذلك بإصرار من مصالي الحاج.[1]

و قد انضم إلى محمد خيضر مناضلون آخرون كانوا سابقا في المنظمة السرية و هم حسين آيت أحمد و أحمد بن بلة، و كونوا بذلك مجموعة قيادية مهمة لحركة الإنتصار للحريات الديمقراطية بالقاهرة، و هي المجموعة التي فشلت في الوساطة بين المصاليين و أعضاء اللجنة المركزية خاصة بعد قرارات الأخيرة الصادرة في السابع و العشرين من فبراير 1954.[2]

و قد لعب الوفد الخارجي دورا أساسيا في الأحداث التي سبقت الثورة من خلال تواجده في القاهرة التي كانت تمثل أهمية خاصة لأي عمل تحرري خاصة بعد قيام ثورة يوليو 1952، و تبنيها لحركات التحرر العربية و الإسلامية و العالمية.[3]

و إزاء توجهات قادة ثورة يوليو و الخطوات التي اتخذوها، فقد كانت الثورة الجزائرية بالنسبة للحكومة المصرية، تعني فاتحة خير يجب استغلالها لدعم و تشجيع ثورات أخرى في أرجاء العالم العربي.[4] و لذلك كان الوفد الجزائري قد تلقى ضمانات على أن مصر ستكون إلى جانب الجزائريين في كفاحهم و أبدت إستعدادها التام لدعمهم ماديا و معنويا، و هذا ما أعطى للثورة الجزائرية بعدا آخر مكنها من إجتياز أصعب مراحلها، بل إن مصر تحملت الكثير من أجل نصرة الحق الجزائري و الدفاع عنه، فزيادة على المساعدات المادية و العسكرية التي تلقتها الثورة الجزائرية، فإنها قامت بدور سياسي مهم قبل الثورة و أثنائها لتعريف العالم بقضية الشعب الجزائري، فلا تمر مناسبة دون أن تكون القضية الجزائرية هي الموضوع الرئيسي الذي تطرحه مصر، سواء على المستوى الإقليمي أو العالمي.[5]

---

[1] عبد الرحمن بن العقون، المصدر السابق، الجزئ الثالث، ص 492

[2] نفسه.

[3] أحمد حمروش، قضية 23 يوليو، عبد الناصر والعرب، الجزئ الثالث، دار الموقف العربي، القاهرة، بدون تاريخ، ص15.

[4] أحمد حمروش، قضية 23 يوليو، عبد الناصر والعرب، الجزئ الثالث، دار الموقف العربي، القاهرة، بدون تاريخ، ص 16.

[5] فتحي الديب، عبد الناصر وثورة الجزائر، ط01، دار المستقبل العربي، القاهرة 1984، ص 15.

و في سبيل ذلك تعرضت مصر لضغوط كبيرة من أجل تخليها عن مساعدة الجزائريين، لكن ذلك لم يؤثر في موقفها على الإطلاق، و هذا ما أدى إلى تعرضها للعدوان الثلاثي سنة 1956، و الذي قامت به كل من فرنسا، بريطانيا و إسرائيل.[1]

و المجال لا يتسع هنا لذكر دور مصر في إنطلاق الثورة الجزائرية و دعمها حتى نجاحها في النهاية، لأن ذلك يتطلب دراسة مستقلة تبين جوانب التلاحم بين الشعبين الجزائري و المصري في ظل الظروف الإستعمارية.

و هكذا فقد كان لتأييد الوفد الخارجي أثر بارز في تغيير موازين القوى بالنسبة للتيارات المتصارعة، و وعد أحمد بن بلة أعضاء اللجنة الثورية بتدبير جزء من الأسلحة يسلم عن طريق ليبيا[2]، و هذا في الوقت الذي كانت فيه لجنة الستة تعمل من أجل وضع برنامج تدريـبي للعناصر التي ستفجر الثورة، كما وضع نظام داخلي إعتمد على اللامركزية من ناحية، و كذلك التأكيد على الإعتماد على الظروف الداخلية للجزائر و استغلالها من أجل كسب التأييد الجماهيري[3] الذي هو القاعدة الأساسية لأي عمل ناجح.

كما راعى مؤسسوا اللجنة الثورية للوحدة و العمل مسألة الوقت، حيث أن أي تأخير كان من الممكن أن يعرض المشروع للخطر، و لهذا فقد وضع زعماء اللجنة في اعتبارهم مسألة الإرتباك الذي خلفته الأزمة في داخل الحزب و الناتج عن الخصومات و المزايدات، و لذلك كان من الضروري تحاشي إمتداد الإستقالات[4] من صفوف الناشطين تحت تأثير مصالي و كذا المركزيين. كما كانت هناك قضية أخرى تشغل بال مؤسسي اللجنة و هي قضية السلام المنظورة في الهند الصينية و الآمال التي كانت معقودة

[1] لقد شاركت فرنسا في العدوان إعتقادا منها بأنها تستطيع وقف المساعدات المصرية للثورة الجزائرية، ولمزيد من التفاصيل عن العدوان، أنظر: محمود فوزي، حرب السويس 1956، ت: جمال مختار، ط01، دار الشروق، القاهرة 1987، ص 63.

[2] مصطفى طلاس وبسام العسلي، الثورة الجزائرية، دمشق 1984، ص 125.

[3] نفسه، ص 125.

[4] وقعت هناك استقالات في صفوف اللجنة الثورية للوحدة والعمل، قبل بداية العمل المسلح و هذا ما أدى إلى إرتباك كبير تم تداركه بسرعة. أنظر محمد حربي، الجزائر 1954- 1962، ص 109.

على المفاوضات المغربية الفرنسية و التونسية الفرنسية، فانتهاء هاتين المشكلتين معناه بالضرورة تركيز كل القوة العسكرية الفرنسية في الجزائر.

و أخيرا اتفق أعضاء اللجنة على تسمية المنظمة السياسية التي تقود المعركة "**جبهة التحرير الوطني**" التي يسمى جناحها العسكري بـ "**جيش التحرير الوطني**"[1]، و قد وضع المنظمون للثورة في اعتبارهم ثلاثة مراحل أساسية كان لا بد من المرور عليها :

المرحلة الأولى : بناء الجهاز العسكري و السياسي لنشر الثورة بين الجماهير، و شرح أهدافها و توجهاتا.

المرحلة الثانية : محاولة استئمان السلطات الفرنسية، عن طريق التظاهر بالإستكانة في الوقت الذي يجب إشراك المواطنين في دعم العمل المسلح عند إنطلاقته.

المرحلة الثالثة : و فيها يتم مزج العمل السياسي و العسكري بحيث تخلق مناطق حرة للتدريب، و جمع الأموال و الأسلحة[2]. كما حدد في البداية تاريخ الخامس عشر من أكتوبر ليكون بداية للثورة، و لكن عدل التاريخ بعد ذلك ليصبح الفاتح من نوفمبر 1954.[3]

و يرجع هذا التعديل لكون اللجنة رأت بأن خبر إندلاع الثورة في التاريخ الأول يمكن أن يكون قد خرج من السرية التي حرص منظموا الثورة على اتباعها في جميع نشاطاتم.[4]

و في الوقت الذي كانت تجري فيه الإستعدادات للقيام بالثورة، لم يطرأ هناك أي تغير على موقف الجناحين المتصارعين، حيث تشبث كل طرف بآرائه، بل إن المركزيين أصدروا صحيفة جديدة باسم "**الأمة الجزائرية**" LA NATION ALGERIENNE في

---

[1] أحمد محساس، مجلة الثقافة، عدد 85، سنة 1986.

[2] أحمد محساس، مجلة الثقافة، عدد 85، سنة 1986.

[3] عبد الرحمان بن العقون، المصدر السابق، الجزء الثالث. ص 495.

[4] نفسه، ص 495.

الفترة بين الثالث من سبتمبر و الخامس من نوفمبر 1954، للدفاع عن آرائهم التي كانت في أغلبها تدور حول مسؤولية مصالي و جماعته فيما وصلت إليه أحوال الحزب من تشتت و تمزق، و هذا دون أن يعلموا بأن هناك ثورة على **الأبواب ستغير كل المفاهيم السائدة.**[1]

أما المصاليون فإنم بدورهم ساروا مع الصراع الداخلي للحزب و لم يتصوروا على الإطلاق أن تقوم ثورة دون أن يكون منظرها هو مصالي أبو الوطنية الجزائرية.[2]

و كتعبير عن رأي المصاليين في قيام الثورة و القائمين عليها يقول بنجمين ستورا BENJAMIN STORA في كتابه **"مصالي الحاج"** بأن جماعة اللجنة الثورية لم يكن لهم رصيد نضالي كاف لتحدي الزعامة العريقة، ففي سنة 1954 كان لكريم بلقاسم ثلاثة و عشرون سنة، و بوضياف ستة و عشرون سنة، و بن طوبال ثمانية و عشرون سنة...إلخ، و هؤلاء لا يعرفون الكفاح الذي قام به نجم شمال إفريقيا و لا كفاح حزب الشعب... و لذلك فإن مصالي عندما علم بأمر الثورة لم يكن يصدق أن الرجال القائمين عليها هم أهل لهذه العملية الكبرى. فهم لن يستطيعوا فرض رأيهم على الجماهير التي هي عماد أي عمل ناجح، و التي تعودت على العمل في إطار منظم مثله حزب الانتصار.[3] و هذا الرأي بدوره لم يكن صحيحا و هذا ما ثبت من خلال تجربة الكفاح المسلح الذي قام به هؤلاء الشبان، و الذي سرعان ما وجد التأييد من كل قطاعات الشعب، لأنه كان يمثل الحل الأمثل الذي انتظره الشعب الجزائري كثيرا.

و في محاولة للمصاليين لتبرير تخاذلهم يذكر بنجمين ستورا بأن مصالي كان قد قرر البدء بالثورة يوم الخامس عشر من نوفمبر 1954، و لكن ذلك لم يكتب له التنفيذ نظرا للإشاعات التي انتشرت بقرب بدء العصيان مما جعل وزير الداخلية الفرنسي إذ ذاك

---

1 STORA BENJAMIN, OP, CIT, P 223.
2 OP, LOC, P. 224.
3 OP, LOC, P. 224.

فرانسوا ميتران FRANÇOIS MITTERAND يقرر نقل مصالي من مدينة نيورت NIORT إلى ليصابل دولون فاندي LES SABLES DES LONES VENDEE و ذلك يوم 20 سبتمبر 1954 بقصد عزله تماما عن هذا العصيان و هذا ما وقف حائلا دون البدء بالكفاح المسلح.[1]

و يذكر نفس الكاتب بأن مصالي بعث يوم الخامس عشر من أكتوبر وفدا مكونا من مزغنة و فيلالي و هما من المؤيدين له إلى القاهرة من أجل طلب المعونة من الجامعة العربية، و القيام بالدعاية للثورة، و لكن تأخر وصول تأشيرة دخول هذين المبعوثين للقاهرة هو الذي أعطى الفرصة للجنة الثورية للوحدة و العمل لكي تفجر الثورة.[2]

و مهما يكن من أمر فإن إرادة الكفاح هي التي استطاعت السيطرة على الموقف لتعلن أمام العالم قيام ثورة مسلحة في الجزائر، لم تكن كسابقاتها، بل إنها ثورة شاملة استطاعت الإستفادة من رصيد مناضليها، و كذا إمكانيات الشعب الذي كانت الوحدة بالنسبة له هي المقياس الذي يجب السير على هداه.

إنطلاق العمل المسلح و ردود الفعل الأولية المختلفة :

بعد إجتماعات متواصلة و تحضيرات مكثفة من أعضاء اللجنة الثورية للوحدة و العمل أتفق على إبراز كيان الحركة الجديدة كتنظيم مستقل عن المصاليين و المركزيين، و تحديد العدو الأول و هو الإستعمار، و قد كلف ديدوش مراد و محمد بوضياف بتحرير بيان إعلان الثورة.[3] و توجيه نداء إلى الشعب من أجل الإنضمام للكفاح المسلح، و حدد تاريخ أول نوفمبر ليكون يوم الإنطلاقة الكبرى.[4]

---

1 STORA BENJAMIN, OP, CIT, P. 223.

2 OP, LOC, P. 222.

3 جوان جليسبي، المرجع السابق، ص 118.

4 نفسه، ص 119.

و اجتمعت لجنة الستة يوم الرابع والعشرين من أكتوبر 1954 لمناقشة آخر التحضيرات، و قدم نص البيان الذي سيعلن مع بداية الكفاح المسلح.[1]

و قد جاء في البيان أن القائمين على الثورة يهمهم جدا توضيح الأمور حتى لا يقع أي إلتباس أو غموض حول الأهداف الحقيقية للثورة، و الذي من الممكن أن يزوره الإستعمار و عملاؤه و غيرهم من السياسيين المتعفنين.[2]

و يقول البيان، بأن الحركة الوطنية قد بلغت المرحلة النهائية للتحقيق، و بما أن هدف أي ثورة هو خلق شروط العمل التحرري، و هذا ما يتوفر لدى عموم الشعب الجزائري الذي يجمعه شعار الإستقلال و العمل، و من ناحية الخارج فإن هناك تأييدا كاملا من جميع الأشقاء العرب و المسلمين، خاصة و أن أحداث تونس و المغرب[3] تحتم علينا اللحاق بالركب حتى لا نبقى بعيدا عن مجريات التاريخ، و هذا ما جعل مجموعة الشباب النشطين التي تلتف حولها العناصر السليمة و المصممة على الخروج من المأزق الذي أصبحنا فيه نتيجة الصراع الفردي على النفوذ.[4] و لذلك فإن عمل اللجنة سيكون مستقلا عن الكتلتين المتنازعتين، و أكد البيان على أن الحركة الجديدة تعطي الفرصة كاملة لجميع الفئات الإجتماعية و من جميع الأحزاب للإندماج في الكفاح التحرري.

و جاء في البيان أن مخطط البرنامج الإستقلالي للحركة يتمثل في :

أولا : بعث الدولة الجزائرية الديمقراطية ذات السيادة الكاملة.

ثانيا : إحترام الحريات الأساسية دون تمييز عنصري أو ديني.

ثالثا : تطهير الجو السياسي بإبعاد الحركة عن رواسب الفساد و النظرة الإصلاحية.

رابعا : تجميع و تنظيم كل الطاقات السليمة من الشعب الجزائري.

---

1 AHMED, MAHSAS, OP, CIT, P. 316.

2 HARBI, MOHAMED, LA GUERRE COMMENCE EN ALGERIE, P 216.

3 HARBI, MOHAMED, LA GUERRE COMMENCE EN ALGERIE, P. 217.

4 بيان أول نوفمبر 1954.

خامسا : تدويل المشكلة الجزائرية.

سادسا : تحقيق وحدة الشمال الإفريقي في الإطار العربي الإسلامي.[1]

و أكد البيان بأن المعركة تتطلب استعمال كافة الوسائل المتوفرة من أجل الوصول إلى الهدف الأسمى و هو الإستقلال دون الرجوع إلى الوراء مهما طالت المعركة، و إذا كانت فرنسا تريد الإستقلال حقا فإن مطالبنا هي :

أولا : إعتراف فرنسا بالواقع الجزائري رسميا، و إلغاء كل القوانين التي تجعل من الجزائر أرضا فرنسية.

ثانيا : فتح مفاوضات مباشرة مع الممثلين الحقيقيين للشعب الجزائري في إطار السيادة الجزائرية.

ثالثا : إطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين و الكف عن أي مضايقات للقوى الوطنية المكافحة.

و في مقابل هذا فإن المصالح الفرنسية الشرعية ستحترم، و كذلك الفرنسيين الذين يريدون البقاء في الجزائر، و تكون العلاقة بين الجزائر و فرنسا حسب الإتفاق الذي يتم لاحقا.[2]

هذا هو ملخص البيان الذي أذيع صبيحة أول نوفمبر، التي شهدت ليلته شن ثلاثين هجوما على المراكز الفرنسية في وقت واحد و في أرجاء متفرقة من الجزائر.[3] و هذه كانت بداية للثورة التي حولت فيما بعد الإنقسام إلى وحدة، و الآمال إلى حقائق بعد أن استمرت سبع سنوات و نصف السنة استطاعت بعدها تحقيق الإستقلال للشعب الجزائري.

---

[1] نفسه.

[2] بيان أول نوفمبر 1954.

[3] نفسه.

ردود الفعل المختلفة على قيام الثورة :

حاولت السلطات الفرنسية في البداية الإنقاص من قيمة العمليات التي شهدتها ليلة الفاتح من نوفمبر، فقد جاء في تقرير فرنسي[1] صباح الأول من نوفمبر أن الحوادث قام بها حوالي مائة من العصاة! و لم يكن حزب الإنتصار على إطلاع عليها، و لكن من المعروف أن بعض القادة كانوا قد بيتوا من جهتهم للقيام بعصيان و لكن في شهر يناير 1955.[2]

و في تقريره عن الحوادث يقول روجي ليونارد ROGER LEONARD الحاكم العام للجزائر، بأن الحوادث قد بلغت حوالي الثلاثين، قامت بها مجموعة من العناصر الإرهابية نتج عنها قتل ضابطين و جنديين من الحرس الليلي زيادة على بعض الخسائر المادية نتيجة لإلقاء القنابل الحارقة، و يؤكد الحاكم العام بأن الإجراءات اللازمة قد اتخذت، و أن الشعب قد ساده الهدوء و ضبط الأعصاب.[3]

و في أول رد فعل رسمي عن الحوادث صرح وزير الداخلية الفرنسي فرانسوا ميتران قائلا : **"إن الجزائر هي فرنسا، هناك قانون واحد، و مجلس نيابي واحد، و بذلك فهي أمة واحدة، هذا هو دستورنا، و تلك هي إرادتنا"**[4] و أعقب هذا الإعلان بتصريح آخر جاء فيه :**"إن المفاوضات الوحيدة هي الحرب"**[5]

أما جاك شوفالييه رئيس بلدية الجزائر و النائب في البرلمان الفرنسي، فقد صرح يوم الثاني من نوفمبر بأن الحكومة الفرنسية لن تقبل بأية صفة كانت، أي إرهاب فرديا كان أو جماعيا، و أن جميع التدابير الصارمة ستتخذ.[6]

---

1 عبد الرحمن بن العقون، المصدر السابق، الجزئ الثالث، ص 487.

2 يقصد التاريخ الذي حدده المصاليون للقيام بالثورة، أنظر: STORA BENJAMIN, OP, CIT, P 221.

3 RAPPORT DE ROGER LEONARD, GOUVERNEUR GENERAL DE L'ALGERIE, LE 1er NOVEMBRE 1954.

4 ملفات وثائقية، 05-07 نوفمبر 1954، وزارة الإعلام و الثقافة، الجزائر 1976، ص 79.

5 نفس المصدر.

6 LE JOURNAL D'ALGER, DU 03-11-1954.

و في تصريح مخالف للحقيقة صرح الحاكم العام للجزائر، يوم السادس من نوفمبر قائلا :"**إذا كنا الآن لا نستطيع أن نعبر عن تفاؤل مفرط، فإننا نستطيع بعد** خمسة **أيام فقط من استعمال الإرهاب** في **الجزائر، أن ننظر** إلى **الوضع** بثقة**، و ذلك لأن الشرطة قامت بعمل جبار لا نود أن نبوح بتفاصيله الآن،** حتى **لا نعيقها** في **عملها، و لكننا مع ذلك نستطيع أن نقول أن أغلب المحركين و المسؤولين هم الآن رهن الإعتقال، و** في **عجز تام عن مواصلة تصرفاتم الإجرامية."**[1]

هذه بعض من المواقف الرسمية الفرنسية تجاه انطلاق الثورة التي أثبتت بأن جميع التصريحات التي ذكرت و التي لم تذكر، مجرد ردود فعل متسرعة لم تستوعب عمق الثورة و تنظيمها و التي كسرت كل التوقعات بفعل إشتدادها يوما بعد يوم حتى وصولها القمة، يومها كانت المفاوضات هي الطريق الذي خلص فرنسا من المأزق الذي وضعت نفسها فيه.

على أن كثيرا من ردود الفعل الفرنسية ربطت بين الحركة التي قامت في الجزائر و مثيلاتها في تونس و المغرب، و هذا ما عبرت عنه جل الصحف الفرنسية رغم إختلاف إتجاهاتها[2]، فقد جاء في صحيفة صدى الجزائر بأن جذور ما يقع في الجزائر يجب البحث عنها في الخارج، لأن الدقة التي ميزت الأحداث أكبر من عقول الأهالي![3]

و هذا التعبير يبين إلى أي مدى فاجأت الثورة الفرنسيين سواء بشدتها أو تنظيمها و إحكامها، على أن نايجلان الحاكم العام السابق للجزائر صرح بأنه لم يندهش لما وقع، بل ذكر بأنه كان دائما يقول :"**إن الجزائر لا يمكن أن تبقى غريبة عما يجري** في **كل من المغرب الأقصى وتونس**" ثم حدد خطة تدف إلى خنق الثورة و المتمثلة في تطبيق قانون

---

1 LE JOURNAL D'ALGER, DU 06-11-1954.

2 محمد العربي الزبيري، الثورة الجزائرية في عامها الأول، الطبعة الأولى، الجزائر 1984، ص 90.

3 L'ECHO D'ALGER DU 03-11-1954.

الجزائر من ناحية، و محاربة البطالة في أوساط الأهالي لصدهم عن الإنضمام لجبهة التحرير الوطني الجزائرية.[1]

و هذا الإجراء الذي طالب به نايجلان يبين إلى أي حد كان التفكير منصبا على الأزمات الإقتصادية و الإجتماعية بإعتبارها المحرك الأساسي للثورة الجزائرية، و هذا هو الخطأ الذي سار عليه الجميع لأنم لم يستطيعوا استيعاب أهداف الثورة الحقيقية التي كانت إنطلاقتها بغرض الدفاع عن الكيان الجزائري، و هذا هو العنصر الأساسي الذي حماها من جميع مخططات الإستعمار.

و وسط تخبط الفرنسيين كانت التهم توزع يمينا و شمالا و لكن أثقل ما وجد كان للجامعة العربية التي لم تكن آنذاك تخفي دفاعها عن حقوق و أبناء المغرب العربي إلى درجة أنا أنشأت في القاهرة مباشرة بعد تأسيسها مكتبا يمثل الحركات الوطنية العاملة في كل من تونس و الجزائر و المغرب الأقصى، و بالإضافة إلى ذلك فإن محطة صوت العرب هي أول محطة أعلنت عن ميلاد جبهة التحرير الوطني منددة بالقاعدين و المترددين.[2]

أما على مستوى ردود أفعال المعمرين فإنا عبرت بحق عن المفاجأة بعدما علموا بأن الثوار يحاصرون كثيرا من القواعد العسكرية و في مناطق مختلفة من الجزائر، و لذلك جاءت دعوتم إلى الحماية من قبل الدولة الفرنسية و كذلك تضاعفت طلبات رخص حمل السلاح للدفاع عن أنفسهم من بطش الإرهابيين كما يسمونم.[3]

و من جهة أخرى أصيبت الصحافة الفرنسية الصادرة في الجزائر بستيريا لم ترها من قبل و أجمعت كلها على ضرورة خنق الثورة في المهد و تحطيم التمرد بكل الوسائل و السبل و من هذه الصحف : LA DEPECHE ALGERIENNE,

[1] محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص 92.

[2] العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر، ص 19.

[3] LE MONDE, 16 DECEMBRE 1954.

LA DEPECHE, LE JOURNAL D'ALGER, L'ECHO D'ALGER و غيرها من الصحف الأخرى.[1]

و في هذا الإطار كتبت صحيفة "LE JOURNAL D'ALGER" يوم 02 نوفمبر 1954 مقالا مطولا و مما جاء فيه : "**إن الجزائر قد حركت أمس، و ليست الأرض هي التي زلزلت كما حدث ذلك يوم 09 سبتمبر في الشلف، لا ! و ليست الجماهير هي التي ثارت، بل إنه شيء أسوأ من هذا كله : إنه الإرهاب**".[2]

أما LA DEPECHE QUOTIDIENNE الصادرة بالجزائر في نفس التاريخ فقد كتبت تقول : "**إن هذا التنظيم، و هذه الدقة و تلك الشمولية، و هذا التزامن، إذ وقعت هذه الحوادث كلها في الدقيقة الواحدة و الساعة الواحدة ..... إن كل هذا هو المحير فعلا، و إنه لأهم من كل شيء**"[3]

أما صحيفة LE TRAVAILLEUR ALGERIEN اليسارية فقد كتبت مقالا بعنوان "**حلول واقعية**" و مما جاء فيه : "**اعتداءات في تونس، و اعتداءات في المغرب، و قيل إذ ذاك أننا مفاجأة، و لكن لا ينبغي أن يقال هذه المرة أننا مفاجأة ! ...... و لئن كانت هناك اختلافات في الوضع الخاص لكل من الأقطار الثلاثة فالأسباب واحدة و القمع لن يحل المشاكل... فلا سياسة النعامة و لا سياسة البندقية تفيدان، فالسياسة الوحيدة التي تفيد هي الحل الديمقراطي للمشكل**"[4]

و بسبب التصريحات و البيانات الصحفية التي كانت تصدر و بسبب تناقضاتها الصارخة، فإن المعمرين لم تعد لهم أدنى ثقة فيما تصدره تلك الصحف و لا في البيانات الرسمية للسلطات الفرنسية.

---

[1] مولود قاسم نايت بلقاسم، مرجع سابق، ص 98.

[2] LE JOURNAL D'ALGER, 02 NOVEMBRE 1954.

[3] LA DEPECHE QUOTIDIENNE, 02 NOVEMBRE 1954.

[4] مولود قاسم، المرجع السابق، ص101 نقلا عن : LE TRAVAILLEUR ALGERIEN, 23 NOVEMBRE 1954.

و بصفة عامة صار الأوربيون الذين يقرأون هذه الجرائد يتساءلون عمن هم هؤلاء الذين يتم اعتقالهم، و هل السلطات الاستعمارية تعرف عدد الثوار حقيقة بعد أن صرحت في بداية الأمر أن عددهم لا يتجاوز 400 جلهم في منطقة الأوراس.[1] و إذا كانت السلطات الاستعمارية لا تستطيع الإجابة عن ذلك فهل يحق للمعمرين أن يثقوا بقدرتا على حمايتهم و الدفاع عن ممتلكاتم.

و في محاولة من السلطات الاستعمارية لاسترجاع تلك الثقة المفقودة راحت تشن حملة إعلامية ركزت فيها على جانبين مهمين :

1. تسليط الضوء على حياة بعض الثوار ممن لهم "ماضي إجرامي أو علاقات مشبوهة مع القضاء" و ذلك للتقليل من قيمة جبهة التحرير الوطني، و في هذا الإطار كتبت صحيفة الجزائر: **"إن جيش التحرير المزعوم يضم من** بين **قيادات أركانه شخصيات بارزة يمكن أن نذكر من جملتها : الشهير قرين بلقاسم الذي يبلغ من العمر سبعا و عشرين سنة و يجر وراءه سوابق عدلية لا تقوى الجبال على حملها، لأجل ذلك فإنه لا مجال للدهشة عندما نعلم أنه فضل الالتحاق بأصدقائه المحكوم عليهم، لقد ترأس عصابة من الإرهابيين بدلا من أن يستسلم للعدالة و يقضي** في **السجن سنوات الأشغال الشاقة** التي **حكم بها عليه سنة 1950."**[2]

2. التركيز على التدخل الأجنبي و الإمدادات الخارجية، التي بدونها لا يمكن للجزائريين أن يقفوا في وجه قوات الأمن الفرنسية، و في هذا الإطار جاء في وسائل الإعلام أن 500 إرهابي تونسي التحقوا بجبال الأوراس لتنظيم وحدات القتال و تدريب الأهالي على استعمال الأسلحة.[3]

---

[1] محمد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر (1954-1962) الجزء الثاني، منشورات إتحاد الكتاب العرب، ص 20.
[2] العربي الزبيري، المرجع السابق، ص 21 نقلا عن : L'ECHO D'ALGER. 5 NOVEMBRE 1954.
[3] نفس المرجع، ص 21.

و بصفة عامة فإن الأوضاع الجديدة التي عاشتها الجزائر مع بدايات شهر نوفمبر 1954 قد أدت إلى تذبذب السلطات الفرنسية في مواقفها و في تصريحاتا و تصرفاتا و صارت تتخبط في عدد لا حصر له من التناقضات في وقت كانت فيه الثورة تكبر يوما بعد يوم و تحقق النجاحات تلو النجاحات و معها كانت إدارة الاستعمار تتقهقر لتلغي كل الادعاءات التي صاحبت قيام الثورة.

موقف الأحزاب السياسية الجزائرية من قيام الثورة :

لقد اتفقت جميع ردود الفعل الجزائرية في بداية قيام الثورة على أن أسباب الحوادث ترجع إلى القمع و الإضطهاد و الأوضاع الإقتصادية و الإجتماعية و السياسية، و العنصر الأخير هو الذي ميز ردود الفعل الوطنية عن غيرها و ذلك باعتبار أن السلطات الفرنسية لم تتكلم عن المسائل السياسية بإعتبار أنا تؤمن بأن **"الجزائر فرنسية"**[1] كما اتفقت كل الآراء الوطنية على أن الحل الوحيد يكمن في الإستجابة للمطامح المشروعة للشعب الجزائري.[2]

على أن المواقف الأولية من الثورة قد تميزت بعدم استيعاب عمق الحوادث لذلك نجد أن المصاليين قد ناصبوا الجبهة العداء من أول وهلة، لكن تطور الكفاح جعل الكثير منهم ينضم تدريجيا إلى العمل المسلح.[3] في الوقت الذي ظل مصالي و مجموعة من أنصاره على نفس موقفهم حتى الإستقلال.[4] و هكذا لم تكن نهاية مصالي الحاج في الكفاح نهاية حسنة، خاصة و أنه أول من نادى بالكفاح المسلح من أجل التحرر.

أما حزب أحباب البيان و الحرية فقد استمر في نشاطه السياسي القانوني، و ظل لفترة يطالب بالحلول السياسية، من ذلك أن فرحات عباس طالب يوم الثاني عشر من

---

[1] مولود قاسم، ردود الفعل الأولية على غرة نوفمبر، الطبعة 01، الجزائر1984، ص 61-62.
[2] نفسه، ص 62.
[3] مولود قاسم، ردود الفعل الأولية على غرة نوفمبر، الطبعة 01، الجزائر1984، ص 68.
[4] نفسه، ص 68-69

نوفمبر 1954 بتطبيق مشروعه القديم الخاص بالجمهورية الجزائرية في إطار الإتحاد الفدرالي مع فرنسا.[1]

لكن رغم ذلك فإن السلطات الفرنسية لم تستجب لذلك، مما جعل نواب الإتحاد الديمقراطي يقاطعون جلسات المجلس الجزائري.[2] و في النهاية استقال نواب الحزب من جميع الهيئات الفرنسية في الجزائر و فرنسا، و ذلك يوم الثالث والعشرين من ديسمبر 1955.[3] و في الثاني و العشرين من أبريل 1956 إنحل حزب الإتحاد الديمقراطي، و إنضم فرحات عباس و جماعته إلى الجبهة بعد أن علموا بأنه لا فائدة من الإنتظار.[4]

أما بالنسبة لجمعية العلماء المسلمين فقد كانت المفاجأة كبيرة بالنسبة لهم على غرار التشكيلات السياسية الأخرى، و هذا ما عبرت عنه صحيفة البصائر لسان حال الجمعية يوم الخامس من نوفمبر 1954 حيث قالت : **"لحد هذه الساعة لم نتصل بالتفاصيل المقنعة عن الحوادث، و ليس بين أيدينا إلا ما تناقلته وكالات الأنباء الأجنبية"**[5]

و بمناسبة زيارة وزير الداخلية الفرنسي للجزائر يوم السادس و العشرين من نوفمبر 1954 كتبت صحيفة البصائر: **"إن المشكل الأساسي الجزائري هو المشكل السياسي، و أن الوضعية السياسية الشاذة التي فرضت على قطرنا هذا هي سبب الأزمة المزمنة التي طالما سببت في الماضي و في الحاضر، والتي ستكون في المستقبل سبب موجة الإستياء الصاخبة التي عمت البلاد "**[6]

و رغم هذه النظرة الموضوعية لطبيعة الإستعمار، إلا أن جمعية العلماء وقعت في خطإ كبير عندما عارضت بيان أول نوفمبر الذي كان يدعو إلى العنف الثوري حتى

---

1 JOURNAL, LA REPUBLIQUE ALGERIENNE DU 12-11-1954.

2 مولود قاسم، نفس المرجع، ص 69، كذلك : LE MONDE, DU10-12-1954

3 LE MONDE, DU 28-01-1956.

4 محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص 160.

5 صحيفة البصائر، 05-11-1954.

6 صحيفة البصائر، 26-11-1954.

الإستقلال، و هو ما لم تأخذه الجمعية بعين الإعتبار فقد أوردت صحيفة البصائر في عددها الصادر يوم السابع من ديسمبر نداء إلى فرنسا تطالبها فيه بمعالجة الوضع في البلاد بتغيير الحالة الراهنة تغييرا جوهريا أساسيا على قاعدة ديمقراطية حرة... و تنفيذ برنامج إصلاحي دون النظر إلى معارضة رجال الرجعية الفرنسية الذين لا يريدون إلا العنف[1] ... و القصد هنا هو تطبيق قانون 1947 الذي رفضه المستوطنون الفرنسيون من قبل.

و مع إطلاع قادة الثورة على هذا الموقف من الجمعية وجهوا إنذارا لها طالبوها فيه بضرورة حل نفسها، و الإلتحاق بركب الثورة المسلحة.[2]

[1] صحيفة البصائر، 07-12-1954.

[2] محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص 183.

و بدأ الجناح المتصلب في الجمعية يدعو إلى ضرورة الدخول في الجهاد بقيادة الشيخ العربي التبسي الذي دعا إلى إحترام كل ما جاء بنداء أول نوفمبر.[1]

و هكذا أصبحت الجمعية تضم تيارين متباينين، الأول ثوري يدعو إلى ضرورة الكفاح المسلح، و الثاني معتدل تركزت محاولاته في الإنفتاح على السلطات الفرنسية، أملا في إيجاد طريق للتفاوض، بقصد إقناع الحكومة الفرنسية بضرورة تطبيق الإصلاح، و هذا التيار الأخير هو الذي جعل كثيرا من المراقبين للأحداث يتهمون الجمعية بالخمول و التخلف عن الركب يوم أن جاء يوم الجد.[2]

و مع إشتداد الثورة تطور موقف الجمعية ليخرج من موقف التذبذب، بعد فترة من التردد و الترقب، حيث ظهر الموقف المؤيد للثورة خلال إجتماع الجمعية يوم السابع من يناير 1956، و الذي حيث على إثره رجال الأمة الأبرار الذين أوصدت عليهم أبواب السجن، أو أطبقت عليهم الأسلاك الشائكة.[3] ....كما ذكر البيان الصادر عن الإجتماع بأن الأمة لن تنسى لهم تضحياتهم، كما ركز البيان على أن حل القضية الجزائرية لا يكون إلا بالإعتراف بكيان الأمة الجزائرية الحر، و جنسيتها الخاصة و حكزمتها القومية و مجلسها التشريعي، و لا يكون هناك حل إلا بالتفاوض مع ممثلي الجزائر الذين أظهرهم الكفاح التحريري.[4]

و بعد صدور هذا البيان اعتقل الشيخ العربي التبسي الذي قاد فكرة الإنضمام للعمل المسلح، ثم إغتالته السلطات الفرنسية بعد ذلك، وانضم بعد ذلك أغلبية أعضائها إلى الجبهة رغم بقاء وجودها من الناحية القانونية، حيث لم تحل إلا بعد الإستقلال.[5]

[1] محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص184.
[2] نفسه، ص 185.
[3] صحيفة البصائر، العدد 349، 13 يناير 1956.
[4] المصدر نفسه.
[5] مولود قاسم، المرجع السابق، ص 76.

أما الحزب الشيوعي الجزائري فقد ظل لفترة مثل الأحزاب الأخرى مترددا و مناديا بضرورة الإصلاح في إطار قانوني حتى سبتمبر 1955، حيث حله وزير الداخلية الفرنسي و أوقف جرائده الثلاث "الجزائر الجديدة" و "الحرية" و "الجزائر الجمهورية"[1]

و قد إلتحق الكثير من أعضاء الحزب الشيوعي بصفة فردية بجبهة التحرير الوطني، في وقت حافظ فيه الحزب على كيانه بصفة سرية و لم يعلن عن حل نفسه كما دعت لذلك جبهة التحرير.[2]

و من خلال تتبع مواقف الأحزاب السياسية الجزائرية، نلاحظ بأنها فوجئت بقيام الثورة، و لم تكن على إطلاع بالتحضيرات التي كانت تجرى لإنطلاقتها، و لذلك فقد سيطر عامل التردد على جميع الإتجاهات، لكن جدية الثورة و تنظيمها جعل كل الأحزاب تراجع نفسها في النهاية، و انضم كل من كان يؤمن بفكرة الشخصية الجزائرية إلى صفوف الجبهة، و هو ما دعمها أكثر، و أعطاها بعدها الوطني و الشعبي.

و بقدر ما كان التجاوب كبيرا من قبل الشعب الجزائري مع الثورة بقدر ما كان رد فعل الشعوب العربية متجاوبا معها، رغم الحصار الذي ضربته فرنسا على الجزائر طوال فترة الإحتلال. و قد تنبهت الجبهة إلى ضرورة كسب التأييد العربي لذلك دعت إلى ضرورة موازاة العمل العسكري و السياسي، و ذلك لإخراج القضية الجزائرية إلى نطاق أوسع.[3]

و قد قوبلت ثورة أول نوفمبر بالترحاب في ربوع المشرق العربي إلى درجة أن إذاعة القاهرة حيت قيام الثورة بقولها :"**لقد بدأت الجزائر** في **الساعة الواحدة من صباح اليوم تحيا حياة الكرامة و الشرف**"[4]

---

[1] مولود قاسم، المرجع السابق، ص 76.

[2] نفسه، ص 77.

[3] النصوص الأساسية لجبهة التحرير الوطني 1954-1962، قسم الإعلام والثقافة، ص 07.

[4] محمد طويلبي، الملتقى الدولي حول أصداء الثورة الجزائرية، 1954-1962، مجلة الثقافة، السنة 16، العدد 91، ص 56.

و قد أقبل العالم العربي يعزز الكفاح الجزائري بإسهامه المالي و دعمه المعنوي و مساندته الدبلوماسية، و إنطلاقا من غاية الجبهة في تدويل القضية الجزائرية فقد تقدم الوفد الجزائري ببيان طالب فيه الدول العربية و حكوماتا بأن تقدم المساعدة المادية و المعنوية للثورة، ثم دعا الوفد مؤتمر جامعة الدول العربية المنعقد في نوفمبر 1954 إلى إعتبار قضية المغرب العربي قضية واحدة، و ليس لها سوى حل واحد و هو الإستقلال التام، ثم طالب دول جامعة الدول العربية بعرض قضية الجزائر على المنظمات الدولية كوحدة لا تتجزأ من قضايا المغرب العربي.[1]

و بالفعل فقد كلفت اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية المملكة العربية السعودية بإثارة القضية الجزائرية في مجلس الأمن مع التعهد بمساندتا من قبل جميع الدول العربية، و بالفعل قدم الوفد السعودي في الخامس من يناير 1955 مذكرة إلى رئيس مجلس الأمن، أشار فيها إلى أن الوضع في الجزائر يهدد السلام و الأمن الدوليين، و طالب الوفد بعقد إجتماع لبحث قضية الجزائر.[2] كما قامت مصر بطرح القضية الجزائرية في مؤتمر باندونج في 28 أبريل 1955، حيث أعلن المؤتمر تأييده لشعوب الجزائر و المغرب الأقصى وتونس في تقرير مصيرها.[3]

و إذا كانت القضية الجزائرية قدد حققت كثيرا من الإنتصارات على الساحة الخارجية فذلك راجع لنشاط الوفد الخارجي و صمود جيش التحرير في الداخل. حيث قوبل ذلك بإعجاب و تقدير من جميع المنظمات النقابية و البرلمانية و الحزبية العربية التي راحت بدورها ترفع المذكرات و البرقيات إلى الجامعة العربية مطالبة إياها بتقديم العون المادي و العسكري للثورة الجزائرية و مقاطعة فرنسا سياسيا و إقتصاديا.[4]

---

[1] صحيفة الأهرام 09-11-1954، العدد 24821، السنة 80، ص 03.

[2] خيري حماد، قضايانا في الأمم المتحدة، الطبعة الأولى، منشورات المكتب التجاري، بيروت 1962، ص 395.

[3] محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص 140.

[4] محمد الطويلي، المرجع السابق، ص ص 56، 57.

و قد تجسد صدى الثورة الجزائرية في الوطن العربي و العالم بتأسيس جمعيات صداقة و لجان تأييد و مساندة و تنظيم أسابيع جزائرية لمناصرة الجزائريين في حربم ضد الوجود الإستعماري، و هذا ما كان له أثره الكبير في مساعدة الثورة الجزائرية و دعمها حتى إستطاعت الوصول إلى أهدافها.

عمق الثورة الجزائرية ومقوماتا :

جاء في كتاب جوان جليسبي "ثورة الجزائر"[1] بأن القومية الجزائرية فريدة في نوعها بين القوميات الحديثة، فعلى خلاف القوميين في أي مكان تقدم الجزائريون بمطالبهم في داخل إطار الدولة الفرنسية، لذلك يمكن القول بأن هذه القومية كانت نتيجة لثورة 1954 أكثر من أن تكون سببا لها.[2]

و هذه النظرة غير صحيحة، فلو أن الكاتبة نظرت فقط لتكوين حزب نجم شمال إفريقيا و مبادئه التي قامت على أساسها ثورة 1954، لخلصت إلى أن الثورة كانت نتيجة لتيار قومي دافع بكل قوة عن الشخصية الجزائرية المتميزة، و هذا الرأي تابع لتلك النظرة التي انتهجها جل الكتاب في تفسيرهم لقيام الثورة من منطلق أنا ناتجة أصلا عن الأحوال الإقتصادية و الإجتماعية المتردية. و إذا كنا لا نستطيع أن ننفي دور هذه المسائل في التذمر الشعبي، إلا أننا لا نستطيع ربط الثورة الجزائرية با، لأن مثل هذه الأسباب قد تُحدث في أية لحظة إضطرابات و لكن ليس بحجم الثورة الجزائرية التي استمرت سبع سنوات كاملة كان شعارها الجهاد من أجل الجزائر العربية المسلمة، فثورة 1954 تمثل قمة الشعور القومي، و لولا هذا الإحساس – كما يقول الدكتور راشد البراوي في تعليقه على رأي جوان جليسبي- لما قدر لهذه الثورة أن تحظى بالتأييد الشامل من جانب جماهير الشعب.[3]

[1] جوان جليسبي، المرجع السابق، ص 55.

[2] نفس هذا الرأي أخذ به مصطفى الأشرف المعروف عنه ثقافته الغربية و تفسيراته المسايرة لكتاب الإستعمار و التي أشرنا لبعض منها في السابق، أنظر : مصطفى الأشرف، الجزائر، الأمة و المجتمع، ص 120.

[3] جوان جليسبي، المرجع السابق، الهامش، ص 55.

و كبرهان على أن الأحوال الإقتصادية و الإجتماعية لم تكن سببا عميقا في الثورة الجزائرية، إن الحزب الشيوعي الجزائري الذي تبنى فكرة الإصلاح الإقتصادي و الإجتماعي لم يستطع أن يكون لنفسه قاعدة بين أفراد الشعب الجزائري، و ظل لفترة طويلة يبحث عن نفسه، و قد فشل إلى حد كبير، مما جعله يراجع نفسه في كثير من المواقف بتبني فكرة الشخصية الجزائرية المتميزة، و يذكر فرانسيس جونسون الذي تناول المسألة الجزائرية بنوع من الحياد أنه من الغريب أن يفشل حزب كهذا (الحزب الشيوعي) في بلد يسود الفقر و البؤس غالبية سكانه، و يخطئ الذين يربطون بين فشل هذا الحزب في ضم جماهير المسلمين إلى صفوفه، و بين صلته بالحزب الشيوعي الفرنسي،...فهذا ليس سببا كافيا لإبتعاد المسلمين عنه، إنما السبب الأساسي هو عجز الحزب عن التعبير الحقيقي عن الأماني الوطنية للسكان المسلمين.[1]

و هكذا فإن عمق الثورة نابع أصلا من التجربة الطويلة التي عاشها الجزائريون طيلة قرن و ربع القرن، فالثورة كما يقول عمار أوزقان[2] هي تعبير عن وضع ثوري اختمر في أعماق المجتمع وفق شروط لا تتعلق بإرادة الناس و الطبقات و الأحزاب فقط، بل تتطلب فئة رائدة تقود المعركة و تتخطى الحواجز.[3]

لقد فسرت الثورة الجزائرية على أن القائمين عليها مجرد أقلية متعصبة جاهلة، كانت مطاردة من قبل السلطات و معزولة تماما عن الحياة السياسية و الواقع الإجتماعي.[4]

لقد قامت الثورة الجزائرية على أساس الدفاع على الشخصية الوطنية الجزائرية التي يميزها الإنتماء إلى العالم العربي و الإسلامي، لذلك فإن كلمة المجاهدين التي أطلقت على

---

[1] كوليت و فرانسيس جونسون، الجزائر الثائرة، 70.

[2] كان زعيما للحزب الشيوعي الجزائري، لكنه سرعان ما دخل في صفوف جبهة التحرير الوطني، وعمل وزيرا للمالية في ظل أول حكومة جزائرية مستقلة.

[3] كوليت وفرانسيس جونسون، المرجع السابق، ص 70.

[4] كوليت وفرانسيس جونسون، المرجع السابق، ص 70.

حملة السلاح من الجزائريين تعني أن الإسلام هو المحرك للقوى الوطنية التي تريد التحرر، و قد أثبت الإسلام فعلا بأنه العصب المحرك و الضروري لهذه الثورة.

إن إنطلاق الثورة دون سند شعبي، كان يعني مغامرة كبيرة، لكن أهداف العمل و توجهات الشعب نحو العمل الجدي هو الذي أحاط الثورة بهالة من الترحيب زالت معها جميع الحسابات التي كانت تؤكد على ضرورة أن تقوم الثورة في ظل حزب منظم تعرفه الجماهير.

الخاتـمـة

لقد تجاهل الفرنسيون أبعاد القضية الجزائرية، لذاك عملوا على تشخيص المقاومة الوطنية في أضيق إطار من خلال تركيزهم على الأحزاب السياسية والظروف الاجتماعية والاقتصادية الصعبة التي عاشت في ضلها الجزائر أثناء الحكم الفرنسي، و من هذا المنطلق كان تفسيرهم للثورة مستمدا من واقع الأفكار الحزبية التي كانت تعمل على الساحة السياسية، بل أنم نفوا أي بعد جماهيري لهذه الثورة، و راحوا يرددون فكرة أن القومية الجزائرية خلقت بفضل الثورة التي استطاعت أن تجمع شتات المتمع الجزائري حول فكرة الاعتماد على مقومات الشخصية الجزائرية، ويستدلون على ذلك بأن التيارات السياسية في الجزائر كانت تختلف اختلافات جوهرية في نظرة كل منها لمستقبل الجزائر.

والواقع أن الكفاح التحرري في الجزائر عندما تحول إلى ثورة سنة 1954 لم يترك المال لأي منافسة بين أجنحة الحركة الوطنية الجزائرية، و هذا راجع لسبب رئيس وهو كون الأحزاب السياسية كانت قد واجهت الواقع الاستعماري بطرق فاشلة، خاصة وأن أغلبية الشعب كانت بعيدة عن المشاركة في الحياة السياسية للجزائر و هذا ما جعل عمل الأحزاب عقيما و قدرتا على التأثير ضعيفة، ولا يعني ذلك إدانة كاملة لعمل الأحزاب السياسية باختلاف اتجاهاتا ولكنه واقع فرضته ظروف الاستعمار، ونستطيع أن نستدل على ذلك من خلال تتبع تطور فكر الأحزاب وكذا الزعماء السياسيين في نظرتم لأسلوب التحرر. و مع حلول أول فرصة لمشاركة الشعب في الكفاح حدث تغير جذري في تفكير كثير من السياسيين القدامى، و على رأسهم فرحات عباس المشهور بثقافته الغربية، وارتباطاته العميقة بفرنسا، فسرعان ما انتقل من الدعوة للإصلاح إلى الكفاح المسلح في ظل جبهة التحرير الوطني، و على هذا الأساس فإن الشعور الجماعي بضرورة الدفاع عن الشخصية الجزائرية هو الذي غير أنماط التفكير القديم وقضى على

النعرات و الصراعات الحزبية، وأظهر بأن النضال السياسي عن طريق الأحزاب لا يمكن أن يؤدي مهما كانت الأحوال إلى الاستقلال التام والحقيقي.

و من خلال تتبع مراحل الكفاح السياسي والعسكري في الجزائر نلاحظ أن هذه المسيرة اتخذت منعرجات مختلفة منذ بدايتها، فقد انطلقت المقاومة منذ 1830 على أسس محددة أساسها مقاومة إصرار الحكومة الاستعمارية على تحويل الجزائر إلى أرض فرنسية دون مراعاة للفروق الإجتماعية والثقافية والدينية والجنسية، واعتمدت في ذلك على جملة مقومات تميزت بها الأمة الجزائرية، و هذا ما تنبه له الاستعمار حيث عمل منذ البداية على محاولة تقويض أسس الدولة الجزائرية وتفكيك المجتمع العربي الإسلامي، وانتهاج سياسة التفرقة بين الأوربيين والجزائريين، الذين اعتبروا في المنظور الفرنسي مواطنين من الدرجة الثانية.

وإذا كانت المقاومة المسلحة قد فشلت خلال القرن التاسع عشر، فإن مرد ذلك إلى أسباب عسكرية وفارق القوة بين الطرفين، وليس كما ادعى الفرنسيون بأنه اعتراف بالأمر الواقع، والدليل على ذلك أن المقاومة اتخذت شكلا آخرا مع بداية القرن العشرين حيث لجأت إلى الأسلوب السياسي الذي ظهر كرد فعل مباشر لإجراء فرنسي مس الشخصية الجزائرية وهو قضية التجنيد الإجباري للمواطنين الجزائريين مما يعني اعتماد هذا النمط من المقاومة على مقومات الأمة الجزائرية كمنطلق رئيسيي لعملها، وأهم من جسد هذا الإتجاه جمعية العلماء المسلمين الجزائريين التي دعت إلى ضرورة عودة المجتمع الجزائري إلى أصوله العربية الإسلامية والدفاع عن اللغة العربية والتقاليد ومحاربة الخرافات، كما حاربت بشدة سياسة التجنس والإندماج وكل ما من شأنه القضاء على الشخصية القومية الجزائرية. هذا بالإضافة إلى حزب نجم شمال إفريقيا الذي دعا إلى الإستقلال التام للجزائر في وقت كانت فيه بعض التيارات تنتهج أسلوب المداراة والدعوة إلى المساواة.

و قد مثلت دعوة حزب نجم شمال إفريقيا باستقلال الجزائر في وقت مبكر أساسا لانطلاق الثورة سنة 1954، و حتى الأحزاب السياسية المعتدلة، رغم دعوتا إلى المساواة، إلا أنا لم تستطع المساس بعمق الشخصية العربية الإسلامية للجزائر، رغم التجاوزات التي ظهرت من بعض أصحاب المصالح والإتجاهات المعروفة بطبيعة تكوينها الغربي.

و قد ظهرت حقيقة الدعوة إلى الاستقلال خلال الحرب العالمية الثانية مجسدة في حزب أحباب البيان والحرية الذي شكل تجربة أولى للوحدة بين التيارات السياسية المختلفة، وإذا كان فرحات عباس الذي أنكر في يوم من الأيام وجود الأمة الجزائرية هو الذي رأس هذا التجمع الوطني، فإننا نكتشف عمق التغير في الأفكار التحررية خلال فترة الحرب العالمية الثانية التي شهدت نايتها حدوث مجزرة رهيبة سنة 1945 ضد المواطنين الجزائريين عندما حاولوا التعبير عن مشاعرهم الخاصة بالتحرر والاستقلال على غرار الدول التي انتصرت في الحرب.

و رغم ما تركت هذه المأساة من أسى في نفوس الشعب الجزائري نتيجة للخسائر الفادحة في الأرواح والتي بلغت خمسة وأربعين ألفا من الضحايا الجزائريين الذين قتلوا برصاص المستوطنين والسلطات الفرنسية- إلا أن ذلك كان البداية الحقيقية للتحضير للثورة المسلحة، فقد بينت وبشكل واضح أن مواجهة الإستعتمار بالطرق السلمية لم تكن ذات فائدة، كما بينت أن عدم التحضير الجدي هو السبب في فشل أي محاولة للثورة، خاصة وأن الزعماء في هذه الفترة لم يحاولوا على الإطلاق إشراك الشعب في المخططات التي كانت ترسم وبالذات من قبل مناضلي وزعماء حزب الشعب الجزائري.

و على عكس ما توقع الإستعتمار من إجراءاته الوحشية، فان سنة 1945 أعتبرت نقطة تحول جوهرية في المقاومة الجزائرية، فقد زادت الهوة عمقا بين المستوطنين والجزائريين وتفجرت النوايا والأحقاد الكامنة بين الطرفين، كما بينت هذه الأحداث

بأن السياسة عندما لا تكون وراءها حركة مسلحة تعتبر نوعا من العمل العقيم الذي لا يأتي بنتيجة خاصة أمام وضع كالذي تعيشه الجزائر، كما أن محاولة التحالف مع فرنسا من قبل بعض التيارات السياسية قد فشلت، والدليل على ذلك أن السلطات الفرنسية أقدمت على حل حزب أحباب البيان والحرية في 14 مايو 1945 وزجت بقياداته في السجن حتى فرحات عباس الذي يمثل الصديق الأقرب للفرنسيين.

و من هذا المنطلق كانت انطلاقة حزب حركة الانتصار للحريات الديمقراطية (الثوري) سنة 1946 تدف إلى الموازاة بين العمل الشرعي و ذلك للاتصال بالجماهير و العمل السري الذي تجسد في حزب الشعب (المحظور بقرار من السلطات الفرنسية منذ سنة 1939) و ذلك من أجل التحضير للعمل المسلح الذي يمثل المبدأ الذي لا يمكن الاستغناء عنه بالنسبة لمناضلي هذه الحركة الاستقلالية. و قد تنبه مسؤولو حركة الانتصار لضرورة الوحدة الوطنية كعامل أساسي لنجاح أي عمل ضد الاستعمار، لذلك كانت هناك محاولات لجمع الشمل بين التيارات المختلفة، و لكن تلك المحاولات فشلت نظرا لعدم قدرة التيارات الأخرى على تكييف نفسها مع الوضع الجديد، خاصة و أن فرحات عباس قد رفض أي عمل مشترك مع حزب الشعب (حركة الانتصار) في هذه الفترة بدعوى أن الظروف غير مناسبة و التجربة السابقة في ضل أحباب البيان و الحرية كانت نتيجتها سلبية حسب نظرته للأحداث. و حتى جمعية العلماء لم تقم بأي جهد يذكر فيما يخص الوحدة التي كانت تدعو لها، و هذا راجع حسب رأي زعمائها لكونها جمعية دينية ثقافية، اجتماعية و عملها يجب أن يكون بعيدا عن السياسة.

و في النهاية لجأ حزب حركة الانتصار إلى تكوين المنظمة الخاصة شبه العسكرية بدف الإعداد لثورة مسلحة شاملة تستفيد من تجارب الماضي، و رغم انكشاف أمرها قبل قيام الثورة المسلحة إلا أن تكوينها كان بمثابة المصدر الذي غذى الثورة بمجموعة

الرجال الذين قادوها في البداية، و هذا في حد ذاته إنجاز كبير تحقق في وقت لم يكن يخطر على بال السلطات الفرنسية على الإطلاق أن هناك عمل يعد في الخفاء، و رغم حل هذه المنظمة من قبل حركة الانتصار بعد 3 سنوات من تكوينها إلا أن ذلك لم يثن رجالها عن مواصلة التحضير للثورة، و لم يكن حلها مؤشرا على التراجع، بل أن هذا الإجراء كان من أجل مراجعة الخطط التي رسمت ابتداءا من أحداث 1945 و التي تكونت المنظمة كرد فعل مباشر لها.

و قد ظهر بما لا يدع مجالا للشك أن السلطة الفرنسية كان يهمها جدا أن تثبت للجميع كون الجزائر مقاطعة فرنسية، ولذلك عملت على إصدار قانون 1947 الذي لم يطبق منه أي شيء يهم المواطن الجزائري رغم الضجة التي صاحبت صدوره من قبل المستوطنين الفرنسيين باعتباره يمثل نقطة تحول في السياسة الفرنسية اتجاه الأهالي الجزائريين، وذلك بإعطائهم حقوقا و امتيازات على حساب الفرنسيين. و قد كان لهذا القانون رد فعل إيجابي على الحركة الوطنية الجزائرية التي اقتنع زعماؤها أكثر بضرورة الوحدة لمواجهة الإجراءات التعسفية الفرنسية، وبالخصوص تدخلها في شؤون الانتخابات من ناحية والمطاردات البوليسية التي شهدتا الجزائر بعد 1950 من ناحية أخرى، ولكن بقي هناك أهم شيء لعمل التشكيلات السياسية وهو إيجاد نوع من الإتفاق على الاسلوب الأمثل لمواجهة الإستعمار الفرسي، وفشلت التجربة للمرة الثانية نظرا لعدم قيام أي طرف بمبادرة عملية تحسم قضية الإختلاف في وجهات النظر، و هذه المبادرة كان يجب أن تعتمد على الشعب بالدرجة الأولى لأنه يمثل الأساس في أي عمل ناجح ومستمر.

و في الوقت الذي كان حزب حركة الانتصار يعيش ظروفا صعبة نتيجة للصراع الذي كان يهز أركانه حيث لم تفلح محاولات التوفيق بين تياريه المتصارعين-تنبه مجموعة أعضاء المنظمة الخاصة القدامى إلى أن تطبيق ماكان قد اتفق عليه في السابق وهو تفجير

الثورة يمثل الحل الوحيد لاحتواء الأزمة لأن ذلك كفيل بالقضاء على التشتت والإنيار الذي قد يقض على كل ما تم إنجازه على مستوى التحضير للثورة المرتقبة،كما أن التشتت يعطي لفرنسا فرصة تشديد قبضتها على الجزائر التي لم يستطع رجالها مسايرة الحركة الاستقلالية في بقية دول المغرب العربي التي كانت تشهد حركة نشطة من أجل الانفصال عن فرنسا، هذا العمل الذي جسده حزب الدستور الجديد في تونس وحزب الاستقلال في مراكش.

و قد كان يبدو بأن أي عمل عسكري ناجح في الجزائر غير وارد على الإطلاق في مثل هذه الظروف على مستوى النظرة الفرنسية وكذا حسب رأي الأحزاب الإصلاحية الجزائرية لكن الأحداث قلبت كل المفاهيم، فسرعان ما أعلن عن قيام الثورة التي جذبت إليها أنظار كل الشعب، واستطاعت أن تبرهن للجميع بأن الثورة لم تكن أبدا وليدة ظرف معين، بل أنا ترجع في أصولها إلى اليوم الذي دخلت فيه القوات الفرنسية الجزائر، وأن سنة 1945 لم تكن تمثل بالنسبة لحركة النضال الجزائري سوى قمة النضج القومي الذي اعتمد عليه الداهدون في سيبل تحقيق استقلال الجزائر.

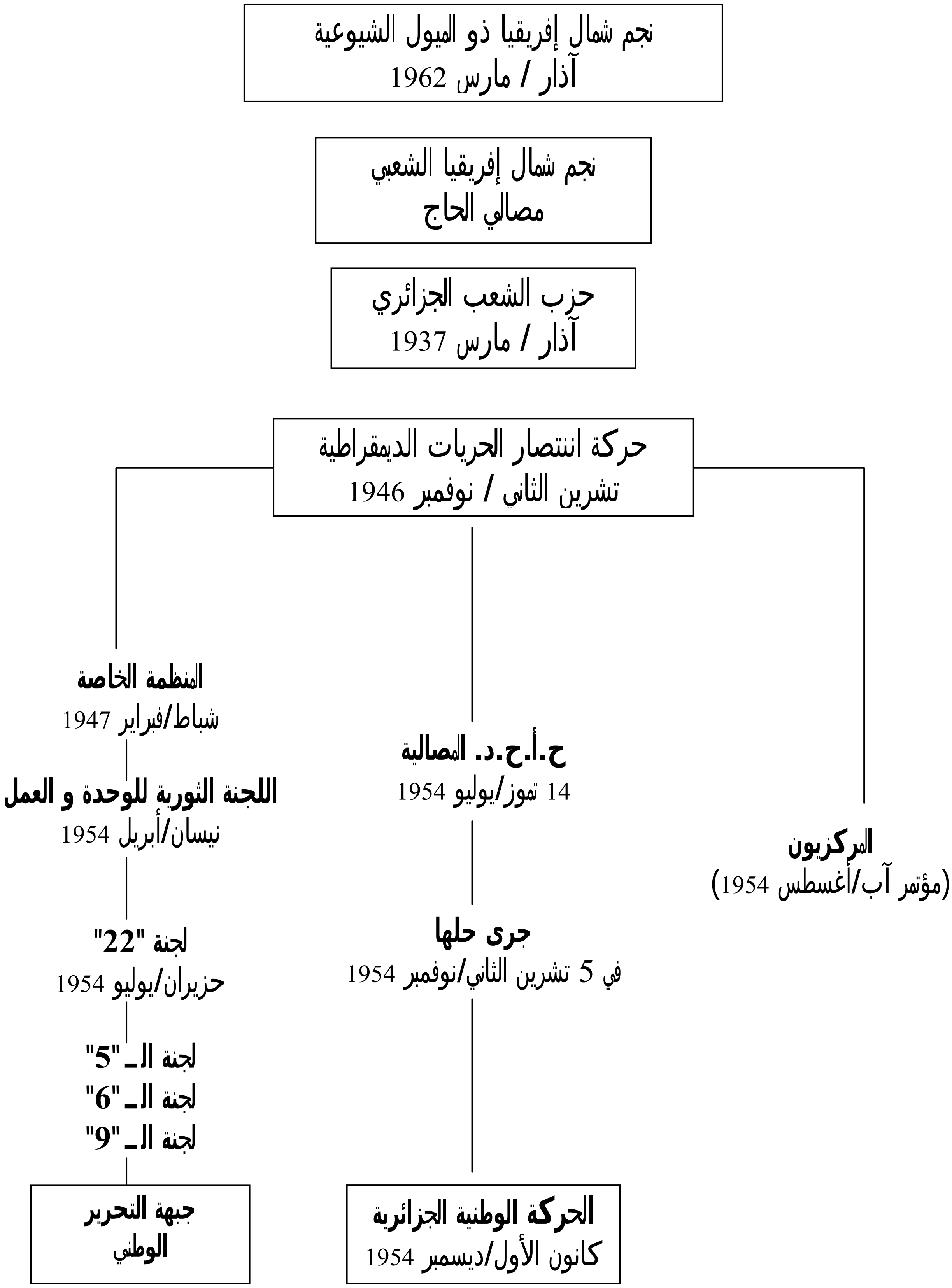
لقد استفادت ثورة 1954 في الجزائر من تجارب الماضي عندما اتجهت إلى الشعب بالدرجة الأولى واستطاع زعماؤها أن يتعرفوا على مشاغل الفرد الجزائري الذي كانت تحكمه مجموعة من المعطيات التي كانت تمثل بالنسبة له نقطة الأساس في أي تحرك يقوم به، ولذلك كان مبدأ الجهاد ضد الكفار يمثل المعيار الذي أزال من عقول الزعماء كل تفكير في أمور السياسة والزعامات التي كانت في وقت من الأوقات هي التي تتحكم في حركة المناضلين في ظل الأحزاب السياسية المختلفة، كما اعتمدت الثورة على مجموعة الرجال البسطاء الذين كان الإستقلال بالنسبة لهم يمثل الهدف الاسمى والأخير.

و نتيجة لأن الثورة انطلقت سنة 1945 بمنظور جديد تحاشى كل الأخطاء التي وقعت خلال الثورات الشعبية التي قامت غداة دخول الفرنسيين الجزائر سنة 1830 من حيث شموليتها واكتمال فكرة الدفاع عن الوطن الواحد بعيدا عن فكرة الإقليمية التي سادت في فترة من الفترات وعمل الفرنسيون على تشجيعهما بكل ما يملكون من وسائل فقد استطاعت أن تتخطى حاجز الخطر الذي راهن عليه الفرنسيون والجزائريون المعتدلون على السواء في البداية. حيث استطاعت بعد سبع سنوات ونصف من تحقيق الهدف الأسمى الذي قامت من أجله وهو استقلال الجزائر وعودتا إلى حظيرة العالم العربي الاسلامي الذي بقيت مرتبطة به طوال 130 سنة حاول خلالها الاستعمار أن يفصلها عن محيطها وذلك بتبني فكرة إدماجها في حظيرة المنظومة الفرنسية.

ملاحق البحث

ملحق رقم 1

تطور الحركة الثورية الجزائرية



ملحق رقم 2

جدول مقارن يبين تناقص الإنتاج الزراعي و الحيواني خلال سنوات الحرب العالمية الثانية[880]

	1939	1942	1944	1945
الحبوب	16.9 مليون قنطار	7.6 مليون قنطار	7.6 مليون قنطار	6.4 مليون قنطار
القمح	7.9 مليون قنطار	4.7 مليون قنطار	3.9 مليون قنطار	1.6 مليون قنطار
زيت المصبرات	67 ألف قنطار	96 ألف قنطار	67 ألف قنطار	48 ألف قنطار
تين	648 ألف قنطار	696 ألف قنطار	535 ألف قنطار	691 ألف قنطار
زيت	112 ألف قنطار	202 ألف قنطار	106 ألف قنطار	81 ألف قنطار
غنم	6.4 مليون رأس	5.5 مليون رأس	5.8 مليون رأس	5.3 مليون رأس

[880] ANNUAIRE STATISTIQUE DE L4ALGERIE, 1939-1947 . ALGER ,1947 . PP .127 ET 135

ملحق رقم 3

حاجة الجزائر إلى الإتحاد

NECESSITE DE L'UNION EN ALGERIE

و لا تنازعوا فتفشلوا و تذهب ريحكم (قرأن كريم)

و الجزائر النعجة الحلوب، في نظر الاستعمار النهم – لا زالت في سنة و سان أو صرعة سكران رغم ما تلقته – و ما زالت تتلقاه – من ضربات مؤلمة قاسية ذهبت بأخضرها و اليابس و تركت مفكريها تائهين لا يبصرون مسلكا و لا مخرجا لدرء مصيبتهم العظمى و تشتيت ظلام ليلتهم السوداء، و لا يخفى أن سبب ظلالهم و تغافلهم عن مداولة آلامهم هو: أن الصدمة التي تنطحهم تنسيهم أختها، فالصدمات متتابعة و الضربات تزداد قوة و وحشية. و الحفر لا زالت تيأ لهم محكمة منظمة لئلا يسلموا منها، بينما تسمع الشعب من حين لآخر يهذي كالمحموم "بالاتحاد" لانه هو أيضا يعلم أصل دائه و سر شفائه رغم كونه صريعا في دمائه.

و أكثر الهيئات الجزائرية من منظمات سياسية أو علمية أو رياضية تذكر سر نفع هذا المرهم و سرعة شفائه و بالأخص السياسية، و لكن من سوء الحظ و الانقياد لإرادة التاريخ أن أكثرهن يهتفن بذا "الاتحاد" دون سعي لتنفيذه بل أن أغلبهن متباعدات عن أسس تمهيده فظلا عن قواعد تنفيذه.

و أول المنظمات سعيا في التمهيد لهذا الجوهر النفيس هو الحزب الوطني الجزائري فقد عمل رجاله – و لا يزالون يعملون – تيئة لبلوغ تلك الأمنية في جميع اجتماعاتم العامة. في جرائدهم، في مآدبم، في مناشيرهم و الحوادث معنا تنطق بكل ذلك فجميع المصائب التي حلت بحزب الشعب الجزائري و زعمائهم كانت أثرا لما قاموا به من دعاية واسعة لتوحيد صفوف الأمة في دائرة الحزب المنظمة و ما أنزل عليهم الاستعمار وابل صواعقه، و ترهاته، و تمه، إلا عندما أبصر سعيهم الحثيث في اقتلاع جذور تفريقه،

و إفساد خططه و تكسير أسلحته، و تبيين مخازئ سياسته و دعايته. و لنا في "مشروع فيوليت" حجة بالغة و عبرة للمتذكرين و كلنا يعلم موقف رحال الحركة الوطنية الحاسم. إزاء ذلك المشروع الشنيع المشؤوم، و ما حاربوه بكل قواهم إلا لما رأوه فيه من تشتيت و تمزيق لشمل الأمة.

و لما كان " الحزب الشعب الجزائري" حزب عمل و جد ر فخفخة في كلامه و لا تمويه في تصريحه رأى أن يسعى من جديد كعادته لتنفيذ ذلك الإتحاد الذي طالما حلمت به الأفراد عندما ينظر الباحث النقاب و المفكر النبيه عن أسرار الأسباب التي رقت الشعوب و نضت بنا و جعلتها محترمة الجانب منظورا لها بعين الرهبة و الاحترام لا بعين الاحتقار و الإزدراء يجدان أسباب ذلك كله هو : الإتحاد و الوئام و ترك الخلاف و النفاق الذي يخلقه مثبطو الأعمال من ذوي الأغراض الفاسدة مثلما يفعله المستعمرون عندنا – ليتربصوا بنا دوائر السوء و يتصرفوا في رقابنا التي خلقت حرة و يجب أن تبقى حرة.

و المتعصم بحبل الله المتشوق لنيل المئارب يرى في ماضي المسلمين السابقين دليلا واضحا على ذلك. فهم -قدس الله أرواحهم- لم يتوصلوا لملك الخافقين في نصف قرن إلا بالاتحاد و الإخاء و الصدق و الإخلاص و الثبات و ما نزل خلفهم –نحن- لهذا الحضيض من الذل و الانحطاط-إلا ما حفظ ربك- سواء بالتنازع و الاختلاف و الشقاق، و التكالب وراء الأغراض الشخصية التي حلت في أمة إلا أهلكتها.

و ما تاريخ الجزائر منا ببعيد، فما بلغ أسطول عروج و خير الدين بربروس في القرن السابع عشر ذلك الشاو الذي حسد عليه حتى كان مركز قوة بحرية عظيمة تعتمد الدولة العثمانية دائما عليها في حروبا الطويلة الخطيرة "كما قال عطوفة أمير البيان شكيب أرسلان" إلا باتحاد قواتا و إخلاص أفراد أسطولهما و صدق دفاعهما عن حياض الإسلام و الوطن و ثبات جاشهما أمام القوات الأوروبية العتيدة و ما آل الأمر للانقلاب التام. و تلاشت تلك القوة المقاومة للأعظم الدول الأوروبية طيلة ثلاث قرون إلا بتفرق الأراء، و تضادد الأغراض و النيات و التنازع لأجل بعض فوائد محصورة سريعة الزوال.

و مكانة الدول العصرية تدلنا على صدق هذه الحقائق الملموسة و لهذا فلا مناص للأمم الضعيفة المقهورة من اتباع هذا النهج القويم الذي لا أمل في بلوغ المآرب إلا بسلوكه و اتباع أسراره و العمل تحت ضوء أنواره.

و الجماعات كما هتفت به بعض المنظمات بعدما فرغت حوصلتها مما كانت تجني في أملائه على هذا الشعب من أراجيف و دعايات اندماجية ذميمة.

و قد عين الحزب يوم 25 جوان الماضي لتقابل الهيئات الموجودة بالجزائر و لتسعى بكل مجهوداتا لتمهيد هذا "الاتحاد" و وضع حجره الأساسي و دلك بتوجيه ممثليها لمركز الحزب الكائن بنهج لبنان عدد 2 بالجزائر حيث تتبادل الآراء و تتحاكك الأفكار و تتفاهم و تتكون منهم جميعا "الجبهة الإسلامية الجزائرية" إن شاء الله.

و جاء اليوم الضروب و لم تحضر أية هيئة من الهيئات الموجودة و هي : "جمعية العلماء"، "شباب المؤتمر"، "جمعية نواب قسنطينة" و قد تحتم تأجيل ذلك اليوم مرة ثانية لتاريخ 23 يوليو الحالي.

و سنمد قراء صحيفتنا العزيزة "تونس الفتاة" بالخبر اليقين عندما تمهد السبل لتكوين "الجبهة الإسلامية الجزائرية" و إلى اللقاء.

جريدة تونس الفتاة 1939/7/19

ملحق رقم 4

lesquels s'abritent d'autres desseins. F. ABBAS

HEBDOMADAIRE DES DROITS ET INTÉRÊTS DES MUSULMANS ALGÉRIENS

Directeur, Rédacteur en chef : LAMINE LAMOUDI

Abonnements Annuels : Algérie : 30 fr. - France : 35 fr. - Étranger : 40 fr.

du nationalisme

France, c'est moi !

par Ferhat Abbas

une déclaration de guerre à l'instruction. Il faut voir les choses comme elles sont : wahabisme et panarabisme sont des paravents fragiles derrière lesquels s'abritent les véritables desseins de nos grands éducateurs coloniaux. La masse à laquelle ils ont refusé l'école française, ils veulent la priver de l'enseignement arabe. Ni culture française, ni culture arabe. Une armée de domestiques et de « sans foi » qui se laissera docilement exploiter à moins qu'elle n'aille remplir les tripots et les prisons.

Ce n'est pas notre sentiment. Dans un pays où plus de 800.000 enfants sont privés d'école, notre sollicitude ira toujours vers l'enseignement. Cette sollicitude se traduit par les demandes incessantes faites auprès des Pouvoirs publics pour la création des écoles. Elle se traduit également par les remerciements que nous devons aux initiatives privées et en particulier aux Ulémas pour le nombre considérable d'enfants qu'ils ont soustraits aux exemples fâcheux de la rue. Est-ce cet effort louable qui devrait porter ombrage à nos dirigeants qui le mot « éducation » n'était pas un mythe pour certains d'entre eux ?

Si les Ulémas étaient des « racistes », des « panislamistes », nous, amis politiques du docteur Bendjelloul, nous serions des Nationalistes. L'accusation n'est pas nouvelle. Je me suis entretenu avec diverses personnalités de cette question. Mon opinion est connue ? Le Nationalisme est ce sentiment qui pousse un peuple à vivre à l'intérieur des frontières territoriales, sentiment qui a créé ce réseau de

pour étayer notre doctrine, je citerais celui qu'une enquête personnelle m'a révélé. En 1918, le montant des assurances-vie chez les indigènes algériens, était à peine de quelques centaines de mille frs. Il se chiffre aujourd'hui par plus de 20 millions de francs. J'imagine que si nous étions des nationalistes antifrançais la première des choses à faire serait de ne pas confier nos économies à l'épargne française. Je serais contre la France et pendant 20 ou 30 ans, je m'engagerais à verser à l'économie française les faibles ressources par lesquelles j'escompte assurer l'existence de mes vieux jours et l'éducation de mes enfants ? Et pourquoi ne m'adresserais-je pas à des sociétés étrangères autorisées par l'État ?

Trêve de plaisanterie. Nos gestes et notre pensée concordent. Personne d'ailleurs ne croit sérieusement à notre nationalisme. Ce que l'on veut combattre derrière ce mot c'est notre émancipation économique et politique. **Et cette double émancipation nous la voulons avec toute la force de notre volonté de notre idéal social et de notre foi politique.**

Six millions de musulmans vivent sur cette terre devenue depuis cent ans française, logés dans des taudis, pieds nus, sans vêtements et souvent sans pain. De cette multitude d'affamés nous voulons faire une société moderne par l'École, la défense du Paysannat, l'Assistance sociale. Nous voulons l'élever à la dignité d'homme pour qu'elle soit digne d'être française.

Est-il d'autre politique coloniale plus féconde ? Ne l'oublions pas. Sans l'émancipation des indigènes

Politique Coloniale

La situation en Syrie n'est pas encore détendue que déjà de nouvelles bagarres éclatent en Tunisie. Pourquoi se le dissimuler ? Il se dessine dans toutes nos possessions coloniales un mouvement profond de mécontentement à l'égard de notre Administration, un mécontentement qui, déjà, s'étend, s'accentue et pourrait si l'on ne prenait d'urgence les mesures d'apaisement qui s'imposent, atteindre son paroxysme et dégénérer en mouvement nettement francophobe.

Après les émeutes d'Indochine et du Maroc, après l'agitation destourienne en Tunisie, après le profond malaise politique algérien provoqué par l'affront qu'a subi la Délégation algérienne à Paris, c'est aujourd'hui la Syrie et, de nouveau, la Tunisie qui sont le théâtre d'une violente agitation. Et comme toujours ce sont nos Gouverneurs et nos Résidents généraux qui, par leurs maladresses et leur conception bornée de la mission coloniale de la France, mettent le feu aux poudres.

Le Maroc était calme quand M. Lucien Saint fit promulguer son Dahir berbère ; la Tunisie était calme quand les Résidents Manceron et Peyrouton se livrèrent à leur répression féroce ; l'Algérie l'était aussi quand M. Carde, à peine débarqué, se livra dans ses discours à des attaques injustifiées contre les masses indigènes qui l'avaient accueilli avec sympathie ; la Syrie était calme quand M. De Martel eut la stupide initiative de fouler au pied une constitution accordée aux Syriens sous la menace d'une révolte générale.

On ne voit pas au juste ce que la France pouvait gagner de toutes ces initiatives funestes ; on ne voit pas l'avantage qu'elle pouvait retirer du Dahir berbère au Maroc ; de la dissolution du Destour en Tunisie

تصريح فرحات عباس لصحيفة LA DEFENSE و الذي أعلن فيه بأن فرنسا هي وطنه، و ذلك بعنوان **فرنسا هي أنا**

ملحق رقم 5


LA DEFENSE

EN MARGE DU NATIONALISME

« La France ce n'est pas toi ! »

RÉPONSE A FERHAT ABBAS

ORAN

Une réponse de M. MEKKI

Les Tournées MAHIEDDINE

رد على فرحات عباس في نفس الصحيفة LA DEFENSE بتاريخ 28 فبراير 1936 بعنوان (فرنسا ليست هي أنت)، و قد حاولت فيه الصحيفة أن تبين خطأ المعطيات التي صاغها فرحات عباس في محاولة منه لتبرير اتجاهه الطي يدعو إلى إعطاء حقوق للجزائريين مع التسليم بضرورة دمج الجزائر في فرنسا.

ملحق رقم 6

DECLARATION DU BUREAU POLITIQUE DU "PARTI DU PEUPLE ALGERIEN"

Que sont le Parti du peuple algérien, son programme politique et son action ?

Le 11 mars 1937, dans une réunion des "Amis d'El-Ouma" à Nanterre, tout près de Paris, a été créé le Parti du peuple algérien. Cette heureuse nouvelle a été immédiatement colportée dans les milieux algériens où chacun l'a commentée à sa façon, mais toujours avec entrain et joie. Cette nouvelle a été connue aussi de l'autre côté de la Méditerranée, et c'est là, dans notre propre pays, qu'elle a été saluée par tout le peuple et par la jeunesse en particulier.

Le Parti du peuple algérien a pour tâche immédiate la lutte pour l'amélioration morale et matérielle des Algériens. Il luttera pour les plus petites revendications et ne négligera rien pour défendre les intérêts de tous. Il s'emploiera de son mieux à faire la propagande nécessaire pour éclairer l'opinion publique sur le véritable problème algérien, et sur sa solution la plus juste et la plus conforme à son passé, à ses traditions et à son avenir.

Le Parti du peuple algérien fera appel à toute la population sans distinction d'opinion, à qui il demandera d'adhérer à son programme et à qui il fera l'éducation nécessaire conforme à son idéal et à son action. Le Parti du peuple algérien défendra tout le peuple algérien, il ne fera aucune distinction entre ses enfants ; il travaillera, précisément, pour que l'ensemble de la population, sans distinction de rang ni de religion, puisse jouir des mêmes droits, des mêmes libertés, en accomplissant les mêmes devoirs. Ni assimilation, ni séparation, mais émancipation.

Le Parti du peuple algérien repousse toute politique d'assimilation parce que celle-ci est contraire aux traditions du peuple, à son passé et contraire également à la Convention du 5 juillet 1830 qui confirme d'une façon absolue le respect des traditions islamiques, le commerce, la liberté et la propriété.

L'assimilation est une chimère et n'est, au fond, qu'une politique d'anéantissement au profit des colonisateurs. L'Algérie forte de plus de six millions

d'hommes parlant la même langue, ayant la même religion et le même passé auxquels le peuple reste fidèlement attaché, ne peut s'assimiler ou s'effacer, mais elle peut s'allier.

Ni juridiquement, ni politiquement, ni historiquement, l'assimilation ne peut se faire en Algérie ; elle n'est d'aucune solution, au contraire, elle comporte en elle-même le désordre, l'incompréhension et la méfiance. Il est dit plus haut ni assimilation, ni séparation, mais émancipation. En effet, on joue facilement avec ce mot de "séparatistes". Les peuples ne peuvent vivre en vase clos. Tout en étant libres intérieurement, la force des choses, les intérêts, les obligent à s'unir ou à s'allier afin de s'assurer leur sécurité réciproque et de permettre les échanges de leur production et de leurs économies.

En repoussant l'assimilation, le Parti du peuple algérien travaillera pour l'émancipation totale de l'Algérie, sans pour cela se séparer de la France. L'émancipation de l'Algérie sera l'œuvre de ses enfants et de l'aide effective du peuple français qui doivent, tous les deux, collaborer pour le bien-être général des deux pays et pour leur sécurité.

Par conséquent, l'Algérie émancipée, en jouissant des libertés démocratiques qu'elle aura conquises, au courant de son action, ayant ainsi une autonomie administrative, politique, économique à l'intérieur, elle s'intégrera librement dans le système de sécurité collectif français de la Méditerranée.

L'Algérie émancipée sera l'amie et l'alliée de la France ; les intérêts communs de nos deux pays et la sécurité exigent une entente et une collaboration franche, loyale, de tous. L'exemple de la Syrie et de la France, de l'Egypte et de l'Angleterre, de l'Irak et de l'Angleterre est tout à fait indiqué, et c'est cela que veut le Parti du peuple algérien. Il est donc bien clair qu'il n'y a point d'assimilation et point de séparation dans le programme du Parti du peuple algérien. L'émancipation totale étant notre but, notre idéal si l'on veut, il importe de regarder la situation actuelle avec courage et de faire, en conséquence de sa gravité, ce qui presse le plus et ce qui est indispensable. Le Parti du peuple algérien n'est pas un parti de rêveurs ou d'illuminés, il présente pour l'Algérie un cahier de revendications immédiates qu'il a hâte de voir se réaliser le plus rapidement possible, car notre parti étant avant tout pratique défendra les revendications les plus minimes, comme les plus importantes.

L'action du Parti du peuple algérien ne sera ni lutte de race, ni lutte de classe ; aux autres communautés vivant chez nous, il tendra fraternellement la main, sans tenir compte de leur race et de leur religion ; la seule condition qu'il demandera à tous, c'est l'union de tous et la participation de tous à la direction politique, économique et sociale de notre pays.

Point de liberté à sens unique ou pour un clan ; ce que veut notre parti, c'est la liberté pour toute la population algérienne, sans distinction de race et de religion. La démocratie étant pour tous doit être protégée par tous.

Le petit commerce, l'artisanat, les ouvriers, les petits fellahs, les étudiants, les professions libérales trouveront dans notre parti leur défenseur et leur porte-parole en toute circonstance.

Notre parti, également, s'occupera très sérieusement des territoires militaires du Sud et, à cet effet, il étudiera un programme de revendications immédiates qui aura pour tâche première une politique d'eau et de crédit qui permettra à ces populations martyrisées par le manque d'eau, d'argent et par une administration inique et arbitraire, de sortir de cette épouvantable situation.

Rien de ce qui intéresse notre pays, la vie économique, politique, sociale, enseignement, religion, travail, lois sociales et ouvrières, n'échappera à notre parti. La protection de l'enfance, l'hygiène et l'assistance publique sont dans notre programme. Les Algériens qui sont en France, étudiants, travailleurs et commerçants, et ceux des professions libérales seront organisés par notre parti et groupés par sections et fédérations. A cet effet, dans tous les milieux algériens, dans les centres industriels, le Parti du peuple algérien formera des sections, créera des cours et des conférences pour l'éducation des travailleurs.

Des conférences seront faites sur la question syndicale, pour mieux préparer les travailleurs à comprendre cette importante question.

La jeunesse algérienne aura, au sein du parti, un organisme spécial qui lui permettra d'étudier et de travailler toutes les questions qui se rapportent à elle, à sa vie et à son avenir, et à l'avenir du pays.

Voilà donc bien clairement défini le Parti du peuple algérien. Sa création vient à point pour éclairer d'un jour toute cette confusion, ces querelles de chapelle politique qui assombrissent le pays. Le Parti du peuple algérien appelle le peuple à se grouper, à

s'unir, à s'aimer et à lutter ensemble pour l'intérêt général et pour la renaissance du pays. Aucun Algérien, digne de ce nom, qui aime son pays, sa liberté ne restera sourd à cet appel. Le Parti du peuple algérien a tracé le chemin, a indiqué un plan d'action ; il importe que tout le peuple se mette à l'œuvre pour la réalisation de ces revendications.

Seule une action organisée, coordonnée, animée d'esprit de lutte et de sacrifice sauvera notre pays de la misère, de l'exploitation et de l'obscurantisme où il se trouve.

Vive l'union !

Vive le Parti du peuple algérien !

Vive la liberté pour tous !

Le Bureau politique.

صحيفة الأمة : 10 أفريل 1937.

ملحق رقم 7

DECLARATION DE MESSALI HADJ DEVANT LE TRIBUNAL D'ALGER

Monsieur le Président,

Je tiens à donner lecture de la présente déclaration pour faire connaître ce que je pense réellement, et ne pas être jugé sur des rapports policiers inexacts ou de fausses interprétations de mon action. Je désire que la justice soit saisie officiellement de mes conceptions politiques.

Tout d'abord je proteste énergiquement contre l'inculpation d'excitation à des désordres ou manifestations contre la souveraineté française, et aussi contre l'inculpation de reconstitution de ligue dissoute.

J'ai, au courant de ma propagande, aussi bien en France qu'en Algérie, exposé le programme du Parti du peuple algérien, ainsi que les moyens d'action pour oeuvrer à sa réalisation. Je n'ai jamais déclaré qu'il "*fallait jeter les Français à la mer*". En aucun cas, dans aucune réunion, je n'ai poussé mes auditeurs à agir par la violence ; au contraire, j'ai toujours dit avec précision que la réalisation de la charte politique doit s'accomplir dans le cadre de la légalité et avec l'aide effective de la France.

Notre principale revendication politique est certes la création d'un "Parlement Algérien", mais il ne faut pas oublier que celui-ci existe à travers les délégations financières, malheureusement d'une façon anti-démocratique. Nous demandons sa transformation en une assemblée algérienne élue au suffrage universel sans distinction de races ni de religions. Je déclare que les intérêts du peuple français et du peuple algérien sont liés.

En ce qui concerne les attaques dont je suis l'objet, les insinuations qu'on répand par la presse dans certains milieux politiques, tendant à me faire passer pour un agent de l'étranger, d'Hitler ou de Mussolini, je déclare avec force, flétrir toutes ces attaques,

reposant sur des allégations fausses et mensongères. A ce sujet, j'ai déjà écrit plusieurs articles dans le journal 'El-Ouma", et notamment celui du n° 48 en date du 20 mars 1937, intitulé : "La propagande fasciste en Méditerranée et en pays arabes", qui dit :

> *"Que l'on ne se pompe pas sur la propagande fasciste et qu'on ne la sous-estime pas, car l'Italie fait une politique islamique pour ses propres intérêts ; mais il est autant de l'intérêt français que du notre de savoir parer à ce danger par une politique de compréhension, de meilleure collaboration.*
>
> *La France ne doit pas ignorer la véritable situation des Nord Africains devant les promesses que le fascisme fait miroiter à leurs yeux, la France du Front Populaire va-t-elle s'obstiner à maintenir sa politique actuelle? Laissera-t-elle le code de l'indigénat, les lois d'exception, continuer à servir contre les autochtones ? Refusera-t-le toujours les libertés démocratiques au peuple algérien ? Nous pensons quant à nous, que c'est bien le moment pour le Gouvernement de Front Populaire de commencer à gagner la confiance et l'mitié des populations musulmanes en se penchant sur leur son et en faisans droit à leurs revendications immédiates, ainsi qu'en pratiquant une politique de liberté et d'émancipation.*
>
> *Nous n'avons aucun goût, ni pour le fascisme ni pour l'impérialisme, nous aimons la liberté, la démocratie et nous repoussons de toutes nos forces toute servitude et toute oppression. La politique de méfiance, de crainte et d'hésitation à notre égard doit, dans l'intérêt commun de nos deux peuples, disparaître et faire place à une ère meilleure d'entente et de collaboration.*
>
> *Nous disons que le moment est grave, mais bien auparavant nous avons tenu ce même langage et nous avons tendu la même main. Nous voulons être compris, et surtout voir se réaliser nos légitimes revendications. Serons-nous entendus ? Serons-nous écoutés ? Espérons-le. C'est l'intérêt général qui le veut, pour ne pas dire qu'il l'exige".*

J'ajoute qu'à Genève, j'ai eu l'occasion de faire partie d'une délégation qui a été reçue par le Président en exercice de la Société des Nations. Nous étions venus protester contre l'agression de Mussolini, vis-à-vis de l'Ethiopie. En outre, j'ai été élu membre du Comité National Amsterdam-Pleyel contre la guerre et le fascisme.

Au risque de me répéter, je déclare encore une fois de plus que le moment est trop grave et qu'il est de l'intérêt de tous de se rapprocher, de se comprendre par une politique sincère, franche, capable de gagner la confiance et de l'Algérie Musulmane, et de l'Islam.

A l'heure où vous me jugez, au nom de mon parti, au nom de mes frères inculpés, je dépose entre vos mains cette déclaration. Elle est l'expression exacte de ma pensée ; je ne la laisserai déformer par aucune intrigue et par aucun mensonge.

MESSALI HADJ

صحيفة الأمة، 5 نوفمبر 1937.

ملحق رقم 8

UN PEU D'ESPACE VITAL POUR LES ARABES QUI CREVENT DE FAIM SUR LE SOL DE LEURS PERES

La misère est une chose épouvantable, son emprise sur l'homme est terrible, elle est plus terrible et plus horrible que la mort, car au moins la mort met fin aux souffrances de l'homme en l'emportant, mais tandis que la misère est une souffrance permanente doublée d'une humiliation de tous les instants. Ce cauchemar hideux est le sort des millions de musulmans algériens. C'est une plaie béante au flanc de notre peuple, et malheureusement elle ne cesse de s'agrandir d'année en année, par la faute des pouvoirs publics pour qui les arabes ne sont qu'une quantité négligeable.

D'où nous vient cette misère permanente ? Est-ce à la suite d'une sécheresse ou d'une disette ? Ou bien est-elle en permanence ? Nous:n'exagérons rien en disant qu'elle est à l'état de permanence, et qu'elle ne disparaît même pas quand il y a des bonnes récoltes. A la suite des mauvaises récoltes elle ne fait que se manifester avec plus d'ampleur.

Par conséquent la misère n'est pas un incident économique en Algérie qui se produit de temps en temps, elle a des causes que nous allons pouvoir examiner à la lumière des faits. L'Algérie est un pays essentiellement agricole, et tout le pays ne vit que de la terre et de son rendement.

Or, les musulmans algériens ont été, depuis l'occupation jusqu'à nos jours, dépossédés de la terre de leurs parents et sur laquelle ils vivaient relativement en la travaillant.

Il y a eu au cours de ce siècle de pénétration pacifique à coups de fusil et de crosse, des expropriations massives sous toutes les formes. Les nouveaux arrivés s'installaient aux lieu et place des véritables propriétaires et les obligeaient non

seulement à déguerpir, mais encore ils les employaient à des travaux de forçats pour des prix de quoi crever de faim.

Ces expropriations ont été faites périodiquement selon un plan de colonisation établi et consistant d'une époque à l'autre, l'installation des centaines de familles qui arrivaient de Malte, de Suisse ou d'Alsace pour faire fortune en supplantant les autochtones. Le Général Bugeaud très connu pour sa tendresse envers les Arabes, appelait ces installations de familles étrangères sur notre sol d'un nom qui a fait fortune, et qui est suivi jusqu'à nos jours par les serviteurs du colonialisme. Il disait "il faut enlacer partout les indigènes". Ce baiser de Judas qui a commencé par un "enlacement" a fini par un étranglement du peuple arabe d'Algérie.

Cet étranglement est précisément le résultat de toutes ces expropriations qui ont dépossédé des millions d'hommes de leurs moyens d'existence et qu'ils ont livré à la mendicité, aux affres de la faim et aux maladies épidémiques.

C'est pour cela que des milliers d'hommes, d'enfants et de femmes affluent vers les villes à la recherche d'une pitance très souvent problématique. C'est un véritable cheptel humain qui se transporte de village en village et qui dans sa marche entraîne avec lui des germes de maladies. C'est un troupeau humain qui malgré l'état squelettique où il se trouve, sert encore de main-d'oeuvre aux colons, aux insatiables grisés de la fortune, ivres du sang du peuple. Cette main-d'oeuvre est payée à 8 francs par jour et pour 16 heures de travail sans qu'elle bénéficie d'aucun avantage de lois sociales et ouvrières.

Que peut-on acheter avec 8 francs actuellement ? Le pain à lui seul coûte 3 fr. 20 le kilo et l'huile d'olive 12 francs et les loyers, les habits. Quel est le fonctionnaire, quel est l'ouvrier, quel est le colon qui peut avec 8 francs joindre les deux bouts aujourd'hui ?

Et que fait-on enfin pour endiguer ce flot de misère ? Rien de sérieux et toujours des discours. Les discours et les quelques quintaux de blé et d'orge pourris n'ont rien changé à la situation et ne peuvent en rien la changer, car une hirondelle ne fait pas le printemps, pas plus qu'un peu d'orge ne peut faire vivre une famille pendant l'année.

Et cependant il faut arriver à mettre fin à cette triste situation car enfin toutes ces filles, tous ces enfants et tous ces vieillards qui marchent toute la sainte journée en parcourant les villes et les villages dans tous les sens en tendant leurs mains décharnées, ce ne sont plus des êtres humains, ce sont de pauvres bêtes affamées, traquées et chassées de partout.

Nous les rencontrons dans nos rues, nous les voyons défiler toute la sainte journée devant les cafés arabes, et Dieu sait dans quel état ils sont. Ils ont la figure terreuse et jaune, l'oeil hagard, et très creux, tout leur corps est meurtri de plaies et de coups, ils sont presque nus, à peine ont-ils quelques hardes pour cacher leur sexe. Ils ne parlent pas, ils gémissent et souvent agonisent en marchant. Les petits enfants qu'ils traînent dans leurs bras ont le ventre gonflé de racines d'herbes et de détritus qu'ils disputent aux chiens dans les tas d'ordures. Ce tableau alarmant et déchirant ne semble pas émouvoir outre mesure les pouvoirs publics. On se contente de les chasser et on croit déjà s'être acquitté de son devoir.

Allons Messieurs ayez au moins la pudeur de ne pas vous moquer d'eux en leur jetant un os à rogner. Ayez au moins le courage de secourir convenablement vos victimes, vous qui jouissez de leur terre, de leurs biens et de leur main. Vous qui vous prélassez dans vos villas, qui vous pavanez dans les palaces, qui mangez et buvez jusqu'à l'ivresse, vous les Madames et les Messieurs qui portez les belles` étoffes et qui voyagez en avion, tout cela vous le devez à toutes ces populations. Et après tout, ils ne vous demandent pas l'aumône, et ils n'en veulent pas. Ils veulent comme tout le monde vivre de leur travail, et pour cela ils veulent un peu d'espace vital, espace qui leur a été enlevé par les seigneurs de la vigne et des silos modernes.

البرلمان الجزائري (*Le Parlement Algérien*) 17 جوان 1939.

ملحق رقم 9

صوت فتاة وطنية

VOIX D'UNE JEUNE NATIONALISTE

تحت هذا العنوان عثرنا بجريدة "الأمة" لسان حزب الشعب الجزائري على مقالة بإمضاء: تلميذة وطنية، تتدفق غيرة و حماسة على الواجب القومي من أن تعبث به الأهواء أو تناله الأيدي بسوء.

و لما لهذه المقالة من صدق في اللهجة و إخلاص للواجب و تحريك للهمم رأينا أن ننقلها بنصها إلى العربية إذ كانت منشورة باللغة الفرنسية كهدية من فتاة وطنية جزائرية إلى الآنسة زكية الفرواتي الزعيمة التونسية.

لقد انتهزت الفرصة لقراءة مجموعة جريدة "الأمة" (الوطنية) هذه التي أيقظت في نفسي عاطفة جديدة، ما كنت لأشعر بها لو لم تساعدني الظروف على مطالعة هاتيك الجريدة التي بها فهمت معنى الحرية و فيها عرفت معنى الأسر، و بها علمت أن لي من بين كل هذه الأوطان شعبا محبوبا جميلا غالب في سبيله أجدادي و آبائي عوادي الأيام، و كافحوا رادين عنه مطامع المغتصبين زهاء ثلاثين سنة أو أكثر ضنا منهم بحريته على أن يدنسها جشع الاستعمار الجائع و حرصا منهم على أن يبقى وطني عربيا في تفكيره، و في كل مظاهره. و ما برح أولائك الآباء البررة يذودون عنه و يحرسونه حتى تألبت عليهم الأيام، و تغلبت عليهم قوة الجائرين المعتدين.

علمت من جريدة "الأمة" (الوطنية) ذلك، و علمت أيضا أن لي أنشودة وطنية بلغة قومية، و أن لي علما خفاقا يحمل هلالا جميلا كما للفتيات الفرنسيات أنشودتن

و علمهن، و ما كنت من قبل أحسب أن للجزائر المفداة شيئا من هذا، بل كنت أحسب أن أنشودتنا "لأمر سيبرز" و أن علمنا المثلث!!...

و لكم وجدتني سعيدة ساعة لقنني ابن عشيرتي غير ما كنت ألقنته في المكتب... لقنني أن الجزائر المحبوبة لم تكن في يوم من أيامها صلة طبيعية لفرنسا، و لم تكن جزءا منها. و أن أجدادنا ليسوا من "القولوا" في شيء، و أن عنصرنا لهو من أفضل العناصر و أكرمها. و أننا بلغنا قديما في الرقي أعلاه، و من الحضارة أسماها، و في الإنسانية أعلى مراتبها.

و لكم تضاعف سروري ساعة لقنت أن الفيلسوف العظيم (أفرواس، AVERROES) لم يكن .... و إنما كان مسلما عربيا و كان اسمه الحقيقي ابن رشد. (و مما يجدر بنا أن نلاحظه هو أن كل أقطاب الشرق قد غيرت أسماؤهم في سجلات الأجانب حتى أصبحنا، و نحن نقرأ كتابا من الكتب التاريخية أو الفلسفية نتصادم بأسماء كافرواس أو أفيسين و غيرهما مثلا دون أن نعرف عن مسمياتنا أكثر من أن هذا كان حكيما و الآخر فيلسوفا و الثالث فلكيا و هلم جرا.... أما أن نعرف جنسيتهم أو قبلتهم القومية أو وجهتهم الدينية، فهذا أمر ليس بالهين معرفته بعد أن اعتمد الناس التغيير و التبديل و التحريف لحاجة في نفس مرضى القلوب؟؟).

أعلمني فتى عشيرتي بكل ذلك و أعلمني أن لنا أشبالا منا و إلينا باعوا أنفسهم في الدفاع عن حقوقهم المغصوبة، و أراضيهم المفقودة، و طرقوا جميع الأبواب منذ خمسة عشر سنة لفك الجزائر من نير الاستعباد و لتكوين أمة من هذا الوطن حرة في القول و حرة في العمل و حرة في كل شيء. و لذلك سجن أولئك الأشبال، و أرغموا بأداء فادح و أثقل المغارم ورفع كثير منهم إلى المحاكم العسكرية، و أبعد عن موطنه و نفي إلى الصحارى تعذيبا و تنكيلا.

و مما يؤسف له أن تنكر هذه الثلة، التي تدعي أنها جزائرية لكن في الصورة و الهندام - قوميتها، و تنكر على أشبالنا أفعالهم و جراءتهم، وتود أن تبقى البلاد دائما تحت براثن الاضطهاد و الاستعمار، و بمؤازرة من هذه الثلة التي لا تمت إلى الأمة في الحقيقة بصلة، كان عشيري يقول لي - وهذا القول يثبتني و يقويني، أن لنا شبانا هم عنصر نهضتنا وهم ليوث غابنا و شعبنا، و هم رجال اليوم وسادة الغد، و هم الذين يناضلون عن حقوقنا المغصوبة نضالا محكما نزيها شريفا له لياقته، و له أهميته، و هم الذين يردون لشعبنا حريته و ميزاته لهذا الشعب الذي لأجله أحيا، و في سبيله أموت، لهذا الذي تعلمت كيف أحبه فتفانيت في حبه حتى كدت أعبده.

كثير من أخواتي المثقفات يكن مستعدات للمشاركة في أداء رسالة الشعب متى وصلتهن "الأمة" هذه الصحيفة الثمينة التي تعلي عليهن واجبهن، و حينذاك نعين بحق إخواننا على تحمل أمانتنا الشريفة نحو الجزائر الجديدة بشعور الإخلاص و التقوى و الفضيلة.

تحياتي إليكم جميعا أيها الجنود العاملون، و أن الغاية الوطنية الشريفة هي أيضا بدورها تحييكم. و أن الشعب الجزائري سيعترف لكل من بذل أي جهد و أية تضحية في سبيل سعادته.

إمضاء الكاتبة: تلميذة وطنية

المغرب: الإفريقي الجزائري

"تونس الفتاة" العدد الممتاز أفريل 1939

ملحق رقم 10

Bravo! La Jeunesse Nord-Africaine!

Notre journal *El Ouma* a produit un effet considérable. Comme une traînée de poudre il fut rapidement diffusé parmi nos compatriotes dans la région parisienne. Aussi, un nombre important d'exemplaires ont été expédiés en Algérie et en Tunisie. Nous pouvons déclarer que "*El Ouma*" a été chaleureusement accueillie par nos coreligionnaires et que l'impression produite par son apparition a été profonde. Cela est pour nous un réconfort et un encouragement pour continuer plus que jamais notre action.

Un peu partout, d'Algérie et de Tunisie nous avons reçu des lettres pour nous féliciter de notre initiative et nous souhaiter longue vie pour notre journal et notre organisation. C'est un cri de la Nation plein d'ardeur, et qui nous permet de croire à un avenir florissant.

Dans la ville de Tlemcen, un vaillant et courageux petit groupe d'étudiants qui, spontanément, s'est mis à propager "*El Ouma*" dans toute la ville, a ramassé en même temps 245 frs, pour soutenir notre journal. Ce fait, très important, doit servir d'exemple à toute la jeunesse nord-africaine. Par la voix de ce journal nous adressons tous nos compliments à ces courageux étudiants de Tlemcen et nous leur disons que ce premier geste est un acte patriotique et qu'ils doivent continuer leur action.

Et nous adressons également nos félicitations à nos sympathisants d'Alger, d'Oran, de Bel Abbès, à ceux de Paris et de partout qui ont répondu à notre appel.

Ce fait n'est pas le seul; de partout nous avons reçu des encouragements. De Sidi-Bel-Abbès, nous avons reçu également une lettre extrêmement intéressante. Cette lettre est un véritable cri de joie et d'admiration pour le journal et l'Etoile Nord-Africaine.

Et maintenant, que le journal est lancé, et déjà connu dans certaines contrées une tâche de haute importance s'impose à tous nos lecteurs. Cette tâche consiste à le faire circuler à travers tout le pays. Il doit pénétrer partout, pas une ville, pas un village, pas un douar, ne doivent ignorer "*El Ouma*". Nous nous permettons de suggérer une idée à nos lecteurs et sympathisants pour activer la propagande et porter à la connaissance de tous l'existence *d'El Ouma,* c'est de créer dans chaque ville ou

village des groupements sous le nom de : "Des amis *d'El Ouma". De cette façon le groupement deviendrait un centre, où se réuniront tous les amis d'El Ouma,* ainsi que les sympathisants, pour discuter des moyens à employer pour assurer la diffusion du journal. En même temps ils doivent nous signaler les faits du jour, les injustices, les abus administratifs, la répression dont nos compatriotes seront victimes, et à notre tour, nous les publierons dans le journal et nous les ferons connaître dans nos meetings à l'opinion métropolitaine.

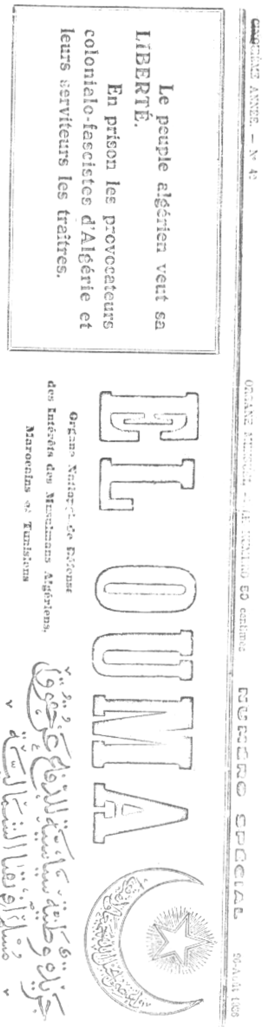
Automatiquement le travail se trouvera centralisé et l'action se développera aisément. En somme, c'est une collaboration intime qui doit être à la base de notre mouvement. Le journal "*El Ouma"* doit être pour le moment le drapeau des populations musulmanes nord-africaines; il doit être le centre de ralliement et c'est autour de lui que l'entente et l'union des victimes de la civilisation doivent se sceller.

Ce drapeau nous le confions à la garde de la jeunesse de Tunisie, du Maroc et d'Algérie.

Nous leurs disons : Notre grand espoir est entre vos mains, soyez des gardiens vigilants autour de lui, et assurez lui longue vie.

صحيفة الأمة، نوفمبر – ديسمبر 1931.

ملحق رقم 11



ANNÉE. — N° 4

Le peuple algérien veut sa LIBERTÉ.

En prison les provocateurs colonialo-fascistes d'Algérie et leurs serviteurs les traîtres.

EL OUMA

NUMERO SPECIAL

Organe National de Défense des Intérêts des Musulmans Algériens, Marocains et Tunisiens

جريدة وطنية سياسية للدفاع عن حقوق مسلمي افريقيا الشمالية

ملحق رقم 12

L'ISLAM ENTRE LE SABRE ET LE GOUPILLON

Dans ce beau pays qui nous appartient et qui est la terre de nos glorieux ancêtres arabes, il ne suffit pas à l'impérialisme de nous exploiter et de nous opprimer jusqu'à faire de nous un peuple en haillons, un peuple d'esclaves taillables et corvéables à merci.

Il veut maintenant nous donner le coup de grâce, celui de nous enlever notre langue nationale, et d'éteindre en nous la lumière de notre religion qui sont les derniers vestiges de notre grandeur du passé.

Car le colonialisme pour mettre définitivement un peuple colonisé sous sa botte, cherche à tuer en lui tout sentiment patriotique en lui supprimant sa langue maternelle, sa religion et ses traditions qui tant qu'elles existent en lui, sont la garantie de se relever un jour et d'assurer son émancipation.

Pour arriver à ses fins, il envoie au pays colonisé ses serviteurs, les missionnaires qui achèveront la colonisation morale, après que le soldat, l'administrateur et le colon aient fait la colonisation matérielle.

C'est ainsi que après avoir occupé notre pays par la force l'impérialisme français nous a inondé par des nuées de pères blancs et de missionnaires qui, sous l'étiquette de soigner nos malades et de pratiquer la charité envers nos pauvres, font christianiser et naturaliser ceux de nos compatriotes que la misère et l'ignorance jettent dans leurs bras.

Pour faciliter leur besogne, l'administration qui nous rabâche les oreilles à chaque instant par les mots : démocratie, laïcité, séparation de l'église et de l'Etat, leur accorde toutes sortes de facilités : subventions, encouragements, terrains, etc..., pendant que de l'autre côté, elle jugule la langue arabe et la religion musulmane.

Nous avons vu en 1938 l'arabophobe Rozis, maire d'Alger, avec la complicité des élus staliniens, mettre entre les mains de l'A.M.I.N.A., société ayant pour but la christianisation des musulmans, la somme de 200.000 francs destinée à secourir les

musulmans nécessiteux de la ville d'Alger alors que cet argent qui appartient aux musulmans, aurait dû être mis à la disposition d'un bureau de bienfaisance musulman.

Pourquoi cet argenta été accordé à l'A.M.I.N.A. ? Est-elle plus qualifiée que les sociétés de bienfaisance musulmanes sur ce domaine qui concerne les musulmans ? Tout le monde sait que non, mais c'est seulement pour lui donner les moyens de faire son prosélytisme religieux auprès de ces derniers.

Dans tous les coins de l'Algérie, et dans des régions exclusivement musulmanes, telles que la Kabylie, Laghouat, Ghardaïa, Touggourt, El-Goléa, Ouargla, des Eglises et des Etablissements de Pères blancs et de Soeurs ont été créés avec le concours et les subventions de l'administration.

Dans ces deux dernières villes, il parait qu'on est allé même jusqu'à obliger les parents arabes à envoyer leurs fils et filles chez les missionnaires et celui qui ne s'y conforme pas, doit s'attendre à toutes les foudres de l'odieux régime des Territoires du Sud. Ouargla, toute seule qui n'est qu'une petite ville de 10.000 habitants perdue au fond du désert compte presque un millier d'enfants musulmans chez les missionnaires.

Nous connaissons des villes habitées en majorité par des musulmans, par exemple El-Biar à 4 kilomètres d'Alger, où les Musulmans n'ont pas pu construire ni mosquée, ni médersa, pendant qu'elle regorge d'établissements de Protestants, de Catholiques, d'églises, d'orphelinats, … etc.

Dans tous ces endroits, ce sont les missionnaires qui font la pluie et le beau temps et même ici dans la Capitale, pour avoir vite un emploi dans les compagnies ou dans l'administration, il faut se faite pistonner par eux.

Le service religieux et d'assistance dans les hôpitaux, infirmeries, dispensaires, orphelinats, bouchées de pain et même des prisons, l'administration les a monopolisés entre leurs mains.

Tout cela se fait au détriment de l'islam, car en même temps que les bouchées de pain ou les médicaments qu'on fait absorber à nos malades et à nos enfants, on leur fait inculquer des idées et des croyances qui sont contraires aux leurs.

Tout le monde sait qu'à la prison de Barberousse, chaque lundi le curé va faire la prière sur les prisonniers et jamais un prêtre musulman.

Dans presque toutes les fonctions publiques, banques, P.T.T., justice, mairies, enseignement, … etc. les fêtes religieuses chrétiennes sont célébrées officiellement et le personnel bénéficie du congé, tandis que les fêtes musulmanes dans ce pays musulman, sont nullement considérées.

N'est-ce pas là, la preuve tangible que l'impérialisme et le missionnarisme en Algérie sont synonymes et les deux n'ont qu'un seul but : colonisation, malgré la différence de leurs méthodes d'action.

Le premier pour s'accaparer de nos biens et de nos terres, le deuxième de nos âmes.

Oui, l'impérialisme et le missionnarisme ne font qu'un, et l'un au service de l'autre pour nous asservir davantage et nous maintenir dans cette situation qui devient de plus en plus insupportable.

Si ce n'est vrai, comment expliquer alors l'attitude de la France laïque qui, d'un côté, encourage l'église et la christianisation des Musulmans, et de l'autre, fait tout son possible pour étouffer l'Islam sur cette terre musulmane jusqu'à l'avoir réduit à sa simple expression ?

Nous allons mettre le lecteur devant une partie de l'intenable situation de l'Islam en Algérie :

Alger, pour ne citer que la capitale possédait avant l'arrivée des Français plus de 110 mosquées. Maintenant pas même une dizaine et le reste a été détruit ou réquisitionné. Une des plus belles mosquées de la ville est devenue depuis 1832 la cathédrale.

Nos biens Habous (de main morte) qui doivent appartenir aux musulmans pour l'entretien de tout ce qui concerne la religion, sont entre les mains de l'administration qui les distribue à sa façon et dans des buts loins d'être les leurs.

Nos cultuelles sont dirigées par des Européens, telle que celle d'Alger qui est présidée par M. Michel secrétaire général de la Préfecture.

Mon Dieu quelle amertume et quelle ironie du sort.

Avons-nous jamais vu les biens de l'église ou les congrégations chrétiennes dirigés obligatoirement par des fonctionnaires de l'Etat, Juifs ou Musulmans ?

Ou est-ce parce que on nous considère toujours comme un peuple faible et vaincu qu'on nous inflige une telle humiliation ?

Nos cadis, imams, muphtis, hazzabs et jusqu'à nos marabouts et chefs de confréries sont nommés sur choix par la Direction Affaires Indigènes. Ce qui fait que pour la plupart, des hommes sans foi, sans convenance et sans capacité se trouvent à la tête de la religion pour la simple raison qu'ils ont plu à l'impérialisme et qu'ils sont dociles à l'aider à maintenir le peuple dans l'ignorance, superstitions, la résignation et l'obscurantisme.

Disons en passant que même la "*Khothba*" du vendredi est soumise au contrôle de l'autorité avant d'être prêchée dans la mosquée.

Notre langue maternelle l'arabe, seul moyen pour nous d'apprendre notre religion, notre histoire et notre civilisation est considérée en vertu de la circulaire Chautemps comme langue étrangère en Algérie.

Le parlement Algérien, 18 mai 1939.

ملحق رقم 13

الحملـ ـ ـة الانتخـابيـة في الجزائـ ـ ـ ـر

من 19 أكتوبر 1946 إلى 10 نوفمبر 1946

اقتضانا الاشتراك في الانتخابات جهدا يفوق طاقة البشر لمواجهة حملة حكومية ضارية. وكانت الإدارة الجزائرية في ما مضى تكتفي في فترة الانتخابات بالضغط على الشعب لإجباره على التصويت لصالح مرشح معين من الإدارة ، أما هذه المرة فإنها أجرت تعبئة عامة تبدأ من حارس الحقول إلى الحاكم العام نفسره. و فضلا عن الضغط الإداري، وشراء الضمائر، و الرشوة، جندت الإدارة الجزائرية نوعا من الميليشيا يضم القواد، و الباش أغوات، و حراس الحقول و موظفي الدواوير، و المجالس البلدية المختلطة. و وراح هؤلاء الأفراد المسلحون بالمسدسات و البنادق يعتدون بالضرب و الإهانة على المناضلين والسكان، وكان لأفراد هذا النوع من الميليشيا من موظفي الإدارة و المجالس البلدية المختلطة نفوذ كبير، وكان في إمكانهم ضرب كل من يريد التصويت حسب رغبته أو يعلن عن احتجاجه ضد المظالم أو استغلال السلطة.

وكان شعار الإدارة الجزائرية ما يلي : أقيموا العقبات بكل الوسائل في وجه حزب الشعب الجزائري، وفى هذا المجال أعلن حاكم قسنطينة السيد بيتيبون مخاطبا القواد : من أجل مصالحنا و مصالحكم المشتركة يجب منع مرشحي حزب الشعب الجزائي بكل الوسائل حتى لا يفوزوا في الانتخابات لأنهم الأفراد الوحيدون الذين لا يمكن لفرنسا أن تتفق معهم، إنهم بالنسبة لكم ولنا خطر دائم.

ومن المهم أن نذكر لكم أن الحملة الحكومية بدأت برفض القائمة الأولى لولاية الجزائر لأن على رأسها كان هناك مصالي الحاج، ثم رفضت قائمة سطيف وقائمة وهران على التوالي بكيفية لا تتيح أن تحل محلها قوائم جديدة. وفي ولاية الجزائر و في البلديات المختلطة بنوع خاص توجد عصابة من الأشخاص المدججين بالسلاح لعرقلة الانتخابات، وقد كان هؤلاء بمساعدة رؤساء رجال الانتخاب ورجال الإدارة يمنعون بطريقة أم

بأخرى كل ما رقابة على صناديق الانتخاب، ولم يسمحوا لأصدقائنا الحاصلين على تفويضات بالاقتراب من مكاتب الانتخاب التي كانت تحت رئاسة فرنسيين أو موظفين معينين من قبل الإدارة.

وفي ولاية قسنطينة أجرت الإدارة تعبئة عامة لكل الأفراد العاملين في خدمتها، و في تقورت اقتادت الإدارة أكثر من 850 شخصا إلى مكتب الانتخاب ليدلوا بأصواتم دون أن يكون معهم بطاقة الناخب، وجرى الأمر على هذا النحو في الدائرة كلها، وبذه الطريقة كنا نواجه إدارة تحولت إلى عصابة من اللصوص وقطاع الطرق من مختلف الأشكال مستعدين في أية لحظة لاستعمال هراواتم وعصيهم.

وفضلا عن الإدارة وأعمالها كنا نواجه أيضا عداءا خبيثا من جانب العلماء و أنصار فرحات عباس، و أصدر سعدان وخير الدين و عباس الأوامر في كل مكان بالتصويت لصالح الشيوعيين. و إذا كانت الإدارة قد قدمت مئات الأشخاص للانتخاب دون أن يكون معهم بطاقات انتخابية فإنا بالعكس ردت عددا كبيرا من ناخبينا بحجج كاذبة.

وباختصار فإن حزبنا كان يواجه إدارة جامحة بمعاونة كل عملائها بما فيهم العلماء و أنصار فرحات عباس، و قد ناضلنا نضالا شديدا على مدى خمسة وعشرين يوما في جميع أنحاء الجزائر و في كل مكان عرضنا برنامج حزب الشعب الجزائري وقد قوبل مناضلونا في كل مكان بحفاوة بالغة وتعاطف كبير من قبل الشعب....

وقد اعتزمنا منذ الآن القيام بحملة ضد هذه التدابير نطالب فيا بإلغاء هذه الانتخابات و الإعداد لانتخابات أخرى مع كل الضمانات حتى يتاح للشعب الجزائري التعبير عن مشاعره السياسية.

الجزائر في 13 نوفمبر 1946 م

أرشيف ولاية قسنطينة، قضايا خاصة بالحركات السياسية الجزائرية.

ملحق رقم 14

COMMUNIQUE DU COMITE D'INITIATIVE POUR LA FORMATION D'UN FRONT ALGERIEN POUR LA DEFENSE ET LE RESPECT DE LA LIBERTE JUILIET 1951

Conscients de la gravité de l'heure, les oulémas, l'Union démocratique du peuple Algérien, le Parti communiste Algérien et le Mouvement pour le triomphe des libertés démocratiques ont décidé la création d'un Comité d'initiative pour la formation d'un Front Algérien pour la défense et le respect de la liberté en vue de coordonner leur action.

A cet effet, les personnalités et mouvements soussignés se sont mis d'accord sur le texte suivant :

"Constatant que la conscience et la dignité des Algérien musulmans sont bafouées à l'occasion de chaque consultation électorale et surtout depuis 1948;

"Constatant que les libertés fondamentales sont pratiquement inexistantes pour les Algériens électeurs dans le 2ème collège;

"Constatant que des Algériens sont privés de leurs libertés individuelles pour leurs opinions politiques;

"Constatant que cette situation crée un climat de haine et de mésentente qui ne serait se perpétuer;

"Les mouvements et personnalités soussignés, après avoir examiné la situation générale créée au lendemain des prétendues élections législatives du 17 juin 1951,

"Dénoncent les méthodes de contrainte et de falsification utilisées à l'égard des électeurs du 2ème collège par les agents de l'autorité en violation de la loi et plus particulièrement lors des élections législatives du 17 juin 1951;

"Dénoncent les méthodes policières de torture utilisées à l'égard des patriotes

Algériens pour leur arracher des "aveux" afin de les faire condamner;

"Décident de constituer un Front Algérien pour la défense et le respect de la liberté en vue de mener l'action :

1. Pour l'annulation des prétendues élections législatives du 17 juin 1951 qui ont abouti, en réalité, à faire désigner par l'administration des hommes à qui le peuple algérien n'a donné aucun mandat et à qui il dénie le droit de parler en son nom;

2. Pour le respect de la liberté de l'autre dans le 2ème collège;

3. Pour le respect des libertés fondamentales : libertés de conscience, de presse et de réunion;

4. Contre la répression sous toutes ses formes; pour la libération des emprisonnés politiques; contre les mesures d'exception qui frappent Messali Hadj;

5. Pour la fin de l'ingérence administrative dans les affaires de culte musulman;

Les soussignés décident d'élargir le Front à des personnalités et d'autres organisations".

Pour les oulémas
Cheikh Larbi Tebessi -
Cheikh Kheireddine -

Pour l'Union démocratique du Manifeste Algérien
Dr Ahmed Francis -
Mr Kaddour Sator -

Pour le Mouvement pour le Triomphe des libertés démocratiques
Ahmed Mezerna -
Mustapha Ferroukhi -

Pour le Parti communiste Algérien
Paul Caballero -
Ahmed Mahmoudi -

Fait â Alger, Le 25 Juillet 1951,

Le Comité d'initiative.

(Source: Alger républicain du 27 juillet 1951), A.H.W.C.

مصـادر البحث و مراجعـ ـه

أولا

الوثــائق العربيــة

- سجل مؤتمر جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، قسنطينة 1937.
- نص مذكرة السفير الأمريكي لحزب أحباب البيان والحرية 1943.
- اللجنة المركزية لحركة الانتصار للحريات الديمقراطية، رسالة الحزب لممثله في فرنسا بمناسبة الحملة الانتخابية 13 نوفمبر 1946.
- أرشيف ولاية قسنطينة، قانون الجزائر، 20 سبتمبر 1947.
- مذكرة ودادية رجال الدين الإسلامي المقدمة إلى المجلس الجزائري، 31 مارس 1948.
- تقرير جمعية العلماء المسلمين الجزائريين للمجلس الجزائري، المطبعة الإسلامية الجزائرية، 15 رمضان 1363 هـ.
- بيان إنشاء جبهة الدفاع عن إفريقيا الشمالية، القاهرة، 24 أبريل 1948.
- بيان حركة الانتصار للحريات الديمقراطية ضد نفي مصالي إلى فرنسا 23 مايو 1952.
- تقرير اللجنة المركزية لحزب حركة الانتصار للحريات الديمقراطية، الجزائر، 10 يوليو 1954.
- تقرير مصالي الحاج إلى مؤتمر هورنو ببلجيكا، 1954.
- بيان اللجنة الثورية للوحدة و العمل،23 مارس 1954.
- تقرير اللجنة المركزية في مؤتمرها المنعقد بالجزائر يوم 15 أغسطس 1954.
- ملفات وثائقية 5-7- نوفمبر 1954، وزارة الإعلام والثقافة، الجزائر 1976.
- النصوص الأساسية لجبهة التحرير الوطني 1954–1962– قسم الإعلام والثقافة، الجزائر 1980.

ثانيا

الوثائق الأجنبية

- A.H.W.C, Cabinet du Gouverneur Général· de l'Algérie, rapport sur les origines et l'organisation du mouvement insurrectionnel de l'arrondissement de BATNA, rangement (I.D), 1916.
- A.H.W.C, Rapport sur les troubles insurrectionnelles de BATNA, 1916. F numéro 4, rangement (I.D).
- A.H.W.C, Textes intéressants les Français musulmans en Algérie Fascicule 1 numéro 19, 1917.
- A.H.W.C, Recueil des actes administratifs de la Préfecture d'Alger 1922 numéro 28 (confidentiel).
- A.H.W.C, FERRAT, ABBAS et le mouvement revendicatif Algérien U.D.A.2 rangement (I.D).
- A.H.W.C, Centre d'informations et d'études numéro 1016, 4 novembre 1941.
- A.H.W.C, Appel du Comité Régional de Constantine du P.C.A. au peuple d'Algérie.
- A.H.W.C, L'Algérie devant le conflit colonial - Mémoire remis le 31 mars 1943 à Monsieur le Gouverneur Général par Messieurs FERRAT, ABBAS- BENDJELLOUL ....
- A.H.W.C, Rapport Militaire, Janvier 1945 (I.D) numéro 25. A.H.W.C, 8 Bis B/2.
- A.H.W.C, Rapport du 2ème Bureau de Constantine, numéro 910, 18 Février 1946.
- A.H.W.C, Rapport du 2ème Bureau de Constantine 30 juin 1946. A.H.W.C, Rapport du 2ème Bureau de Constantine 16 juillet 1946.

- A.H.W.C, Proposition de loi tendant à établir le statut organique de l'Algérie présenté par le P.C.A, étude documentaire numéro 684, 6 Août 1947.
- A.H.W.A, Débat de l'Assemblée Algérienne, 21 Mai 1948. A.H.W.C, Articles et documents, documentation Française 1948. Annuaire statistique de l'Algérie (1939-1947).
- L'Activité Musulmane dans le Département d'ORAN, Mai 1945 numéro 190.
- Rapport des Délégations Financières, Septembre, Octobre, Novembre 1945.
- Exposé de la situation statistique de l'Algérie 1947.
- Appel du 3ème congrès du P.C.A, Alger 24 Mars 1946.
- Appel du Comité Centrale du P.C.A le 21 juillet 1946.
- FERRAT, ABBAS, face au crime colonial, appel à la jeunesse Algérienne, Française et Musulmane, 1er Mai 1946.
- Lettre du M.T.L.D, au U.D.M.A, 22 Novembre 1946.
- Lettre du M.T.L.D, à l'association des Oulamas, bureau politique du P.P.A, 22 Novembre 1946.
- Rapport d'AIT-AHMED, membre politique du P.P.A, au Comité Central du Parti, Décembre 1948.
- Déclaration de l' U.D.M.A, à l'Assemblée Algérienne, débat du 19 Mars 1950.
- L'Assemblée Algérienne, débat du Décembre 1951.
- Rapport de L'U.D.M.A, et M.T.L.D, remis à l'Assemblée Algérienne, Décembre 1951.
- Brochure du 2ème congrès National du M.T.L.D, du 4 au 6 Avril 1953.
- Rapport de ROGER LEONARD, Gouverneur Général de l'Algérie, 1er Novembre 1954.
- Imprimerie Officielle d'Alger, le programme de réforme politique et économique en faveur des musulmans Français d'Algérie, 1954.

ثالثا

المصادر والمراجع العربية والمترجمة

ابراهيم مياسي

- الإحتلال الفرنسي للصحراء الجزائرية 1837-1934، دار هومة للطباعة و النشر و التوزيع، الجزائر 2005.

ابن يوسف بن خدة

- شهادات و مواقف، دار النعمان للطباعة و النشر و التوزيع، الجزائر 2004.

أبو الصفصاف عبد الكريم

- جمعية العلماء المسلمين الجزائريين ودورها في الحركة الوطنية الجزائرية، الطبعة الأولى دار البعث، الجزائر 1981.

أبو القاسم سعد الله

- الحركة الوطنية الجزائرية، ج 2، 3 معهد الدراسات والبحوث العربية، القاهرة 1977.
- محاضرات فى تاريخ الجزائر - بداية الاحتلال، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، الجزائر 1982. منطلقات فكرية، ط 2 الدار العربية للكتاب، تونس 1982.

أحمد باي

- مذكرات، ترجمة : محمد العربي الزبيري، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر 1973.

أحمد توفيق المدني

- هذه هي الجزائر، مكتبة النهضة، القاهرة 1956.

أحمد حمروش

- قصة 23 يوليو، عبد الناصر والعرب،الجزء الثالث،دار الموقف العربي، القاهرة بدون تاريخ.

أحمد الخطيب

- حزب الشعب الجزائري، الطبعة الأولى، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1986.

الأمير محمد

- تحفة الزائر في مآثر الأمير عبد القادر، وأخبار الجزائر، الجزء الأول، الاسكندرية 1903.

الصادق بخوش

- الفكر السياسي لثورة التحرير الجزائرية، غرناطة للنشر و التوزيع، الجزائر 2009.

بشير كاشة الفرحي

- مختصر وقائع و أحداث ليل الإحتلال الفرنسي للجزائر 1830-1962، المؤسسة الوطنية للإتصال و النشر و الإشهار، الجزائر 2007.

بنيمين سطورا

- مصالي الحاج رائد الوطنية في الجزائر، ترجمة الصادق عمار و مصطفى ماضي، منشورات الذكرى الأربعين للإستقلال، الجزائر 1999.

بوعزة بوضرياسة

- الجرائم الفرنسية و الإبادة الجماعية في الجزائر خلال القرن 19، المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر، الجزائر 2007.

بوعلام نجادي

- الجلادون 1830-1962، منشورات الوكالة الوطنية للنشر و التوزيع ANEP، الجزائر 2007.

تركي رابح

- التعليم القومي والشخصية الوطنية، الطبعة الثانية، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر 1975.

جلال يحي

- السياسة الفرنسية في الجزائر (1830-1960)، الطبعة الأولى، دار المعرفة، القاهرة 1959.
- المغرب العربي الحديث و المعاصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة 1983.

جوان جليسبي

- ثورة الجزائر، ترجمة : عبد الرحمن صدقي أبو طالب، الدار المصرية للتأليف والترجمة، القاهرة 1966.

الجيلالي صاري، ومحفوظ قداش

- المقاومة السياسية في الجزائر، 1900-1954، ترجمة : عبد القادرابن حراث، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1987.

حمدان بن عثمان خوجة

- المرآة، ترجمة : محمد العربي الزبيري، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر 1982

خيرية عبد الصاحب وادي

- الفكر القومي العربي في المغرب العربي، دار الرشيد للنشر، بغداد 1982.

خيري حماد

- قضايانا في الأمم المتحدة، الطبعة الأولى، منشورات المكتب التجاري، بيروت، 1962.

شارل أندري جوليان

- إفريقيا الشمالية تسير، ترجمة : محمد مزالي وآخرين، الدار التونسية للنشر، تونس 1976.

صالح العنتري

- مجاعات قسنطينة، تحقيق : رابح بونار، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر 1984.

صلاح العقاد

- محاضرات عن تطور السياسة الفرنسية في الجزائر، معهد الدراسات العربية العالمية، مطبعة الرسالة، القاهرة 1960.
- المغرب العربي (الجزائر و تونس و المغرب) دراسة في تاريخه الحديث و أحواله المعاصرة، الطبعة الثانية، القاهرة 1966.

عبد الحميد زوزو

- محطات في تاريخ الجزائر، دراسات في الحركة الوطنية و الثورة التحريرية، دار هومة، الجزائر 2004.

عبد الحميد زوزو

- نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر المعاصر، (1830-1900)، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1984.

عبد الرحمن بن العقون

- الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصر، الجزء الأول والثاني والثالث، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1984.

عبد الرحمان فارس

- الحقيقة المرة، مذكرات سياسية 1945-1962، ترجمة مسعود حاج مسعود، دار القصبة للنشر، الجزائر 2007.

عبد العظيم رمضان

- الغزوة الاستعمارية للعالم العربي وحركات المقاومة، دار المعارف، القاهرة 1985.

عبد المالك مرتاض

- الثقافة العربية في الجزائر بين التأثير والتأثر، دمشق 1981.

عبد النور خيثر

- منطلقات و أسس الحركة الوطنية الجزائرية 1830-1954. المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة نوفمبر 1954، الجزائر، 2007.

عثمان سعدي

- عروبة الجزائر عبر التاريخ، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، الجزائر 1982.

علال الفاسي

- الحركات الاستقلالية في المغرب العربي، الطبعة الأولى، القاهرة 1984.

علي مراد

- الحركة الإصلاحية الإسلامية في الجزائر، ترجمة محمد يحياتن، دار الحكمة، الجزائر 1999.

عمار بن سلطان

- الدعم العربي للثورة الجزائرية، سلسلة المشاريع الوطنية للبحث، المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر، الجزائر 2007.

عمار حمداني

- حقيقة غزو الجزائر، ترجمة لحسن زغدار، منشورات شالة، الجزائر 2008.

عمار طالبي

- ابن باديس، حياته وآثاره، الجزء الثالث، دار اليقظة العربية، بيروت 1968.

فتحي الديب

- عبد الناصر وثورة الجزائر، الطبعة الأولى، دار المستقبل العربي، القاهرة 1984.

فرحات عباس

- حرب الجزائر وثورتنا (ليل الاستعمار)، ترجمة : أبو بكر رحال، مطبعة فضالة، المغرب، بدون تاريخ.

كوليت وفرانسيس جونسون

- الجزائر الثائرة، ترجمة : محمد علوي الشريف وآخرين دار الهلال، القاهرة 1957.

محمد العربي الزبيري

- كتاب مرجعي عن الثورة التحريرية 1954-1962، ، المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر، الجزائر 2007.

محمد حربي

- الجزائر (1954-1962)، جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع، ترجمة : كميل قيصر داغر، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت 1980.

محمد حربي

- حياة تحد و صمود، مذكرات سياسية 1954-1962، ترجمة عبد العزيز بوبكير، علي قسايسية، دار القصبة للنشر، الجزائر 2004.

محمد العربي الزبيري

- الثورة الجزائرية في عامها الأول، الطبعة الأولى، الجزائر 1984.

محمد الطيب العلوي

- المقاومة الجزائرية من عامها 1830 إلى 1954، دار البعث، الجزائر 1985.

محمد حسنين

- الاستعمار الفرنسي، دراسة قانونية، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، الجزائر 1985.

محمد زروال

- الحياة الروحية في الثورة الجزائرية، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، المؤسسة الوطنية للاتصال و النشر، الجزائر 1994.

محمود قاسم

- عبد الحميد بن باديس، الزعيم الروحي لحرب التحرير الجزائرية، دار المعارف، القاهرة 1968.

مصطفى الأشرف

- الجزائر الأمة والمجتمع، ترجمة : حنفي بن عيسى، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1983.

مصطفى طلاس و بسام العسلي

- الثورة الجزائرية، طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق 1984.

مصطفى هشماوي

- جذور نوفمبر 1954 في الجزائر، منشورات المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة نوفمبر 1954، الجزائر، بدون تاريخ.

مغنية الأزرق

- نشوء الطبقات في الجزائر، ترجمة : سمير كرم، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت 1980.

مولود قاسم

- ردود الفعل الأولية على غرة نوفمبر داخلا وخارجا، الطبعة الأولى، الجزائر 1984.

نادية طرشون

- الهجرة الجزائرية نحو المشرق العربي أثناء الإحتلال، منشورات المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر، الجزائر 2007.

هنري علاق

- مذكرات جزائرية، ذكريات الكفاح و الآمال، ترجمة مسعود جناح و عبد السلام عزيزي، دار القصبة للنشر، الجزائر 2007.

هيرفي هامون و باتريك روتمان

- حملة الحقائب، المقاومة الجزائرية داخل فرنسا، 1954-1962، ترجمة : حسين العدات و نور الدين سكوتي، دار الكلمة للنشر، بيروت 1983.

يحي بوعزيز

- ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين، الطبعة الأولى، دار البعث، الجزائر 1980
- سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية، 1830-1954، الجزائر، 1983.

رابعا

المصادر و المراجع الأجنبية

- **AGERON, CH, ROBERT**, Histoire de l'Algérie Contemporaine (1830-1976), P.U.F, PARIS 1982.
- **AGERON, CH, ROBERT**, L'Algérie Algérienne de Napoléon III à Charles De Gaule, Sindbad, PARIS 1980.
- **AGERON, CH, ROBERT,** Les Musulmans Algériens et la France T. I PARIS 1976.
- **AGERON, CH, ROBERT,** Politiques coloniales au Maghreb P.U.F, PARIS 1972.
- **AHMED, MAHSAS**, Le Mouvement Révolutionnaire en Algérie de la 1ère Guerre Mondiale à 1954, PARIS 1979.
- **AIT-AHMED, HOCINE,** Mémoire d'un combattant, l'esprit d'indépendance, (1942-1952) document édition de minuit, PARIS, 1983.
- **AINET, THABET REDOUANE,** Le 08 Mai 1954 en Algérie O.P.U, Alger 1986.
- **ARON, ROBERT,** Les origines de la Guerre d'Algérie, PARIS 1962.
- **BENTOUMI AMAR,** la défense des patriotes, imprimerie Houma, Alger, 2007.
- **CHEIKH, SLIMANE,** L'Algérie en Armes, ou le temps des certitudes, O.P.U., Alger 1981
- **CHENTOUF TAYEB,** l'Algérie en 1954, O.P.U. 2006.
- **COLLOT, CLAUDE,** Les Institutions de l'Algérie durant la période coloniale (1830-1962) OPU, Alger, C.N.R.S, PARIS 1987.
- **COLOT, CLAUDE ET HENRY JEAN, ROBERT,** Le Mouvement National Algérien, textes (1912- 1954) édition 2 OPU, Alger 1981.

- **COROVIN, M,** Histoire de l'Afrique Contemporaine, PARIS 1964.
- **COURRIERE, YVES**, La Guerre d'Algérie (les Fils de la Toussaint) T. I, PARIS 1968.
- **DEROUIHE, MOHAMED,** Le Scoutisme Ecole du Patriotisme, E.N.A.L, O.P.U, Alger 1985.
- **DU GUERNY, YVES,** Histoire de la guerre d'Algérie, traduction de l'anglais par, éditions Dahleb, Alger 2007.
- **ESQUER, GABRIEL,** Histoire de l'Algérie (La Prise d'Alger) PARIS 1929.
- **GALLISSOT, RENE,** Algérie engagements sociaux et questions nationales, de la colonisation à l'indépendance 1830-1962, éditions Barzak, Alger 2007.
- **GUENANECHE, MOHAMED, ET KADDACHE, MAHFOUD** Documents et témoignages, l'Etoile Nord Africaine (1937-1939), OPU, ALGER 1985.
- **GUENANECHE, MOHAMED, ET KADDACHE, MAHFOUD** Le P.P.A. (1937-1939) Documents et Témoignages, O.P.U, Alger 1985.
- **GUENTARI, MOHAMED,** Organisation politico-administrative et militaire de la révolution algérienne de 1954 à 1962, O.P.U, Alger 2000.
- **HARBI, MOHAMED,** Aux Origines du Front de Libération Nationale, PARIS 1975.
- **HARBI, MOHAMED,** La Guerre Commence en Algérie, PARIS 1984.
- **HARBI, MOHAMED,** Les Archives de la Révolution Algérienne, édition Jeune Afrique, PARIS 1981.
- **JULIEN, CH, ANDRE,** Histoire de l'Algérie contemporaine, la conquête et les débuts de la colonisation (1827-1871) édition 2, P.U.F, PARIS 1979.
- **JURQUET, JACQUES,** La Révolution Algérienne et le Parti Communiste Français, T. 2, PARIS 1974.

- **KADDACHE, MAHFOUD,** Histoire du Nationalisme Algérien, S.N.E.D, Alger 1980.
- **KHARCHI DJAMAL,** Colonisation et politique d'assimilation en Algérie 1830-1962, Casbah édition, Alger 2004.
- **LE TOURNEAU, ROGER,** Evolution Politique de l'Afrique du Nord Musulmane (1920-1961), PARIS 1962.
- **MERAD, ALI,** Le Réformisme Musulman en Algérie de 1925-1940, PARIS 1967.
- **MESSALI, EL-HADJ,** Mémoires, PARIS 1970.
- **NAEGELEN, EDMOND,** Mission en Algérie, Flammarion Laffont, PARIS 1965.
- **NOUSHI, ANDRE,** La Naissance du Nationalisme Algérien, (1914-1954); édition de minuit, PARIS 1962
- **PLANTET, EUGENE,** Correspondances des Deys d'Alger avec la Cour de France, (1579-1833), T. 2, Boussalama, TUNIS, 1981.
- **ROUINA, KARIM ET, BOUKOURRA, BOUCIF** Itinéraire de Belhadj Bouchai, militant nationaliste,activiste (1937-1965), O.P.U., Alger, 1986.
- **SARASSIN, P.E.,** La crise algérienne, Paris 1949.
- **STORA, BENJAMIN,** Messali El-Hadj (1898-1974), PARIS, 1982.
- **TEGUIA, MOHAMED,** l'Algérie en guerre O.P.U. 1988.
- **YOUSFI, MOHAMED,** L'Algérie en Marche, T.I, E.N.A.L, Alger 1985.
- **ZOUZOU ABDELHAMID,** l'Aurès au temps de la France coloniale, évolution politique, économique et sociale (1837-1939), deuxième édition, Houma, Alger 2002.
- **ZOUZOU, ABDELHAMID,** Textes et documents sur l'histoire de l'Algérie contemporaine (1830-1900), Alger 1984.

خامسا

المقالات العربية و المترجمة

- أبو القاسم سعد الله – عريضة الأمير خالد، إلى الرئيس الأمريكي ويلسون، مجلة التاريخ، الفصل الأول، 1981.
- أحمد محساس، التحول النوعي للحركة الراديكالية الناجحة، اللجنة الثورية للوحدة و العمل، ترجمة : حسين بن مهيدي، مجلة الثقافة، عدد 85، 1986.
- أحمد محيوت، تكوين اللجنة الثورية للوحدة والعمل، مجلة أول نوفمبر، 54، 1982.
- توفيق برو، نظرات في نشوء و تطور فكرة القومية، مجلة سيرتا التاريخية، جامعة قسنطينة، عدد 2، 1979.
- توفيق برو، نظرات في نشوء وتطور فكرة القومية، مجلة سيرتا التاريخية، عدد 3، 1980.
- جمال قنان، عنصر الأزمة الجزائرية الفرنسية عام 1926، مجلة التاريخ، عدد 17، 1984.
- عبد اليد التميمي، مغامرة الحماية التونسية على وهران، 1831، اللة التاريخية المغربية، عدد5، يناير 1971.
- عبد الرحمن رزاقي، الحركة الوطنية وفكرة العمل المسلح، مجلة الباحث، العدد الثاني 1984.
- عبد الكريم أبو الصفصاف، التحولات الأساسية في الحركة الوطنية الجزائرية، 1945-1954، مجلة سيرتا، العدد 5، مايو 1981.

سادسا

الدوريات والصحف العربية

- صحيفة الإصلاح، عدد 71، 5 فبراير 1948.
- صحيفة الإقدام، 4 أغطس 1922، (المكتبة الوطنية)
- صحيفة البصائر، عدد 2، أغسطس 1948.
  عدد 18، 5 يناير 1948.
  عدد 134، ديسمبر 1950.
  عدد 148، سبتمبر 1951.
  عدد 349، 13 يناير 1956.
- صحيفة الشعلة، عدد 8، 2 فبراير 1950.
- صحيفة الشهاب، مجلد 10، 1937.
  مجلد 13، 1937.
- صحيفة المغرب العربي، عدد 6، 8 أغسطس 1947.
  عدد 9، 5 سبتمبر 1947.
- صحيفة االاهد، عدد 15، 20 مايو 1957.
- صحيفة المنار، عدد 5، 15 يونيو 1951.
  عدد 6، 30 يوليو 1951.
  عدد 8، 3 أغسطس 1951.
  عدد 9، 15 أكتوبر1951.
  عدد 17، 13 فبراير 1951.
- صحيفة النجاح، 26 مايو 1945.
- مجلة الثقافة، العدد 91، العام السادس عشر

- مجلة الدراسات التاريخية، معهد التاريخ، جامعة الجزائر، العدد الثالث 1987.
- مجلة المصادر، مجلة سداسية يصدرها المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية... العدد 08، ماي 2003.
- مجلة الموافقات، مجلة علمية أكاديمية، المعهد الوطني لأصول الدين، العدد السادس 1998.

سابعا

المقالات الأجنبية

- **AGERON, CH. ROBERT,** Les troubles insurrectionnels du Sud Constantinois, revue EL-ASSALA numéro 62-63.
- Commission d'enquête pour les causes des émeutes Algériennes, revue Algérienne des sciences juridiques, économiques et politiques, le 24 Mai 1945, volume XI numéro 4.
- Manifeste de P.C.A, union pour le progrès et la liberté 13 Août 1945, journal la liberté du 30 Août 1945.
- **MAYNIER, G,** L'économie de l'Est Algérien pendant la guerre de 1914 à 1918, revue historique (Janvier - Mars) 1972.
- **YOUCEF ZERTOUTI,** SETIF le dossier du sang, revue historia, le 06 Octobre 1971.

ثامنا

الدوريات و الصحف الأجنبية

- Bulletin du Comité de l'Afrique Française, année 1912.
- EL-OUMMA numéro 50, Août, Septembre 1934.
- L'Algérie nouvelle numéro 49 Septembre 1950.
- La République Algérienne numéro 272 du 21 Septembre 1951.
- La Liberté numéro 455 du 28 Février 1952.
- L'Algérie Libre 03 Octobre 1953 et 20 Juillet 1954.
- La République Algérienne 12 Novembre 1954.
- La Nation Algérienne numéro I, 03 Septembre 1954.
- Journal d'Alger, le 06 Novembre 1954.
- Le monde du 12 Décembre 1954 et 28 Janvier 1956.
- L'entente Franco-Musulmane 23 Février 1936.
- La défense du 20 Mars 1936.
- La défense du 06 Juin 1936.
- La liberté du 25 Janvier au 1er Février 1945.
- La dépêche Algérienne du 12 Mai 1945.
- La dépêche Algérienne du 21 Mai 1945.
- La dépêche Algérienne du 26 Mai 1945.
- La dépêche Algérienne du 02 Juin 1945.
- La dépêche Algérienne du 09 Juin 1945.
- .Journal Officiel Français 1er Mars 1946.
- Le Courrier Algérien 14 Mars 1946.
- La Liberté du 21 Mars 1946.et 02 Juin 1949.
- France tireur le 04 Juin 1946.

- France Presse 24 Juin 1946 et 07 Mai 1947.
- La nouvelle république 24 Août 1946.
- Le combat numéro, 26 Juin 1946.
- Journal d'Egypte, 09 Juin 1946.
- L'Egalité numéro 76 du 09 Mai 1947.
- L'Echo D'Oran 07 Avril 1949, et 1er Mai 1950.
- L'Echo D'Oran 10 Mai 1950 et 13 Mai 1950.

تاسعا

الملتقيات

1. أعمال الملتقى الوطني الأول و الثاني حول دور الزوايا إبان المقاومة و الثورة التحريرية، 25، 26 ماي 2005، جامعة السانية، وهران 2007.
2. أعمال الملتقى الوطني حول الهجرة الجزائرية إبان مرحلة الاحتلال 1830-1962، فندق الأوراسي 30 و 31 أكتوبر 2006، الجزائر 2007.
3. أعمال الملتقى الوطني حول القضاء إبان الثورة التحريرية، 16، 17 مارس 2005، قسنطينة، الجزائر 2007.
4. أعمال الملتقى الوطني الأول حول كفاح المرأة الجزائرية، منشورات المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر 2007.
5. أعمال الملتقى الوطني الأول و الثاني حول العقار في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي 1830-1962، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر 2007.
6. أعمال الملتقى الدولي حول: الاستعمار بين الحقيقة التاريخية و الجدل السياسي، 02 و 03 جويلية 2006، الجزائر منشورات وزارة المجاهدين الجزائر 2007.